جامعة القاهرة
كليــــة الآداب

ابن الحاجب فى كتابه الأمالى النحوية
آراؤه فى الآيــات القرآنيـــة والمفصــل

رسالــة دكتـــــوراه

مقدمة مـــــن :

محمــد هاشــم عبد الدايـــم
المعيد بكليــة البنات ـ جامعة عين شمــــس

للحصول على درجة الدكتوراه
مــن قسم اللغــات الشرقيــــة

إشــــــراف

الأستاذ الدكتور شوقـــى ضيـــــــف
رئيس قسم اللغة العربية بالكليـــة

١٣٨٨ هـ
١٩٦٩ م

١٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــــة :

لما رأيت إعراض كثير من الباحثين عن الدراسات النحوية لوعورة طريقها، وجفاف مادتها ، مع أهميتها ، وحاجة معاهدنا إلى العناية بها ، آثرت أن أسلك هذا السبيل ، خدمة للغة ، ورغبة في بعث تراثها ، وتعاونا مع العاملين على ازدهارها مهما لقيت من جهد ومشقة .

وقد بذل أسلافنا — من نحاة مصر — جهدا مشكورا في إحياء هذه الدراسة ، وإنمائها على مر العصور ، من أمثال (وَلَّاد) الذى أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ، وأبى الحسن الأعز الذى تلقاه عن الكسائى والدينورى الذى قرأ كتاب سيبويه على المبرد (١) ، وأبى جعفر النحاس وابن برى ، وابن معط ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابن هشام الذين قدموا للدراسات النحوية ثروة لاتنفد ، وبحوثا لاتبلى على مر السنين .

ومن واجبنا أن ننظر فى آثارهم ، ونعمل على إحياء تراثهم النحوى الثمين ، ونقف على مالهم من آراء لغوية ناضجة ، وطرق فى البحث تغوص الى أغوار المعرفة ، جاهدة فى الوصول إلى الحقيقة .

لذلك اخترت من بين هؤلاء باحثا موموقا ، نحويا صاحب رأى مستقل ، عالما جمع بين فنون مختلفة ، فهو فقيه ، أصولى ، نحوى عروضى ، ملم بالقراءات ، ورواية الحديث ، ونظم الشعر ، ذلك هو (ابن الحاجب) ، وقد برزت شخصيته النحوية حتى قال عنه معاصره ابن خلكان : " وخالف النحاة فى مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها (٢) " ، فأثار ذلك رغبتى فى دراسته .

ولما قرأت كتبه النحوية ، وجدت بعضها "كالكافية" متنا مختصرا ، لاتظهر فيه آراؤه ، ومخالفته للنحاة ، ثم إن هذا المتن قد خدم بالشرح والتعليق والدراسة ، إذ زاد شراحه عن خمسين شارحا (٣) ، ومثل الكافية (الشافية) فى الصرف التى شرحها أكثر من واحد ، ومن أشهر من

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدى (ط الخانجى) ص : ٢٣٣ ، ٢٣٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٢/٣١٣ ، ٣١٤ .

(٣) كشف الظنون : من نهر رقم ١٢٧٠ حتى ١٢٧٦ .

٤ـ المؤنثات السماعية (قصيدة لابن الحاجب) رقم ٣ ، ٥٤٠ ش ، ٩٣ مجاميع ، ٣٥٨ بدار الكتب .

٥ـ المقصد الجليل فى علم الخليل لابن الحاجب رقم ١٩ ، ٢٠ ، ٦٨ ، ٤ م .

٦ـ نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى رقم ٥٧٣٠ بدار الكتب .

ب ـ المطبوعات : وهى كثيرة من أهمها :

١ـ كتاب سيبويه .

٢ـ شرح المفصل لابن يعيش .

٣ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى .

٤ـ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

٥ـ حاشية الصبان على الأشمونى .

٦ـ حاشية عبادة على شذور الذهب .

٧ـ حاشية يس على التصريح .

٨ـ الأمالى الشجرية لابن الشجرى .

٩ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى .

١٠ـ معانى القرآن للفراء .

١١ـ مغنى اللبيب لابن هشام .

١٢ـ المقتضب لأبى العباس المبرد .

١٣ـ الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى .

١٤ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن للعكبرى .

١٥ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل للزمخشرى .

١٦ـ الجامع لأحكام القرآن : للقرطبى .

وهناك مراجع أخرى غير تلك المراجع سأذكرها فى نهاية البحث .

ولا أقول : إنى وصلت إلى الغاية فى هذا البحث ، ولكنى أقول : إنى بذلت ما أستطيع من جهد ، وأرجو أن يكون مقدمة لأعمال أخرى فى إحياء تراث العربية ، والكشف عن خباياها ، بما اكتسبته أثناء البحث من معرفة بالمصادر ، وبالموضوعات التى تحتاج إلى دراسة وتجلية .

شرح الكافية رضي الدين الاستراباذي ، الذي حقّق شرحه على (الشافية) تحقيقا طيبا (١) .

وقد ألفيت من بين كتبه كتابا مخطوطا لم يسبق بحثه ، ولم يشرحه أحد ، وفيه من الآراء النحوية ما يدل على شخصية صاحبه ، إذ ناقش كثيرا من الآراء ، وبحث في موضوعات متنوعة بحثا عميقا ، يحتاج إلى دراسة واهتمام ، وهو كتاب (الأمالي النحوية) الذي ورد على ألسنة العلماء من بعده كابن هشام على أنه مرجع يمثل آراء ابن الحاجب .

لذلك جعلت هذا الكتاب موضوع رسالتي ، حتى يكون بحثا غير مسبوق أخدم به ما يحتاج إلى خدمة من تراثنا النحوي الثمين ، وأكشف النقاب عما يحويه من آراء ، فرجعت إلى نسخه الثلاث بدار الكتب ، فوجدت إحداها ناقصة نقصا كبيرا يزيد على النصف (٢) ، والثانية ألصقت صفحاتها غير مرتبة مما تصعب معه قراءتها (٣) ، ولم أجد النسخة الثالثة بقسم المخطوطات (٤) إذ كانت في قسم المعرض ، ولما اطلعت عليها وجدتها نسخة كاملة جيدة الخط مع قدمها ، فقد كتبت عام ٦٩٦ هـ ، وساعدني العاملون بالدار على نقلها إلى قسم المخطوطات ، حتى تمكنت من نسخها كاملا بعد شهور طويلة ترددت فيها على الدار ، ولم تكن هذه النسخة مرقمة الصفحات فقمت بترقيمها فبلغت صفحاتها ٣٦٦ صفحة ، وقد جعلت هذه النسخة أصلا لهذا البحث ، فإذا ذكرت في أسفل أي صفحة كلمة (الأمالي) فإنما أعني هذه النسخة .

ورجعت إلى ثلاث نسخ بمعهد المخطوطات العربية فوجدت إحداها مصورة عن النسخة ٢٦ بدار الكتب السابق ذكرها ، واهتممت بنسخة أخرى هناك ، لأنها كتبت سنة ٦٨٢ هـ ، ولم يسعفني نظام الاطلاع

---

(١) قام بهذا التحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد (مطبعة حجازي بالقاهرة) .

(٢) هي النسخة المخطوطة رقم ١٠٣٤ نحو بدار الكتب .

(٣) هي النسخة المخطوطة رقم ١٠٠٧ نحو بدار الكتب .

(٤) هي النسخة رقم ٢٦ نحو بدار الكتب .

بالمعهد على مقابلتها بنسخة دار الكتب وعلمت أن بمجمع اللغة العربية نسخة مصورة ، وحين اطلعت عليها وجدتها مصورة عن نسخة المعهد الآنفة الذكر ولما قابلتها بنسخة دار الكتب لم أجد إلا فروقا لفظية يسيرة ليست بذات بال ، مما جعلني أعتمد على نسخة دار الكتب .

وينقسم كتاب (الأمالى) إلى ستة أقسام ، القسم الأول في الأمالي القرآنية ، والثانى فى الأمالى على كتاب المفصل للزمخشرى ، والأقسام الأربعة الأخرى فى الأمالى على : الخلاف بين النحويين ، والكافية لابن الحاجب ، وأبيات من الشعر ، وأمال متفرقة .

وقد أوليت القسمين الأولين اهتماما خاصا فى هذه الرسالة ، لغزارة مادتهما ، وحاولت أن أربط بينهما بدراسة العلاقة بين الزمخشرى وابن الحاجب فى إعراب القرآن وكتاب المفصل ، ولم أهمل الأقسام الباقية ، فقد رجعت إليها فى ثنايا البحث ، وخصصت لها بابا مستقلا .

وقد اشتمل البحث على خمسة أبواب :

الباب الأول : فى سيرة ابن الحاجب وكتابه الأمالى ، والباب الثانى : فى الأمالى القرآنية ، والباب الثالث : فى الأمالى على المفصل للزمخشرى ، والباب الرابع فى الأمالى المختلفة ، والباب الخامس : فى شخصية ابن الحاجب النحوية .

وقد حرصت فى هذا البحث على أن أوضح منهج ابن الحاجب فى أماليه ، وأبين آراءه النحوية ، وأنفى عنه ماقيل من أنه أخذ نحوه عن الزمخشرى وأبرز استقلاله بالرأى ، ومخالفته للزمخشرى ، وغيره من كبار النحاة كسيبويه .

وقد اقتضى هذا البحث الرجوع إلى كثير من الكتب القديمة مخطوطها ومطبوعها ، ومن هذه المراجع :

أ — المخطوطات :

١ — الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب رقم ١٨٥٥ ورقم ٢٨٦ تيمورية بدار الكتب .

٢ — شرح الكافية لابن الحاجب رقم ٩٨٤ بدار الكتب .

٣ — الوافية نظم الكافية لابن الحاجب رقم ١٤٠٩ بدار الكتب .

تمهيد : الاهتمام بالنحو في عصر ابن الحاجب

عاصر ابن الحاجب الدولة الأيوبية ، التي بدأت عام ٥٦٧ هـ ، وانتهت عام ٦٤٨ هـ ، إذ ولد بعد نشأتها بثلاث سنين ، وتوفي قبل نهايتها بسنتين .

ومؤسس هذه الدولة هو الناصر صلاح الدين يوسف ابن أيوب الذي ولي مصر بعد موت العاضد ، آخر خلفاء الفاطميين (١) ، وكان يسعى لتقريب العلماء ، ويستمع إليهم ، ويشاركهم في البحث والدرس (٢) ، وبنى بمصر خمس مدارس ، عدا المدرسة التي بناها بدمشق ، والأخرى التي بناها بالقدس . (٣)

وسار خلفاؤه على سنته في تقريب العلماء ، والأخذ عنهم فابنه (العزيز عثمان) كان معتقدا في أرباب الخير والصلاح ، وسمع بالإسكندرية الحديث من الحافظ السلفي ، والفقيه أبي طاهر ابن عوف الزهري ، وسمع بمصر من العلامة ابن بري وغيرهم (٤) .

أما (الملك الكامل) فقد وصل إلى درجة الأستاذية في النحو ، إذ أجاز له العلامة عبد الله بن بري وغيره (٥) .

وكان محبا للحديث وأهله ، حريصا على حفظه ونقله ، وللعلم عنده شرف (٦) ، وبنى بالقاهرة (دار الحديث الكاملية) وجعل عليها أوقافا (٧) .

---

(١) النجوم الزاهرة : ٦/٦٣

(٢) النوادر السلطانية لابن شداد : ٢٨ ، ٣١ .

(٣) النجوم الزاهرة : ٦/٥٤ ، ٥٦ ، وانظر الحركة الفكرية في مصر للدكتور عبد اللطيف حمزة : ١٦١ .

(٤) النجوم الزاهرة : ٦/١٢٧ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٦/٢٢٨ .

(٦) نفس المصدر والصفحة .

(٧) انظر خطط المقريزي : ٢/٣٧٥ .

وجاء فى كتاب (الأمالى النحوية) - موضوع هذه الدراسة - أن ابن الحاجب كان يملى بحضرته ، وذلك فى الإملاء رقم ١٦ من القسم الخامس الذى يختص بالأمالى على أبيات من شعر المتنبى ، فقد ورد فى أول هذا الإملاء : " وقال رضى الله عنه مليا على قول بعضهم بالقاهرة ، بحضرة السلطان الملك الكامل سنة اثنتى عشرة وستمائة :

" هى البدر من فوق الأزرة طالما "(١)

وهذا يدل على مبلغ اهتمامه بمجالس العلماء ، والأخذ عنهم ، والشغف بالدراسات النحوية ، حتى إنه استحق إجازة ابن برى له كما سبق ، وكانت عنده مسائل غريبة من فقه ونحو يمتحن بها ، فمن أجاب عنها قدمه وحظى عنده .(٢)

وكانت تبيت عنده بالقلعة جماعة من أهل العلم ، فينصب لهم أسرة ينامون عليها بجانب سريره ، ليسامروه ، فنفقت العلوم والآداب عنده ، وقصده أرباب الفضائل ، فكان يطلق لمن يأتيه منهم الأرزاق الوافرة الدارة .(٣)

وهو الذى أغرى يحيى بن عبد المعطى الزواوى صاحب الألفية فى النحو بالقدوم إلى مصر ، فجاء إليها ، وتصدر بجامع عمرو .(٤)

أما أخوه (الملك المعظم عيسى) الذى تولى حكم الشام ، فقد وصف بأنه عالم فقيه ، نحوى ، لغوى ، قرأ القرآن ، وتفقه على مذهب أبى حنيفة ، وقرأ الأدب والنحو على تاج الدين الكندى فأخذ عنه كتاب سيبويه ، وشرحه الكبير للسيرافى ، والحجة فى القراءات لأبى على الفارسى ، والحماسة ، وقرأ عليه الإيضاح لأبى على حفظا .(٥)

---

(١) الأمالى النحوية لابن الحاجب (مخطوط رقم ٢٦ بدار الكتب) ص ٢٤٩ .

(٢) النجوم الزاهرة : ٢٣٧/٦

(٣) السلوك للمقريزى : ٢٥٨/١ ، ٢٥٩ .

(٤) حسن المحاضرة : ٢٢٩/١ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٢٦٧/٦ .

وسار (الملك الناصر داود) على هدى أبيه الملك المعظم عيسى ، فقد قرأ النحو على ابن الحاجب ، وأشار عليه أن ينظم له (الكافية) فاستجاب له ابن الحاجب ، وسمى هذا النظم (الوافية نظم الكافية (١)) وقال فى مقدمتها مشيرا إلى الملك الناصر داود :

داود نجل الملك المعظم أودعه الرحمن شكر النعم
من أصبح العلم به قد اشتهر وكل ذى فضل بقدره قدر
أشار أن أنظمها بأمر فلم يسع لى دفعه بعذر

ومما يدل على اهتمام الملوك والحكام بالنحو أنهم كانوا يشاركون فى تأليف الكتب النحوية ، فالملك المؤيد عماد الدين بن اسماعيل بن الأفضل الأيوبى صاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢ هـ ، شرح كافية ابن الحاجب (٢) .

هؤلاء هم ملوك بنى أيوب ، لم يكونوا مشجعين للعلماء فحسب ، بل كان منهم من برع فى العلم ، فأجاد الحديث والفقه والنحو واللغة والشعر . ومنهم من وصل إلى درجة الأستاذية ، ومنهم من ألف الكتب ونظم دواوين من الشعر ، وخليق بحكام هذا شأنهم ، أن يبثوا فى أبناء وطنهم التنافس فى تحصيل المعرفة ، والإجادة فى كل لون من ألوانها .

لذلك رأينا كثيرا من النحاة قد ظهروا فى هذا العصر ، وبرعوا فى تصنيف الكتب متونا وشروحا ، ومنهم من نظم النحو ، مما يدل على تمكنهم من هذا العلم ، وامتلاك ناصيته ، وتطويعه للنظم على مشقته .

ومن أشهر النحاة الذين كان لهم صدى عند ظهور ابن الحاجب (عبد الله بن برى) المصرى النحوى اللغوى ، وقد شاع ذكره واشتهر ولم يكن بالديار المصرية مثله ، قرأ كتاب سيبويه ، وتصدر للإقراء بجامع عمرو (٣) ، وتوفى سنة ٥٨٢ هـ . وسن ابن الحاجب فى ذلك

---

(١) مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .
(٢) كشف الظنون ٢/ نهر ١٣٧٤ .
(٣) بغية الوعاة ٢/٣٤ .

الوقت اثنتا عشرة سنة ، ولكنه اهتم بعد ذلك بآرائه ، فقد ناقشه في كتابه (الأمالي النحوية) في استفتاء لغوى أبدى فيه رأيه مما يدل على ذيوع آرائه في عصر ابن الحاجب ، وكان رأى ابن بري في بيتي الشاعر :

أتوب إليك يارحمن مما جنيت فقد تكاثرت الذنوب
وأما من هوى ليلى وتركي زيارتها فإني لا أتوب

والاعتراض الذى أبداه ابن بري وارد على كلمة (وتركي) ، فلا يصح أن يقال : فإني لا أتوب عن ترك الزيارة ، وإنما المقصود لا أتوب عن الزيارة ، لذلك قال ابن بري : إنه يفضل أن تكون الرواية (وحبي زيارتها) حتى يستقيم المعنى ، ورد عليه ابن الحاجب بأن الرواية المشهورة (وتركي زيارتها) ووجه هذه الرواية عنده أنه ذكر الترك لبيان مايطلب منه تركه ، ثم قال الشاعر : فإني لا أتوب مما يطلب مني تركه (١) .

وقد ذكر القفطي عن ابن بري أنه " كان جم الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالما بكتاب سيبويه وعلله ، وغيره من الكتب النحوية ، قيما باللغة وشواهدها ، وكان إليه التصفح في ديوان الإنشاء ، ولا يصدر كتاب من الدولة إلى ملك من الملوك إلا بعد أن يتصفحه ، ويصلح ما لعله فيه من خلل خفي (٢) " ، وكان من الذين انتقل إليهم كتاب (تعليق الفرقة) لابن بابشاذ (٣) ، وكان لهذا الكتاب أهميته وأثره فيمن يدرسه .

وظهر بعد ذلك (يحيى بن معط) ، وكان معاصرا لابن الحاجب ، فقد ولد سنة ٥٦٤ هـ — قبل مولد ابن الحاجب بست سنوات — وتوفي سنة ٦٢٨ هـ ، قال عنه السيوطي : كان إماما مبرزا في العربية ، شاعرا محسنا ، قرأ على الجزولي وسمع من ابن عساكر ، وأقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر ، وتصدر بالجامع العتيق ، وحمل الناس عنه ، وصنف " الألفية " في النحو " . (٤)

---

(١) الأمالي النحوية لابن الحاجب (مخطوط ٢٦ بدار الكتب) : ٢٤٩ .
(٢) إنباه الرواة : ٢/ ١١١ .
(٣) نفس المصدر : ٢/ ٩٦ .
(٤) بغية الوعاة ٢/ ٣٤٤ .

وتوجد أوجه مشابهة بين ابن الحاجب وابن معط ، وكلاهما عالم من علماء النحو ينظم الشعر ، ولكل منهما منظومة في النحو ، فابن معط ألف الألفية واسمها (الدرة الألفية في علم العربية[1]) وأولها :

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معطي بن عبد النور

وقد أشار إليها ابن مالك بقوله عن ألفيته (فائقة ألفية ابن معطى) وألف ابن الحاجب (الوافية نظم الكافية[2]) وقد مر ذكرها .

ولا يعرف من منهما سبق الآخر في نظم النحو ، وإن كنت أرجح أن ابن معط هو السابق ، لأنه نظم ألفيته عام ٥٩٥ هـ[3] أما ابن الحاجب فيرجح أنه نظمها بعد هذا التاريخ ، فقد نظمها لداود نجل الملك المعظم عيسى ، وكان هذا الملك في دمشق ، وتولى بعد وفاته نجله داود عام ٦٢٤ هـ[4] .

وقد نظمها له قبل توليه حكم دمشق ، وابن الحاجب لم يقم كثيرا في دمشق إلا بعد ذهابه إليها آخر مرة عام ٦١٧هـ والتي أملى في خلالها جزءا كبيرا من أماليه ، ويرجح أنه في خلال هذه الفترة نظم (الوافية) فيكون ذلك بعد نظم ابن معط لألفيته ، وإذا عرفنا أن ابن معط توفي سنة ٦٢٨ وابن الحاجب سنة ٦٤٦ رجحنا أيضا سبق ابن معط لابن الحاجب في نظم النحو ، وإن كان ابن الحاجب قد قال في نظمه :

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على منوالها كشلها

فإنه لا يعني أنه لم يسبق بالنظم ، وإنما يعني أنها تفوق ماسبقها ، كما قال ابن مالك في مثل هذا :

وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط

---

(١) توجد منها نسخة بدار الكتب طبع ليبسك (رقم ١٠٣١ !) .
(٢) مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .
(٣) كشف الظنون : ١/ نهر ١٥٥ .
(٤) النجوم الزاهرة : ٦/ ٢٦٨ .

ومن أوجه المشابهة بين ابن معط وابن الحاجب أن كلا منهما قد أخذ عن ابن عساكر ، كما أن كلا منهما قد أقرأ النحو بدمشق ومصر .

ومن عاصر ابن الحاجب (يعيش بن على بن يعيش) المشهور بابن يعيش فقد ولد سنة ٥٥٣ هـ وتوفى سنة ٦٤٣ ، وقال عنه السيوطى : كان من كبار أئمة العربية ، ماهرا فى النحو والتصريف ، قدم دمشق وجالس الكندى ، وتصدر بحلب للإقراء زمانا . (١)

وصلته بابن الحاجب أن كلا منهما شرح (المفصل) للزمخشرى وأن ابن الحاجب خصص جزءا من أماليه - موضوع هذه الدراسة - للتعليق على المفصل ، وعند الحديث عن هذا الجزء سأتعرض لآراء ابن يعيش مقارنا بينها وبين آراء ابن الحاجب فى مفصل الزمخشرى .

ومن علماء الاسكندرية المعاصرين لابن الحاجب (موفق الدين أبو القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمى الاسكندرانى) المقرىء النحوى المولود فى الرابع من رمضان عام ٥٥٠ هـ والمتوفى عام ٦٢٩ .

وقد ذكر له السيوطى أسماء أربعة وخمسين كتابا من تصانيفه ، أكثرها فى اللغة والنحو والقراءات ، منها : الأمنية فى علم العربية ، واللمحة المغنية واللمعة المغنية فى النحو ، والرسالة البارعة فى الأفعال المضارعة ، والإحالة فى شرح الإمالة ، وحجة المقتدى ومحجة المبتدى فى القراءات ، والاهتداء فى الوقف والابتداء ، والمراد فى كيفية النطق بالضاد ، والدال على الفرق بين التاء والدال ، وغرائب القراءات وشواذ الروايات . (٢)

ومن سمعوا منه بالاسكندرية أبو شامة المقدسى ، الذى ألف نظم المفصل للزمخشرى . (٣)

ومن علماء الاسكندرية أيضا (القاضى ناصر الدين أبو العباس ابن المنير) وهو من تلاميذ ابن الحاجب (٤) ، وكان إماما

---

(١) البغية : ٢/ ٣٥١ .

(٢) البغية : ٢/ ٢٣٥

(٣) نفس المصدر : ٢/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٤) الفتح المبين فى طبقات الأصوليين : ٢/ ٦٥ .

فى النحو والأدب والأصول والتفسير، وأخذ عنه أبو حيان وغيره ، وفيه يقول العلامة ابن الحاجب من أبيات :

لقد سئمت حياتى البحث لولا مباحث ساكن الاسكندرية (١) .

وإعجاب ابن الحاجب به يدل على نبوغه المبكر ، إذ أنه كان فى السادسة والعشرين من عمره عند وفاة ابن الحاجب . (٢)

من هذا يتبين لنا أنه كان بالإسكندرية بيئة علمية تنافس بيئة القاهرة فى ذلك الحين ، وأن النحو بها كان له علماؤه ودارسوه لذلك نرى ابن الحاجب فى أواخر حياته يقيم بالاسكندرية ليتصل بهذه البيئة العلمية ، ويبقى بها حتى يلقى ربه .

وكما كان بالاسكندرية هذا النشاط العلمى ، كان نظيره فى بلاد الصعيد فى اسنا ، وقوص ، وقفط ، وادفو .

---

(١) البغية : ١/ ٣٨٤ .

(٢) وان شئت مزيدا من نحاة هذا العصر فارجع الى (المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف) : ٣٣٩ وما بعدها .

البـــــاب الأول

في سيرة ابن الحاجب وكتابه الأمالي

الفصل الأول

سيرة ابن الحاجب

١- نشأته ورحلاته :

اسمه عثمان بن عمر بن أبى بكر بن يونس ، وكنيته أبو عمرو ، ولقبه جمال الدين ، وشهرته ابن الحاجب . وكان والده (عمر) كرديا من بلدة (دُوِين)(١) وهى - بضم الدال المهملة وكسر الواو ، وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها نون - بلدة فى آخر عمل أذربيجان من جهة (أران) وبلاد (الكرج) ، ومنها أهل صلاح الدين الأيوبى .(٢)

وقدم والد ابن الحاجب مع صلاح الدين إلى مصر جنديا من جنود الأكراد الذين جاءوا ليساندوا بنى أيوب فى إقامة دولتهم .

وكان مقربا إليهم ، فقد عين فى وظيفة (حاجب) للأمير عز الدين موسك الصلاحى(٣) ، وكان هذا الأمير ابن خال صلاح الدين الأيوبى(٤) ، وجاء فى "النجوم الزاهرة" ذكر هذا الأمير فى الاشتراك مع أخى صلاح الدين الملك العادل أبى بكر ، وأبى الهيجاء الهكارى ، للقضاء على فتنة قام بها الفاطميون فى صعيد مصر ، ليعيدوا دولتهم ، وقد قُضى على هذه الفتنة ، وقُتل من الثائرين ثمانون ألفا ، وعاد الجيش الأيوبى وقواده منتصرين إلى القاهرة ، بعد أن قُتل كبير السودان الذى قام بهذه الفتنة(٥) ، وهذا يدلنا على منزلة هذا الأمير الذى يشترك مع أخى صلاح الدين فى قيادة جيش الأيوبيين .

أما وظيفة (الحاجب) التى كان يشغلها والد ابن الحاجب عند هذا الأمير فلم تكن هينة كما قد يتبادر إلى الذهن ، فقد كان

---

(١) بغية الوعاة : ٢/ ١٣٤ .

(٢) النجوم الزاهرة : ٦/ ١٢ .

(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان : ٢/ ٤١٣ وغيره من المراجع .

(٤) الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى للدكتور عبد اللطيف حمزة : ص ٢٢١ .

(٥) النجوم الزاهرة : ٦/ ٧٨ .

من اختصاصات الحاجب حينئذ أن يقف بين يدى السلطان ونحوه فى المواكب ليبلغ ضرورات الرعية اليه ، ويركب أمامه بعصا فى يده ، ويتصدى لفصل المظالم بين المتداعيين(١)، ومن اختصاصاته أيضا القضاء بين الأمراء والجند إما بنفسه أو بعد استشارة السلطان أو النائب ، كما كان يفصل فى خصومات الجند الخاصة بالاقطاعات(٢).

من هذا يتضح لنا أن منصب (الحاجب) كان من المناصب المرموقة فى الدولة فى ذلك الحين .

ونسب (ابن الحاجب) إلى وظيفة أبيه ، فعرف بهذا الاسم وقيل إن أباه لم يكن حاجبا ، فقد ذكر الأدفوى هذه الرواية :

" قال الكنجى فى تاريخ القدس : سمعت الفقيه الإمام الخطيب عبد المنعم بن يحيى يقول : لم يكن أبوه حاجبا ، وإنما كان يصحب بعض الأمراء فلما مات كان أبو عمرو صبيا ، فرباه الحاجب ، فعرف به ، والأول هو المشهور(٣)" ..

وهذه الرواية ضعيفة ، فالمعروف أنه نسب لوالده الذى كان حاجبا لذلك قال من رواها : إن الاول — أى نسبته لوالده الحاجب — هو المشهور ..

واختار والد ابن الحاجب الإقامة فى (اسنا(٤)) بعض الوقت وكانت من أعمال القوصية بالصعيد الاعلى(٥).

---

(١) صبح الأعشى : جـ٥ ص٤٥٠ ..

(٢) مصر فى العصور الوسطى للدكتور على ابراهيم حسن (الهامش ص٣٦١ ، ص٣٦٢) ..

(٣) الطالع السعيد للأدفوى : ص٣٥٢ ..

(٤) جاء فى خطط على مبارك جـ٨ ص٥٩ : " أسنا : قال ابن خلكان هى بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف ، بليدة صغيرة من أعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر وفى القاموس : إسنا بالكسر وبفتح بلد بصعيد مصر " القاموس جـ٤ ص١٩٦ ، وقد وصف على مبارك تاريخها ونشاطها العلمى وانظر تاريخها أيضا بهامش النجوم الزاهرة جـ٦ ص٣٦٠ .

(٥) شذرات الذهب : جـ٥ ص٢٣٤ ..

وهناك ولد له (عثمان) الذى تفتحت عيناه على مدينة تعج بالعلماء والنشاط العلمى .. قال الأدفوى : وأما مدينة إسنا فكان بها بيوت معروفة بالأصالة والرياسة والفضائل ، حتى قيل إنه كان بها فى وقت واحد سبعون شاعرا ، وخرج بها جمع كبير من أهل العلم والأدب"[1] ، وقال على مبارك فى خططه : وكفاها فخرا ولادة الإمام ابن الحاجب بها[2] " .

وكان مولد ابن الحاجب فى آخر سنة سبعين وخمسمائة[3] ، وقال السيوطى إنه ولد بعد سنة ٧٠ ٥هـ أو سنة ٥٧١ ، وقال ابن فرحون : وكان مولده سنة تسعين وخمسمائة[4] (والصواب سبعين) ..

ولم تذكر المراجع التى بين أيدينا شيئا عن أمه ، ولعلها كانت مصرية من أهل إسنا ..

ولم يطل لبث الصبى بإسنا ، إذ نقله والده وهو صغير إلى القاهرة ..

فابن خلكان ـ وهو معاصر لابن الحاجب ـ يذكر أن أبا عمرو جاء إلى القاهرة فى صغره[5] ، وتبعه من ترجم له من المؤرخين[6] .

ويفهم من حديث ابن الجزرى عنه أنه دخل القاهرة قبل أن يحفظ القرآن وأنه حفظ بها القرآن[7] وكذلك ذكرت دائرة المعارف الإسلامية[8] ..

وكان حفظ القرآن أول ما يبتدأ به فى تعليم الصبى فى ذلك الحين ومعنى هذا أن ابن الحاجب لم يستفد من علماء إسنا ، وإنما أخذ العلم من علماء القاهرة ..

---

(١) الطالع السعيد : ص٣٧ ..
(٢) خطط على مبارك : جـ٨ ص٥٩ وما بعدها ..
(٣) وفيات الأعيان لابن خلكان : جـ٢ ص٤١٣ ..
(٤) الديباج المذهب : ص١٩١ ..
(٥) وفيات الأعيان : جـ٢ ص٤١٣ ..
(٦) مثل أبى الفداء فى تاريخه : جـ٣ ص١٧٨ وغيره ..
(٧) غاية النهاية : جـ١ ص٥٠٨ ..
(٨) المجلد الأول ص١٢٦ ..

وبعد أن حفظ القرآن الكريم ، اتجه إلى دراسة الفقه على مذهب الإمام مالك ، كما صرح بذلك الترتيب ابن خلكان (١) واليافعي (٢) وكان أستاذه في الفقه هو أبو منصور الابياري (٣) وغيره ..

وبعد أن درس الفقه رغب في دراسة العربية فأجاد النحو والتصريف أخذا عن "الشاطبي" وغيره ، ثم أراد أن يتقن علم القراءات فأخذ عن "الشاطبي" بعضها ، وأخذ جميع القراءات على "أبي الفضل الغزنوي" و"أبي الجود" (٤) وله غير هؤلاء أساتذة آخرون سنذكرهم بالتفصيل عند الحديث عن أساتذته ..

ثم سافر ابن الحاجب إلى دمشق مسافرا (٥) ، ولكن لا يمكث بها كثيرا إلا في آخر مرة ، إذ لبث فيها إحدى وعشرين سنة ، وكان يلقى دروسه في الجامع الأموي بزاوية المالكية فيه (٦) ، لأنه مالكي المذهب ودرس أيضا في المدرسة الصلاحية هناك (٧) ..

وشاع ذكره ، وعرف الناس فضله وعلمه ، وتبحره في الفنون ، فأكبوا على الاستماع له (٨) ، فكان يفيض عليهم من معارفه ، فانتفعوا به كثيرا (٩) وأصبح شيخا للمستفيدين عليه في علمي القراءات والعربية (١٠) ..

ومن أساتذته في دمشق القاسم بن عساكر (١١) ، ولم تمنعه أستاذيته من أن يتتلمذ عليه ، فهو يطلب المعرفة أنى وجدها ، وقد يكون درس عليه قبل رحلته الأخيرة ..

وفي دمشق عقدت بينه وبين الشيخ عز الدين بن عبد السلام أواصر الصداقة ، إذ كان كل منهما عالما كبيرا ، يحافظ على كرامة العلماء ويجهر بالحق ، ولا يهاب سطوة حاكم أو أمير ، فلما رأيا انحراف حاكم دمشق (الصالح بن أبي الجيش) عن الدين ، وسوء سيرته ، وفساد سمعته

---

(١) وفيات الأعيان : جـ ٢ ص ٤١٣ ..
(٢) مرآة الجنان : جـ ٤ ص ١١٤ ..
(٣) الطالع السعيد : ص ٣٥٢ ومابعدها ..
(٤) غاية النهاية لابن الجزري : جـ ١ ص ٥٠٨ ..
(٥) الذيل على الروضتين : ١٨٢ ..
(٦) تقع هذه الزاوية شمالي محراب الحنابلة الذي يلي صحن الجامع في ذلك الحين : غاية النهاية لابن الجزري : ١ : ٥٠٨ ..
(٧) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور احمد بدوي : ٦٧/٤٠
(٨) وفيات الاعيان : ٢ : ٤١٣ ..
(٩) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ ..
(١٠) الذيل على الروضتين : ١٨٢ ..
(١١) الطالع السعيد : ٣٥٢ ..

جاهرا بالإنكار عليه ، وطلبا منه أن يعود إلى طريق الصواب (١) ولكن هذا الحاكم لم يستجب لهما ، وعز عليه موقفهما ، فأمر بحبسهما وكان ابن الحاجب سعيدا لصحبته ابن عبد السلام فى غياهب السجن (٢) ولم يلبث هذا الحاكم أن أمر بطردهما من دمشق ، فخرجا منها إلى القاهرة عام ٦٣٨ هـ (٣) ..

وذكر أبو شامة المقدسى أن خروجهما من دمشق كان عام ٦٢٨ هـ (٤) ولكن صاحب النجوم الزاهرة ذكر أن حبسهما كان عام ٦٣٨ هـ (٥) ، وهذا يؤيد خروجهما فى هذه السنة بعد الحبس ..

وأملى ابن الحاجب فى دمشق كثيرا من (الأمالى النحوية) فيما بين عام ٦١٧ هـ وعام ٦٢٦ هـ ..

عاد ابن الحاجب إلى القاهرة ، ومعه عز الدين بن عبد السلام فرحبت بهما ، وعرفت لهما قدرهما ، فتولى ابن عبد السلام الخطابة فى جامع عمرو بن العاص ، والقضاء والتدريس فى المدرسة الصالحية (٦) ..

أما ابن الحاجب فقد تصدر بالمدرسة الفاضلية ـ التى أنشأها القاضى الفاضل ـ وجلس على الكرسى الذى كان يجلس عليه أستاذه " الشاطبى " (٧) وأقبل عليه الطلبة للاستفادة من علمه ، والاغتراف من بحره ..

ولم يُملِ شيئا من أماليه النحوية بعد عودته إلى القاهرة ، فإن أماليه فيها كانت قبل أن يسافر إلى دمشق فى المرة الأخيرة عام ٦١٧ هـ وذلك استنادا إلى ما ورد فى تاريخ الأمالى ، ولا أجزم بهذا الرأى فإن كثيرا من الأمالى كانت بدون تاريخ ، ولعل بعض الأمالى المجهولة التاريخ قد أمليت فى القاهرة بعد عودته ..

ولم يطل لبثه فى القاهرة بعد عودته من دمشق ، ولم يرغب الإقامة بها ، بل سافر إلى الإسكندرية ليقيم هناك (٨) ، ولم يذكر المؤرخون

---

(١) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ ..
(٢) مرآة الجنان : ٤ : ١١٤ ..
(٣) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ ..
(٤) الذيل على الروضتين : ١٨٢ ..
(٥) النجوم الزاهرة : ٦ : ٣٣٨ ..
(٦) الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية : ١٦٣ ..
(٧) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ ..
(٨) شذرات الذهب : ٥ : ٢٣٥ ..

سبب تركه القاهرة ، وإيثاره الإقامة بالإسكندرية ، ولعل تعوده على برودة الجو في دمشق ، ونفوره من حر القاهرة كان سببا في ذلك ، يضاف إلى ذلك أن بها بعض العلماء الذين يأنس إليهم ابن الحاجب مثل تلميذه القاضي ناصر الدين بن المنير ، الذي كان ابن الحاجب يعجب بأبحاثه وآرائه وفيه يقول :

لقد سئمت حياتي البحث لولا ... مباحث ساكن الإسكندرية (١)

ولم يقم بالإسكندرية طويلا ، إذ لقي ربه ضحوة نهار يوم الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة (٢) ..

وأجمع أكثر المؤرخين على سنة وفاته ، أما اليوم فقد ذكر السيوطي في البغية (٣) وحسن المحاضرة (٤) ، وابن العماد في شذرات (٥) الذهب أنه السادس عشر من شوال ولكن ما ذكره ابن خلكان هو الراجح لأنه معاصر لابن الحاجب ..

وذكر أحد الباحثين المعاصرين أنه توفي عام ٦٤٠ هـ (٦) ، ويظهر أنه سهو منه ، فلم أر أحدا ذكر هذا التاريخ ..

ولاهتمام المؤرخين بشخصيته ، وشهرته عندهم ، سجلوا وقت وفاته وهو الضحوة ، واليوم وهو الخميس ، والشهر وهو شوال وحددوا المكان الذي دفن فيه ، فقد ذكروا أنه دفن في المقبرة التي بين المنارة والبلد (٧) ، خارج باب البحر (٨) ، بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة (٩) ، وموضع ضريحه الآن في الطابق السفلي من مسجد أبي العباس المرسي (١٠) ..

وكانت لوفاته لوعة وأسى عند تلاميذه وعارفي فضله ، لأنهم فقدوا بفقده نبعا غزيرا للمعرفة كانوا يرتوون منه ..

---

(١) بغية الوعاة : ١ : ٣٨٤ ..
(٢) وفيات الاعيان : ٢ : ٤١٣ وغيره من المراجع ..
(٣) البغية : ٢ : ١٣٥ ..
(٤) حسن المحاضرة : ١ : ٢٦٠ ..
(٥) شذرات الذهب : ٥ : ٢٣٤ ..
(٦) هو الدكتور عبد اللطيف حمزة في كتابه (الحركة الفكرية في مصر) ٢٢٠
(٧) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ ..
(٨) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٣ ..
(٩) الديباج المذهب : ١٨٩ ..
(١٠) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ .

وقد عز فراقه على تلميذه ناصر الدين بن المنير ، فكتب على قبره هذه الأبيات :

ألا أيها المختال فى مِطْرَفِ العمر ... هلم إلى قبر الإمام أبى عمرو
تر العلم والآداب والفضل والتقى ... ونيل المنى والعز غُيِّبن فى قبر
فتدعو له الرحمن دعوة رحمة ... يُكافى بها فى مثل منزله القفر (١)

٢ـ ثقافته وأساتذته :

كانت ثقافته متعددة الجوانب ، متنوعة الأغراض ، ولكنها تدور فى فلك علوم الدين واللغة ، فهو فقيه ، أصولى ، محدث ، عالم بالقراءات ، نحوى ، عروضى ، ناظم للشعر ، وقد ساعده على ذلك ما عرف به من ذكاء وحدة ذهن (٢) ، ورغبة فى الإلمام بألوان المعرفة ، مما جعله يسعى للأخذ عن خيرة الأساتذة فى عصره ..

ومن أشهر أساتذته (الشاطبى (٣)) الذى اختاره القاضى الفاضل لتدريس القراءات والنحو واللغة بمدرسته (الفاضلية) ، ووصفه السيوطى بأنه كان إماما فاضلا فى النحو والقراءات والتفسير والحديث ، علامة نبيلا محققا ذكيا واسع المحفوظ (٤) ، وترجع شهرته فى القراءات إلى قصيدته اللامية التى سماها (حرز الأمانى) ومطلعها :

بدأتُ ببسم الله فى النظم أولا : تبارك رحمانا رحيما وموئلا (٥)

وقد شرحها أبو شامة المقدسى بشرح سماه (إبراز المعانى من حرز الأمانى) ، وأثنى فيه على هذه القصيدة ونعتها بأنها أعجوبة العصر (٦) .

وقد استفاد ابن الحاجب من أستاذه الشاطبى فأخذ عنه بعض القراءات والنحو والحديث وتأدب عليه (٧) ..

---

(١) الديباج المذهب : ١٨٩ .. والمطرف بضم الميم كسرها رداء مربع له أعلام
(٢) وفيات الأعيان : ٢ : ٤١٤ وبغية الوعاة : ٢ : ١٣٤ ..
(٣) هو القاسم بن فيرُّه بن أبى القاسم خلف بن احمد الرعينى الشاطبى والمتوفى سنة ٥٩٠ : انظر هامش النجوم الزاهرة : ٦ : ١٣٦ ..
(٤) بغية الوعاة : ٢ : ٢٦٠ ..
(٥) إبراز المعانى من حرز الامانى لابى شامة : ٨ ..
(٦) نفس المصدر : ٧ ..
(٧) الطالع السعيد : ٣٥٢ ..

وكان "الشاطبي" ورعا زاهدا في الدنيـــا (١)، وكان لذلك أثره في ابن الحاجب الذي عرفنا موقفه مع عز الدين بن عبد السلام مــن حاكم دمشـــق ..

وأتم ابن الحاجب جميع القراءات على أبي الفضل الغزنـــوي (٢)، "وأبي الجود اللخمـــي" (٣) وكان أبو الجود شيخ القراء بديار مصر، وقرأ عليـــه خلق منهم "السخاوي" وذكر ابن الجزري والأدفوي ان ابن الحاجب أخـذ عنـه جميع القـــراءات (٤)، وذكر السيوطي أنه قرأ عليه بالسبـــع (٥)، نحدد عدد القراءات التي قرأها عليه ..

فأساتذة ابن الحاجب في القراءات ثلاثة "الشاطبي" و"أبو الجـــود" "والغزنوي"، وهم من أعلام القراء، مما كان له أثر واضح في أماليـــه القرآنيـــة ..

أما الفقه والأصول فقد أخذهما عن أبي الحسن الأبيـــاري (٦)، وكان بارعا في علوم شتى، منها الفقه والأصول والكلام، وكان بعـــض الأئمة يفضله على الإمام فخر الدين في الاصـــول (٧) ..

وأخذ الحديث عن أبي القاسم البوصيـــري (٨) الذي وصفه "ابـــن خلكان" بأنه كان أديبا كاتبا، له سماعات عالية، وروايات تفرد بهـــا، ولم يكن في آخر عصره في درجتـــه مثلـــه (٩)، ومن أساتذته في الحديث ايضا "اسماعيل بن ياسين" و"أبو عبد الله محمد بن أحمد الأرتاحـــي" (١٠) ..

---

(١) بغية الوعاة : ٢ : ٢٦٠ ..
(٢) غاية النهاية لابن الجزري : ٥ : ٥٠٨ ..
واسمه الشهاب أبو الفضل محمد بن يوسف الغزنوي الحنفي المقرى، المتوفى سنة ٦٠٠ (النجوم : ٦ : ١٨٤) ..
(٣) وهو غياث بن فارس بن مكي الأستاذ أبو الجود المنذري المقـــرى، الفـــرضي النحوي العروضي المتوفى سنة ٦٥٠ .. (البغية : ٢ : ٢٤١)
(٤) غاية النهاية : ١ : ٥٠٨ والطالع السعيد : ٣٥٣ ..
(٥) البغية : ٢ : ١٣٤ ..
(٦) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ ..
(٧) حسن المحاضرة : ١ : ١٩٣ ..
(٨) هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري الخزرجي الأصل، المصـــري المولد والدار توفي سنة ٥٩٨ هـ (وفيات الاعيان : ٥ : ١١٧) ..
(٩) وفيات الأعيان : ٥ : ١١٧ ..
(١٠) الطالع السعيد : ٣٥٣ ..

وقرأ ابن الحاجب كتاب "الشفاء" على أبي الحسن الشاذلي" (١) وكان يستمع إلى دروسه بالمدرسة الكاملية بالقاهرة هو "عز الدين بن عبد السلام" و "ابن الصلاح" وغيرهم (٢) ولعل سبب انخراطه في سلك تلاميذ الشاذلي، مع ان الشاذلي أصغر منه اذ ولد سنة ٦٩٣، ما عرف به من ورع وتصوف جذبا ابن الحاجب إليه ..

٥٩٢

ومن أساتذته ابن البنا، إذ ذكر السيوطي أنه تأدب عليه (٣) وأبي الحسين بن جبير (٤)، ولعله أخذ عنه أصول الفقه، والقاسم ابن عساكر الذى لازم الاشتغال به في دمشق حتى ضرب به المثل (٥) ولتأثره به ألف تذييلا على كتاب ابن عساكر (تاريخ دمشق) (٦) ..

هذه ثقافة ابن الحاجب، وهؤلاء أساتذته، وقد ظهر أثر ثقافته فيما خلفه من مصنفات متعددة، تدل على رسوخ قدمه فيما درس من علوم ..

٣ ـ آثاره :

ألف ابن الحاجب في النحو، والصرف، والفقه، والأصول والعروض، والقراءات، والأدب، والتاريخ، وكانت شهرته في العلوم العربية، ثم الفقه وأصوله ..

وإليك كتبه التى صنفها في كل علم من هذه العلوم :

أولا : في النحو والصرف :

١ ـ الكافية وشرحها :

وتعرف أيضا (بالمقدمة)، قال ابن خلكان : وصنف مقدمة وجيزة في النحو، وسماها الكافية (٧) وقال أبو الفداء : وله المقدمة

---

(١) الفتح المبين في طبقات الاصوليين : ٢ : ٦٥ ..
(٢) أبو الحسن الشاذلي للدكتور عبد الحليم محمود : ٤٣ ..
(٣) بغية الوعاة : ٢ : ١٣٤ ..
(٤) الفتح المبين : ٢ : ٦٥ ..
(٥) غاية النهاية لابن الجزري : ١ : ٥٠٨، ٥٠٩ ..
(٦) كشف الظنون : ١ نهر ٢٩٤ ..
(٧) وفيات الأعيان : ج ٢ ص ٤٠٣ ..

المشهورة فى النحو [1] ، وجاء اسمها فى "هدية العارفين" هكذا (كافية ذوى الأرب فى معرفة كلام العرب [2]) ..

وتعتبر الكافية مختصرا لكتاب (المفصل) للزمخشرى [3] ، وابن الحاجب من الذين اهتموا بهذا الكتاب ، وكان متأثرا به فى دراسته النحوية ، ومن اهتمامه به شرحه فى كتاب سماه (الإيضاح شرح المفصل [4]) وأفرد لقسما من كتابه (الأمالى النحوية) معلقا عليه وناقدا وشارحا ، وسأتحدث عن هذا القسم فى موضعه من هذا البحث ..

وقد أردت أن اعرف مدى صدق تأثر ابن الحاجب فى الكافية بالمفصل للزمخشرى ، فوازنت بنفسى بين الكافية والمفصل ، فرأيت اتفاقا كبيرا فى ترتيب الأبواب ، وفى كثير من العبارات ، مما يدل على أن ابن الحاجب كان يريد بكافيته اختصار المفصل على أن ذلك لم يمنع ابن الحاجب من أن يستقل بعبارته أحيانا ، وأن يغير فى ترتيب الأبواب أحيانا أخرى ..

ولنضرب بعض الأمثلة التى تبين أوجه الموافقة والمخالفة بينهما ..

أما الموافقة فقد سار ابن الحاجب على نهج المفصل فى تقسيم الكتاب يقول الزمخشرى فى مقدمة المفصل : " أنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل فى صنعة الإعراب مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول فى الأسماء القسم الثانى فى الأفعال ، القسم الثالث فى الحروف ، القسم الرابع فى المشترك من أحوالها [5] " ..

ومراجعتى لأبواب الكتابين تبين لى أن ابن الحاجب يسير فى كافيته على هذا النهج فى الأقسام الثلاثة الأولى ، أما القسم الرابع وهو المشترك فهو فى المفصل مسائل صرفية ، وقد جعل ابن الحاجب هذه المسائل فى كتاب مستقل هو (الشافية) ، فى الصرف ، فلم تكن له حاجة إلى ذكر هذا القسم فى الكافية ، إذ خصص له كتابا مستقلا ..

---

(١) البداية والنهاية : ج١٣ ص١٧٦ ..
(٢) هدية العارفين تأليف اسماعيل البغدادى : ص٦٥٤ ..
(٣) البداية والنهاية : ج١٣ ص١٧٦ ..
(٤) مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٥٥ نحو ورقم ٢٨٦ تيمورية ..
(٥) متن المفصل (طبع الخانجى سنة ١٣٢٣هـ) : ص٥ ..

أما الموافقة فى العبارة بينهما فهذا ما يوضحها :

يقول المفصل : الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهى جنس تحته ثلاثة أنواع الاسم والفعل والحرف (١) ..

وتقول الكافية : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهى اسم وفعل وحرف (٢) ..

ويلاحظ أسلوب الاختصار الذى اضطلع به ابن الحاجب ..

ثم يقول المفصل بعد ذلك : والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذاك لا يتأتى إلا فى اسمين كقولك (زيد أخوك) و (بشر صاحبك) أو فى فعل واسم نحو قولك (ضرب زيد وانطلق بكر) وتسمى الجملة (٣) ..

وتقول الكافية : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا فى اسمين ، أو فى فعل واسم (٤) ..

ثم يقول المفصل : الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران وله خصائص منها جواز الإسناد إليه ، ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة (٥) ..

وتقول الكافية : الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والإضافة (٦) ..

ويلاحظ أن هذه العبارات فى الكافية جاءت على الترتيب الذى جاءت به فى المفصل ، وأن ابن الحاجب يغير قليلا فى بعض العبارات ويترك الأمثلة مراعاة للاختصار ..

ويخالف ابن الحاجب الزمخشرى أحيانا فى ترتيب بعض الأبواب كذكر "المفعول له" قبل "المفعول معه" ، والزمخشرى يرتب التوابع هكذا : التاكيد ثم الصفة ثم البدل ثم العطف وابن الحاجب يرتبها هكذا : النعت فالعطف فالتأكيد فالبدل ، والصفة عند الزمخشرى هى النعت عند ابن الحاجب ..

والمقارنة بين الكتابين تحتاج إلى حديث أكثر ليس هذا مجاله ..

---

(١) المفصل : ص٦ ..
(٢) شرح الرضى على الكافية : ص٧ ..
(٣) المفصل : ص٦ ..
(٤) شرح الرضى على الكافية : ص٩ ..
(٥) المفصل : ص٦ ..
(٦) شرح الرضى على الكافية : ص١٢ ..

ولشهرة الكافية كانت لها شروح كثيرة تزيد على الخمسين ذكرها (٢) صاحب كشف الظنون (١) ، ومن أشهرها شرح الرضى الاسترابادى الذى يعد مرجعا هاما فى النحو ، خلد كافية ابن الحاجب ، وشواهد شرح الرضى شرحها البغدادى فى كتاب من أشهر كتب النحو والأدب وهو (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (٣)) ..

ولم تلق الكافية قبولا فى مصر عند ظهورها ، وإنما اهتمت بها بلاد العجم (٤) فشرحها كثير منهم ، وغطت عليها فى مصر كتب ابن مالك ولم تعرف بمصر إلا بواسطة شرح الرضى لها ، بعد أن ذاع هذا الشرح أولا فى بلاد العجم وترجم إلى الفارسية ، ولم ينقل إلى مصر إلا بعد أبى حيان وابن هشام (٥) ..

وقد طبعت (الكافية) طبعات كثيرة (٦) ، وتوجد فى مكتبات كثيرة فى العالم (٧) ، ولعل السبب فى شهرة ألفية ابن مالك فى مصر أكثر من الكافية التى رحب بها أهل الهند وفارس والعراق ، أن ابن مالك يميل إلى الوضوح ، والاعتماد على الرواية ، والبعد عن المنطق والفلسفة وابن الحاجب يميل إلى المنطق والفلسفة والمسائل العقلية التى تعجب أهل هذه البلاد ، ولا يميل إليها المصريون الذين عرفوا بالميل الى الوضوح والسهولة (٨) ..

ولما رأى ابن الحاجب أن الكافية متن مختصر ، يحتاج إلى إيضاح وتفصيل ، عمد إلى شرحها ، جاء فى البداية والنهاية : وله المقدمة المشهورة فى النحو (٩) ، اختصر فيها مفصل الزمخشرى ، وشرحها وأيد السيوطى شرحه لها (١٠) ..

---

(١) كشف الظنون : جـ٢ (نهر ١٣٧٠ ـ ١٣٧٦) ..
(٢) طبع استانبول سنة ١٣١٠ هـ ..
(٣) طبعت فى أربعة مجلدات فى بولاق سنة ١٢٩٩ ، ويقوم الآن بتحقيقها الأستاذ عبد السلام هارون وقد صدر منها الجزء الأول والثانى والثالث وسيكون هذا التحقيق فى عشرة أجزاء تقريبا كما قال لى محققها .
(٤) تاريخ أبى الفداء : جـ٣ ص١٧٨ ..
(٥) هامش كشف الظنون : جـ٢ نهر ١٣٧٠ ..
(٦) انظر معجم سركيس : جـ١ ص٧١ وفهرس دار الكتب (جـ٢ طبع سنة ١٩٢٦) ص١٥٠ وما بعدها ..
(٧) دائرة المعارف الاسلامية المجلد الاول ص١٢٦ ومعجم سركيس جـ١ ص٧١
(٨) الحركة الفكرية للدكتور عبد اللطيف حمزة : ص٢٢٤ ، ٢٢٥ ..
(٩) البداية والنهاية لابى الفداء : ١٣ : ٧١ ..
(١٠) حسن المحاضرة : ١ : ١٩٤ ..

وتوجد نسخة مخطوطة من هذا الشرح بدار الكتب (١) ، وتحتوى على ١٦٨ ورقة ، وبعض أوراقها متآكل ومقطع ، لذلك سُندت الورقة بلصقها بورق شفاف من الجانبين ، وبعض الكلام ضائع بسبب التآكل ..

وفى الصفحة الأولى والثانية والثالثة من هذا الشرح أبيات شعر متناثرة كتبت من غير نظام أو ترتيب ، وهى من كتابة الناسخين وجاء عنوان الكتاب فى الصفحة الثانية وهو (كتاب شرح الكافية لمؤلفها ابن الحاجب) وقد كتب العنوان بخط مخالف لخط النسخة مما يبعث على الشك فى نسبة هذا الكتاب إليه ، وعبارة (لمؤلفها ابن الحاجب) قد يُراد بها أنه مؤلف الكافية لا الشرح ، ثم إنى وجدته يعبر عن نفسه فى الشرح بعبارة (قوله) أى فى الكافية ، وكان ينتظر أن يقول (قولى) ، يضاف إلى ذلك أن طريقته فى الشرح مختصرة (٢) ولا تنم عن أسلوب ابن الحاجب المليء بالمنطق والعلل ، كما يظهر ذلك فى شرحه للمفصل (٣) ، وكتاب (الأمالى النحوية) ..

وكما شرح ابن الحاجب كافيته شرحها غيره من العلماء (٤) ، ومن أشهر هذه الشروح " شرح الرضى الاستراباذى " ، قال عنه السيوطى: لم يؤلف عليها بل ولا فى غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا ، فتداوله الناس واعتمدوا عليه وله فيه أبحاث كثيرة ، ومذاهب ينفرد بها (٥) ، فرغ من تأليفه سنة ٦٨٦ هـ (٦) وذاع هذا الشرح فى الهند والفرس والعراق ولم يعرف بمصر إلا بعد عصر ابى حيان وابن هشام (٧) ..

ومما يدل على الاهتمام بالكافية أن كثيرا من العلماء ألف كتبا فى إعرابها فقد أعربها أحد علماء دولة السلطان مراد العثمانى وسمى كتابه (الإفصاح فى إعراب سورة الفاتحة وكتاب الكافية لابن الحاجب (٨)) ، وأعربها

---

(١) رقم : ٩٨٤ نحو ..
(٢) انظر ص٣ من المخطوط ومابعدها ..
(٣) انظر النسخة المخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو ..
(٤) انظر كشف الظنون : جـ٢ (نهر ١٣٧٠ ــ ١٣٧٦) ..
(٥) بغية الوعاة بتصرف: جـ١ ص٥٦٧ ..
(٦) خزانة الأدب (طبع بولاق جـ١ ص ١٢) ..
(٧) هامش كشف الظنون (جـ٢ نهر ١٣٧٠) ..
(٨) دار الكتب مخطوط رقم ٣٨٨ نحو ..

الشيخ حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده ، من علماء القرن الثاني عشر ، واسم كتابه (الفوائد الشافية على إعراب الكافية[(١)]) ومؤلف حاجي بابا بن الشيخ ابراهيم عبد الكريم بن عثمان الطوسيوى (أوفى الوافية في شرح إعراب الكافية[(٢)]) .

ومن شرحوا الكافية ، وتوجد شروحهم بدار الكتب :

١ـ حسام الدين اسماعيل بن ابراهيم بن عطية البحراني ، وسمى شرحه (الأسرار الصافية والخلاصة الشافية في شرح المقدمة الكافية[(٣)]) .

٢ـ محمد عبد الحق العمري الخير آبادي من علماء القرن الثالث عشر وسمى كتابه (تسهيل الكافية[(٤)]) .

٣ـ ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الاسترابادي المتوفى سنة ٧١٥ هـ وسمى شرحه (الشرح الصغير على الكافية[(٥)]) .

٤ـ عصام الدين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفراييني المتوفى بسمرقند سنة ٦٥١ هـ وشرحه معروف بشرح العصام .[(٦)]

٥ـ شهاب الدين أحمد بن عمر الدواني الدولة آبادي ثم الهندي المتوفى سنة ٨٤٩هـ .[(٧)]

٦ـ العلامة الأصفهاني[(٨)] .

٧ـ تقي الدين ابراهيم النيلي[(٩)] .

٨ـ السيد حسين الحسيني الخلخالي المتوفى عام ١٠١٤ هـ .[(١٠)]

٩ـ السيد عيسى بن محمد الصفوي المتوفى عام ٩٠٦ هـ .[(١١)]

---

(١) طبع الآستانة رقم ٥٠ بدار الكتب .
(٢) دار الكتب مخطوط رقم ١٤٠٨ نحو
(٣) مخطوط بدار الكتب رقم ٢١ نحو .
(٤) طبع حجر بالهند رقمه ٧٨ نحو .
(٥) مخطوط رقم ١٥٥٥ نحو .
(٦) مخطوط رقم ١١٢٢ نحو .
(٧) مخطوط رقم ٦٣٣ .
(٨) مخطوط رقم ١٨
(٩) مخطوط رقم ٣٤٨
(١٠) مخطوط رقم ٩٩
(١١) مخطوط رقم ١٨٨ .

١٠ـ نجم الدين أحمد بن محمد بن أبى الحزم مكى المخزومى القمولى المتوفى عام ٧٢٧ هـ واسم شرحه (غاية أمانى الطالب فى شرح كافية ابن الحاجب) .(١)

١١ـ المولى عبد الرحمن بن احمد الجامى المتوفى بهراة عام ٨٩٨ هـ واسم كتابه (الفوائد الضيائية) وهو من أشهر شروح الكافية وقد كتبت عليه حواش كثيرة توجد بدار الكتب .

١٢ـ ابن مالك وله (النكت على الكافية) .(٢)

١٣ـ السيوطى وله (النكت على الألفية والكافية والشافية لابن الحاجب وشذور الذهب(٣)) .

ومما يسترعى الانتباه أن أكثر شراح الكافية من غير المصريين ، مما يدل على أن ذيوعها كان خارج مصر من بلاد الفرس والهند .

٢ـ الشافية وشرحها :

بعد أن ألف ابن الحاجب مقدمته فى النحو ، وسماها (الكافية) ألف مقدمة فى التصريف على نهجها ، وسماها الشافية ، وقد أشار الى ذلك فى مقدمتها فقال : " وبعد فقد التمس منى من لاتسعنى مخالفته أن الحق بمقدمتى فى الإعراب مقدمة فى التصريف على نحوها ، ومقدمة فى الخط ، فأجبته سائلا متضرعا أن ينفع بهما كما نفع بأختها " .(٤)

ومن ذلك يتبين لنا أن (الشافية) ألفت بعد أن عرف الناس الكافية وانتفعوا بها ، وابن الحاجب بهذا يعتبر من العلماء الذين فصلوا النحو عن الصرف مع أن أستاذه الزمخشرى الذى تأثر به لم يفصل بينهما فى كتابه (المفصل) ولا يعتبر ابن الحاجب بهذا سابقا ، فقد سبقه " أبو على الفارسى " الذى ألف كتاب (الإيضاح)

---

(١) مخطوط رقم ٢٠٨

(٢) الأشمونى ١/٩٧ .

(٣) مخطوط رقم ٣٥٩ .

(٤) شرح الرضى على الشافية تحقيق الأساتذة : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين ١/١ .

فى النحو ، وكتاب (التكملة) فى الصرف (١) ، ويلاحظ أنه سمى كتاب الصرف (التكملة) مشيرا بذلك إلى أن الصرف يعتبر مكملا للنحو لا منفصلا عنه ، وقد سمى أبو على كتابه الأول (الإيضاح) الجزء الأول ، وذلك فى مقدمة كتابه (التكملة (٢)) ، ولعل أول من أفرد الصرف بالتأليف " أبو عثمان المازنى " فقد ألف كتابا عن (التصريف) فى وقت مبكر إذ توفى سنة ٢٤٨ هـ أو سنة ٢٤٩ هـ (٣).

"والشافية" متن مركز مختصر فى فن التصريف ورسم الحروف الهجائية ومع اختصارها فقد " جمع فيها زبدة فن التصريف فى أوراق قليلة ، غير تارك مما يجب علمه ، ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئا ، مشيرا فيها إلى اختلاف العلماء أحيانا ، وإلى لغات العرب ولهجاتهم أحيانا أخرى (٤) ".

وقد ذاعت الشافية كأختها ، إذ طبعت مرارا فى كلكتا والآستانة وغيرهما (٥) .

وقد سها (جرجى زيدان) حين قال : إنها مختصر فى النحو ، فانها فى الصرف لا فى النحو ، ولعله ظن أنه يتحدث عن الكافية ، أو أنه لا يفرق بين النحو والصرف فى الاسم ، فيطلق النحو على النوعين مثل القدماء . وكما شرح الرضى الكافية ، شرح أيضا الشافية ، وقد أجاد فى شرحها ، كما أجاد فى شرح أختها ، وقد قام بتحقيق هذا الشرح الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، وأخرجوه فى ثلاثة أجزاء ، وأشاروا فى مقدمته إلى قيمة هذا الكتاب فقد جاء فيها : " وقد ظل شرح الرضى رحمه الله ـ رغم كثرة طبعاته وتعددها ـ سرا محجوبا ، وكنزا مدفونا ، لا يقرب منه أحد إلا أخذه البهر ، وأعجزه الوقوف على غوامضه وأسراره ، لأنه كتاب ملأه صاحبه تحقيقا ،

---

(١) أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى : ص ٥٤١ .

(٢) مخطوط رقم ١٠٠٦ ص ٦٤

(٣) بغية الوعاة : ١/ ٤٦٥

(٤) مقدمة محققى شرح الرضى على الشافية ١/ ٣

(٥) تاريخ آداب اللغة العربية لجرجى زيدان ٣/ ٥٦ .

وأنعمه تدقيقا ، وجمع فيه أوابد الفن وشوارده ، وأتى ببين ثناياه على غرر "ابن جنى" وتدقيقه ، وأسرار "ابن الأنبارى" واستدلاله وتعليله ، وإفاضة "المازنى" وترتيبه ، وأمثلة "سيبويه" وتنظيره " . (١)

وكما شرح عبد القادر البغدادى شواهد شرح الرضى على الكافية فى كتابه المعروف (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) شرح أيضا شواهد الشافية ، وقد قام بتحقيقه أيضا الأساتذة السابق ذكرهم الذين حققوا شرح الرضى على الشافية ، وجعلوا شرح الشواهد للبغدادى فى جزء مستقل يضاف إلى الثلاثة الأجزاء السابقة . وأطلقوا على الثلاثة الأولى (القسم الأول) وعلى شرح الشواهد (القسم الثانى) وتبلغ شواهد شرح الرضى على الشافية ١٩٦ بيتا ، وقد أضاف إليها البغدادى شواهد شرح أحمد بن الحسن الجاربردى التى انفرد بها وهى ٥٢ بيتا . (٢)
ثم شرح ابن الحاجب "الشافية" كما شرح "الكافية" ، قال ابن خلكان : " وصنف مقدمة وجيزة فى التصريف وشرحها " . (٣)

وقد حظيت الشافية بشروح كثيرة ، وإن كانت لم تبلغ كثرتها شروح الكافية ، وقد سبق ذكر شرح الرضى لها ، وقد قال عنه صاحب كشف الظنون : إنه شرح جامع (٤) ، وهناك شرح لها قال عنه إنه شرح متداول وهو شرح أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردى" الذى شرحها بناء على رغبة الوزير "محمد ابن الوزير على الساوى" ، وبين منهجه فى شرحه فقال : فشرعت متوسطا بين الإيجاز والإكثار (٥) ، ولذيوع هذا الشرح كتبت عليه حواش ذكرها صاحب كشف الظنون (٦) منها : حاشيتان كتبهما "عز الدين محمد بن أحمد المعروف بابن جماعة" المتوفى سنة ٨١٦هـ ، ومنها حاشية لبدر الدين محمود بن أحمد العينى المتوفى سنة ٨٥٥ هـ ، وللسيوطى أيضا حاشية على هذا الشرح .

---

(١) شرح الرضى على الشافية (المقدمة) ١/٣ .
(٢) شرح الشافية (القسم الثانى) شرح الشواهد : ص٣
(٣) وفيات الأعيان : ٤١٣/٢
(٤) كشف الظنون : المجلد الثانى نهر ١٠٢١ .
(٥) نفس المصدر السابق .
(٦) نفس المصدر .

ومن شروح الشافية التي طبعت بمصر شرح مختصر للسيد عبد الله بن محمد الحسيني المعروف "بنقره كار" المتوفى سنة ٧٧٦ ، ألفها للأمير الجائي من أمراء مصر ، وقد حُلِّي هامش هذه الطبعة بشرح المصام على الشافية (١) ، وقد بين (نقره كار) منهجه في الشرح فقال إنه كتب شرحا مراعيا فيه شريطة الاختصار، متجافيا عن وصمة الإطالة والإكثار (٢) " ، أما شرح المصام بهامش هذا الكتاب فهو أكثر اختصارا ، ولم تشرح الشافية باللغة العربية فحسب ، بل شرحت بالفارسية أيضا شرحها بها "علاء الدين علي بن محمد المعروف بقوشجي (٣) " ، كما شرحها بالتركية " المولى سودي " في حدود سنة ١٠٠٠ ونظمها طائفة (٤) .

ومن المصريين الذين شرحوها " ابن هشام " ، وسمى شرحه (عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب) والشيخ " زكريا بن محمد الأنصاري " المصري وسمى كتابه (المناهج الكافية في شرح الشافية) .

ومن نظموا الشافية الشيخ " أبو النجا بن خلف المصري " ، "ويوسف بن عبد الملك" "وميرزا قوام الدين" ، واسم نظمه (الوافية نظم الشافية) وأوله :

الحمد لله الذي يصرف بلطفه الرياح حين تعصف (٥) .

وكل هذا يدل على مبلغ اهتمام العلماء "بالشافية" كما اهتموا بأختها " الكافية " ، لأنهم قد وجدوا فيهما مالم يجدوه في غيرهما من ترتيب وتركيز ، قال السيوطي عن ابن الحاجب (ورزقت تصانيفه قبولا تاما لحسنها وجزالتها (٦)) .

---

(١) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار احياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

(٢) مقدمة الكتاب السابق : ص٣

(٣) كشف الظنون : ٢/ ١٠٢١

(٤) نفس المصدر

(٥) مخطوط بدار الكتب ضمن مجموعة رقم ٣٣٧ .

(٦) بغية الوعاة : ٢/ ١٣٥ .

٣ـ الوافية في نظم الكافية وشرحها :

أشار الملك الناصر داود ابن الملك المعظم عيسى(١) على ابن الحاجب أن ينظم (الكافية) ، فلم يسع ابن الحاجب إلا أن يطيعه ، وسمى هذا النظم (الوافية في نظم الكافية(٢)) . وفي ذلك يقول ابن الحاجب في هذه المنظومة :

وبعدُ إنَّ هذه أرجوزه ... في علم الاعراب أتت وجيزه
قصدت من نظمي لها مقدمه ... صنفتها من قبل وهي مُحكمه
من أجلها سميتها بالوافيه ... لكونها وفت بنظم الكافيه
" داود " نجل الملك المعظم ... أودعه الرحمن شكر النعم
من أصبح العلم به قد اشتهر ... وكل ذي فضل بقدره قدر
أشار أن أنظمها بأمر ... فلم يسع لي دفعه بعذر
فقمت فيها واستعنت الله ... فكان نور سعده جلاها(٣)

ونظم العلوم كان معروفا في عصر ابن الحاجب ، فقد نظم" ابن معط " ألفيته في النحو ، وقد توفي قبل ابن الحاجب سنة ٦٢٨ هـ ، ولا يعرف من السابق منهما بنظم النحو ، وأنا أرجح أن ابن معط هو السابق فقد نظم ألفيته عام ٥٩٥ هـ(٤) ، وابن الحاجب لم يستقر في دمشق حيث يوجد داود ابن الملك المعظم عيسى إلا عام ٦١٧ هـ ولبث هناك حتى عام ٦٣٨ هـ ، وهي فترة يمكنه فيها أن يجيب رغبة داود ابن الملك المعظم عيسى لأنه مستقر ، وإن كان قد زار دمشق مرارا قبل هذه الزيارة إلا أنه لم يستقر بها مثل هذا الاستقرار ويؤخذ من قوله (داود نجل الملك المعظم) أنه طلب من ابن الحاجب هذا النظم قبل أن يتولى الملك عام ٦٢٤ هـ ، وعلى ذلك فيكون طلبه هذا عقب الزيارة الأخيرة لدمشق عام ٦١٧ هـ ، وذلك مرجح لسبق ابن معط لابن الحاجب في نظم النحو ، ولا يمنع من ذلك قول ابن الحاجب في منظومته :

---

(١) تولى داود بعد أبيه حكم دمشق سنة ٦٢٤ إلى أن أخذها منه عمه الملك الكامل سنة ٦٢٦ (النجوم الزاهرة : ص ٢٦٨ ، ٢٧٢ .

(٢) الديباج المذهب ص : ١٨٩ .

(٣) الوافية في نظم الكافية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٠٩ .

(٤) كشف الظنون : جـ ١ نهر ١٥٥ .

ولم تكن أرجوزة من قبلها جاءت على منوالها كمثلها

فلعله يقصد أنها أفضل مما سبقها من منظومات ، كما أشار ابن مالك إلى هذا في قوله عن ألفيته (فائقة ألفية ابن معط) ، وقال السيوطي بعده عن ألفيته (فائقة ألفية ابن مالك) ، وقال الأجهوري بعده (فائقة ألفية السيوطي) .(١)

وقد أتى ابن الحاجب بالمعاني التي أتت في الكافية منظومة فهو يقول :

اللفظ موضوع لمعنى مفرد كلمة جنس ثلاث تغتدي
اسم وفعل ثم حرف تاتي محصورة بالنفي والإثبات
فإن يكن معناه لا في نفسه فالحرف وهو مشكل في جنسه
وإن يكن في نفسه فالفعل لزمن محصل يدل
ماضٍ أو الحالِ أو المستقبلِ والاسم عن ثلاثها بمعزلِ (٢)

وهذا موافق لقوله في الكافية : " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، وهي اسم وفعل وحرف ، لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولا ، الثاني الحرف والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولا ، الثاني الاسم والأول الفعل (٣) " .

ويلاحظ اهتمام ابن الحاجب بالمنطق في حصر أنواع الكلمة حتى في النظم ولم يتعرض لذلك ابن مالك في ألفيته .

وقد جاء بعد هذه الأبيات بيت يعتبر حشوا لا داعي له وهو قوله :

وقد علمت حد كل منها فلا تسائل بعد هذا عنها

ولكننا إذا علمنا أنه ينظم الكافية عذرناه في إيراد هذا البيت ، لأنه يترجم به ما قاله في الكافية وهو : (وقد عُلم بذلك حد كل واحد منها) ، يريد بذلك أن الحصر أفادنا أيضا تعريف كل واحد من الأنواع الثلاثة .

---

(١) حاشية الخضري على ابن عقيل ١/١٢ .
(٢) الوافية في نظم الكافية (مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٠٩) .
(٣) شرح الرضي على الكافية ١/٧ .

ومما يدعو الى العجب أن ابن الحاجب قد يزيد بعض المعانى فى نظمه عما جاء فى الكافية مع صعوبة النظم ، والهروب من بعض المعانى فيه، من ذلك أنه قال فى الكافية عن خواص الاسم " ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والإسناد إليه والاضافة (١) "

وزاد فى نظمه على هذه الخصائص النداء ، والنعت ، والتصغير ، والجمع ، فقال :

بااللام خُصَّ الاسم والاسنادِ إليه والجر وأن تنادى
والنعت والتنوين والتصغيرِ والجمع بالتصحيح والتكسيرِ (٢)

وهذان البيتان يدلان على براعته فى النظم حيث جمع المعانى الكثيرة فى بيتين اثنين ، وذكر السيوطى أن ابن الحاجب شرح الوافية فى نظم الكافية (٣) .

وهذا شأنه يؤلف المتن ، ثم يرى أنه مختصر ، صعب الحل على طلابه فيقوم بشرحه ، وقد سبق أنه شرح الكافية والشافية ، ولم يكتف بشرح الكافية ، بل شرح نظمها أيضا ، فكأنه شرحها مرتين . وقد اطلع على هذا الشرح "ابن هشام" فقد جاء فى المغنى " وفى شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو " أرجل فى الدار أم امرأة ؟ " كما مثل به فى الكافية ، وليس كما قال ". (٤)

٤- <u>شرح كتاب سيبويه :</u>

ذكر صاحب كشف الظنون أن ابن الحاجب ممن شرحوا كتاب سيبويه (٥) وكذلك جاء فى (هدية العارفين (٦)) ، ولم أجد هذا الكتاب بدار الكتب .

---

(١) شرح الرضى على الكافية ١/ ١٢

(٢) الوافية فى نظم الكافية (مخطوط رقم ١٤٠٩ بدار الكتب) .

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٣٥ ، وحسن المحاضرة : ١٩٤ .

(٤) مغنى اللبيب ٢/ ٩٣ .

(٥) كشف الظنون : ج ٢ نهر ١٤٢٧

(٦) هدية العارفين : المجلد الأول ص ٦٥٤

"وكتاب سيبويه" هو المنبع الغزير الذى استقى منه النحويون ، وكان لعلماء مصر هاديا وإماما ، فقد قرأ "محمد بن ولاد" الكتاب على المبرد ونسخه وأحضره معه إلى مصر (١) ، واتقن ابنه" أبو العباس" الكتاب على الزجاج (٢) ، وألف كتاب (الانتصار لسيبويه من المبرد) ، وسار علماء مصر على هذا النهج فى أخذ النحو عن كتاب سيبويه ، واهتم به أبو جعفر النحاس فألف (تفسير أبيات كتاب سيبويه) ، ولم يسبق إلى مثله ، وكل من جاء بعده أخذ عنه (٣) .

ولم يكن علماء مصر وحدهم هم الذين اهتموا بالكتاب ، بل كان هناك علماء آخرون ، وبخاصة فى الأندلس والمغرب ، وقد أعد "الدكتور حسن عون" إحصائية ثبت له فيها أن العلماء الذين اهتموا بكتاب سيبويه ، ثم كتبوا عنه شارحين أو معلقين أو مستنبطين أو ملخصين يقرب عددهم من المائة فى سائر الأقطار العربية ، ووجد منهم أربعين من الأندلس والمغرب الأقصى (٤) .

فليس غريبا أن يهتم ابن الحاجب بكتاب سيبويه ويشرحه .

٥ـ (المكتفى للمبتدى شرح الإيضاح لأبى على الفارسي)

جاء فى "هدية العارفين" أنه ألف شرح الإيضاح لأبى على الفارسى وسماه (المكتفى للمبتدى) (٥) ، وقد ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبى فى كتابه (أبو على الفارسى) أسماء من شرح الإيضاح فى القرن السابع وعددهم ثلاثة عشر منهم ابن الحاجب . (٦)

وإذا علمنا أن ابن الحاجب سار فى "الكافية" على ترتيب (المفصل) للزمخشرى ، وأن " أبا على" سبق "الزمخشرى" إلى هذا الترتيب فى كتابه

---

(١) إنباه الرواه ٣ / ٢٢٤

(٢) نفس المصدر ١/ ٩٩

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٠١

(٤) (أول كتاب فى نحو العربية) بحث للدكتور حسن عون بمجلة كلية الآداب بالاسكندرية (المجلد الحادى عشر سنة ١٩٥٧) ص: ٤٢ .

(٥) هدية العارفين : المجلد الأول ص ٦٥٤ .

(٦) أبو على الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى ص: ٥٣٨ .

(الايضـاح (١)) ، والترتيب مما يثير انتباه ابن الحاجب الأصولى ، عرفنا مدى اهتمامه بالكتابين "المفصل" "والايضاح" .

٦ـ الإيضـاح شرح المفصل للزمخشرى :

ذكر السيوطى أن ابن الحاجب شرح المفصل بشرح سمـــاه الإيضـاح (٢) .

وجاء فى كتاب (الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية) للدكتور أحمد بدوى أن هذا الكتاب توجد منه نسخة فى مكتبة بلدية الاسكندريـة تحت رقم ٥٤٥ ب وأخرى بمكتبة ابراهيم باشا رقم ١٨ ، وثالثة بمكتبـة سوهاج . وقد ظننت حين قرأت هذا أنه لاتوجد منه نسخ بدار الكتب إذ هى أقرب للباحث من هذه المكتبات ، ولكنى عثرت بدار الكتب علـى نسختين مخطوطتين من هذا الكتاب إحداهما رقم ١٨٥٥ نحـــو ، والأخرى رقم ٢٨٦ (تيمورية) والنسخة الأولى أوضح خطا من الثانية ، ولاتوجد بها الصفحة الأولى التى بها العنوان ، وكتب عنوان الكتـاب فى هامش الورقة الثانية على اليسار هكذا (كتاب إيضاح شرح مفصـل نحـو) ويبدو من أسلوب هذا الكاتب أنه ليس عربى الأصل ، ولعلـه تركى أو فارسى ، وهذه النسخة تنقص صفحة أخرى من أول الكتاب ، ويدل على ذلك ابتداء الكلام فيها بقوله : " (أحمد) فى تقدير المفعـول لتعظيمـــه " .

وبالرجوع إلى النسخة التيمورية رقم ٢٨٦ وجد أن أول الكتـــاب : " بسم الله الرحمن الرحيم (اللهَ أحمدُ) على طريقة (إياك نعبـــد) تقديما للأهم ، وما ينقل أنه للحصر لادليل عليه ، والتمسك فيه بمثـــل (بل اللهَ فاعبـد) ضعيف ، لأنه قد جاء (فاعبدِ اللـه) " .

ومن هذه العبارة تظهر شخصية ابن الحاجب فى المناقشـــة والمعارضة للآراء والرد بالدليل على من يعارضه ، وذلك فى بدء الكتاب .

وسأتحدث عن هذا الكتاب عند دراسة القسم الخاص بمفصـــل الزمخشرى من كتاب (الأمالى النحوية) لأقارن بين ابن الحاجب فـــى أماليه على المفصل وشرحه للمفصل .

---

(١) أبو على الفارسى ص : ٥٢١ .

(٢) بغية الوعاة : ٢/١٣٥ .

وقد ذكر المرحوم الأستاذ محمود مصطفى أن كتابه " الإيضاح شرح المفصل للزمخشري " مفقود[١] ، ومما سبق يتبين أن الكتاب موجود بدار الكتب بالقاهرة، وبالاسكندرية، وسوهاج .

٧- الأمالي النحوية :

وهو موضوع هذا البحث ، وله حديث خاص به سيأتي .

٨ - قصيدة المؤنثات السماعية :

وهي قصيدة جمع فيها الأسماء المؤنثة بدون علامة تأنيث وقسم هذه الأسماء إلى قسمين : قسم يجب تأنيثه ، وقسم يجوز تأنيثه ، وجمع في القسم الأول ستين لفظا ، وفي الثاني سبعة عشر لفظا .

وعدد أبيات هذه القصيدة ثلاثة وعشرون ، ويوجد منها بدار الكتب أربع نسخ مخطوطة[٢] ، وقد طبع هذه القصيدة (هافنروشيخو) في بيروت عام ١٩٠٨م[٣] .

وأول هذه القصيدة :

نفسي الفداء لسائل وافاني ... بمسائل فاحت كروض جنان
أسماء تأنيث بغير علامة ... هي يافتى في عرفهم ضربان
قد كان منها مايؤنث ثم ما ... هو فيه خيِّرٌ لاختلاف معان
أما التي لابد من تأنيثها ... ستون منها العين والأذنان

وفي نهايتها يقول :

وقصيدتي تبقى وإني أكتسي ... ثوب الفناء وكل شئ فان[٤]

٩- رسالة في العشر :

وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) في الصفتين (أول وآخر) ويوجد في برلين رقم ٦٨٩٤ .[٥]

---

(١) الأدب العربي في مصر من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الأيوبي " للمرحوم محمود مصطفى ص ٣٢٥ .
(٢) رقم ٣ نحو ، ٥٤ ش ، ٩٣ مجاميع ، ٣٥٨ نحو ، والأخيرتان أوضحها خطا .
(٣) دائرة المعارف الاسلامية : المجلد الأول : ١٢٧ .
(٤) النسخة رقم ٩٣ مجاميع ، ٣٥٨ نحو .
(٥) دائرة المعارف الاسلامية : المجلد الأول : ١٢٧ .

ثانيا : مؤلفاته فى الفقه والاصول :

١ ـ جامع الامهات :

ويعرف بالمختصر الفرعى ، وهو موجز فى الفقه المالكى مع التوضيح (١) وقد انتظم فى هذا المختصر فوائد ابن شاش (٢) ، وكان ابن الحاجب متقنا لمذهب الإمام مالك بن أنس (٣) ، قال ابن فرحون : " وقد بالغ الشيخ تقى الدين بن دقيق العيد ، وهو أحد أئمة الشافعية فى مدح هذا الكتاب فى أول شرحه له ، وكان قد شرع فى شرحه على طريقة حسنة من البسط والإيضاح والتنقيح ، وخلاف المذاهب ، واللغة ، والعربية ، والأصول فلو تم هذا الشرح لبلغ به المالكية غاية المأمول ، ومما ذكره فى مدح الكتاب أن قال : هذا كتاب أتى بعجب العجاب ، ودعا قصى الإجادة فكان المجاب وراض عصى المراد فأزال شماسته وانجاب وأبدى ماحقه أن يبالغ فى استحسانه وتشكر نفحات خاطره ، ونفثات لسانه ، فإنه ـ رحمه الله ـ تيسرت له ينابيع الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل ، وقرب المرمى ، فخفف الحمل الثقيل وقام بوظيفة الإيجاز ، فناداه لسان الإنصاف ماعلى المحسنين من سبيل (٤) " ..

وكان يقال : ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية وقد اعتنى العلماء شرقا وغربا بشرح هذا الكتاب (٥) ..

وممن شرحه : أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير قاضى الجماعة بتونس المتوفى سنة ٧٤٩ هـ فى مجلدات ، وشرحه شرف الدين أبو الروح عيسى بن مسعود بن منصور الحميرى الزواوى المالكى المتوفى سنة ٧٤٣ هـ فى ثمانية أجزاء (٦) ، وشرحه محمد بن حسن المالقى المتوفى سنة ٧٧١ هـ .

ومما سبق تتبين لنا مقدرة ابن الحاجب فى فقه المالكية ، وسيره فيه على طريقته فى الاختصار ، وتأليف المتون المركزة ، التى تجمع المعانى الكثيرة فى الألفاظ القليلة ، كشأنه فى النحو والصرف حين ألف الكافية والشافية ، وسنرى أن له مختصرا فى الأصول ، ولا ريب أن الاختصار والتركيز مهمة أشق من الإيضاح والإسهاب ..

---

(١) دائرة المعارف الاسلامية : المجلد الاول ص ١٢٦ ..
(٢) البداية والنهاية : جـ ١٣ ص ١٧٦ ..
(٣) الذيل على الروضتين : ص ١٨٢ ..
(٤) الديباج المذهب : ص ١٨٩ ..
(٥) نفس المصدر ..
(٦) إيضاح المكنون : جـ ١ ص ٣٥٤ ..

٢- منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل :

صنف ابن الحاجب هذا الكتاب في أصول الفقه (١) ، وكان بارعا في هذا العلم (٢) ، وقد جاء في أول هذا الكتاب " لما كان علم أصول الفقه من الأمر الجلل ، وكانت التصانيف فيه بين خطتي الإملال والخلل .. ندبني ذلك إلى تصنيف مختصر .. فأنشأته مترجما بمعناه : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل (٣) " وتلاحظ كلمة (الوصول) مكان (السول) وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ عن نسخة كتبت سنة ٧٣٨ هـ (٤) ..

وذكر صاحب كشف الظنون له شراحا كثيرين (٥) ..

وهذا الكتاب اختصر به ابن الحاجب كتاب الإحكام في أصول الفقه للآمدي (٦) قال أبو الفداء : صنف في العربية مقدمته الكافية ، واختصر كتاب الإحكام للآمدي في أصول الفقه ، فطبق ذكر هذين الكتابين أعني " الكافية " و" مختصرة في أصول الفقه " جميع البلاد ، خصوصا بلاد العجم ، وأكب الناس على الاشتغال بهما إلى زماننا هذا (٧) " قال أبو الفداء : وقد منّ الله علي بحفظه ، وجمعت منه كراريس مما فيه من الأحاديث (٨) ..

ومن ذلك نعلم أن ابن الحاجب أخذ الأصول عن سيف الدين الآمدي وأن كتابه شاع في بلاد العجم مثل الكافية ..

ومع أن الكتاب السابق (المنتهى) كان مختصرا لكتاب الإحكام للآمدي ، فقد اختصره ابن الحاجب ، قال ابن فرحون : " وألف مختصرا في أصول الفقه ، ثم اختصره ، والمختصر الثاني هو كتاب الناس شرقا وغربا (٩) " ..

وقد اطلعت على كتاب شرح القاضي عضد الملة والدين المتوفى سنة ٧٥٦ (١٠)

---

(١) وفيات الاعيان : جـ٢ ص٤١٣ ..
(٢) الذيل على الروضتين : ص١٨٢ ..
(٣) معجم سركيس : جـ١ ص٧١ ..
(٤) نفس المصدر ..
(٥) كشف الظنون : (المجلد الثاني نهر ١٨٥٣-١٨٥٧) ..
(٦) أصول الفقه : للشيخ محمد الخضري : ص٨ ..
(٧) تاريخ أبي الفداء (البداية والنهاية) جـ١٣ص١٧٨ ..
(٨) البداية والنهاية : جـ١٣ ص١٧٦ ..
(٩) الديباج المذهب : ص١٨٩ ..
(١٠) هو عضد الدين عبد الرحمن بن احمد الايجي الشافعي وتوجد بدار الكتب نسخة مخطوطة من شرحه رقم ٢٥٩١٧ ب ..

لمختصر المنتهى الأُصولى لابن الحاجب ، وقد طبع مع هذا الشرح ثلاثة حواش :

الحاشية الأُولى لسعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩١ هـ ، والثانية للسيد الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ هـ ، والثالثة للشيخ حسن الهروى على حاشية السيد الجرجانى ، وقد طبع كل ذلك فى كتاب واحد بالمطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣١٦ هـ ، ويقع الكتاب فى جزئين ..

وقد قال ابن الحاجب مقدما هذا المختصر : " أما بعد فإنى لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار ، وميلها الى الإيجاز والاختصار ، صنفت مختصرا فى أصول الفقه ثم اختصرته على وجه بديع ، وسبيل منيع لا يصد اللبيبَ عن تعلمه صاد ، ولا يرد الأريبَ عن تفهمه راد ، والله أسأل أن ينفع به ، وهو حسبى ونعم الوكيل " ..

ثم بين موضوعات بحثه فقال : وينحصر فى المبادئ والأدلة السمعية والترجيح والاجتهاد (١) " ..

ثالثا : فى العروض والقافية :

ألف ابن الحاجب فى العروض منظومة من بحر البسيط سماها (المقصد الجليل فى علم الخليل (٢)) جاء فى أولها :

الحمد لله ذى العرش المجيد على ... إلباسه من لباس فضله حللا
ثم على المصطفى الهادى صلاة فتى ... يرجو بها سكن الفردوس مبتهلا
ثم على صحبه الذين فضلهم ... وضرب النزع فى صفاتهم مثلا
وبعد أن عروض الشعر قد صعبت ... نثرا فخذ نظمها تجده قد سهلا (٣)

وعدد أبيات هذه القصيدة ١٧١ بيتا ، ويوجد منها بدار الكتب خمس نسخ مخطوطة (٤) ..

وينقد السيوطى نظم هذه القصيدة قائلا :

" وصنف فى العروض قصيدة ، وفى نظمه قلاقة (٥) " ..

---

(١) شرح العضد على مختصر المنتهى مع الحواشى : جـ١ ص٥ ..
(٢) دائرة المعارف الاسلامية : المجلد الاول ص١٢٦ ، وفيها الأماكن التى توجد بها نسخها ..
(٣) نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوى مخطوط رقم ٥٧٣٠ بدار الكتب ..
(٤) أرقامها : (١٩ ، ٢٠ ، ٦٨ ، ٤م ، ٣ ش) ..
(٥) بغية الوعاة : جـ٢ ص١٣٥ ..

وصدق السيوطي في نقده ، فقد قرأت القصيدة ، فوجدت فيها هذه القلاقة ، حتى في الوزن مع أنها في العروض ، لأن الزحاف يكثر بها ..

وذكر أبو الفداء أن هذه القصيدة على وزن الشاطبية فقال : " وله عروض على وزن الشاطبية (١) " ، وقد رجعت إلى الشاطبية المسماة (حرز الأماني) في علم القراءات ، وأولها :

بدأت ببسم الله في النظم أولا تبارك رحمانا رحيما وموئلا (٢)

فوجدت أنها من بحر (الطويل) ، أما قصيدة ابن الحاجب في العروض فهي من بحر (البسيط) ، وبذلك يكون وزنهما مختلفا ، لا كما ذكر أبو الفداء أما حرف الروي فيهما فهو متفق في القصيدتين ، إذ أنهما لاميتان ، ولعل ذلك هو سبب شبهة أبي الفداء ..

وقد اهتم العلماء بهذه القصيدة فشرحها منهم : أبو العباس أحمد بن ابي عثمان سعيد بن أبي طاهر اسماعيل النقاوسي ، وسمى شرحه (إيضاح السبيل إلى المقصد الجليل في علم الخليل (٣)) ، وبدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري المعروف بابن أم قاسم واسم كتابه (شرح المقصد الجليل في علم الخليل (٤)) ، وجمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن الحسين بن علي القرشي الأموي الأسنوي الشافعي وسمى كتابه (نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب (٥)) ..

وهناك شروح أخرى غير هذه ذكرها صاحب كشف الظنون (٦) ..

رابعا : مباحث أخرى :

أ - في القراءات :

وابن الحاجب الذى درس القراءات دراسة وافية على أئمتها مثل " الشاطبي وأبي الجود والغزنوي " حتى برع فيها ، كما سنرى في أماليه ، كان لابد لة أن يؤلف في القراءات ، قال ابن فرحون : وصنف ابن الحاجب في القراءات (٧) " وجاء في الفتح المبين في طبقات الأصوليين أن له سفرا في فن القراءات (٨) ، ولم أعثر على هذا الكتاب ..

(١) البداية والنهاية : ١٣ : ١٧٦ ..
(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني شرح الشاطبية لأبي شامة : ٨ ..
(٣) مخطوط بدار الكتب ضمن مجموعة رقم ٣ مجاميع ..
(٤) مخطوط رقم ٧٣ مجاميع م بدار الكتب ..
(٥) مخطوط بدار الكتب رقم ٢٠ ، ورقم ٥٧٣٠ هـ ..
(٦) كشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١١٣٤ ..
(٧) الديباج المذهب : ١٩٠ ..
(٨) الجزء الثاني : ٦٥ ..

ب ـ في التاريخ :

ألف ابو القاسم ابن عساكر كتاب (تاريخ دمشق) على نسق تاريخ بغداد ، وذيله ابنه القاسم ، كما ذيله أيضا ابن الحاجب (١) وبذلك اشترك مع أستاذه في أن كلا منهما له تذييل على تاريخ دمشق ..

ولابن الحاجب كتاب (معجم الشيوخ) (٢) ، ويوجد غيره من العلماء ألفوا كتبا تحمل هذا الاسم مثل : القوصي ، وعبد العظيم المنذري تلميذ ابن الحاجب ، والسيوطي ، وأبي حامد الانصاري (٣) ..

جـ ـ في الأدب :

جاء في كشف الظنون أن من مصنفاته كتاب (جمال العرب في علم الأدب) (٤) وجاء ذكر هذا الكتاب في هدية العارفين (٥) ..

ولم أعثر على هذا الكتاب كما لم أعثر على معجم الشيوخ .

---

(١) كشف الظنون : المجلد الاول نهر ٢٩٤ ..

(٢) هدية العارفين : ١ : ٦٥٤ وكشف الظنون : المجلد الثاني نهر ١٧٣٥

(٣) نفس المصدر ..

(٤) كشف الظنون : المجلد الاول : ٥٩٣ ..

(٥) هدية العارفين : ١ : ٦٥٤ ..

الفصل الثاني

كتاب الأمالي النحوية

تمهيد :

جاء في المصباح المنير (١) : " أمللت الكتاب على الكاتب إملالا ألقيته عليه وأمليته عليه إملاء ، والأولى لغة الحجاز وبني أسد ، والثانية لغة بني تميم وقيس ، وجاء الكتاب العزيز بهما " وليملل الذي عليه الحق (٢) " فهي تملى عليه بكرة وأصيلا (٣) " أ ه‍ .

والأصل (أمللت) أبدل من اللام ياء لأنه أخف (٤) ، هذا ما قاله القرطبي ومعنى قوله هذا أن (أمللت) ظهرت قبل (أمليت) ، وما قاله المصباح من أنهما لهجتان مختلفتان لا يمنع من ظهورهما معا وهو الأوضح ..

والأمالي جمع إملاء على غير قياس (٥) ، وقد تسمى الأمالي عند بعض العلماء " المجالس " مثل (مجالس ثعلب) ، ويسميها علماء الشافعية (التعليق) (٦) ..

وقد شرح صاحب كشف الظنون طريقة الأمالي فقال : الأمالي جمع الإملاء وهو أن يقعد عالم ، وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس ، فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة ، فيصير كتابا ويسمونه (الإملاء) و (الأمالي) ، وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم ، فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير (٧) " ..

وذكر صاحب كشف الظنون أسماء الكتب التي سميت (الأمالي) وقد بلغت عنده ٦٧ كتابا (٨) ، وأكثر الأمالي التي ذكرها في علم الحديث ويليه الفقه ، ثم اللغة ، ولا ريب أن هناك كتبا أخرى غير ما ذكره كشف الظنون ..

---

(١) المصباح المنير : جـ٢ ص٢٨٠ ..
(٢) البقرة : ٢٨٢ ..
(٣) الفرقان : ٥ ..
(٤) تفسير القرطبي : جـ٣ ص٣٨٥ ..
(٥) مقدمة أمالي الزجاجي للاستاذ عبد السلام هارون : ص١٤ ..
(٦) كشف الظنون : جـ١ نهر ١٦١ ..
(٧) نفس المصدر ..
(٨) كشف الظنون : جـ١ نهر من ١٦١ حتى ١٦٦ ..

ويرى المحقق الأستاذ عبد السلام هارون أن أشهر كتب الأمالى هى(١):

١ـ أمالى ثعلب (٢٠٠ـ٢٩١) وقد حققها الأستاذ عبد السلام هارون وطبعت بدار المعارف مرتين عام ١٩٤٨م وعام ١٩٦٠م ..

٢ـ أمالى اليزيدى محمد بن العباس (ـ٣١٠) وقد نشرت فى حيدر أباد سنة ١٣٦٧ ..

٣ـ أمالى الزجاجى (ـ٣٤٠) وقد حققها الأستاذ عبد السلام هارون وطبعت بالمؤسسة العربية الحديثة سنة ١٣٨٢هـ ..

٤ـ أمالى القالى اسماعيل بن القاسم (٢٨٨ـ٣٥٦) وقد نشرت لأول مرة فى بولاق سنة ١٣٢٤هـ ، وصنع لها "كرنكو" وبيفان" فهرسا طبع ليدن سنة ١٩١٣م ثم نشرت فى دار الكتب سنة ١٣٤٤هـ وكرر طبعها بعد ذلك ..

٥ـ أمالى المرزوقى أحمد بن محمد بن الحسن (ـ٤٣١) ومنها قطعة بدار الكتب المصرية رقم (٣٣٠٠ ادب) ..

٦ـ أمالى المرتضى على بن الحسين (٣٥٥ـ٤٣٦) وقد نشرت قديما بمطبعة السعادة بعناية الشنقيطى سنة ١٣٢٥، ثم أعيد نشرها بتحقيق الأستاذ محمد أبى الفضل ابراهيم سنة ١٣٧٣هـ ..

٧ـ أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على (٠٠ـ٥٤٢) وقد طبعت فى حيدر أباد سنة ١٣٤٩هـ ..

٨ـ أمالى ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠ـ٦٤٦) وهى إملاء على آيات من القرآن الكريم ، وأبيات من المفصل ، ومواضع من كافيته وغيرها ، ومنه نسخ بدار الكتب برقم ٢٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ نحو.

وكل واحدة من هذه الأمالى تنحو نحوا غير الذى تنحوه الأخرى ويلاحظ أن أشهر الأمالى هذه قد طبعت ماعدا اثنتين هما "أمالى المرزوقى" و"أمالى ابن الحاجب" ـ موضوع هذه الدراسة ..

---

(١) مقدمة أمالى الزجاجى بتحقيق عبد السلام هارون (طبع المؤسسة العربية الحديثة) ص ١٥ ..

وهناك أمال ـ غير هذه التي اعتبرها الاستاذ هارون اشهرها منها :

١ـ أمالي ابن دريد : محمد بن أبي بكر اللغوي (المتوفى سنة ٣٢١) وهي في العربية لخصها جلال الدين عبد الرحمن السيوطي وسماه (قطف الوريد (١)) ..

٢ـ أمالي الإمام الشافعي : في الفقه (٢) ..

٣ـ امالي بديع الزمان الهمذاني : احمد بن الحسين المتوفى سنة ٣٩٨ (٣) ..

٤ـ أمالي أبي العلاء : احمد بن عبد الله المعري المتوفى سنة ٤٤٩ هـ وهي مائة كراسة ، ولم يكملها (٤) ..

٥ـ أمالي جار الله : هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ (٥) ..

٦ـ أمالي ابن عساكر : وهو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ صاحب التاريخ الكبير الذي ذيله ابن الحاجب ، وهذه الأمالي في الحديث (٦) .

٧ـ أمالي السيوطي : وهي ثلاثة أمال :

أ) الأمالي المطلقة ..

ب) الأمالي على القرآن ..

جـ) الأمالي على الدرة الفاخرة (٧) ..

٨ـ أمالي ابن الأنباري : ذكرها السيوطي من مراجعه في (شرح شواهد المغني) (٨) ولعله أبو محمد القاسم بن محمد الانباري (٩) ..

---

(١) كشف الظنون : جـ١ ص١٦٢ ..
(٢) المرجع السابق نفس ١٦٤ ..
(٣) المرجع السابق ..
(٤) كشف الظنون : جـ١ نفس ١٦٢ ..
(٥) نفس المرجع جـ١ ص١٦٤ ..
(٦) نفس المرجع : جـ١ نفس ١٦٢ ..
(٧) نفس المرجع نفس ١٦٥ ، ١٦٦ ..
(٨) شرح شواهد المغني للسيوطي (المطبعة البهية) ص٣ ..
(٩) انظر مقدمة أمالي الزجاجي للأستاذ هارون ص١٤ ..

ومن أقدم الأمالي اللغوية التي عرفت لنا "أمالي ثعلب" أو "مجالســـه" وقد توفي سنة ٢٩١ هـ ومن أحدث الأمالي أمالي السيوطي الذي قال :

" ولما شرعت في إملاء الحديث سنة ٨٧٢ هـ وجددته بعد انقطاعه عشرين سنة ، من سنة مات الحافظ أبو الفضل بن حجر أردت أن أجـــدد إملاء اللغة وأحييته بعد دثوره ، فأمليت مجلسا واحدا فلم أجد له حملـــة ولا من يرغب فيه فتركتـــه (١) " ..

ولعل ابن الحاجب أول من أملي في النحو خاصة ، وإن كان "ابـــن الشجري" قد سبقه إلا أنه كان يخلط الأمالي النحوية بالشعر والأدب واللغـــة .

أما ابن الحاجب فأماليه تدور في فلك النحو حتى أماليه على الآيـــات القرآنية الهدف الأول منها الإعراب ، بخلاف "أمالي المرتضى" مثلا فإن أماليـــه على القرآن كان الهدف منها التفسير الذي يخدم مذهب المعتزلة ..

أما "أمالي الزجاجي" فهي أمشاج من نصوص القرآن والحديث النبوي ومختار كلام العرب وحكمائهم وشعرائهم وخطبائهم وأبنائهم ، مقرونـــة بأشارة من فنون النقد والموازنة ، وأطراف من غريب اللغة ونادرها ، وطوائـــف من قصص العرب والعجم ، إلى بعض مسائل العربية والتاريـــخ (٢) ..

١ ـ نسخ كتاب الأمالـــي :

ذكر (بروكلمـــان (٣)) أنه توجد نسخ من كتاب الأمالي النحويـــة لابن الحاجب في المكتبات الآتيـــة :

١ ـ	طـوب قبو سراى باستنبول	٢٢٥٤
٢ ـ	عاطف افنـــدى	٢٤٣٢
٣ ـ	راغب افنـــدى	١٤٠٢
٤ ـ	يني أحمد خان	٩٣٠ ، ٩٣١
٥ ـ	عاشر افندى	١٠٣٢
٦ ـ	شهيد علي باشا	٢٣٣٧ وتوجد في معهد المخطوطات بالجامعة العربية ميكروفلم وفي المجمع اللغوى مصورة ..

---

(١) انظر مقدمة أمالي الزجاجي للأستاذ هارون ص ١٤ ..

(٢) نفس المرجع : ص ١٦ ..

(٣) الجزء الاول ، [illegible] ص ٥٣٧ ..

٧ـ	فيض الله افندى	١٥٧٢
٨ـ	شيخ الإسلام بالمدينة	٢٥٥٢
٩ـ	شرح الأمالى	مطبوع باستنبول سنة ١٢٨٧
١٠ـ	برلين	٣٦١٣
١١ـ	فيينا	٣٨٦
١٢ـ	باريس	٦٢١٤ ، ٤٣٩٢

في دار الكتب:

أما في دار الكتب المصرية فتوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة تحمل الأرقام الآتية : ٢٦ ـ ١٠٠٧ ـ ١٠٣٤ ..

وسأتحدث عن كل واحدة منها :

النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب:

هذه النسخة أفضل النسخ الموجودة بدار الكتب ، لأنها كاملة وخطها واضح مقروء ، وأقدم من أختيها ، ولم يطلع على هذه النسخة مَنْ كَتَبَ عن ابن الحاجب أو عصره كالدكتور أحمد بدوي في كتابه (الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية (١)) وغيره ، واقتصر من بحث في الأمالي على رؤية النسختين رقم ١٠٠٧ و١٠٣٤ على ما فيهما من نقص واضطراب وعيوب سأذكرها عند الحديث عنهما وسبب عدم اطلاع الباحثين على النسخة الكاملة رقم (٢٦) أنها غير موجودة في قسم المخطوطات بدار الكتب ليطلع عليها من يتردد على المخطوطات ، ولكنها محفوظة بمعرض دار الكتب ، والمعرض ليس معدا للاطلاع ، وقد ساعدني بعض المسئولين بالدار على نقلها إلى قسم المخطوطات مدة كافية لنسخها كلها ، ثم مراجعة ما نسخ على الأصل وقد استغرق ذلك وقتا ليس بالقليل ، ترددت فيه على الدار .. ولم تكن هذه النسخة مرقمة الصفحات ، وقد قمت بترقيمها بالقلم الرصاص واخترت ترقيم كل صفحة لا ترقيم الورقة المكونة من صفحتين متقابلتين برقم واحد كما يفعل أكثر من يرقمون المخطوطات ، إذ رأيت أن ترقيم الصفحات أدق عند الرجوع إليها وأكثر اختصارا ، حتى لا يضطر من يرشد إلى صفحة أن يقول : انظر الورقة رقم (كذا) الصفحة اليمنى أو اليسرى ..

---

(١) انظر ص ٢٠٨ ..

وقد بلغ عدد صفحات هذه النسخة (٣٦٦) ست وستين وثلثمائة صفحة ولا يوجد بالصفحة الأولى عنوان الكتاب ، كما هو معهود فى الكتب وإنما جاء فى أعلى هذه الصفحة هذا العنوان (فهرست الإملاء على آيات القرآن) .. وتحت هذا العنوان الفهرست الخاص بالقسم الاول من الأمالى وهو "الإملاء على الايات القرآنية" ، وتذكر فيه الآية موضوع الإملاء وقد لاحظت أن الفهرست ليس كاملا فى هذه النسخة ، وقد ذكر كاملا فى المخطوط رقم ١٠٣٤ ..

وعلى حواشى الصفحة الثانية والثالثة (عبارة وقفية) نصها :
(وقف المرحوم محمد بيك بجامعه) وعلى هاتين الصفحتين خاتمه ويحمل اسم (محمد) بالخط الثلث الكبير ..

وقد أخبرنى المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب بأن محمد بك هذا هو "محمد بك أبو الذهب" وجامعه هو "جامع أبى الذهب" المواجه للجامع الأزهر الشريف ، وجاء فى نهاية هذه النسخة ما يأتى :

" وقع الفراغ من نسخه يوم السبت لثنتى عشرة ليلة بقيت من رجب الفرد سنة ست وتسعين وستمائة على يد الفقير إلى الله تعالى على بن داود ابن يحيى القرشى الحنفى " ..

وكتب فى الصفحة الأخيرة أيضا بخط السيوطى (١) مانصه " الحمد لله طالعه وانتقى من فوائده عبد الرحمن بن ابى بكر السيوطى الشافعى " ، وهذا توثيق للنسخة ..

وفى هذه الصفحة أيضا كتب بخط الناسخ " بلغ مقابلة بالأصل بقدر الإمكان والله أعلم بالصواب ولعله أصل المؤلف " وأول كل إملاء وهو قوله (وقال أيضا مليا ...) يكتب بالخط الأحمر للتمييز ..

وقد لاحظت أثناء نسخى هذه النسخة أن بها قدرا بخط مخالف لبقية النسخة ، وذلك من الصفحة رقم ٢١ حتى نهاية رقم ٤٠ والذى دلنى على ذلك ، كتابة بعض الكلمات برسم يخالف نظيره فى بقية النسخة كما أن هذه الصفحات لا يذكر فيها فى نهاية كل إملا عبارة (والله أعلم بالصواب)

---

(١) أطلعت المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات على هذا الخط فأخبرنى بأنه خط السيوطى ومثله ذو خبرة بهذه الخطوط رحمه الله ..

التى تكاد تكون لازمة فى بقية النسخة ، وفى هذه الصفحات أيضا يكتب اسم السورة على الهامش بجوار الآية المراد الإملاء عليها، وفيها أيضا تكتب فى نهاية الصفحة من أسفل الكلمة المراد كتابتها أول الصفحة التالية ، وتستعمل أيضا فى هذا الجزء المغاير لبقية النسخة رموز لم تستعمل فى باقى الكتاب مثل (مم) يريد بها (ممنوع) فهو يقول مثلا (وهـ م عند كثير من النحويين) أى وهو ممنوع ، وكلمة (الثانى) تكتب هكذا (الثا) و (تعالى) تكتب (تعا) وكلمة المطلب تكتب (المط) والمقصود (المقصـ) و (رضى الله عنه) (رضى) ..

ولم تستعمل هذه الرموز إلا فى هذا الجزء من الكتاب الذى كتب بخط مغاير لباقيه ، وقد استطعت فك هذه الرموز بالسياق ، وبالمقابلة على نسخ أخرى من الأمالى ، ولاحظت أن ورق هذه الصفحات المغايرة أشد بياضا من غيره من ورق النسخة ..

وقد جعلت هذه النسخة رقم (٢٦) أصلا أعتمد عليه، لمزاياها عن غيرها من النسخ ، فهى تامة ، واضحة الخط ، تاريخ نسخها قريب من وفاة المؤلف ، إذ أنها نسخت بعد وفاته بخمسين سنة، ويزكيها أيضا اطلاع السيوطى عليها ، وكتابته بخطه أنه انتقى من فوائدها، وعدد صفحات هذه النسخة كما ذكرت ٣٦٦ ، ومتوسط عدد أسطر الصفحة ثلاثة وعشرون سطرا ، ومتوسط عدد كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة، وقد نسختها على ورق حجم (الفولسكاب) مع الكتابة على سطر وترك سطر فبلغت صفحاتها ٨٦٩ صفحة ..

وهذه النسخة أكبر النسخ حجما بدار الكتب ، وقد ذكر (جورجى زيدان) فى كتابه (تاريخ آداب اللغة العربية (١)) أن بدار الكتب نسخة من الأمالى تبلغ صفحاتها ٦٦٦ صفحة ، فهى بذلك تزيد ثلثمائة صفحة عن هذه النسخة ، ولم أجد هذه النسخة ، ولعله يريد النسخة التى نسختها رقم ٢٦ بدار الكتب ، وحدث خطأ فى الرقم فهو يريد ٣٦٦ لا ٦٦٦ أو لعله اطلع على نسخة غير موجودة الآن بدار الكتب فيها هذا العدد من الصفحات ..

---

(١) الجزء الثالث : ص ٥٦ ..

ومما ذكره (جورجى زيدان) أيضا أن ابن الحاجب أملاها فى دمشق وابن الحاجب لم يمل فى دمشق فقط ، ولكنه أملى فيها (١) وفى القاهرة وغزة وبيت المقدس ، وذكر أنها على مواضع من المفصل ، ومواضع من الكافية (٢) ، وهذان نوعان فقط من أنواعها الستة التى سأذكرها بالتفصيل ..

النسخة رقم (١٠٠٧) :

نسخة على شكل سفينة ، مكتوبة بخط تعليق ، وهو نوع من الخط الفارسى (٣) وفى الصفحة الأولى كتب العنوان بالخط الأحمر وهو (كتاب الأمالى لابن الحاجب) وتحته عنوان آخر (كتاب الأمالى المتفرقة لابن الحاجب ، ورسالة أخرى متعلقة بلطائف التاريخ اليمينى ، وكتاب منظوم فى النحو وفوائد اخرى) ..

ويفهم من هذا العنوان الكبير أن هذا المجلد يحتوى مع الأمالى على هذه الأشياء الأخرى ولكن هذا المجلد لا يوجد به الكتاب المنظوم فى النحو ، وتوجد رسالتان فى النحو ، وبحثان صغيران فى النحو أيضا فى آخر المجلد ..

وفى الصفحة الثانية من هذه النسخة عبارة تمليك تفيد أن الكتاب انتقل الى الفقير "محمد أسعد الحسينى" عفا الله عنه ، وفى الصفحة الثالثة ما يفيد أن صاحبها الأول هو "أبو المظفر أحمد بن محمد بن حمد الخالدى" وانتقل منه إلى أصغر عبيده "عبد العزيز بن محمود السعيدى" على سبيل الهبة والاتهاب فى أوائل شوال سنة ٧٥٧ سبع وخمسين وسبعمائة " ..

وقد جاء بعد ذلك فى هذه الصفحة : " هذه الأجزاء مشتملة على أمال مفرقة فى النحو جليلة ، من كلام الشيخ الإمام حجة العرب وفخرهم منشئ العلوم ومصيرها ، والمرجوع اليه فى تقريرها وتحريرها "جمال الدين أبى عمرو ابن الحاجب" ، برد الله مضجعه ، وطيب مهجعه " ..

---

(١) تاريخ آداب اللغة العربية : جـ٣ ص٦٥ ..
(٢) المرجع السابق ..
(٣) كما ذكر لى ذلك المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات بدار الكتب وهو الذى قال لى اصطلاح (شكل سفينة) يريد بذلك أنك حين تفتحها تكون صفحة فوق وصفحة أسفل حتى تمكن القراءة ، لا صفحة على اليمين وأخرى على الشمال كالمعتاد فى الكتب ..

وعدد أوراق هذا المجلد كله ٩٤ ورقة ، واستغرقت أمالي ابن الحاجب منها ٨٩ ورقة ، ومتوسط أسطر كل صفحة ٣٦ سطرا ، ومتوسط عدد كلمات السطر ١٧ كلمة ، ويلاحظ أن الخط دقيق، والأسطر متلاصقة .

ويلي كتاب الأمالي في هذا المجلد رسالتان في النحو : الأولى في إعراب قولهم " إن الضارب الشاتم والده كان زيدا " تصنيف أبي القاسم الحسين ابن الوليد بن النصر المعروف "بابن الفـرات" (١) الاندلسي المتوفى بطليطلة سنة ٣٩٠ هـ ذكر فيها أوجها كثيرة في إعراب هذه الجملة ، وجاء في عنوانها (مسألة غريبة فيها ثمانمائة ونيف وخمسون وجها) ولكن هذه الأوجه لم تذكر كلها ..

والرسالة الثانية في إعراب جملة وردت في كتاب (تاريخ اليميني في أخبار "يمين الدولة أبي القاسم محمود بن ناصر الدين أبي منصور سبكتكين" تأليف "أبي النصر محمد بن عبد الجبار العتبي" ، والعبارة التي ألفت في إعرابها هذه الرسالة هي: " فطيروا البريد إليه في البدار إلى ما أورثه الله من عقلية الملك ، وذخيرة الملك ، عفوا لا منّة لأحد عليه به ولا حق ، فختم لسانه بشكره " ..

ولم يعرف مؤلف هذه الرسالة ..

وبعد هاتين الرسالتين النحويتين حديثان آخران في النحو استغرق أحدهما صفحة تقريبا والآخر نصف صفحة ..

والحديث الأول عن الجملة إما ألا تحتمل الصدق والكذب أو تحتمل الصدق والكذب ، والحديث الثاني عن أن (الخائض في علم النحو يحتاج إلى معرفة حده وركنه وسببه وعلته وشرطه) قال فيها كاتبها " أما حده فهو اسم علم للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، وأما ركنه فهو الوقوف على أنواع الحروف ومخارجها ، والإحاطة بكيفية جرسها ومذاقها ، وأما سببه فما روى أن عليا سمع أعرابيا يقرأ قول الله تعالى (أن الله برئ من المشركين ورسوله) فحزن لذلك واهتم وأمر أبا الأسود بجمع النحو ... " ..

وهذه النسخة مخطوطة عام ٧٠٦ هـ وهي بخط كاميار بن أحمد ابن كاميار المشهدي الأبهري ، فهي بذلك أحدث من النسخة السابقة رقم ٢٦ التي اتخذتها أصلا للبحث، فهي مكتوبة عام ٦٩٦ هـ ..

---

(١) في فهرس الدار المعروف بابن العريف: (فهارس الدار لغاية سنة ١٩٢٥) : ص ٢٩ ..

ومن عيوب هذه النسخة رقم (١٠٠٧) أنه قد حدث أثناء تجليدها اضطراب في أوراقها بالتقديم والتأخير ، مما يصعب معه على الباحث قراءتها ومتابعتها ، ولأضرب مثلا بكيفية ترتيب الصفحات الأولى من الأمالي فقد جاءت هكذا : (١ـ٢ـ٣ـ٧ـ٦ـ٥ـ٤ـ٨ـ٩) فبعد الصفحة رقم (٣) ألصقت الصفحة رقم (٧) وكان المفروض أن تجاور (٣) الصفحة رقم (٤) وليست الصفحات مرقمة حتى يعرف السابق واللاحق منها ، وإنما عرفت هذا الخلل بالمقابلة على النسخة رقم (٢٦) الكاملة ، ولأن سياق الكلام يدل على هذا الخلل ، ومع ذلك فقد جمعت هذه النسخة أنواع الأمالي الستة التي أملاها ابن الحاجب ، وليست ناقصة نقصا كبيرا مثل النسخة رقم ١٠٣٤ التي سأتحدث عنها بعد هذه ..

وجاء في نهاية الأمالي في هذه النسخة (١٠٠٧) ما يأتي: تم كتاب الأمالي ، فرغ من تعليقه على سبيل الاستعجال "كاميار بن أحمد بن كاميار المشهدي الأبهري" في المدرسة الصدرية ، غفر الله لبانيها ، وعمرها مع سائر مدارس أهل الإيمان ، ليلة الجمعة في سادس رجب المبارك سنة ست وسبعمائة) ..

وقد كتبت هذه العبارة قبل الرسالتين النحويتين السابق التنويه عنهما ..

النسخة رقم (١٠٣٤) :

كتبت هذه النسخة بالخط النسخ الواضح ، الذي يشبه تماما خطنا النسخ المستعمل الآن ، وهي مضبوطة بالشكل ، ولم يذكر تاريخ نسخها وقد رجح المرحوم فؤاد سيد أمين المخطوطات أنها مكتوبة في القرن الثامن الهجري وفي الصفحة الأولى كتب بالحبر الأحمر (كتاب الأمالي لابن الحاجب) من كتب العبد الفقير" ابراهيم بن محمد الحسيني" غفر له ..

وفي الجانب الأيسر من هذه الصفحة عبارة تمليك هي: (ملكه الفقير إليه تعالى محمد العطار سنة ١٣١٠ هـ) (أحمد الحلبي عفا الله عنه) ..

وفي الصفحة الثانية (فهرس الإملاء على آيات القرآن) وهو عبارة عن ذكر الآية أو بعضها ، ويكتب بدء كل إملاء بالخط الأحمر في قوله (وقال أيضا مليا بالقاهرة) أو (وقال أيضا مليا بدمشق) وهكذا ..

وفى هذه النسخة نقص كبير ، فقد نقصت من آخرها ما يزيد عن النصف من الأمالى ، فتركت أقساما كاملة من الكتاب ، فلم يذكر فيها (الإملاء على الكافية) ولا (الإملاء على أبيات من الشعر) ولا (الأمالى المتفرقة) وهذه الأمالى المتروكة تبلغ صفحاتها فى النسخة الكاملة (٢٦) (١٩٣) صفحة والنسخة الكاملة كلها (٣٦٦) ، فالأمالى الموجودة فى النسخة رقم ١٠٣٤ يقابلها فى نسخة (٢٦) (١٧٣) صفحة ، أى أن ما ضاع أكثر مما وجد ..

وليس ذلك فحسب ، بل ظهر لى بمقابلة النسختين أن نسخة ١٠٣٤ نقص منها فى "الأمالى القرآنية" نحو أربعة عشر إملاء على أربع عشرة آية من القرآن وهذا الجزء الذى سقط فى وسط "الأمالى القرآنية" يساوى سبع ورقات من النسخة رقم (٢٦) ..

والآيات التى سقط الإملاء عليها فى النسخة رقم ١٠٣٤ هى :

١ ـ تتمة الآية (وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه) ..
٢ ـ أفنضرب عنكم الذكر صفحا أن كنتم قوما مسرفين ..
٣ ـ وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة فى الأرض ولا فى السماء ..
٤ ـ أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه ..
٥ ـ ولا تقولن لشئ إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ..
٦ ـ فماذا بعد الحق إلا الضلال ..
٧ ـ فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون ..
٨ ـ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ..
٩ ـ والنجوم مسخرات ..
١٠ ـ وإن جاهداك على أن تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما ..
١١ ـ فاستجبنا له ونجيناه من الغم ، وكذلك ننجى المؤمنين ..
١٢ ـ ونزعنا ما فى صدورهم من غل إخوانا ..
١٣ ـ أم من لا يهدى إلا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون ..
١٤ ـ ما يتذكر فيه من تذكر ..
١٥ ـ وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها ..

ومن العجيب أن هذه الآيات المتروكة ذكرت فى فهرس هذه النسخة الناقصة ، مما يدل على أن هذه الصفحات فقدت منها قبل التجليد ، وأن بقية النسخة ضاعت ..

وهذه النسخة غير دقيقة في الكتابة ، فقد وجدت كثيرا من عباراتها وسطورها محذوفا بسبب انتقال النظر إلى كلمة مشابهة لأخرى قبلها ونقصت أيضا بعض الأمالي من القسم الخاص بالمفصل للزمخشري ، فلم يذكر بهـا الإملاء على قول الشاعر في المفصل :

إذا قال غاو من تنوخ قصيدة بها جرب عدت على بزوبرا

والتعليق على قول الزمخشري في المفصل : (الكلام هو المركب من كلمتين) وعلى قول الشاعر في المفصل :

نُبئت أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد

فهذه النسخة لا يصح الاعتماد عليها ، لهذا الخلل الكبير ، فهي لا تمثل إلا جزءا من (أمالي ابن الحاجب) .

وعدد أوراق النسخة (١٠٣٤) : ١٣٩ ورقة
وعدد أسطر كل صفحة : ١٧ سطرا
ومتوسط كلمات كل سطر : ١٠ كلمات

نسخ الجامعة العربية :

يوجد بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ثلاث نسخ من أمالي ابن الحاجب مصورة "بالميكروفلم" وهي :

١ - نسخة مصورة عن نسخة (٢٦) الكاملة بدار الكتب - التي اتخذتها أصلا لهذا البحث ، وقد سبق وصفها - وتحمل رقم ١٨ ..

٢ - نسخة أخرى كتبت عام ٧٣٣ هـ بقلم نسخ نفيس بخط "عبد الله بن محمد ابن ابراهيم بن المهندس الحنفي الدمشقي" بالقاهرة وهي مصورة عن مكتبة (أحمد الثالث رقم ٢٢٦٣) (وتحمل رقم ١٩) ..

وقد راجعت هذه النسخة فوجدت أن صفحة العنوان كتب بهـا (الأمالي الكبرى لابن الحاجب) ..

وتحت هذا العنوان ترجمة مختصرة لابن الحاجب لا تزيد عما ذكره عنه ابن خلكان[1] ، بل تنقص ، وجاء في آخر الصفحة (وكتب عبد الله ابن احمد البشبيشي) ويوجد بها نقص بسبب انتقال النظر كثيرا ..

وتوجد في هذه النسخة عناوين جانبية في الهامش أول كل املاء من الأمالي على المفصل ، وتوجد بها صفحات ممحاة ولا يمكن قراءتها بسبب

---

(١) وفيات الاعيان : جـ٢ ص٤١٣ ..

الرطوبة وقد رأيت بها خمس صفحات من هذا النوع ، ولاحظت أن خط القسم الخاص بالإملاء على أبيات من الشعر أوضح من غيره وهو من نوع خط النسخة ، ولكن يظهر أن الرطوبة لم تصل إليه ..

وبهذه النسخة جميع أنواع الأمالي بدون نقص ، وفي آخرها كتب مايلي: تمت الأمالي المفرقة بحمد الله ومنه وكرمه ، وكان الفراغ من تمامها عشية الجمعة سادس رمضان المعظم من سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة بالقاهرة المعزية على يد عبد اللطيف محمد بن ابراهيم معروف والده بابن المهندس الحنفي الدمشقي ، ويوجد بآخر النسخة ختم وقف كتب به (وقف السلطان محمد أحمد خان بن غازي) ..

والنسخة على وجه العموم أقل دقة من النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب وأحدث منها ..

٣ ــ نسخة أخرى كتبت عام ٦٨٢ هـ وهي نسخة جيدة ، خطها واضح مقروء وهي مصورة عن مكتبة (شهيد علي ٢٣٣٧) وتحمل رقم ٢٠ نحو بالجامعة العربية وقد أشار "بروكلمان" إلى هذه النسخة ..

وعلمت أن بمجمع اللغة العربية نسخة من الأمالي ، فذهبت إليه وترددت عليه لمطالعتها ، فوجدت أنها مصورة عن النسخة السابقة رقم ٢٠ بمعهد المخطوطات المصورة عن مكتبة (شهيد علي رقم ٢٣٣٧) ..

وخط هذه النسخة كالخط الفارسي المعروف لنا الآن ، وجاء في الصفحة الأولى منها العنوان وهو (الأمالي لابن الحاجب) وكتبت بعد ذلك أقسام هذه الأمالي وجاء فيها أيضا : (وهذه المجلدة عزيزة الوجود جدا فليعرف قدرها) .. ثم يوجد ختم مدوّر به ما يأتي: (مما وقفه الوزير الشهيد علي باشا رحمه الله تعالى بشرط ألا يخرج من خزانته) ..

وفي نهاية النسخة جاء مايلي: فرغ المرتجي رحمة ربه ومغفرته عبد الرحمن بن يحيى عمر بن يوسف بن أبي الحسن التبريزي المذهب عفا الله عنه وستر عيوبه من الأمالي المفرقة نسخا صبيحة يوم ... الرابع والعشرين من المحرم المبارك لسنة اثنتين وثمانين وستمائة هجرية في جامع مدينة دمشق المحروسة ، محاذيا لقبر هود النبي عليه السلام ، وذلك من نسخة مقروءة على المملي رحمه الله مصححة ، عليها خط يده رحمه الله ولله الحمد على توفيق الإتمام " ..

وجاء بعد ذلك بالخط النسخ المخالف لخط النسخة كلها مايأتي:
" قابل هذه النسخة المباركة كاتبها الإمام العالم العامل ، الصدر الكامل جامع أسباب الفضائل ، فسح الله فى مدته ، وأعاد من بركته بالأصل المنقول منه ، وهو أصل الشيخ شهاب الدين رحمه الله ، بيدى أعارضه بقوله (موافق) والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله أجمعين ، كتبه أحمد بن ابراهيم بن سباع بن ضياء الفزاوى عفا الله عنه " ..

وبعد ذلك زادت هذه النسخة عن غيرها إملاء عن (لو) يبلغ حوالى ثلاث ورقات أى ست صفحات ، ومجيئها بعد الكلام السابق الذى يدل على تمام أمالى ابن الحاجب مما يشك معه أنها من أماليه ..

وفى نهاية الكتاب ختم (شهيد على) ..
وعدد أوراق هذه النسخة : ٢٦٥ ورقة
ومتوسط أسطر الصفحة اليسرى من كل ورقة : ١٩ سطرا
ومتوسط أسطر الصفحة اليمنى من كل ورقة : ٢٠ سطرا
ومتوسط كلمات السطر ١٢ كلمة

وهذه النسخة دقيقة وكاملة وبالمقابلة بينها وبين نسخة دار الكتب رقم (٢٦) وجد خلاف يسير جدا ، ويمكن أن نعتبر هذه النسخة عند التحقيق أصلا ثانيا إلى جانب نسخة دار الكتب ، فهى أقدم من نسخة دار الكتب ، ومراجعة على نسخة أخرى مقروءة على المملى نفسه وهو ابن الحاجب ومصححة عليه ، فهى بذلك نسخة لها قيمتها هى والنسخة ٢٦ بدار الكتب .

٢ ـ أقسام الكتاب وأهميته :

ينقسم كتاب الأمالى إلى ستة أقسام هى:
١ ـ الأمالى على آيات من القرآن وعددها : ١٣٩ إملاء
٢ ـ الأمالى على مواضع من كتاب المفصل للزمخشرى وعددها : ١٣٧ إملاء
٣ ـ الأمالى على بعض الخلاف بين النحويين وعددها : ٦ أمال
٤ ـ الأمالى على مقدمته (الكافية) وعددها : ٩٨ إملاء
٥ ـ الأمالى على أبيات من الشعر وعددها : ٤٥ إملاء
٦ ـ الأمالى على موضوعات متفرقة وعددها : ٢١٣ إملاء

فيكون العدد الكلى للمسائل المنثورة فى الكتاب: ٦٣٨ إملاء
ويعد كل قسم من هذه الأقسام مستقلا فى موضوعه عن الآخر وإن كان الكتاب كله فى المباحث النحوية ..

وقد عنيت في بحثي بالقسمين الأولين لغزارة مادتهما ، ولأنني رأيتهما مرتبطين بعلاقة ابن الحاجب بالزمخشري ، فالزمخشري تعرض في الكشاف إلى إعراب بعض الآيات التي وردت في القسم الأول ، وابن الحاجب له اهتمام بمفصل الزمخشري ، إذ خصص جزءاً من أماليه للمفصل ، وألف كتابا مستقلا شرح فيه المفصل ، وقال بعض العلماء : إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن الزمخشري ، فأحببت أن أعرف الصلة بينهما بهذا البحث وذلك لم يمنعني من دراسة الأقسام الأخرى ، إذ رأيت أن أخصص لها بابا مستقلا ، واستفدت من هذه الأقسام في ثنايا البحث كله ، حتى تكون الصورة كاملة عن هذا الكتاب ..

وقد لقي كتاب الأمالي اهتماما كبيرا من العلماء ، وعرفوا له قدره فكان مرجعاً لهم فيما يكتبون ، وعرضوا لما أتى فيه من آراء ، وأثنى بعضهم عليه ثناء عاطرا ، واعتبروه من أجلّ مؤلفات ابن الحاجب ..

قال الجزري : " ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصري الأصول والفقه ومقدمتي النحو والصرف ، ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما آتاه الله من عظم الذهن وحسن التصور " (١) ..

وقال ابن فرحون : " وله الأمالي في ثلاثة مجلدات في غاية الإفادة " (٢)

وقال السيوطي: " وله الأمالي في النحو مجلد ضخم في غاية التحقيق " (٣)

وقد ذكرت أن السيوطي قرأ النسخة ٢٦ بدار الكتب التي اعتمدت عليها في هذا البحث وكتب بخط يده في آخرها : " طالعه وانتقى من فوائده عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي " (٤) ، وذكر السيوطي في مقدمة كتابه (الإتقان في علوم القرآن) أن من المراجع التي اعتمد عليها ، ولخص منها كتابه ، كتاب أمالي ابن الحاجب (٥) .

وذكر البغدادي ان من مراجعه التي اعتمد عليها في النحو عند تأليف كتابه المعروف (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) كتاب الأمالي لابن الحاجب (٦) وكذلك نقل عنه في كتابه (شرح شواهد الشافية (٧)) .

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء : جـ١ ص٥٠٩ ..
(٢) الديباج المذهب: ص١٩١ ..
(٣) بغية الوعاة : جـ٢ ص١٣٥ ..
(٤) الامالي النحوية رقم ٢٦ بدار الكتب ق٣٦ ..
(٥) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي: جـ١ ص٧ ..
(٦) خزانة الادب: جـ١ ص٩ ..
(٧) شرح شواهد الشافية للبغدادي : ص٤٧٥ ..

ولا ريب أن كثيرين غير هؤلاء عرفوا لكتاب الأمالي قدره ، واستفادوا منه ، مما يدل على أهميته ، ووجوب العناية به ، لذلك اخترته موضوعا لهذا البحث ..

٣ـ أماكن الأمالي وتاريخها وعددها :

أملى ابن الحاجب في القاهرة ، ودمشق ، وغزة ، وبيت المقدس وذكر في بعض الأمالي مكان الإملاء وتاريخه ، وأهمله في بعضها الآخر وقد عملت إحصاء لأماكن الأمالي وتاريخها وعددها ، لأعرف منه المكان الذي أملى فيه أكثر ، وتاريخ الأمالي ، وعدد الأمالي المجهولة التاريخ والمكان ..

وإليك جدولا يبين هذا الإحصاء :

جدول يبين مكان الأمالي وتاريخها وعددها

نوع الأمالي	مكانها	تاريخها	عددها	
١ـ الأمالي القرآنية	القاهرة	من سنة ٦٠٩ حتى ٦١٦	٣٢	
	غزة	سنة ٦١٦	١	
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٨٦	
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٢٠	
			١٣٩	المجموع
٢ـ الأمالي على المفصل للزمخشري	القاهرة	من سنة ٦١٠ حتى ٦١٥	٥	
	القدس	سنة ٦١٦	١	
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٧٤	
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٥٧	
			١٣٧	المجموع
٣ـ الأمالي على الخلاف بين النحويين	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٦	المجموع
٤ـ الأمالي على الكافية	القاهرة	من سنة ٦١٥ حتى ٦١٦	٧	
	بيت المقدس	سنة ٦١٦	٢	
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٦	٦١	
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٢٢	
	مجهولة المكان	من سنة ٦١٨ حتى ٦٢٥	٦	
			٩٨	المجموع

ملاحظة : الأمالي الستة الأخيرة مجهولة المكان ومعروفة التاريخ ، ومن هذا التاريخ نستدل على أنها كانت في دمشق ..

نوع الأمالي	مكانها	تاريخها	عددها	
٥ـ الأمالي على أبيات الشعر	القاهرة	سنة ٦١٢	٢	
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٦	٩	
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	٣٤	
			٤٥	المجموع
٦ـ الأمالي المتفرقة	القاهرة	من سنة ٦٠٩ حتى ٦١٣	٢٧	
	دمشق	من سنة ٦١٧ حتى ٦٢٥	٣٢	
	القدس	سنة ٦١٦	١	
	مجهولة المكان	مجهولة التاريخ	١٥٣	منها ١٨ ذكر فيها المكان
			٢١٣	المجموع

ملاحظة : في القسم الأخير ١٨ إملاء ذكر فيها المكان ولم يذكر التاريخ منها ١٧ في القاهرة وواحدة في دمشق ، وإملاء ذكر تاريخه فقط وهو سنة ٦٢٥ وعرف منه أنه بدمشق ..

ومن الجدول السابق يتبين لنا أنه أملى فى القاهرة ٧٢ إملاء منها ٣٢ على آيات من القرآن ، وخمس أمال على المفصل وسبع على الكافية وإملاءان على الشعر و٢٧ من الأمالى المتفرقة ..

وأنه أملى بدمشق ٢٦٦ إملاء ، منها ٨٦ على القرآن و٧٤ على المفصل و٦١ على الكافية و٩ على الشعر و ٣٢ من الأمالى المتفرقة ..

أما فى بيت المقدس فقد أملى أربعة أمال ، وفى غزة إملاء واحدا ويدل هذا على أنه أملى أكثر أماليه بجامع دمشق ، ولم يذكر لنا مكان ٢٨٦ من الأمالى ، ولكنا نفترض أن اكثرها أملى بدمشق قياسا على ما ذكر مكانه ، وقد لاحظت أن أكثر الأمالى المجهولة المكان كانت من القسم الأخير فى الكتاب وهو الأمالى المتفرقة فمجموع عددها ٢١٣ ومجهول المكان منها ١٥٣ تقريبا ، ولو أن من كتبوا الأمالى اهتموا بتحديد المكان والتاريخ لكان الإحصاء لكل الأمالى دقيقا ..

وإذا نظرنا إلى تاريخ الإملاء نجد أن ابن الحاجب بدأ يملى فى القاهرة من سنة ٦٠٩ هـ ، واستمر يملى فيها حتى سنة ٦١٦ هـ ، وأنه أزمع السفر فى هذه السنة إلى دمشق ، وفى طريقه مر بغزة فأملى فى السنة نفسها ٦١٦ هـ ، ثم غادر غزة ومر ببيت المقدس فأملى فى السنة نفسها سنة ٦١٦ هـ ، وهذا يدلنا على أنه لم يقم بغزة أو بالقدس طويلا ففى عام ٦١٦ أملى فى القاهرة وغزة والقدس ..

وبعد ذلك وصل إلى دمشق وبدأ يملى بها عام ٦١٧ هـ واستمر فى الإملاء حتى عام ٦٢٦ هـ ..

ومن ذلك نعلم أن الأمالى كانت فى أوقات مختلفة ـ من سنة ٦٠٩ حتى سنة ٦٢٦ وأماكن متباينة (القاهرة ـ غزة ـ القدس ـ دمشق) .. مما كان له أثر فى عدم ترتيبها ، وعدم وحدتها إلى حد ما ولقد روعى فى ترتيبها الإطار الواسع لكل قسم من الأقسام الستة أما داخل القسم فلم يراع أى ترتيب من حيث التاريخ أو المكان أو الموضوع ، كما سيتضح ذلك عند الحديث عن كل قسم ..

وأكثر الأمالى لم تحدد المكان الذى كان ابن الحاجب يملى فيه داخل المدينة فهى تقول " وقال ممليا بدمشق " أو " وقال ممليا بالقاهرة " ، ولكن بعض الأمالى حددت المكان داخل المدينة كالإملاءين

رقم ١٧ ، ١٨ من الأمالي على الكافية (١) ، فقد جاء فيهما أنه أملاهما سنة خمس عشرة وستمائة بمدرسة الفاضل بدرب ملوخية (٢) بالقاهرة فعرفنا من ذلك المكان الذى كان يمليه فى القاهرة وهو مدرسة القاضى الفاضل ، وجاء فى الإملاء رقم ٥٠ من الأمالى على الكافية (٣) أنه أملاه فى جامع دمشق سنة ٦١٧ ، وبذلك عرفنا أن أماليه بدمشق كانت فى الجامع الأموى ..

وجاء فى الإملاء رقم ١٦ من القسم الخامس ـ وهو الأمالى على أبيات من الشعر (٤) ـ أنه أملاه بحضرة السلطان الكامل ، ومنه نعرف مدى شهرة ابن الحاجب حتى إن السلطان يحضر مجلسه ، ويتلمذ على يديه ، ويستمع إلى أماليه كما يدلنا ذلك على مدى حب الحكام للعلم والسعى إليه وتقريب العلماء ..

وكان ابن الحاجب يملى وتلاميذه يكتبون ، وهذا يتضح من قولهم أول كل إملاء " وقال مليا " ، ويذكرون أحيانا وسط الإملاء أو أوله عبارة " قال الشيخ " ويريدون به أستاذهم ابن الحاجب ..

وهناك بعض الأمالى كان ابن الحاجب يكتبها بخط يده ، فقد جاء فى الإملاء رقم ١٥ من قسم الإملاء على الأبيات الشعرية :

" وسئل فى ورقة عن إعراب قول الشاعر :

أحبُّ بلادِ الله مابين منعج ... إلى وسُعدى أن يَصُوبَ سحابُها

فكتب بيده الكريمة ماهذه صورته (٥) " ..

ويبدو أن بعض الأمالى كان إجابة عن استفسارات من تلاميذ ابن الحاجب ، فيما أشكل عليهم من مسائل النحو ، وكان يوضح لهم ما طلبوه مشافهة أو فى ورقة ..

---

(١) الأمالى النحوية نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص١٨٥ ..

(٢) درب ملوخية ينسب لملوخية صاحب ركاب الحاكم ، وبه مدرسة القاضى الفاضل وزير السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب وبه كانت داره (صبح الأعشى جـ٣ ص٣٥٥) ..

(٣) الأمالى النحوية النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب : ص١٩٦ ..

(٤) الأمالى النحوية النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب: ص٢٤٨

(٥) الأمالى النحوية النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب : ص٢٤٨ ..

الباب الثاني

في الأمالي القرآنية

الفصـــل الأول

منهجـه فى أماليـــه القرآنيـــة

١ـ آيات الامـلاء :

يبدأ الإملاء بذكر الآية التي يريد الإملاء عليها هكذا " وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين على قوله تعالى ..." ، وقد يذكـر الآية كاملة أو يكتفى بذكر الجزء الذى يريد الحديث عنه ، وقد يتحـدث على أكثر من هذا الجزء الذى ذكره من الآيـة .

ومن أمثلة اختصاره فى ذكر الآيات قوله :

"تقاتلونهم أو يسلمون "(١) ، " فعدة من أيام أخر "(٢) ، " حتى إذا استيأس الرسـل "(٣) ، ولهم مايدعون سلام قـولا "(٤) ، " وإذ لم يهتدوا بـه فسيقولـون "(٥) ، " زهرة الحياة الدنيـا "(٦) ، " أحصى لما لبثوا أمـدا "(٧) ، " أتقولون للحق لما جاءكـم "(٨) .

وأحيانا يقول " يوصيكم الله" إلى قوله "ولأبويـه "(٩) فيختصر من وسط الآية .

ولا يعاب عليه عدم ذكر الآية كاملة ، وذلك لأنه كان يملى على تلاميذ مستظهرين للقرآن كله ، يعرفون موضع جزء الآية من الآية ، وإن كنت أرى أنه يجب عند تحقيق الكتاب أن تذكر الآية كاملة فى الهامش ، حتى يساعد ذلك على فهم مايمليه عليها ، لأنه يذكر أحيانا أشياء متصلة بمالم يذكره من الآية ، وحتى لايضطر القارئ إلى الرجوع إلى المصحف عند كل إمـلاء .

---

(١) الفتح : ١٦ (ص٢ من المخطوطة ٢٦) .

(٢) البقرة : ١٨٥ (ص ٥ فى المخطوطة) .

(٣) يوسف : ١٢٠ (ص١٢ من المخطوطة)

(٤) يس : ٥٨ (ص ١٢ فى المخطوطة) .

(٥) الأحقاف : ١١ (ص٥١ من المخطوطة) .

(٦) طـه : ١٣١ (ص ٥٩ فى المخطوطة) .

(٧) الكهف : ١٢ (ص ٧٨ من المخطوطة) .

(٨) يونس : ٧٧ (ص ٧٩ مخطوط) .

(٩) النساء : ١١ (ص ٦ من المخطوطة) .

وفى أكثر الأمالى القرآنية تطالعك الآية أول الإملاء وقد يترك ذلك أحيانا ، مستخدما الطريقة التى نسميها الآن "طريقة تربوية" ، فيمهد لما يريد أن يذكره ، ويوضح الفكرة قبل أن يذكر الآية المراد الإملاء عليها ، مثال ذلك ماجاء فى الإملاء رقم ٩٢ " وقال أيضا مليا بدمشق سنة إحدى وعشرين ، إذا قلت : (ماضربته للتأديب) فإن قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب ، فاللام متعلقة بضربت ، ولم تنف إلا ضربا مخصوصا ، والتأديب تعليل للضرب المنفى ، وإن أردت نفى الضرب مطلقا على كل حال ، فاللام متعلقة بالنفى والتعليل للنفى ، ويكون المعنى إن انتفاء الضرب كان من أجل التأديب لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب ، ولايستبعد تعلق الجار بالحرف الذى فيه معنى النفى ، لجواز قولهم : " ما أكرمته لتأديبه " "وما أهنته للإحسان إليه " ، فإنك لو علقت هاهنا بالفعل فسد المعنى إذ لم ترد أنك أكرمته تأديبا ، ولا أهنته إحسانا ، وإنما يتعلق بما فى الحرف من معنى (انتفى) ، لأن المعنى أن انتفاء الإكرام لأجل التأديب ، وانتفاء الإهانة لأجل الإحسان ، وقوله تعالى : " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (١) " الباء فى (بنعمة ربك) متعلقة بالنفى لابقوله (بمجنون) (٢) ... الخ .

فالمراد هاهنا الإملاء على قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " ولكنه قدم بهذه المقدمة قبل ذكر الآية تمهيدا لها وتوضيحا .

ومثل ذلك أيضا ماورد فى الإملاء رقم ١٣١ فقد جاء فى أوله :

وقال مليا : إذا دخل الاستفهام الإنكارى على الشرط كان المعنى إنكار أن يكون الجواب معلقا عليه ، فإذا قلت (أئن أكرمتك أهنتنى) كان المعنى إنكار أن تكون الإهانة مسببة عن الإكرام ، والأكثر ادخال الهمزة الإنكارية على ماهو معنى الجواب مقدما على الشرط ، ثم ذكر الشرط بعده مثل " أتهيننى إن أكرمتك " ، وإن كان الإنكار باعتبار شرط مستقبل كان الفعل المقدم مضارعا ، وإن كان باعتبار شرط ماض فى المعنى كان الفعل المقدم ماضيا ، إن قصد التوبيخ ، ومضارعا إن قصد النهى ، فتقول " أضربت زيدا لما أكرمك " توبيخا له على الضرب المسبب عن الإكرام ، وتقول " أتضرب زيدا لما أكرمك " نهيا له عن أن يفعل ذلك بعد

---

(١) سورة القلم : آية ٣ .

(٢) الأمالى نسخة ٢٦ : ص ٦٣ .

إكرامه ، ومنه قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم " ... إلخ فيمضى فى توضيح هذه الآية التى هى مقصودة أصلا ، ولكنه مهد لما يريده بهذا الحديث .

وهذه الطريقة التى يمهد فيها للآية لاتعد ظاهرة من الظواهر عنده ، فهى قليلة لاتزيد عن أربعة مواضع (١) فى الأمالى القرآنية .

وقد يملى على الآية الواحدة مرتين فى موضعين مختلفين ، فما السر فى ذلك ؟ إذا نظرنا إلى قوله تعالى " إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين (٢) " نجد أنه أملى عليها فى الإملاء رقم ٤ (ص ٤ من الأمالى) ومرة أخرى فى رقم ٧٣ (ص ٥٢ من الأمالى) ، وكان إملاؤه فى الموضع الأول لبيان سبب دخول الفاء فى جواب الشرط ، وسبب ذلك عنده أن الشرط هنا لم يفد استقبالا فى الجزاء فصح دخول الفاء وإنما لم يفد استقبالا ، لأنه إخبار عن ماض محقق ، فلا بد فيه من دخول الفاء (٣) ، وفى الموضع الثانى أملى على الآية نفسها قائلا : الصحيح أن " إن " الشرطية إذا دخلت على الماضى قلبته مستقبلا ، فأما قوله " إن كان قميصه " فلأن (كان) بمعنى ثبت فكأنه قيل : إن ثبت أن قميصه ، وثبوت الشئ لايلزم منه ألا يكون قبل ذلك ثابتا فهى على بابها فى الاستقبال ، لأن المعنى إن ثبت هذا فى المستقبل فهى صادقة .(٤) والإملاء الثانى فى هذه الآية كان بعد الأول بأربع سنوات ، ولم يتعرض فيه لدخول الفاء فى قوله (فصدقت) .(٥)

---

(١) هذان الموضعان ، والاملاءان رقم ٤ ص ٤ ، و ٨٨ ص ٦١ من المخطوط ٢٦ .

(٢) سورة يوسف : ٢٦

(٣) الأمالى : ص ٤ وانظر المواضع التى يجب فيها دخول الفاء فى حاشية يس على التصريح : ج ٢ ص ٢٥٠ .

(٤) الأمالى : ص ٥٣

(٥) ولاتناقض بين الإملاءين لأنه يريد أن " إن " أفادت الاستقبال فى الشرط ، أما الجواب فهو ماض ، لأن المعنى إن ثبت فى المستقبل أن قميصه قد من قبل فقد صدقت فيما قالته .

وأملى ابن الحاجب مرتين على قوله تعالى " ونزعنا ما فى صدورهم من غل اخوانا على سرر متقابلين " فى الاملاء رقم (١٥ ص ١١) والاملاء رقم ٦٠ ص ٤٥ وفى كلا الاملائين بين أن (اخوانا) ليست حالا ، واختار أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (أمدح اخوانا " ، وكان أسلوب الحديث فى كل املاء مختلفا عن الآخر ، مما يدل على أنه أملى على الآية مرتين بتاريخين مختلفين فالأول سنة ٦٠٩ بالقاهرة ، والثانى سنة ٦٢١ بدمشق • ويظهر أن السر فى هذا التكرار هو السؤال عن الآية مرة ثانية من تلاميذه الذين لم يكونوا قد عرفوا املاءه الأول عليها " ويجب أن يشار عند تحقيق الكتاب الى أنه أملى على الآية مرة ثانية ، ويدل على المكان الذى أملى فيه من الكتاب •

ويخص ابن الحاجب كل املاء بآية من القرآن ، وأحيانا يملى على أكثر من آية ، اذا كان هناك غرض يجمع الآيات •

مثال ذلك الاملاء رقم (٦٨ ص ٤٥) فقد أملى فيه على الآيتين : " وأن ليس للانسان الا ماسعى (١) " ، " وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم (٢) " ، وقال بعد ذلك " أن فى الموضعين مخففة من الثقيلة (٣) " ، وهذا هو سبب الجمع بين الآيتين فى املاء واحد وفى الاملاء (رقم ٧٣ ص ٥٢) أملى على آيتين وبيت من الشعر أما الآيتان فهما : ان كان قميصه قد من قبل فصدقت (٤) " وقوله تعالى : " ان كنت قلته فقد علمته (٥) " ، أما بيت الشعر فهو :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم (٦)

وسبب جمعه بين هذه الثلاثة أنها قد اجتمع فيها أن " إنْ " الشرطية

---

(١) النجم : ٣٩ (٢) الأعراف : ١٨٥

(٣) الأمالى : ٤٩ (٤) يوسف : ٢٦

(٥) المائدة : ١١٦

(٦) انظر سيبويه ١/٤٧٩ ، خزانة الأدب ٣/٦٥٥ ، وفيهما كلمة (أذينة) بدل (قتيبة) ، والدرر اللوامع ٢/١٣ ، والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يمدح فيها سليمان بن عبدالملك ويهجو جريرا ويذكر قتل قتيبة بن مسلم بن عمرو بن الحصين وقد قتله وكيع بن حسان "وخازم" بمعجمتين •
(شواهد المغنى ص٣٢ ، ٣٣) •

الداخلة على الفعل الماضي تقلبه مستقبلا ، وهنا " كان " بمعنى ثبت ولى البيت تقدر " كان " بعد " إن " ونراه أيضا فى الإملاء رقم (٨٧ ص ٦٠) يملى على ثلاث آيات لاتفاقها فى موضع الشاهد منها ، والآيات هى :

١ــ " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة "(١)

٢ــ " قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم "(٢)

٣ــ " وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن "(٣)

وموضع الشاهد هو حذف المقول استغناء بتفسير جواب الأمر له أى " قل لهم أقيموا الصلاة يقيموا الصلاة " فلذلك جمع الآيات الثلاث .

ولم يتبع ابن الحاجب نظاما معروفا فى ترتيب أماليه القرآنية ، فلم يرتب الآيات حسب ورودها فى المصحف ، كما فعل العكبرى فى كتابه (إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات فى القرآن) ، يدل على ذلك أن ترتيب الآيات الخمس الأولى - مثلا - التى أملى عليها ابن الحاجب كانت سورها هكذا :

١ــ آية من سورة الفتح ، ورقم السورة فى المصحف ٤٨

٢ــ آية من سورة الشعراء ، ورقم السورة فى المصحف ٢٦

٣ــ آية من سورة الفجر ، ورقم السورة فى المصحف ٨٩

٤ــ آية من سورة يوسف ، ورقم السورة فى المصحف ١٢

٥ــ آية من سورة البقرة ، ورقم السورة فى المصحف ٢ .

كما أنه اذا أملى على آيات من سورة واحدة لا يأتى بها متجاورة بل يفرق بينها ، وهكذا تسير الأمالى فلا تراعى أى ترتيب للورود فى المصحف . وكان يمكن أن يراعى الترتيب حسب الموضوع النحوى للآيات ، فتجمع الآيات التى يبحث فيها موضوع واحد فى مكان واحد متجاورة ، كما فعل ذلك صاحب كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ، وهو لمكى بن أبى طالب القيسى(٤) ،

---

(١) سورة ابراهيم : ٣١ (٢) النور : ٣٠

(٣) الاسراء : ٥٣

(٤) انظر الكتاب بتحقيق الأستاذ ابراهيم الأبيارى فى ثلاثة أجزاء ، وفى نهاية الجزء الأخير دراسة تبين النسبة الصحيحة للكتاب .

الذى سار مواطا الموضوع النحوى مثل قوله (الباب الأول ماورد فى التنزيل من إضمار الجمل) (الباب الثانى ماجاء فى التنزيل من حذف المضاف) (الباب الثالث ماجاء فى التنزيل معطوفا بالواو والفاء وثم من ترتيب الثانى على الأول) وهكذا .

وابن الحاجب لم يسر على هذا النهج أيضا ، فقد جعل كل إملاء لاعلاقة له بما قبله ولا بما بعده ، من حيث الآية ومن حيث الموضوع الذى أوردها من أجله ، وإذا ورد ذلك فى موضعين متجاورين كان غير مقصود له كما جاء فى الإملائين ١ ، ٢ فكل منهما عن العطف (١) ، وفى الإملائين ٣٢ ، ٣٣ فكل منهما عن تعلق الجار والمجرور (٢) ، كما أنه قد تتجاور الآيتان من سورة واحدة ، ولكن ذلك أيضا غير مقصود لندرته ، كالإملائين رقم ٩٢ ، ٩٣ فكلاهما عن آيتين من سورة النساء ، والإملائين ٤١ ، ٤٢ كلاهما عن آيتين من سورة البقرة (٣) ، ويدل على أنه لايقصد الترتيب أن الإملاء رقم ٩٢ من سورة النساء رقم الآية فيه ٤٦ ، والإملاء رقم ٩٣ من نفس السورة رقم الآية فيه ٢٠ ، فالترتيب غير مقصود له .

وإذا قيل إن طبيعة الأمالى لاتراعى الترتيب ، لأنها تكون حسب الحاجة إليها كما يتراءى لمليها ، أو كما يثيرها سؤال تلاميذه عنها وأنها تكون فى موضوعات شتى ، ومسائل متباينة لاترابط بينها قلنا لابأس من ذلك ، على أن يكون ترتيبها موافقا لتاريخ إملائها ، وإن كانت موضوعاتها مختلفة ، ولكن هذا الترتيب الزمنى لم يراع أيضا فى أمالى ابن الحاجب كما وصلت إلينا ، وهذا يدعو إلى العجب فإذا نظرنا إلى الأمالى الأربعة الأولى نجد أنها أمليت فى دمشق سنة ٦١٧ هـ وبعدها مباشرة أربعة أخرى أمليت فى القاهرة سنة ٦١٣ ، والأمالى من رقم ٣١ حتى ٣٥ أمليت بدمشق سنة ٦٢١ ، ومن رقم ٣٦ حتى رقم ٣٩ أمليت بدمشق سنة ٦١٨ ، ونجد الإملاء رقم ٩٣ أملى سنة ٦٢٠ بدمشق ورقم ٩٤ بعده بالقاهرة سنة ٦١٣ ، ورقم ٩٥ بعدها أملى بدمشق سنة ٦٢٠ ورقم ١٢٥ ، ١٢٦ بدمشق سنة ٦٢٥ ورقم ١٢٨ بالقاهرة سنة ٦١٥ .

وهذه الأمثلة توضح لنا بصورة بارزة أن الترتيب حسب التاريخ غير مراعى أيضا ، وتبين أن الترتيب وفق المكان بالقاهرة أو دمشق لم يراع كذلك

---

(١) الأمالى نسخة رقم ٢٦ بدار الكتب ص ٢

(٢) نفس المصدر ص ٢٦ (٣) نفس المصدر ص ٣١ .

ويظهر أن هذه الأمالى لم تكتب مرتبة على أى صورة من صور الترتيب بل كانت أوراقا متناثرة ، ثم جمعت واكتفى بالتقسيم الواسع لها ، فهذا القسم مثلا " أمال قرآنية " ، ويكفى أن ترتبط بهذا الرباط الفضفاض ، دون مراعاة لأى ترتيب آخر . وهذا يدعو إلى وجوب عمل فهرس لهذا القسم من الكتاب عند تحقيقه يراعى فيه ترتيب الآيات حسب ورودها فى المصحف ، أو يراعى فيه ترتيب الأمالى حسب أغراضها ومراميها النحوية حتى يسهل الرجوع إليها .

وعدد الأمالى القرآنية ١٣٩ إملاء ، أملى منها فى القاهرة ٣٢ إملاء وذلك من سنة ٦٠٩ هـ حتى سنة ٦١٦ هـ ، وأملى منها فى دمشق ٨٦ إملاء من سنة ٦١٧ حتى سنة ٦٢٥ وأملى منها فى غزة إملاء واحدا فى سنة ٦١٦هـ ، وهناك عشرون إملاء لم يذكر لها تاريخ .

وقد أملى ابن الحاجب على آيات من سور مختلفة يبلغ عددها ٥٨ سورة .

وإليك جدولا مرتبا قمت بعمله يبين هذه السور حسب ورودها فى المصحف ، وأرقام الآيات التى أملى عليها من كل سورة ، ورقم الإملاء ومكانه فى الأمالى ، واكتفيت بذكر أول الآية ، مع ملاحظة أن كتاب الأمالى لم يذكر اسم السورة عند ذكر الآية ، ولا أرقام الآيات ، ومقارنة رقم الآية برقم الإملاء يتضح عدم مراعاة الترتيب فى الأمالى .

جدول بأسماء السور وأرقام الآيات
التى أملى عليها ابن الحاجب مرتبة

رقم مسلسل	اسم السورة	رقمها	رقم الآية	رقم الاملاء	رقم صفحة المخطوط	أول الآية
١ ـ	البقرة	٢	١١	٨٨	٦١	وإذا قيل لهم لاتفسدوا ...
			١٧	١٢٠	٧٥	مثلهم كمثل الذى استوقد نارا ...
			٦٥	١١٧	٧٤	ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم ..
			٨٨	٦٩	٥٠	وقالوا قلوبنا غلف ...
			٩٦	٨٩	٦٢	ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ...
			١١٨	٤١	٣١	وقال الذين لايعلمون ...
			١٣٢	٤٢	٣١	ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب ...
			١٤٠	٣٣	٢٤	أم تقولون إن ابراهيم ...
			١٨٥	٥	٥	شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ...
			١٩٨	٢٣ ، ٦٧	١٧ ، ٤٨	ليس عليكم جناح أن تبتغوا ..
			٢٣٦	١١٣	٧٢	لاجناح عليكم إن طلقتم النساء ...
			٢٧١	١٣	٩	إن تبدوا الصدقات فنعما هى ...
			٢٨٢	١٤	١٠	يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم ...
٢ ـ	آل عمران	٣	٣٦	٧١	٥١	فلما وضعتها قالت رب إنى وضعتها أنثى ...
			٨١	٣٤	٢٤	وإذ أخذ الله ميثاق النبيين ...

٣ـ النساء	٤	١١	٦، ٤٣	٦، ٣٢	يوصيكم الله فى أولادكم ...
		١٢	٢٦، ٤٣	٢٠، ٣٢	ولكم نصف ماترك أزواجكم ..
		٢٠	٩٤	٦٤	وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ...
		٤٦	٩٣	٦٤	من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ...
		٧٧	١٩	١٣	ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم ...
		٩٥	٩٧	٦٤	لايستوى القاعدون من المؤمنين ...
		١٠٤	٤٨	٣٣	ولاتهنوا فى ابتغاء القوم ...
		١٠٤	١٣٨	٨٢	وقد نزل عليكم في الكتاب ...
		١٧٦	٢٠	١٥	يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ...
٤ـ المائدة	٥	٦	١٣٢	٧٩	يأيها الذين آمنوا اذا قمتم ...
		٤٦	١٣٩	٨٢	وقفينا على آثارهم بعيسى ابن مريم ...
		٤٧	١٠٨	٧٠	وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه ...
		٦٧	٤٤	٣٢	يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك ...
٥ـ الأنعام	٦	٧٥	٩	٧	وكذلك نرى ابراهيم ملكوت السموات ...
		١٥٨	١٠٧	٦٩	هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة ...
٦ـ الأعراف	٧	٢١	١٣٦	٨١	وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين ...
		٨١	١١٠	٧٠	إنكم لتأتون الرجال شهوة ..

		١٤٢	٨٢	٥٨	وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ..
		١٦٦	١١٧	٧٤	فلما عتوا عما نهوا عنه قلنا لهم ...
		١٨٨	٦٥	٤٨	قل لا أملك لنفسى نفعا ولا ضرا ...
٧ـ الأنفال	٨	٢٥	١٢	٨	واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ...
		٤٧	١١٩	٧٤	ولاتكونوا كالذين خرجوا من ديارهم ...
٨ـ التوبة	٩	١٢٣	٧٩	٥٦	يأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ..
٩ـ يونس	١٠	٣٢	٥٤	٤٢	فذلكم الله ربكم الحق ..
		٣٥	٦١	٤٦	قل هل من شركائكم من يهدى إلى الحق ...
		٤٩	٩٠	٦٢	قل لا أملك لنفسى ضرا ولا نفعا ...
		٥٠	٤٠	٣٠	قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا ...
		٦١	٥١	٤٠	وما تكون فى شأن ...
		٧٧	١٣١	٧٩	قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم ...
		٨٩	٥٥	٤٣	قال قد أجيبت دعوتكما ..
١٠ـ هود	١١	١٢	٦٤	٤٨	فلعلك تارك بعض مايوحى اليك ...
		٧٨	٨٦	٦٠	وجاءه قومه يهرعون اليه ..
		١٠٧	٨٠	٥٧	خالدين فيها مادامت السموات والأرض ...

		١٠٨	٨٠	٥٧	وأما الذين سعدوا ففي الجنة ...
		١١١	٣٥	٢٥	وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم ...
١١ـ يوسف	١٢	١٩	١٣٥	٨١	وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم ...
		٢٦	٧٣،٤	٥٢،٤	قال هي راودتني عن نفسي ..
		٧٦	٦٦	٤٨	فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ...
		١١٠	١٦	١٢	حتى إذا استيأس الرسل ..
١٢ـ ابراهيم	١٤	٣١	٨٧	٦٠	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا ...
		٤٦	١١١	٧١	وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم ...
١٣ـ الحجر	١٥	٣٨	٣٦	٢٦	إلى يوم الوقت المعلوم ..
		٤٧	٦٠،١٥	٤٥،١١	ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا ...
١٤ـ النحل	١٦	١٢	٥٧	٤٤	وسخر لكم الليل والنهار ...
		٦٢	٨٥	٦٠	ويجعلون لله ما يكرهون ...
١٥ الاسراء	١٧	٣٧	١٢٦	٧٧	ولا تمش في الأرض مرحا ...
		٥٣	٨٧	٦٠	وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن ...
		٩٤	١٣٤	٨٠	وما منع الناس أن يؤمنوا ..
١٦ـ الكهف	١٨	١٢	١٢٩	٧٨	ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين ...

		١٦	١٠٣	٦٨	وإذ اعتزلتموهم ومايعبدون ..
		٢٢	٩٩	٦٦	سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ...
		٢٣	٥٣	٤١	ولاتقولن لشئ إنى فاعل ذلك غدا ...
		٣٨	١٠٠	٦٧	لكن هو الله ربى ...
		٧٧	٧٢	٥٢	فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية ...
١٧ ـ مريم	١٩	٦٦	١٣٠	٧٨	ويقول الإنسان أئذا مامت لسوف ...
		٦٩	٢٥	١٨	ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد ..
١٨ ـ طه	٢٠	٥٩	٩٨	٦٥	قال موعدكم يوم الزينة ...
		٦٣	٣٠	٢٢	قالوا إن هذان لساحران ..
		١٣١	٨٣	٥٩	ولاتمدن عينيك ...
١٩ ـ الأنبياء	٢١	٨٨	٥٩	٤٥	فاستجبنا له ونجيناه من الغم ...
		٩٥	٢٤	١٨	وحرام على قرية أهلكناها ..
		٩٧	١٠٤	٦٨	واقترب الوعد الحق ..
		١٠٤	٧	٦	يوم نطوى السماء ..
٢٠ ـ الحج	٢٢	١٣	٨	٦	يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ...
		٢٢	٣٢	٢٤	كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم ...
		٦٣	١١	٨	ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء ...

٢١- المؤمنون	٢٣	٢٢	١٠٦	٦٨	وعليها وعلى الفلك تحملون ..
٢٢- النور	٢٤	٤	١٢٢	٧٦	والذين يرمون المحصنات..
		٣٠	٨٧	٦٠	قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ...
		٦٣	١١٨	٧٤	لاتجعلوا دعاء الرسول بينكم ..
٢٣ الشعراء	٢٦	١١٢	١٣٧	٨١	قال وماعلمى بما كانوايعملون ..
		٢٠٠	٢	٢	كذلك سلكناه فى قلوب المجرمين ...
٢٤ النمل	٢٧	٤٥	١٢٨	٧٧	ولقد أرسلنا الى ثمود أخاهم صالحا ...
٢٥- القصص	٢٨	٢٥	١٢٧	٧٧	فجاءته إحداهما تمشى على استحياء ...
		٥٥	٤٩	٣٤	وإذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه ...
٢٦- لقمان	٣١	١٥	٥٨	٤٤	وإن جاهداك على أن تشرك بى ...
		٢٧	٣١	٢٣	ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام ...
٢٧- السجدة	٣٢	٢٠	٢٨	٢١	وأما الذين فسقوا فمأواهم النار ...
٢٨- الأحزاب	٣٣	٢٤	٤٥	٣٢	ليجزى الله الصادقين بصدقهم ...

٢٩ـ سبأ	٣٤	١٢	١٢٣	٧٦	ولسليمان الريح غدوها شهر ..
		١٣	١٢٤	٧٦	يعملون له مايشاء من محاريب ...
		١٤	١٢٥	٧٧	فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته ...
٣٠ـ فاطر	٣٥	٣٧	٦٢	٤٧	وهم يصطرخون فيها ...
٣١ـ يس	٣٦	٣١	٩٥	٦٤	ألم يروا كم أهلكنا قبلهم ..
		٥٨	١٧	١٢	سلام قولا من رب رحيم ...
		٦٩	١١٤	٧٣	وما علمناه الشعر وماينبغى له .
٣٢ـ الصافات	٣٧	٦	١٢١	٧٥	إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب ...
٣٣ـ ص	٣٨	٣٢	١٠١	٦٧	قال إنى أحببت حب الخير ..
		٥٠	٧٦	٥٤	جنات عدن مفتحة لهم الأبواب .
٣٤ـ غافر	٤٠	٣	٢٧	٢٠	غافر الذنب وقابل التوب ..
		١٠	٢١	١٦	إن الذين كفروا ينادون .
		٣٥	١٠	٧	الذين يجادلون فى آيات الله ..
٣٥ـ فصلت	٤١	٤٤	٢٩	٢١	ولو جعلناه قرآنا أعجميا .
٣٦ـ الشورى	٤٢	٥١	٨١	٥٧	وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا ..

٣٧ـ الزخرف	٤٣	٥	٥٠	٣٩	أفنضرب عنكم الذكر صفحا ..
		٣٩	٢٢	١٦	ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ..
		٤٨	٦٣	٤٧	وما نريهم من آية إلا هي أكبر من أختها ..
٣٨ـ الجاثية	٤٥	٥	١٨	١٢	واختلاف الليل والنهار ..
		٢١	٣٩	٢٩	أم حسب الذين اجترحوا السيئات ..
٣٩ـ الأحقاف	٤٦	١١	٧٠	٥١	وقال الذين كفروا للذين آمنوا ...
		١٥	١٠٢	٦٧	ووصينا الإنسان بوالديه ..
٤٠ـ محمد	٤٧	٣١	٤٧	٣٣	ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم ..
٤١ـ الفتح	٤٨	١٦	١	٢	قل للمخلفين من الأعراب ..
٤٢ـ الحجرات	٤٩	١٢	٥٢	٤١	يأيها الذين آمنوا اجتنبوا ..
٤٣ـ ق	٥٠	٣١	٩٦	٦٤	وأزلفت الجنة للمتقين .
٤٤ـ النجم	٥٣	٣٩	٦٨	٤٩	وأن ليس للإنسان إلا ما سعى .
٤٥ـ الرحمن	٥٥	٢٦	٧٤	٥٣	كل من عليها فان
٤٦ـ المجادلة	٥٨	١٠	٩١	٦٢	إنما النجوى من الشيطان .

٤٧ ـ المنافقون	٦٣	٤	١١٢	٧١	وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم ..
٤٨ ـ التغابن	٦٤	١٤	١٠٩	٧٠	يأيها الذين آمنوا إن من أزواجكم ..
٤٩ ـ التحريم	٦٦	٤	٧٨	٥٥	إن تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما ...
٥٠ ـ القلم	٦٨	٢	٩٢	٦٣	ما أنت بنعمة ربك بمجنون .
٥١ ـ الجن	٧٢	١	١٠٥	٦٨	قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن ...
٥٢ ـ المزمل	٧٣	٣	٣٨	٢٨	نصفه أو انقص منه قليلا ..
		١٤	٧٧	٥٥	يوم ترجف الأرض والجبال ..
٥٣ ـ الانسان	٧٦	١٣	١١٦	٧٤	متكئين فيها على الأرائك ..
		١٨	١١٥	٧٣	عينا فيها تسمى سلسبيلا ..
٥٤ ـ النبأ	٧٨	٢٣	٣٧	٢٧	لابثين فيها أحقابا ..
٥٥ ـ المطففون	٨٣	١٧	٨٨	٦١	ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون ...
٥٦ ـ الفجر	٨٩	٢٥	٣	٣	فيومئذ لا يعذب عذابه أحد .
٥٧ ـ العلق	٩٦	١٥	١٣٣	٧٩	كلا لئن لم ينته لنسفعن ..
		١٦	١٣٣	٧٩	ناصية كاذبة خاطئة ..
٥٨ ـ القارعة	١٠١	١	٧٥	٥٤	القارعة ...
		٢	٧٥	٥٤	ما القارعة ...

٢- طريقة الإملاء :

لم يكن ابن الحاجب مطيلا فى أماليه القرآنية ، فالصفحة الواحدة من المخطوطة رقم ٢٦ تستوعب املاءين فى الغالب ، ولكنه أطال فى املاء واحد هو رقم ٤٩ ، اذا استغرق من صفحة ٣٤ حتى صفحة ٣٩ وقد أملاه بدمشق سنة ٦١٩ هـ على قوله تعالى : " واذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا ولكم أعمالكم سلام عليكم لانبتغى الجاهلين " . (١)

وتعرض فيه للمسائل الآتية :

١- " إذا " ظرف فيه معنى الشرط ، وهل العامل فيها جوابها وهو رأى الكثرة أو شرطها وهو رأى ابن الحاجب ، وهى لاتجزم إلا فى لغة قليلة وتدخل على مالابد من حصوله .

٢- الفرق بين (متى) و" إذا " والعامل فيهما الشرط لا الجواب .

٣- " سمع " فعل متعد الى واحد ، والإجابة على من توهم أنه متعد لاثنين ، والفرق بين " سمع " و" سرق " فى التعدية .

٤- معنى" اللغو " وشرح الآية .

٥- لماذا قدم الخبر فى " لنا أعمالنا "

٦- اعراب " سلام عليكم "

٧- معنى " لانبتغى الجاهلين "

٨- اعراب الجمل بعد القول ، وفى رأيه أنها مصدر لامفعول به .

ولم يكن هذا الاستيعاب للآية - شرحا وإعرابا لكل كلمة فيها مع الاسهاب من منهج ابن الحاجب فى أماليه القرآنية ، فمنهجه فى هذه الآية مخالف لمنهجه فى بقية الأمالى القرآنية ، ذلك لأن منهجه أن يقتصر على اعراب كلمة فى الآية أو أكثر ، ولكنه لايستوعب كل الآية .

وهناك على النقيض من إسهابه فى هذه الآية أمال جاءت مختصرة اختصارا واضحا، فاكتفى فيها بأسطر قليلة ، وهذه بعض الأمثلة : جاء فى الإملاء رقم ٦ :

" وقال ممليا بالقاهرة سنة ثلاث عشرة : لايشترط أن يكون الضمير عائدا على مذكور ليس الا ، بل على مذكور وغير مذكور ويدل عليه قوله تعالى : " يوصيكم الله فى أولادكم (٢) " الى قوله " ولأبويه " فان الضمير عائد على الميت ، وان لم يتقدم له ذكر إلا أنه لما قال " يوصيكم " علم أن ثم ميتا ، فيعود الضمير

---

(١) القصص : ٥٥ .   (٢) النساء : ١١ .

على مذكور وغير مذكور ، إذا كان في الكلام مايرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحا به ، والله أعلم بالصواب "(١)

ومن ذلك الإملاء رقم ٣٢ جاء فيه " وقال أيضا مليا بدمشق سنة احدى وعشرين على قوله تعالى " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم(٢) ": يجوز أن يتعلق قوله "من غم " بيخرجوا ، أى يخرجوا من أجل الغم ، ويجوز أن يتعلق بأرادوا ، لأن المفعول أولى بالتقديم ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله " منها " بدل الاشتمال ، والضمير محذوف للعلم به أى " من غم فيها " وشبهه ، والله أعلم بالصواب .(٣)

ومثل ذلك في الاختصار الأمالي رقم ٤٧ ص ٣٣ ، ورقم ٦٣ ص ١٠٨ ، ورقم ٨٦ ص ٦٠ ، ويلاحظ في كثير من الأمالي أن ابن الحاجب بعد ذكر الآية أول الإملاء يتحدث عن إعراب كلمة فيها دون أن يصرح بهذه الكلمة ، ولايفهم أنها المقصودة إلا بعد سطور من تعليقه عليها ، ولأضرب لذلك أمثلة توضح ما أريد :

يقول في قوله تعالى : " كما بدأنا أول خلق نعيده(٤) " : يجوز أن يكون في موضع نصب على المصدر بنعيده "(٥) يريد أن الذى يجوز فيه ذلك قوله تعالى " كما بدأنا " ولكنه لم يصرح بذلك . ، ويقول أيضا في قوله تعالى: " ولهم مايدعون سلام قولا(٦) ": في رفعه أوجه(٧) " ، يريد في رفع " سلام " ويقول في قوله تعالى " فان كانتا اثنتين "(٨) : " انما جاز ذلك(٩) " يريد إنما جاز مجيء (اثنتين) بعد التثنية المستفادة من قوله كانتا ، كما يفيده سياق الكلام بعد ذلك ، ويقول في قوله تعالى : " وليس الذكر كالأنثى(١٠) " يجوز أن يكون وليس الذكر مثل هذه الأنثى ، فتكون الألف واللام في الذكر للمعهود الذهني(١١) " ، فبدأ بعد ذكر الآية يجيب عن اعتراض لم يذكره بثلاثة ردود ، والاعتراض الذى كان يجب أن يذكره أولا هو: لماذا لم يقل:

---

(١) الأمالي : ٦

(٢) الحج : ٢٢

(٣) الأمالي : ٢٤

(٤) الأنبياء : ١٠٤

(٥) الأمالي نسخة ٢٦ : ص٦

(٦) يس : ٥٨

(٧) الأمالي : ص ١٢

(٨) النساء : ١٧٦

(٩) الأمالي : ص ١٥

(١٠) آل عمران : ٣٠

(١١) الأمالي : ص ٥١ .

وليست الأنثى كالذكر ، ويفهم ذلك من حديثه فى الرد على هذا الاعتراض الذى لم يذكره . ومن اختصاره قوله فى آية " وليحكم أهل الانجيل (١) " : " على قراءة حمزة اما معطوفا (٢) ... " ولم يبين لنا هذه القراءة والمراد على قراءة حمزة بنصب (يحكم) بلام التعليل .

وقد تتبعت مثل هذه المواضع التى أبهم فيها مايريد الحديث عنه فوجدتها ٢٢ موضعا ، ولعل عذره فى ذلك أنه ربما كان يجيب بهذه الأمالى عن استفسار معين فى الآية ، فيكون موضع الحديث معروفا لدى السامع ، لذلك يعتمد على هذه المعرفة ، ويتحدث واثقا من معرفة سامعه بموضوع الحديث .

ويستخدم ابن الحاجب فى أماليه الأمثلة التى تؤيد فكرته وتوضحها وتثبت القاعدة التى يتحدث عنها ، والأمثلة تلائم الأمالى ، فالأمالى أكثر ماتكون اجابة عن استفسار ، وهى أشبه بمحاضرات يلقيها الأستاذ ، فالمفروض فيها التوسع فى العبارة ، وكشف الرأى بالأمثلة التى تبرز حقيقته ، إذا احتيج الى هذه الأمثلة .

ومن أمثلته ماجاء فى حديثه عن الآية " ونزعنا مافى صدورهم من غل إخوانا (٣) " فقد ذكر أن " إخوانا " لايصح أن تكون حالا من الضمير فى " صدورهم " لأنه مضاف إليه اسم جامد ، والمضاف اليه لايستقيم أن يكون منه حال ، الا أن يكون فى معنى الفاعل أو المفعول ، وإنما لم يكن منه حال لأنه لايقبل التقييد ، والحال إنما جئ بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغير ذلك لايقبل التقييد " ثم أراد أن يوضح هذا الرأى وهو أن المضاف إليه لايقبل التقييد ، لأن ذلك ربما خفى على بعض الناس ، فقال : " ألا ترى أنك لو قلت " حصير زيد راكبا سمار " لم يستقم ، لأنها سمار سواء أكان راكبا أو غير ذلك ، فوقع التقييد مفسدا ، وكذلك لو قلت " زيد قائما أبوك " لكان فاسدا ، لأنه أبوك قائما أو قاعدا أو غير ذلك ، فتقييده يقع مفسدا " ، ثم يطبق ذلك على الآية فيقول " وكذلك لو جعلت " إخوانا " ... الضمير فى " صدورهم " لم يستقم ، لأنها صدورهم إخوانا كانوا أو غير اخوان (٤) "

ومن ذلك أيضا رده على الخليل الذى يرى أن " أيهم " فى قوله تعالى : " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا (٥) " استفهامية ،

---

(١) المائدة : ٤٧ (٢) الأمالى : ص ٧٠
(٣) الحجر : ٤٧ (٤) الأمالى : ص ١١
(٥) مريم : ٦٩ .

وقد جاء فى رد ابن الحاجب أن " الاستفهام لايقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية، ولايقع بعد غيره من الأفعال " ، ويرى أن هذا القول يحتاج الى مثال يوضحه فيمضى فى حديثه " تقول : " علمت أزيد عندك أم عمرو " ولو قلت " ضربت أزيد عندك أم عمرو " لم يجز ، و "نزعن " ليس من أفعال العلم فاذا قلت " ضربت أيهم قام " فالوجه أن تقول : هى الموصولة (١) " .

ويقول فى موضع آخر عند ذكر الآية " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم (٢) " " فى نصب سواء أقوال : أحدها أن يكون مفعولا بعد مفعول لجعل فيكون " كالذين " و " سواء " فى درجة واحدة باعتبار المفعول الثانى ، كما تقول : " جعلت زيدا عالما كريما " فعالما كريما وشبهه ولو تعددت آلاتا مفعول ثان لأن الجميع فى معنى واحد ، باعتبار تعلق الجعل به ، وهى كأخبار المبتدأ اذا تعددت " (٣)

ومن أمثلة التوضيح قوله فى الآية " ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا (٤) " : " من " هاهنا يجوز أن تكون بمعنى (عن) كما تقول " أطعمه عن الجوع ومن الجوع " ، " وكساه عن العرى ومن العرى " ، " ورمى عن القوس ومن القوس " ، "وأخذت عنه الحديث وأخذت منه الحديث (٥) " .

ومن هذا العرض السريع يتبين لنا أنه كان موفقا فيما يورد من أمثلة لاتدع مجالا للشك فيما يريد توضيحه وتجليته ، وهو فى ذلك يسير على نهج قويم ، اذ الأمالى — كما قلت — تعتبر شرحا وتوضيحا لما يشكل على تلاميذه من مسائل النحو ، وذلك فى حاجة — إلى ذكر الأمثلة .

والتزم ابن الحاجب فى هذا القسم من الأمالى أن يقول فى نهاية كل املاء " والله أعلم بالصواب " ، وذلك لأن هذا القسم خاص بالأمالى القرآنية ، وكان العلماء — لورعهم — يخشون أن يكون إعرابهم أو شرحهم للقرآن مجانبا للصواب ، ورأيهم فيه هو مبلغ علمهم ، لذلك حرص على أن يقول " والله أعلم بالصواب " فى نهاية الإملاء ، وأحيانا كان يذكرها

---

(١) الأمالى : ص١٩ — (٢) الجاثية : ٢١

(٣) الأمالى : ص ٢٩ — (٤) الأنبياء : ٩٧

(٥) الأمالى : ٦٨ .

فى وسط الإملاء كما فى (رقم ١٢٥ ص ٧٧) ، وقد يغير فى العبارة فيقول : " والله الموفق للصواب " أو " والله تعالى أعلم " .

أما أماليه على المفصل فلم يحتفظ فيها بهذه العبارة ، فقد أحصيت مايقرب من ستين إملاء خاليا منها ، وفى بقية الكتاب يكثر منها ولكن لايلتزمها ، وعلى كل حال فهذه العبارة تدل على تواضع العلماء ، وعلى أن من يبدى رأيا لايصر على أنه هو الصواب ، فالله أعلم بالصواب .

٣ـ تفسير القرآن والفقه بأسلوبه :

ليست كل الأمالى القرآنية مقصورة على البحث فى النحو مع أن اسم الكتاب " الأمالى النحوية " ، إذ وجدت فيها ثلاثة عشر إملاء تبحث فى تفسير الآيات تفسيرا متصلا باللغة ، أو الأسلوب ، أو المقيدة بعيدا عن الإعراب .

فمما يتصل باللغة ماجاء فى الإملاء رقم ٤٧: على قوله تعالى : " ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين (١) " فقد قال : " العلم يطلق باعتبار الرؤية ، والشئ لايرى حتى يقع ، والثانى أن العلم بمعنى المجازاة ، فكأنه قال : حتى نجازى المجاهدين منكم والصابرين ، ومعنى الابتلاء أن الله يفعل بنا فعلا يسمى بلاء من بعضنا لبعض (٢) " وتفسيره العلم بمعنى الرؤية هو تفسير على رضى الله عنه ، أما ابن عباس فقد قال : " حتى نعلم " : حتى نميز (٣) ، وتفسيره العلم بالمجازاة هو ماذكره القرطبى فى قوله " وهذا العلم هو العلم الذى يقع به الجزاء ، لأنه انما يجازيهم بأعمالهم لابعلمه القديم (٤) " .

أما تفسيره الابتلاء فمبهم غير واضح ، وقد فسره القرطبى بقوله : " ولنبلونكم " أى نتعبدكم بالشرائع وإن علمنا عواقب الأمور ، وقيل : لنعاملكم معاملة المختبرين (٥) " .

---

(١) سورة محمد : ٣١ (٢) الأمالى : ص ٣٣

(٣) تفسير القرطبى (الجامع لأحكام القرآن) : ج ١٦ ص ٢٥٣

(٤) تفسير القرطبى : ج ١٦ ص ٢٥٤

(٥) نفس المصدر .

ومن تفسيره المتصل باللغة أيضا قوله عند آية " وما علمناه الشعر وما ينبغي له (١) " : " ما ينبغي بمعنى ما يستقيم عقلا كقوله " وما ينبغي للرحمن أن يتخذ ولدا (٢) " ، ويقال : ماينبغي بمعنى أنه مايفعله الله لمصلحة علمها كقوله تعالى : " وماعلمناه الشعر وما ينبغي له " وقوله تعالى " وما تنزلت به الشياطين ، وما ينبغي لهم وما يستطيعون (٣) " ، ويقال (ماينبغي) في الحرام والمكروه ، والمصلحة التي علمها الله أنه لوكان ممن يقول الشعر لتطرقت التهمة عند كثير من الناس في أن ماجاء به من قبل نفسه لتقويه عليه بقوة الشعر ، كما جعله أميا لذلك ، ألا ترى الى قوله تعالى : " وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولاتخطه بيمينك إذا لارتاب المبطلون (٤) " وابن الحاجب هنا أتى بمعنيين لكلمة (ينبغي) مستشهدا على ما يذكر من معنى بآيات من القرآن ، وهو يفسر معناها هنا في لغة القرآن لافي اللغة ، وهذا منهج سليم ، ومعناها اللغوى يتيسر ويتسهل (٥) ، أويحسن ويستحب (٦) .

أما ما يتصل بالأسلوب فهو ماذكره عند التعليق على قوله تعالى : " وإن لم تفعل فما بلغت رسالته (٧) " فقد قال : العرب لاتقول : " ان لم تفعل فما فعلت " وأجاب عن أسلوب الآية مدائما بجوابين : أحدهما أن معناها يأيها الرسول بلغ جميع ما أنزل اليك ، وإن لم تبلغ الجميع فما بلغت الرسالة ، والثاني ـ وهو الذى رجحه ـ أن قوله " فما بلغت رسالته " وضع موضع أمر عظيم ، فكأنه قيل : بلغ جميع ما أنزل إليك ، وإن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما عبر عنه بقوله " فما بلغت رسالته " ، ويدل عليه قوله تعالى : " ومن تاب وعمل صالحا فانه يتوب الى الله متابا (٨) " معناه فانه يرجع إلى رب عظيم كريم ، غبر بقوله " فانه يتوب إلى الله متابا " عن ذلك (٩) .

---

(١) يس : ٦٩ (٢) مريم : ٩٢

(٣) الشعراء : ٢١٠ ، ٢١١

(٤) الأمالي : ص٧٣ املاء رقم ١١٤ ، وآية (وماكنت تتلو الخ) من سورة العنكبوت : ٤٨ .

(٥) القاموس المحيط : جـ ٤ ص ٣٠٤ .

(٦) المعجم الوسيط : جـ ١ ص ٦٤

(٧) المائدة : ٦٧ (٨) الفرقان : ٧١

(٩) الأمالي : ص ٣٢ .

ومما يتصل بالأسلوب أيضا قوله تعليقا على الآية " فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون (١) ": إن قيل كيف نهى عن الموت ، وليس الانكفاف عنه من مقدوره ، وانما ينهى عما للمكلف تركه ؟

وأجاب عن هذا التساؤل بما يفيد أن الله لم ينه عن الموت مطلقا وإنما نهى عن الموت فى حال غير حال الإسلام ، وذلك يتوصل اليه بالثبوت والدوام على الإسلام ، أو أن المراد اثبتوا على الاسلام حتى يأتيكم الموت ، والمقصود دوام الإسلام حتى الموت ، فهو من باب النهى عن المسبب والمراد السبب ، لأن مفارقته للإسلام سبب لموته على غيره (٢) "

أما التفسير المرتبط بالعقيدة فما ذكره على قوله تعالى: " فلعلك تارك بعض مايوحى اليك وضائق به صدرك (٣) " من الإجابة عن اعتراض من يعترض بأن الله كيف يعبر بلعل التى تفيد عدم تمام العلم بوقوع الشئ ؟ فقال : ألفاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى فهى محمولة على التوقيع من المخاطب كقوله تعالى " لعله يتذكر (٤) " بمعنى اذهبا على توقعكما ذلك ، وخطاب الرسول (فلعلك تارك) يفيد التوقع منه (٥) .

ومما يتصل بالعقيدة أيضا قوله مليا على قوله تعالى : " ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير (٦) " ، " ان قيل : قد علم أنه لايقع إلا ما أراده الله تعالى ، وما يريده الله تعالى متحقق ، فكيف يستقيم أن يفعل من علم الغيب مالم يكن فاعلا له لو لم يعلم ؟ فالجواب : أن مما علمه الله تعالى وأراده أن الأفعال لايقع من العالم بها فى الغالب إلا ماهو نفع له غير مضر ، فاستقام أن يقال " لو كنت أعلم الغيب (٧) " .

هذا نموذج من الآيات التى تعرض فيها للتفسير ولم يتعرض لمسائل نحوية ، وهناك غيرها كبحثه فى سبب تقديم الأزواج على الأولاد فى قوله تعالى : " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم (٨) " فذكر أن السبب

---

(١) البقرة : ١٣٢

(٢) الأمالى : ٣١ وانظر فى تفسير الآية الكشاف للزمخشرى ج ١ ص ٩٥

(٣) هود : ١٢

(٤) طه : ٤٤ والآية يخاطب بها الله موسى وهارون ليذهبا الى فرعون ليقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى .

(٥) الأمالى : ص ٤٨ (٦) الأعراف : ١٨٨

(٧) الأمالى : ص ٤٨ (٨) التغابن : ١٤

هو أن المداواة في الأزواج أكثر منها في الأولاد (١) ، وكبحثه في تشبيه الكفار بالخشب المسندة (٢) ، وبحثه في تكرار كلمة (ناصية) في قوله تعالى: " لنسفعن بالناصية ، ناصية كاذبة خاطئة (٣) " وبحثه في هذه الآيات أقرب إلى البلاغة .

وإذا أردنا أن نبحث علاقة الآيات التي لم يتعرض فيها لمشكلات الإعراب بالأمالي النحوية ، نستطيع أن نقول : إن النحو عند ابن الحاجب كان يشمل ما هو أكثر من الإعراب ، من تركيب الجملة ومدى إفادة هذا التركيب للمعنى المراد منها ، أو نقول : إن هذه الأمالي ليست من النحو ، وإنما وضعت مع أمالي النحو لأن ابن الحاجب أملاها إجابة عن استفسار بعض تلاميذه ، فالجامع بينها وبين غيرها أنها أمال قرآنية أملاها ابن الحاجب.

أما بقية الأمالي فارتباطها وثيق بالنحو ، على أنه كان يتعرض أحيانا للمعنى لارتباطه بالإعراب .

وابن الحاجب ملم بالقرآن ، مطلع على دقائقه ، محيط بأسرار التعبير فيه فهو إذا تحدث عن آية يستشهد بما يماثلها في الموضع الذي يبحث فيه ويتخذ ذلك أداة لتوضيح القرآن ، وهذا منهج علمي سليم ، فالقرآن من منبع واحد ، وقياس الآية على الآية يوصل إلى نتيجة صحيحة ، وحكم صواب (٤) .

من ذلك بحثه في قوله تعالى : " لا يؤمنون حتى يروا العذاب الأليم فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون (٥) " ، قال : عقب الإتيان بغتة بعد الرؤية ، ولا يستقيم ظاهرا إتيانه بغتة بعد أن شوهد ورؤي ، ثم أجاب عن هذا بأن المراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها لا حصولها ، ثم قال وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير ، قال الله تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية (٦) " ، والمعنى إذا قارب حضور الموت ، وكذلك " إذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن (٧) " ، ومعلوم

---

(١) الأمالي : ص ٧٠ (٢) الأمالي : ص ٧١

(٣) العلق : ١٥ ، ١٦

(٤) تدعو إلى هذا المنهج الدكتورة عائشة عبد الرحمن في كتابها " التفسير البياني للقرآن "

(٥) الشعراء : ٢٠١ ، ٢٠٢ (٦) البقرة : ١٨٠

(٧) البقرة : ٢٣١ .

أن الإمساك لايكون بعد بلوغ الأجل ، وإنما المراد فقاربن بلوغ الأجـل"(١) .

ومن ذلك ما يذكره عند قوله تعالى : " واتقوا فتنة لاتصيبن الذيـن ظلموا منكم خاصة " فقد قال : إن " لا " ناهية ، والمعنى واتقوا فتنـة مقولا فيها لاتصيبن الذين ظلموا منكم ، والنهى فى الظاهر للفتنة ، والمعنى نهى المتعرضين لها ... وقد يعدل الناهى عن الشئ لمسببه لأنه هـو المقصود بالنهى ، وإذا انتقل إلى المسبب أسنده إلى ماهو فاعل له كقولـه " لايفتننكم الشيطـان "(٢) ، و " لا يحطمنكم سليمـان "(٣) وكقولـك لصاحبك عند تعرضه للمعصية " لاتحرقك نار جهنم "(٤)

ومن ذلك أيضا أن الخليل يرى فى قوله تعالى : " ثم لننزعن من كـل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيـا "(٥) ، أن " أيهم " مرفوع علـى الحكاية وتقديره : لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد ، فهى على هـذا استفهامية ، وقد رد ابن الحاجب عليه بأن القول الذى يصح حذفه قـول مفرد غير واقع صلة مثل قوله تعالى : " والملائكة باسطو أيديهم أخرجوا أنفسكـم "(٦) وكذلك قوله تعالى : " والذين اتخذوا من دونه أوليـاء مانعبدهـم "(٧) ومثله فى القرآن كثـير "(٨) .

ومن ذلك أيضا قوله : " وليحكم أهل الانجيـل "(٩) على قـراءة حمزة(١٠) إما معطوفا باعتبار المعنى فيما تقدم من قوله " وآتيناه الإنجيل " لأن المعنى وآتيناه الإنجيل للهدى والنور والتصديق وليحكم ، لأن المعنى ليهدى وينور ويصدق ، فحسن قوله " وليحكم " لذلك ، كما جاء قوله " إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظـا "(١١) ، لأن المعنى خلقناها زينة ، فحسن مجئ " حفظا " لذلك(١٢) .

---

(١) الأمالى : ص٢ ، ٣
(٢) الأعراف : ٢٧
(٣) النمـل : ١٨
(٤) الأمالى : ص ٨ ، ٩
(٥) مريم : ٦٩
(٦) الأنعام : ٩٣
(٧) الزمـر : ٣
(٨) الأمالى : ص١٩
(٩) المائدة : ٤٧
(١٠) قراءة حمزة " ليحكم " بنصب يحكم وكسر اللام (البدور الزاهرة فـى القراءات العشر المتواترة) : ص ٩١ .
(١١) الصافات : ٦ ، ٧ .
(١٢) الأمالى : ٧٠

وهناك أمثلة كثيرة تدل على فهم ابن الحاجب لأسرار التعبير القرآني، وقياسه النظير على النظير ، حتى إنه قال في أحد المواضع واثقا من كلامه " إذا تقدم القسم على الشرط روعي القسم المقدم بجعل اللفظ له على ما يستحقه جواب القسم ... ثم قال : وجميع ما في القرآن والكلام الفصيح على هذا ".(١)

فهو بذلك يحكم بأنه أحاط بكل أساليب القرآن ، والكلام الفصيح أيضا .

---

(١) الأمالي : ص ٢٤ .

الفصل الثانى
آراؤه النحوية فى الأمالى القرآنية

١ـ موقفه من القراءات :

عرفنا أن ابن الحاجب أخذ القراءات عن الشاطبى (١) ، وأبى الجود اللخمى شيخ القراء بديار مصر (٢) ، وأبى الفضل الغزنوى (٣) ، وهؤلاء من أئمة القراء فى عصره ، فأتقن بذلك هذا الفن ، وبرع فيه حتى إنه ألف فيه سفرا (٤) .

وظهر أثر ذلك فى أماليه القرآنية ، إذ تعرض لكثير من القراءات ونسبها إلى أصحابها ، وبين توجيهها النحوى .

من ذلك قوله عند الإملاء على قوله تعالى : " أمن لا يهدى إلا أن يهدى " (٥) : " قرأ ابن كثير وورش وابن عامر " يَهَدِّى " بفتح الياء والهاء وتشديد الدال ، وبعد أن وجه هذه القراءة قال : وقرأ حفص " يَهِدِّى " بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال " وبعد أن وجه هذه القراءة قال : " وقرأ أبو بكر مثل حفص إلا أنه يكسر الياء ووجهه كوجهه، وكسر الياء لإتباع الهاء لما فى الهاء من الخفاء ، فلما كسرت أشبهت الياء فكسر ما قبلها لذلك " ثم قال : " وقرأ أبو عمرو وقالون (يَهدّى) بفتح الياء ، وإخفاء فتحة الهاء ، وتشديد الدال" (٦) وبعد أن وجه هذه القراءة قال : وقرأ حمزة والكسائى " يَهْدِى " بفتح الياء وإسكان الهاء ، وتخفيف الدال ، وهو مضارع " هدى " فلا إشكال فيه " (٧) .

وذكر أسماء القراء على هذه الصورة يدل على تمكن ابن الحاجب من القراءات واهتمامه بها، وقد تابع فى هذه الآية الشاطبى فى أن " قالون " قرأ كأبى عمرو " يَهدِّى " بفتح الياء وإخفاء فتحة الهاء ـ ويطلق عليه القراء أيضا اختلاس الفتحة ـ وتشديد الدال ، مع أن لقالون قراءة أخرى مثل قراءة أبى جعفر ، وهى بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال " (٨) .

---

(١) الطالع السعيد : ص٣٥٢ .

(٢) غاية النهاية لابن الجزرى : جـ ١ ص٥٠٨ .

(٣) نفس المصدر

(٤) الديباج المذهب : ص١٩٠

(٥) يونس : ٣٥

(٦) الأمالى : ص٤٦ .

(٧) الأمالى : ص٤٧ .

(٨) البدور الزاهرة فى القراءات العشر : ص١٤٣ .

ويلاحظ على هذه القراءة الأخيرة التقاء الساكنين فيها ، وهما الهاء الساكنة وأول الحرف المشدد بعدها وهو الدال ، وذلك غير مألوف في اللغة العربية .

وقد اهتم بالقراء السبعة ، وذكر لهم قراءات في أماليه ، وهم : نافع المدني ، وابن كثير المكي ، وأبو عمرو البصري ، وابن عامر الشامي ، وعاصم وحمزة والكسائي الكوفيون ، وقد جمعهم في أحد أماليه عند قوله تعالى : " أن كنتم قوما " (١) كما ذكر قراءات لبعض رواة السبعة مثل " ابن ذكوان " راوي عامر ، " حفص " راوي عاصم ، " ورش وقالون " راويي نافع (٢) .

ولم يذكر في أماليه قراءات عن غير السبعة ورواتهم إلا قراءة واحدة من القراءات الشاذة .

والقراءة الشاذة هي ماخرجت عن القراءات السبع التي اجتمع عليها أكثر قراء الأمصار ، وقد أودع أبو بكر احمد بن موسى بن مجاهد هذه القراءات كتابه الموسوم بقراءات السبعة ، قال ابن جني : وماتعدى ذلك سماه أهل زماننا شاذا ، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة إلا أنه مع خروجه نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه ومن ورائه ، ولعله أو كثيرا منه مساو في الفصاحة للمجتمع عليه (٣) ، ورأى ابن جني هذا فيه تقوية للقراءات الشاذة ، وأنه يمكن توجيهها على فصيح كلام العرب ولذلك ألف كتابه (المحتسب) مدافعا عن هذه القراءات التي سميت شاذة ، وموجها لها التوجيه الإعرابي واللغوي المناسب .

وابن الحاجب يسير على مذهب ابن جني ، فقد وجه قراءة شاذة في قوله تعالى " هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم " (٤) فقال : قرئ بالنصب في الشواذ ، وأشبه مايقال أن " هؤلاء " مفعول وبناتي هن " مبتدأ وخبر ، جيء به كالتفسير للمشار اليه ، و " أطهرَ " حال المشار اليه معمول للفعل المقدر العامل في " هؤلاء " ، ويجوز أن يكون " هؤلاء " مبتدأ و " بناتي " خبره و " هن " بدل من " بناتي " أو " هن بناتي " مبتدأ وخبر عن المبتدأ

---

(١) الأمالي : ص ٣٩ ، ٤٠

(٢) انظر أسماء القراء السبعة ورواتهم والطرق في (شرح طيبة النشر ص٦ وما بعدها) .

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ج ١ ص ٣٢ .

(٤) سورة هود : ٧٨ .

الأول ، و" أطهرَ " حال من اسم الاشارة ، والعامل فيه مافى اسم الإشارة من معنى الفعل ، أى أشير إليهن فى حال كونهن أطهر لكم(١) " هذا رأى ابن الحاجب فى هذه القراءة الشاذة ، وهو بذلك موافق لرأى الزمخشرى الذى يرى أن " أطهر " حال والعامل فيها فعل مستتر أو مافى "هؤلاء" من معنى الإشارة ، ولم يجز عنده أن تكون (هن) فصلا ، لأن ضمير الفصل ممنوع بين الحال وصاحبها ، ومكانه بين جزأى الجملة(٢) . قال القرطبى : وقرأ العامة برفع الراء ، وقرأ الحسن وعيسى بن عمر " هن أطهرَ " بالنصب على الحال و" هن " عماد ، أى ضمير فصل ، ولا يجيز الخليل وسيبويه والأخفش أن يكون " هن " هاهنا عمادا ، وإنما يكون عمادا فيما لايتم الكلام إلا بما بعده(٣) " .

ويرى العكبرى أن يكون " بناتى " خبرا و"هن " فصلا " وأطهرَ " حالا ، أو أن يكون " هن " مبتدأ و" لكم " خبره و" أطهر " حالا ، والعامل فيها مافى " هن " من معنى التوكيد بتكرير المعنى ، وقيل العامل "لكم"(٤) ورأى العكبرى فيه بعد عن آراء النحويين الذين يمنعون أن تكون " هن " ضمير فصل ، كما أن رأيه فى العامل فى الحال بعيد ، ورأى ابن الحاجب والزمخشرى فى العامل أفضل من رأيه ، ويؤيد ذلك ما ذكره ابن جنى فى المحتسب فقد قال : قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد ابن مروان وعيسى الثقفى وابن أبى اسحق " هن أطهرَ لكم " بالنصب ، ذكر "سيبويه" هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها احتبى ابن مروان فى لحنه ، وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل " هن " فصلا ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك كقولك " ظننت زيدا هو خيرا منك " و" كان زيد هو القائم " ←

← وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجها صحيحا وهو أن تجعل (هن) أحد جزأى الجملة وتجعلها خبرا لبناتى كقولك " زيد أخوك هو " وتجعل " أطهرَ " حالا من " هن " أو من" بناتى" ، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك " هذا زيد هو قائما أو جالسا " أو نحو ذلك

---

(١) الأمالى : ٦٠ (٢) الكشاف : جـ ٢ ص ٢٢٦

(٣) تفسير القرطبى : ٩/ ٧٦، ٧٧

(٤) إملاء مامن به الرحمن للعكبرى ٢/ ٤٣

فعلى هذا مجازه ، فأما على ماذهب اليه سيبويه ففاسد (١) .

فابن الحاجب يوافق ابن جنى فى رأيه إذ أعرب (أطهرَ) حالا و " هن " ليس ضمير فصل ، والعامل فى الحال الإشارة أو الفعل المحذوف وابن جنى يعتبر حجة فى هذا الميدان ، وبذلك يرجح ابن الحاجب العكبرى فى رأيه .

ومع توجيه هذه القراءة الشاذة ، فإن ثقته كانت كبيرة إلى حدما فى القراء السبعة ، فهو يعتبر أن القراءة الضعيفة فى اللغة لم تأت فى السبعة ، إذ يقول عند الإملاء على قوله تعالى : " لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر (٢) " : خفض " غير " لم يأت فى السبعة لضعفه ، لأنه إن جعل صفة كان ضعيفا ، وإن جعل استثناء لم يستقم لأنه يكون من قوله " من المؤمنين " ومن المؤمنين ليس فى سياق النفى فيستثنى منه على البدلية ، لأنه إنما جئ به بيانا للقاعدين لاغير ، فلم يستقم أن يستثنى منه كما يستثنى من المنفى ، فظهر من ذلك أن الرفع هو الوجه على الحمل على الاستثناء ، كما حمل النصب على الاستثناء مع أنه أضعف ، وظهر أن الخفض ضعيف ، ولذلك لم يقرأ به (٣) .

ويفهم من ذلك أن ابن الحاجب يرى أن القراء السبعة لم ترد فى قراءتهم لغة ضعيفة ليس لها توجيه صحيح عند اللغويين والنحويين .
ولكنا مع ذلك نراه فى موضع آخر يحكم على قراءة قارئين من السبعة بأنها ضعيفة فيقول عند إملائه على قوله تعالى " وكذلك ننجى المؤمنين (٤) " :
" قراءة ابن عامر وعاصم (نُجِّى) لايظهر فيها وجه مستقيم ، فمن وجهها على أنه ماض بنى لما لم يسم فاعله فضعيف ، من حيث أسكن الياء ، ومن حيث نصب المفعول به الصريح ، وأقيم المصدر لما لم يسم فاعله مقام فاعله ، ومن وجهها على أنه مضارع " أنجى " أدغمت النون فى الجيم فضعيف ، من حيث إن النون لم يثبت إدغامها فى الجيم ، وإنما تخفى فيها لاتدغم ، فإدغامها فيها بعيد ، ومن وجهها على أنه مضارع " نَجَّى " لزمه حذف النون الثانية ، ومثلها لايحذف ، فلا يقال فى

---

(١) المحتسب لابن جنى : ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .
(٢) سورة النساء : ٩٥ (٣) الأمالى : ص ٦٥ .
(٤) سورة الأنبياء : ٨٨

مضارع " نَسَّى " نُسِّى " ، ولا فى مضارع (نَزَّل) (نُزِّل) وتشبيههم إياها بالتائين فى " تتفعل " و " تتفاعل " غير مستقيم لاختلاف الحركات هنا ، واتفاقها ثَمَّ ، ثم ولو اتفقت فلا يثبت حذف النون بمجرد القياس على حذف التاء (١) " .

وقد وافق العكبرى ابن الحاجب فى تضعيف هذه القراءة ، ورد عليها بما يشبه رده . (٢)

وابن الجزرى شارح طيبة النشر (٣) يوجه هذه القراءة فيقول : " قرأ قوله " ننجى " بنون واحدة وتشديد الجيم ابن عامر وأبو بكر على أن أصلها (ننجّى) بنونين مشددة الجيم ، فاستثقل توالى مثلين بعدهما مثلان ، فأدغم أحدهما فى الآخر ، فحذف ثانى المثلين الأولين نحو " تذكرون " ، ولا التفات الى من ردها (٤) " ، وكأنه بهذا يرد على ابن الحاجب والعكبرى .

وابن الحاجب — فى مناقشته للقراءات السبع — يسير على منهج سليم وهو أن القراءة لابد أن تكون موافقة للعربية التى نزل بلسانها القرآن ، وهذه القراءة ضعيفة فى رأيه لضعف توجيهها فى اللغة سواء أكانت من السبعة أم من غيرها .

قال السيوطى مؤيدا هذا الرأى : وأحسن من تكلم فى هذا النوع إمام القراءة فى زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزرى (٥) قال فى أول كتابه النشر : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هى من الأحرف السبعة التى

---

(١) الأمالى : ص ٤٥ ويرى ابن جنى أن هذه القراءة على حذف النون من (ننجى) فابن الحاجب يرد عليه ، انظر : (الخصائص ١ / ٣٩٨) .

(٢) املاء ما من به الرحمن ٢ / ١٣٦ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى شارح طيبة النشر نظم والده .

(٤) شرح طيبة النشر : ص ٣٥١

(٥) هو والد شارح طيبة النشر السابق ذكره .

نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف ". (١)

ولقد سار ابن الحاجب على هذا النهج نهج أئمة التحقيق ، وهو مناقشة القراء السبعة ، وعدم التسليم بقراءتهم الا اذا وافقت اللغة وأساليبها .

ومن ذلك ما رآه فى قراءة ابن عامر وحمزة وحفص لقوله تعالى : " وإنَّ كلا لمَّا ليوفينهم ربك أعمالهم (٢) " بتشديد " إنَّ " وتشديد " لَمَّا " من أنها مشكلة ، فقد قيل فى توجيه هذه القراءة " لما " مصدر مثل قوله تعالى : " أكلًا لَمًّا " أى وإن كلا جميعا ، ثم حذفوا التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف (٣) . ورد ابن الحاجب على هذا التوجيه فقال : وهو ضعيف ، لأن استعمال (لما) فى هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف فى الوصل أبعد ، وقيل فى توجيهها : أصله (لمن ما) فأدغمت النون فى الميم ، فاجتمع ثلاث ميمات ، فاستثقل اجتماع الأمثال ، فحذفت الميم الأولى فبقى (لما) ، ورد أيضا على ذلك بأنه بعيد لاينبغى أن يحمل عليه كتاب الله ، فإن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت فى كلام ولا شعر ، فكيف يحمل عليه كتاب الله تعالى ، وقيل فى توجيهها (لمَّا) فَعْلَى من اللم ، ومنع الصرف لأجل ألف التأنيث ، والمعنى فيه مثل معنى (لما) المنصرف ، ورد هذا الرأى أيضا قائلا : وهذا أبعد إذ لايعرف (لما) فعلى بهذا المعنى ولابغيره ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا ، وهو خلاف الإجماع ، وأن يكتبوها بالياء ، وليس ذلك بمستقيم . ثم يختار هو رأيا قريبا من الصواب ، فيقول : ولو قيل : إن (لَمَّا) هذه

(١) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١ / ٧٥

(٢) سورة هود : ١١١

(٣) قراءة الزهرى ، وسليمان بن أرقم " لما " بالتشديد والتنوين .

معانى القرآن للفراء : جـ ٢ ص : ٣٠ ، والمحتسب : جـ ١ ص : ٣٢٨ .

هى (لما) الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه لما ثبت من جواز حذف فعلها فى قولهم (خرجت ولما) و (سافرت ولما) ونحوه ، وهو سائغ فصيح (١) ، فيكون المعنى (وان كلا لما يهملوا أو لما يتركوا) ، لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعين لقوله " فمنهم شقى وسعيد " ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، ثم بين ذلك بقوله " ليوفينهم ربك أعمالهم " ، وعلق على هذا الرأى بقوله : و"مارأيت وجها أشبه من هذا ، وان كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع فى القرآن ، والتحقيق يأبى استبعاده لذلك " . (٢)

بهذا الاطلاع الواسع على أساليب اللغة ودقائقها يناقش ابن الحاجب القراءات ، ويرد على من وجهها ، غير ناظر الى شهرة القارئ ، وأنه من السبعة ، لأن البحث العلمى عنده للوصول الى الحقيقة أولى من أى اعتبار آخر .

ومن آراء ابن الحاجب أنه لايصح تناقض القراءتين فى المعنى ، فإذا كان فى ظاهر القراءتين تناقض ، فلابد من التوفيق بينهما بطريق التأويل ، وذلك حين أملى على آية " وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال " (٣) فقد قال : " قرأ الكسائى بفتح اللام الأولى من (لَتزولُ) ورفع الفعل بعدها وهذه اللام على هذه القراءة هى اللام الفارقة بين المخففة والنافية ، تلزم المخففة لتفصلها عن النافية ، فيكون معنى قراءته أن مكرهم تزول منه الجبال " . ثم قال : وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من (لِتزولَ) ونصب المضارع بعدها ، لأنها اللام المؤكدة التى ينصب الفعل بعدها ، إما بتقدير " أن " على قول البصريين ، وإما بغيرها على قول غيرهم وتسمى " لام الجحود " لأنها لاتأتى إلا بعد جحد ، فتكون " إن " نافية والمعنى : ماكان مكرهم تزول منه الجبال ، والجمع بين القراءتين مع أن النفى والإثبات فيهما تواردا على صورة واحدة ، ولايستقيم تناقض القراءتين عندنا ، لأنهما ثابتان بالتواتر ، فكلاهما مقطوع به ، وأنه لابد من التأويل ، فمعنى قراءة الكسائى إثبات أن مكرهم عظيم ، تزول منه الأمور العظيمة ، التى لاتبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه ، ومعنى قراءة الجماعة نفى أن مكرهم تزول منه المعجزات

---

(١) يخالف العكبرى هذا الرأى فقد قال : ولايجوز أن تكون (لما) بالتشديد حرف جزم ولا حينا لفساد المعنى " (إملاء مامن به الرحمن ٢ / ٤٦)

(٢) الأمالى : ٢٦ (٣) سورة ابراهيم : ٤٦

العظام كالقرآن ونحوه ، لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال ، فالجبال على قراءة الكسائي الأمور العظام التي لم تبلغ مبلغ المعجزات ، والجبال على قراءة الجماعة المعجزات كالقرآن ونحوه ، وعلى هذا التأويل يأت النفي والإثبات باعتبار واحد ، وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارض بين القراءتين " (١)

فهو يرى أن قراءة الكسائي للآية تفيد الإثبات ، وقراءة غيره لها تفيد النفي ، ولا يعقل أن يريد القرآن الإثبات والنفي لمعنى واحد في آية واحدة ، فماذا يفعل ؟ هل يرفض إحدى القراءتين حتى يسلم القرآن من التناقض ؟ لا يصح رفض قراءة متواترة ، لذلك سعى إلى الجمع بين القراءتين ، بحيث لا تؤدى قراءة إلى معنى يناقض القراءة الأخرى ، ففسّر المراد بكلمة (الجبال) في كل قراءة ، فزال التناقض بين القراءتين ، لأن التناقض في المعنى بين قراءتين في موضع واحد لا يصح عنده .

وابن الحاجب يرى أنه لا يلزم من وجود وجه قوى في اللغة وجود قراءة به فالقراء يمكن أن يجمعوا على قراءة بوجه قوى مع صحة وجود وجه آخر في اللغة لم ترد به قراءة ، فقد جاءت كلمة (سلسبيلا) في قوله تعالى: " عينا فيها تسمى سلسبيلا (٢) " مصروفة بإجماع القراء ، مع جواز أن تكون ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث ، ويوجه ابن الحاجب قراءة الصرف بقوله : وصرف لأنه اسم لماء مراعاة للتذكير ، ثم يقول : ويجوز أن يكون صرف لتناسب رؤس الآى ، كما في قوله " قواريرا " ، ثم يذكر قاعدة عامة فيقول : " وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك ، فقد يجمعون على أحد الجائزين إذا كان قويا ، وإن لم يجمعوا على أحد الجائزتين اذا كان ضعيفا (٣) " .

ويذكر الزمخشري في الكشاف أنه قرئ (سلسبيل) على منع الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث (٤) ، وهو بذلك يثبت قراءة نفاها ابن الحاجب وقال إن القراء أجمعوا على صرفها ، وقد رجعت الى شرح طيبة النشر في القراءات العشر (٥) ، وشرح الشاطبية (٦) فلم أجد قراءة منع الصرف

---

(١) الأمالي : ص٧١

(٢) سورة الانسان : ١٨

(٣) الأمالي : ص٧٣

(٤) الكشاف ٤/ ١٧٠

(٥) لابن الجزري ص. ٤١٢

(٦) إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة : ص ٨٨؟ .

التي ذكرها الزمخشري ، وقد تكون قراءة شاذة لم يطلع عليها ابن الحاجب.

واهتمام ابن الحاجب في أماليه بالقراءات مرتبط بما يتصل بالإعراب ، فهو يوجه كل قراءة التوجيه النحوي الملائم لها ، ولا يتعرض للمعنى المراد من الآية إذا كان هذا المعنى لا يختلف باختلاف القراءة ، وذلك كتوجيهه للقراءات في قوله تعالى " إن هذان لساحران[1] " فقد قرأ أبو عمرو " إنّ هذين لساحران " وهي واضحة ، ولذلك روى عنه أنه قال : إني لأستحيي أن أقرأ " إنّ هذان لساحران " ، وقرأ ابن كثير وحفص " إنْ هذان لساحران " بسكون النون إلا أن ابن كثير شددها ، وقرأ الباقون " إنَّ هذان لساحران " ثم شرع يوجه كل قراءة[2] ، ولا يختلف المعنى في القراءات كلها ، لذلك لم يتعرض إليه .

أما اذا كانت القراءة تدل على معنى غير المعنى الذي تفيده القراءة الأخرى فإنه يوضح ذلك ، ويتعرض لتفسير الآية حسب كل قراءة . من ذلك ما ذكره في قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار[3] " فقد قال : قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين " قلب " فيكون العموم في القلوب مستفادا من غير تأويل ، لأن " كل " داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف[4] " ثم تعرض لقراءة باقي القراء ، وهي بإضافة (قلب) إلى (متكبر) فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ، فلابد من التأويل ، لأنك لما أضفت " قلب " إلى " متكبر " و " متكبر " مفرد غير مضاف إليه " كل " وجب أن يبقى على حكم الإفراد ، وبعد أن وضح أن العموم على ذلك في كل القلوب غير مستفاد من هذه القراءة ، قال : " فوجب تأويل الآية لأن المعنى الذي سيقت له الإخبار بالطبع على جميع قلوب كل متكبر، وذلك حاصل بتقدير " كل " محذوفة مضافة الى متكبر ، كأنه قيل : " كذلك يطبع الله على كل قلب كل متكبر[5] " .

ويتعرض كذلك للمعنى الذي يختلف باختلاف القراءة في قوله تعالى : " إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه[6] "

---

(١) سورة طه : ٦٣
(٢) الأمالي : ص ٢٢
(٣) سورة غافر : ٣٥
(٤) الأمالي : ص ٧
(٥) الأمالي : ص ٨
(٦) سورة المزمل : ٢٠

قرئ " ونصفِهِ وثلثِهِ " بالخفض عطفا على ثلثى الليـــل (١) ، فيكون المعنى أقل من نصفه أو أقل من ثلثه ، وبالنصب عطفا على " أدنى " فيكون المعــنى نصفا مكملا وثلثا مكملا .

ومما يتصل بالمعنى أيضا قراءة حمزة " ولِيحكمَ أهل الإنجيـــل بما أنزل الله فيـــه (٢) " ، فقد قرأ باللام المكسورة والميم المفتوحة فـــى " وليحكمَ " فتكون اللام حينئذ للتعليل ، وقد وجه ابن الحاجب هـــذه القراءة بأن المعنى وآتيناه الإنجيل للهدى والنور والتصديق وليحكـــم (٣) " أما باقى القراء فقد قرؤوا بلام الأمر " ولْيحكمْ " ، ويظهر أن ابن الحاجـب رأى أن هذه القراءة واضحة لاتحتاج إلى توجيه من حيث المعنى فلـــم يتعرض لهـــا .

ومما تعرض له ابن الحاجب الوقف فى القرآن ، والوقف له ارتبـــاط بالقراءات ، فهو يتصل بالأداء القرآنى السليم ، ولأهميته أفرده بعـــض المؤلفين بالتصنيف ، منهم أبو جعفر النحاس وابن الأنبارى والزجاجـــى والدانى وغيرهـــم (٤) ، وقد روى عن على رضى الله عنه أنه قال فى تفسـير قوله تعالى : " ورتل القرآن ترتيـــلا (٥) " ، الترتيل تجويد الحـــروف ، ومعرفة الوقـــف (٦) ، وللوقف صلة بالنحو ، لأن معرفة مايوقف عليه تتوقـف على معرفة النحو ، وتركيب الجملة و فيوقف على مايتم به الكلام ، ويبتدأ بالكلام المستأنف ، وذلك يفيد من يسمع التلاوة فى توضيح المعنى المراد .

لذلك رفض ابن الحاجب الوقف على قوله تعالى : " ويبقى " فـــى الآية " كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكـــرام (٧) " وكان قد سئل عن ذلك فى دمشق ، فقال : " لاينبغى الوقف على قولـــه " ويبقى " تعمدا ، لأنه يلزم أن يكون فيه ضمير فاعل ، وهو غير سائـــغ

---

(١) لم ينسب ابن الحاجب هذه القراءة ، وقد قرأ بها نافع وأبو جعفـــر وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر ، وقرأ الباقون بالنصب .
(البدور الزاهرة : ص ٣٢٨) .

(٢) سورة المائدة : ٤٧ (٣) الأمالى : ص ٧٠

(٤) الإتقان للسيوطى : ج ١ ص ٨٣ .

(٥) سورة المزمل : ٤ (٦) الاتقان ٨٣/١

(٧) سورة الرحمن : ٥٦

أو مستبعد " (١) ، وبين أنه لاحاجة إلى إضمار فاعل مع وجود الفاعل بعده ظاهرا ، وهو " وجه ربك " ووصف من قال بالوقف على " يبقى " بأنه جاهل ، ثم تعرض لرأى يقول ، إنه لايصح الوقف على " فان " ، وهذا الرأى روى عن الشعبى فقد قال : إذا قرأت "كل من عليها فان " فلا تسكت حتى تقرأ " ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام " (٢) . وابن الحاجب يرد على هذا الرأى فيقول : وأما الوقف على قوله تعالى " فان " فتام ، لأن مابعده لايتوقف إيراده على ماقبله ، ولا أثر لواو العطف فى الجمل فى ذلك ، ثم وضح أن صحة الوقف على " فان " بسبب تمام المعنى ،لابسبب أنها رأس آية ، ولابسبب أنها تستقل بها الجملة ، فإن قوله تعالى: " رب العالمين (٣) " رأس آية باتفاق ، وليس بتام باتفاق ، وقوله " الحمد لله (٤) " تستقل الجملة بقوله " لله " وليس بتام ولاكاف باتفاق (٥) .

أما الوقف على " فان " فهو تام وكاف عند ابن الحاجب ، وإن خالف فيه غيره ممن يرى عدم الوقف على " فان " ، ويظهر أن وجهة نظر من يرى عدم الوقف أن معنى الآية : كل من عليها فان إلا وجه ربك فالآيتان مرتبطتان ، أما ابن الحاجب فيرى أن كل من على الأرض من البشر فان ، وبهذا يتم الكلام ، ولايوهم نسبة شئ إلى الله، ثم يأتى بعد ذلك أن الله يبقى ، وهذا لا اتصال بينه وبين فناء البشر .

ويختلف الوقف حسب اختلاف الإعراب ، واختلاف المعنى تبعا لذلك، ففى الآية " قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتا أونهارا ماذا يستعجل منه المجرمون (٦) " ، بحث ابن الحاجب فى صحة الوقف على " نهارا " والابتداء بقوله " ماذا يستعجل منه المجرمون " ، وخلاصة قوله أن " أرأيتم " إذا كانت بمعنى التعجب فيصح الوقف على " نهارا " وذلك لأن جواب الشرط سيكون مستفادا من " أرأيتم " فيكون " ماذا يستعجل منه المجرمون " غير مرتبط بالشرط ، أما اذا كانت أرأيتم بمعنى

---

(١) الأمالى : ص ٥٣

(٢) الاتقان فى علوم القرآن للسيوطى : ٨٣/١

(٣) سورة الفاتحة : ٢

(٤) سورة الفاتحة : ٢

(٥) الأمالى : ص ٥٤

(٦) سورة يونس : ٥

" أخبروني " وكان الشرط مستفادا من " ماذا يستعجل منه المجرمون " فلا يصح الوقف ، لارتباط ذلك بالشرط ".(١)

ويصح الوقف عنده على قوله تعالى " ويقولون سبعة "(٢) ، ثم يبتدأ بقوله " وثامنهم كلبهم " ، وذلك إذا كان قوله " وثامنهم كلبهم " قول الله استئنافا لا حكاية عنهم(٣) ، فالوقف هنا يختلف باختلاف تفسير الآية ، وبيان المراد منها .

ويصح الوقف عنده أيضا على " ساعة " في قوله تعالى : " إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون "(٤) ، لأن الأولى عنده أن تكون جملة " لا يستقدمون " معطوفة على الجملة الكبرى المركبة من الشرط والجزاء جميعا ، لأنه لا يتوهم متوهم تقديما على الأجل عند مجيء الأجل فينفى ، وإنما ينفى ما يتوهم أو يعتقد أو يظن ، وأما مثل هذا المعلوم ضرورة ، فيبعد أن يذكر منفيا في سياق الشرط ".(٥)

ويرد ابن الحاجب على من يرى الوقف على " لا " ويبدأ بقوله " جرم " في قوله تعالى " لا جرم أن لهم النار "(٦) " بأن توهم الوقف على " لا " وقع فيه من يراه ، بسبب قول البصريين : إن " لا " رد لما قبلها ، و" جرم " جملة فعلية ، ولم يتبين أن الشيء يكون له أصل في الإعراب ، ثم يدخله معنى آخر لا يجوز الإخلال به "(٧) ، وبذلك يرد ابن الحاجب بحاسته اللغوية ودقته التي عرف بها ، بأن الأسلوب العربي يلتزم " لا جرم " متصلة ولا تأتي " جرم " وحدها بدون " لا " فكيف يصح الوقف على " لا " دونها ، والأسلوب الفصيح يأبى ذلك مهما قيل إن " لا " رد لما سبق فالتصاقها بجرم أهم .

ولاهتمامه بالوقف أفرد إملاء صغيرا في القسم السادس من أماليه وهو " الأمالي المتفرقة " ، بين فيه ضابطا للوقف الحسن والوقف الكافي فقال : " الوقف الحسن هو الوقف على كلام مستقل ، بعده جملة مستقلة ، بينهما

---

(١) انظر الأمالي (مخطوطة ٢٦) ص ٢٩ ، ٣٠ ، والكشاف للزمخشري ٢/١٩٣ .

(٢) سورة الكهف : ٢٢

(٣) الأمالي : ص ٦٦ ، ٦٧

(٤) سورة يونس : ٤٩

(٥) الأمالي : ص ٦٢

(٦) سورة النحل : ٦٢

(٧) الأمالي : ص ٦٠

وبين ماقبلها ربط لايمنع الاستقلال ، وقد فرق بعضهم بين الحسن والكافى فجعل ماتقدم هو الكافى ، وجعل الحسن الوقف على مستقل ، ومابعده غير مستقل مثل قوله " الحمد لله " وشبهه ، وعلى ذلك فلايستقيم على قول هؤلاء الوقف على الحسن تعمدا ، والله أعلم بالصواب (١) " .

٢ـ بينه وبين الزمخشرى :

هناك رابطة قوية تربط ابن الحاجب بالزمخشرى ، فابن الحاجب قد اهتم بكتاب المفصل للزمخشرى ، فشرحه فى كتاب سماه " الإيضاح شرح المفصل (٢) " ، وجعل قسما كبيرا من كتاب الأمالى ــ موضوع هذه الدراسة ــ عن المفصل نقدا وتحليلا ، وسأقوم بدراسة هذا القسم عقب دراسة الأمالى القرآنية ، ولاهتمامه بكتاب المفصل اختصره فى متن مركز فكان " الكافية " كما سبق .

ويرى بعض العلماء أن ابن الحاجب أخذ نحوه عن الزمخشرى فقد قال ابن مالك: إن ابن الحاجب أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوى صغير (٣) . وليس هنا مجال مناقشة هذه العبارة فهى تحتاج الى مناقشة ، فليس ابن الحاجب ولا الزمخشرى صغيرين فى النحو ، وان كانت تدل على شئ فهى تدل على تأثر ابن الحاجب بالزمخشرى .

لذلك أحببت أن أبحث عن مدى هذا التأثر ، فقرأت الكشاف للزمخشرى فى الآيات التى تعرض لها ابن الحاجب فى أماليه ، وقمت بدراسة مقارنة بينهما ، لأعرف هل سار ابن الحاجب مقتفيا أثر الزمخشرى فى إعراب القرآن ، أو أنه كان صاحب رأى مستقل ؟ ولابد أن يكون ابن الحاجب قد احتفى بالكشاف احتفاءه بالمفصل ، وقد صرح فى أماليه القرآنية بأنه اطلع على كشاف الزمخشرى ، وذكر بعض الآراء منه .

وقد تبين لى بالمقارنة الدقيقة بينهما أنه قد تأثر بالزمخشرى فى اعراب بعض الآيات القرآنية وتفسيرها إلى حد ما ، وأنه استقل فى بعضها

---

(١) الأمالى : ص ٣٦٣

(٢) مخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو ورقم ٢٨٦ تيمورية بدار الكتب .

(٣) البغية للسيوطى ١/ ١٣٤ .

الآخر عنه استقلالا تاما ، بل عارضه في بعضها ورد عليه وخطأه وهذا إحصاء يوضح ما أقول :

عدد		
٣٥	موضعا	وافق فيها ابن الحاجب الزمخشري في آرائه
٣٠	موضعا	خالف فيها ابن الحاجب الزمخشري ورد عليه في بعضها .
٤١	موضعا	انفرد ابن الحاجب بالحديث فيها ، ولم يتحدث عنها الزمخشري .
١٣	موضعا	زاد فيها آراء على آراء الزمخشري .
٣	مواضع	زاد فيها الزمخشري على ابن الحاجب في آرائه .

ومن هذا الإحصاء يتضح لنا أن ابن الحاجب لم يكن تابعا للزمخشري في آرائه ، ولكنه كان صاحب رأي مستقل ، فهو يوافق الزمخشري إن رأى أن آراءه قوية مقنعة ، مستندة إلى دليل يرضى عنه ، وإن لم يجد ذلك عارضه وأظهر عيوب رأيه ، ولو كان تابعا له لما أتى بأمور جديدة لم يتحدث عنها الزمخشري إطلاقا ، أو زاد آراء جديدة على آراء الزمخشري التي أتى بها .

وسأعرض نماذج توضح مدى التوافق والمخالفة بينهما .

أ — موافقته له :

لفت نظري توافقهما الكامل في إعراب قوله تعالى : " اعملوا آل داود شكرا "(1) ، فقد رأى الزمخشري أنه يجوز في إعراب كلمة " شكرا " أربعة أوجه ، وكذلك رأى ابن الحاجب .

ولا بأس من إيراد عبارة كل منهما لنعرف الفرق بينهما في التعبير فهذا الفرق في العبارة — وإن اتفقا في الآراء — يدل على أن ابن الحاجب لم يكن ينقل من الكشاف نقلا ، حتى عند التوافق في الرأي ، بل إنه متأثر بالرأي فقط .

قال الزمخشري : وانتصب " شكرا " على أنه مفعول له ، أي اعملوا لله واعبدوه على وجه الشكر لنعمائه ، وفيه دليل على أن العبادة يجب أن تؤدى على طريق الشكر ، أو على الحال أي شاكرين ، أو على تقدير

(1) سورة سبأ : ١٣ .

" اشكروا شكرا " ، لأن " اعملوا " فيه معنى اشكروا من حيث إن العمل للمنعم شكر له ، ويجوز أن ينتصب باعملوا مفعولا به ، ومعناه إنا سخرنا لكم الجن يعملون لكم ما شئتم فاعملوا أنتم شكرا على طريق المشاكلة ".(١)

وقال ابن الحاجب في هذا الموضع : " يجوز أن ينتصب " شكرا " على أنه مفعول من أجله ، أي اعملوا من أجل الشكر على إحسانه ، ويجوز أن يكون منصوبا على المصدر ، لأن المراد أمر بالعمل الذي هو شكر لأنه نوعه ، فيكون من باب " قعد القرفصاء " ، وإما لأنه إذا عملوا فقد تضمن ذلك شكرا لا يحتمل العمل غيره ، فيكون من باب كتاب الله(٢) " ، ويجوز أن ينتصب على الحال كأنه قال : " شاكرين " فأوقع لفظ المصدر موقع الحال ، ويجوز أن يكون منصوبا على أنه مفعول به ، لأن العمل له تعلق بالشكر كما تقول " عملت كذا " فأجراه لذلك مجرى المفعول به(٣) ".

وبالنظر الى ما قاله كل منهما يتبين لنا أنهما اتفقا على أنه يجوز في " شكرا " أن تكون مفعولا له ، أو مفعولا مطلقا ، أو حالا ، أو مفعولا به وهذا اتفاق غريب بينهما ، فالعكبري — مثلا — اقتصر في إعراب " شكرا " على وجهين فقط : أن تكون مفعولا له أو مفعولا مطلقا(٤) ، والقرطبي اقتصر في إعرابها على وجه واحد وهو أنها مفعول به ، أي اعملوا عملا هو الشكر ، ولأن العبادات كلها هي نفسها الشكر إذ سدت مسده(٥) .

---

(١) الكشاف : ٣/ ٣٥٤

(٢) سورة النساء : ٢٤ وأول الآية " والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتابَ الله عليكم " قال العكبري : " كتابَ الله " منصوب على المصدر بكتب محذوفة دل عليه قوله " حرمت " في الآية السابقة ، لأن التحريم كتب (إملاء ما من به الرحمن : ١/ ١٧٤).

(٣) الأمالي : ص ٧٦ ، ٧٧

(٤) إملاء ما من به الرحمن : ٢/ ١٩٦ .

(٥) تفسير القرطبي : ١٤/ ٢٧٧ .

وفى قوله تعالى " حم ، تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم ، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول لا إله إلا هو إليه المصير "(١)

اتفقا على تساؤل هو : كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا لأن اضافة " غافر " و " قابل " إضافة غير محضة لاتفيد تعريفا ، فالمراد بهما "يغفر" "ويقبل" الآن أوغدا لافى الماضى ؟

واتفقا على الاجابة عن هذا التساؤل بأن المراد بغافر الذنب وقابل التوب ثبوت ذلك ، وإذا أريد بهما الثبوت والدوام فتكون الإضافة محضة فتفيد التعريف ، واتفق كل منهما أيضا على أن الثبوت إذا صح فى " غافر الذنب وقابل التوب " فلا يصح فى (شديد العقاب) . قال الزمخشرى : وأما شديد العقاب فأمره مشكل ، لأنه فى تقدير (شديد عقابه) لاينفك عن هذا التقدير(٢) ، وقال ابن الحاجب : (شديد العقاب) لاتكون إضافته إلا غير محضة على كل حال ، لأنه صفة مشبهة ، فلا يفرق بين ماضيه وغيره بخلاف اسم الفاعل ، فلا تكون إلا نكرة فيبقى الاعتراض قائما(٣) .

وروى كل منهما أن بعض النحويين — وهو الزجاج كما ذكر الزمخشرى — أعربه بدلا ، وروى ابن الحاجب أن بعض النحويين أعرب الجميع بدلا ، كراهة أن يخالف بين الصفات ، وروى الزمخشرى أن حذف الألف واللام من (شديد العقاب) للمزاوجة لما قبله فى اللفظ ، وروى أمثلة عن العرب تدل على مخالفة اللغة طلبا للمزاوجة والموافقة بين الكلام(٤) .

وحديثهما فى هذه الآية يدل على أن طريقة التفكير عندهما واحدة فى الاعتراض والإجابة عنه .

وفى قوله تعالى : " وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة "(٥) اتفقا على تفسير " الكلالة " بأنها إما أن يراد منها الوارث أو الموروث الذى ليس بولد ولا والد أو يراد نفس القرابة التى ليست باعتبار ولد ولا والد(٦) ،

---

(١) سورة غافر : ١ ، ٢ ، ٣ .
(٢) الكشاف : جـ ٣ ص ٣٥٩
(٣) الأمالى : ٢٠ (٤) الكشاف جـ ٣ ص ٣٥٩
(٥) سورة النساء : ١٢ .
(٦) الكشاف : جـ ١ ص ٢٥٤ ، والأمالى : ص ٢٠ .

واتفقا على أن إعراب " كلالة " إن كان المراد بها القرابة فهي مفعول لأجله ، والتقدير وإن كان رجل موروث لأجل هذه القرابة ، وعلى أنها حال إذا كان المراد الميت أو الوارث "(١) واختلفا في " كان " فرأى الزمخشري أنها ناقصة(٢) ، وابن الحاجب يرى أنها تامة(٣) .

وفي قوله تعالى : " وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد(٤) " اتفقا على أن " غير " إما ظرف وإما حال ، غير أن الزمخشري يرى في حالة الظرف أنها ظرف مكان(٥) ، وابن الحاجب يراه ظرف زمان(٦) .

وكما يتفقان أحيانا في الإعراب يتفقان أيضا في فهم أسلوب القرآن ومعرفة ما تهدف إليه عباراته ، ففي قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار(٧) " على قراءة " قلبٍ " بالتنوين(٨) وقف كل منهما عند وصف القلب بالتكبر فقال الزمخشري : " ووصف القلب بالتكبر والتجبر لأنه مركزهما ومنبعهما كما تقول (رأت العين وسمعت الأذان) ونحوه قوله عز وجل " فإنه آثم قلبه(٩) " ، وإن كان الآثم هو الجملة(١٠) " ، وقال ابن الحاجب : العرب تصف الجزء الذي يصح نسبة ذلك المعنى له على الحقيقة بما تصف به الجملة ، كما تنسب إليه كقولك " أبصرته عيني ، وسمعته أذني ، وفهمه قلبي " ، ومنه قوله تعالى : " فإنه آثم قلبه " ، " وقلوبهم وجلة(١١) " وأشباه ذلك كثير ".(١٢)

ويلاحظ تشابههما في توجيه وصف القلب بالتكبر ، وفي التمثيل بالأسلوب العربي ، وبالآيات القرآنية ، وكلمة (الجملة) التي عبر بها كل منهما يريد الانسان كله لا جزءا منه ، فالزمخشري يقول : " وإن كان الآثم هو الجملة " ويقول ابن الحاجب " العرب تصف الجزء .. بما تصف به الجملة " كل ذلك يدل على ارتباطهما إلى حد ما في التفكير ، وفهم أساليب القرآن .

---

(١) الكشاف ١/ ٢٥٤ ، والأمالي : ٢٠ (٢) الكشاف : ١/ ٢٥٤
(٣) الأمالي : ص ٢٠ (٤) سورة ق : ٣١
(٥) الكشاف : ٤/ ٢٤ (٦) الأمالي : ص ٦٤
(٧) سورة غافر : ٣٥
(٨) وهي قراءة أبي عمرو وابن ذكوان (البدور الزاهرة : ص ٢٧٧) .
(٩) سورة البقرة : ٢٨٣ (١٠) الكشاف ٣/ ٣٧١
(١١) سورة المؤمنون : ٦٠ (١٢) الأمالي : ص ٧ .

ومن ذلك اتفاقهما في تفسير قوله تعالى : " وأصلح لي في ذريتي "(١) وفي الاستشهاد ببيت واحد من الشعر متصل بهذه الآية فقد قال الزمخشري : معناه أن يجعل ذريته موقعا للصلاح ومظنة له ، كأنه قال : هب لي الصلاح في ذريتي وأوقعه فيهم نحو " يجرح في عراقيبها نصلي "(٢) ، وقال ابن الحاجب : هذا من باب قولهم " فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع " مما استعمل فيه الفعل المتعدي محذوفا مفعوله حذفا غير مقصود به مفعول مراد ، وهو أبلغ في المدح من القصد إلى مفعول على طريقة خصوص أو عموم ثم قال : وكذلك قول الشاعر :

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ∴ إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي(٣)

وموضوع الاستشهاد من البيت " يجرح في عراقيبها "(٤) .

ويظهر تأثر ابن الحاجب بالزمخشري في هذا الموضع إذا وازنا بين كلام ابن الحاجب هذا وما جاء في مفصل الزمخشري من أن " حذف المفعول على نوعين : أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا ، والثاني أن يجعل بعد الحذف نسيا منسيا كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية " وبعد أن مثل للنوع الأول قال : " ومن الثاني قولهم " فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع " ومنه قوله عز وجل : " وأصلح لي في ذريتي " وقول ذي الرمة :

وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها ∴ إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي(٥)

فابن الحاجب يسير هنا مقتفيا رأي الزمخشري مستشهدا بما استشهد به ، قائلا مثله : إن هذا من باب حذف المفعول وعدم إرادة تقديره ، بل يراد تناسي وجود مفعول ، حتى يكون الحديث أبلغ .

---

(١) سورة الأحقاف : ١٥

(٢) الكشاف ٤٤٦/٣ ، وسيأتي الحديث عن البيت .

(٣) قائله ذو الرمة (المفصل للزمخشري : ص٥٤) وانظر خزانة الأدب : ٢٨٤/١ ، والرضي على الكافية ١٣١/١ ، ٣٤٥/٢ والحديث عن الإبل والمحل : الجدب ، وعن ذي ضروعها : يريد اللبن ، والعراقيب : جمع عرقوب وهو في الرجل مقابل للركبة في اليد ، والنصل : حديدة السيف والسكين .

(٤) الأمالي : ٦٧

(٥) المفصل للزمخشري : ص ٥٣ ، ٥٤ .

وعند قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى "(١) يتفقان فى تساؤل هو أن قوله " أن تضل " ذكر تعليلا لاستشهاد المرأتين موضع رجل ، ولا يستقيم فى الظاهر أن يكون الضلال تعليلا للاستشهاد ، وإنما العلة التذكير .(٢)

وعن ذلك يجيب الزمخشرى بأنه لما كان الضلال سببا للإذكار ، والإذكار مسببا عنه ، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما ، كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار ، فكأنه قيل : إرادةَ أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، ونظيره قولهم " أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه " وأعددت السلاح أن يجئ عدو فأدفعه "(٣)
ومثل هذه الإجابة ولكن بتعبير آخر يجيب ابن الحاجب عن هذا التساؤل فيقول : إن التعليل فى التحقيق للتذكير ، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علة ، وكان للعلة علة ، قدموا ذكر علة العلة ، وجعلوا العلة معطوفة عليها بالفاء ، لتحصل الدلالتان معا بعبارة واحدة كقولك " أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه " فالإدعام هو العلة فى إعداد الخشبة والميل هو سبب الإدعام ، فذكر على نحو ما ذكرناه ، فقيل أن يميل الحائط فأدعمه "(٤) ، وعبارة ابن الحاجب تميل إلى الأسلوب المنطقى ، فذكر " العلة " و" علة العلة " يدل على ذلك ، واتفاقهما فى ذكر المثال " أعددت الخشبة ... " يدلنا على تأثر ابن الحاجب بالزمخشرى ، وقد سبقهما الفراء إلى هذا الرأى فقال : معناه — والله أعلم — استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ، وصار جوابه مردودا عليه ومثله فى الكلام " إنى ليعجبنى أن يسأل السائل فيعطى " فالذى يعجبك الإعطاء إن يسأل ، ولا يعجبك المسألة ولا الافتقار "(٥)

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ (٢) الأمالى لابن الحاجب : ص ١٠

(٣) الكشاف ١/ ١٦٨

(٤) جاء فى الأمالى ص ١٠ " فأدعمها " بالتأنيث ، ولم يشر المصباح والقاموس إلى نوع هذه الكلمة ، وفى المعجم الوسيط ما يفيد تذكيرها فقد قال : (الحائط هو الجدار) فالتعبير (بهو) يفيد تذكيرها ، وابن الحاجب نفسه فى قصيدة المؤنثات السماعية لم يذكر (الحائط) .

(٥) معانى القرآن للفراء ١/ ١٨٤ .

ولابن الحاجب رأى آخر فى هذا الموضع لم يره الزمخشرى ولا الفراء وهو أنه لايبعد أن يكون " الميل " فى المثال " والضلال " فى الآية هو السبب ، لأن الضلال المعلوم من إحداهما يكثر وقوعه ، فصلح أن يكون علة فى استشهادهما مقام رجل ، وإنما يجئ اللبس هاهنا إذا توهم أن وقوع الضلال هو السبب ، فيؤدى إلى أن يكون مقصودا وقوعه باستشهادهما ، وليس التعليل واجبا فيه أن يكون مقصودا وقوعه، بل العلة هى المقتضية لذلك المعلوم ، ألا ترى الى قولك " بعدت عن الحرب من أجل الخوف " فالخوف هاهنا ليس مرادا وقوعه فى قصد المتكلم حتى يكون سببا للقعود فكذلك هاهنا المقصود أن الضلال المعلوم هو السبب المقتضى فى المعنى استشهادهما فى موضع رجل (١) " .

وبهذا الأسلوب المنطقى يرى ابن الحاجب أن خوف الضلال من إحداهما هو السبب فى شهادة اثنتين منهما ، وإن لم يقع هذا الضلال ، لأن التعليل عنده ليس واجبا أن يكون مقصود الوقوع .

ويلاحظ أن كلا من ابن الحاجب والزمخشرى قد تأثر فى رأيه وفى المثال الذى أورده وهو " أعددت الخشبة ... " بسيبويه ، فقد سبقهما إلى هذا المثال فى الحديث عن هذه الآية ، إذ جاء فى كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج " فإن قيل فإن الشهادة لم توقع للضلال الذى هو النسيان إنما وقعت للذكر والحفظ ، فالقول فى ذلك أن سيبويه قد قال : أمر بالإشهاد لأن تذكر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى وذكر الضلال لأنه سبب للإذكار كما تقول : " أعددته أن يميل الحائط فأدعمه " . وهو لا يطلب بذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبره بعلة الدعم وسببه " (٢)

ومما يدل على تلاقى أفكارهما رفضهما لأحد الآراء واتفاقهما فى الحكم عليه ، وذلك فى قوله تعالى " عينا فيها تسمى سلسبيلا " (٣) . فالزمخشرى يرى أن " السلسبيل " فى اللغة ما كان فى غاية السلاسة ، ولكن نسب إلى على بن أبى طالب أنه قال: إن معناه (سل سبيلا إليها) ، ويرى أن هذا غير مستقيم على ظاهره إلا أن يراد أن هذه الجملة جعلت علما للعين كما قيل " تأبط شرا " ثم قال الزمخشرى : وهذا مع استقامته فى العربية تكلف وابتداع ، وعزوه إلى مثل على

---

(١) الأمالى : ص١٠

(٢) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : حـ ١ ص٥٣ ، وانظر الكتاب لسيبويه : ٤٣٠/١ .

(٣) الإنسان : ١٨

(رضي الله عنه) أبدع ، وفي شعر بعض المحدثين :

سل سبيلا فيها الى راحة النفس .·. براح كأنها سلسبيل (١)

ويرى ابن الحاجب أن هذا الرأى له تأويلان : الأول أن يكون قوله " تسمى " يتم به الكلام ، وحذف المفعول به ، ويكون " سل سبيلا " استئنافا . ثم قال : وفي هذا الرأى تعسف ، الثاني أن يكون كتأبط شرا " . (٢) فاتفاقهما على هذا الرأى في (سل سبيلا) بأنه تكلف وابتداع عند الزمخشري وفيه تعسف عند ابن الحاجب يدل على التقاء فكريهما في بعض الأمور .

وليس كل ماذكرت من تلاقيهما في بعض الآراء اللغوية والتفسيرية في القرآن ينهض دليلا على أنه أخذ منه عندما أملى هذه الأمالي ، ولكنه يدل على أن بعض آراء الزمخشري قد تكون قد علقت بذهنه من أثر قراءة سابقة لا أنه يحذو حذوه ، فالكثير من آرائه الأخرى بعيد عن الزمخشري ، بل انه تعرض لمسائل لم يتعرض لها ، وخالفه ورد عليه في مسائل أخرى .

ب - مخالفته لآرائه :

يخالف ابن الحاجب في كثير من توجيهاته لآيات القرآن آراء الزمخشري وهو لايصرح باسمه إلا نادرا جدا ، ولكن بالرجوع إلى كشاف الزمخشري تبين لي أن بعض الآراء التي لايرتضيها ابن الحاجب ارتضاها الزمخشري من قبله فكأن ابن الحاجب بذلك يخالفه في الرأى ، وهذا مما يدل على استقلال شخصيته النحوية ، وأنه لم يكن تابعا للزمخشري كما يقول ابن مالك .

من ذلك اختلافهما في قوله تعالى : " فيومئذ لايعذب عذابه أحد ولايوثق وثاقه أحد (٣) " فالزمخشري يرى أن الضمير في قراءة فتح الذال (يعذَّب) [illegible] من يوثَق (٤) يعود للإنسان ، وفي قراءة الكسر

---

(١) الكشاف ٤/ ١٧٠ ولم ينسب البيت صاحب (مشاهد الإنصاف على شرح شواهد الكشاف) وقال في شرح " السلسبيل " : السلسبيل والسلسال والسلسل عين في الجنة سهلة الانحدار في الحلق سلسة المساغ : ص ١٠٦ .

(٢) الأمالي : ص ٧٣ .

(٣) الفجر : ٢٥ ، ٢٦

(٤) قراءة الكسائي ويعقوب (البدور الزاهرة ص ٣٤٠) .

يعود إلى الله أى لايتولى عذاب الله أحد ، لأن الأمر له وحده ، أو الإنسان أى لايعذب أحد من الزبانية مثل مايعذبونه . (١)

وابن الحاجب يرى عكس ذلك فالضمير فى قراءة الكسر للإنسان المتقدم ذكره ولايحسن أن يكون الضمير فى " عذابه " لله لأن المعنى لايقوى لما سبق له ، فقد سيق لتعظيم عذاب الله هذا الإنسان أكثر من عذاب غيره ، فإذا جعل المعنى أن الله لايعذِّب أحد مثل عذابه فقد فقد المعنى المقصود ، وفى قراءة الفتح الضمير عنده يعود للانسان أولله فيكون المعنى على الأول لايعذَّب ذلك اليوم أحد مثل عذاب ذلك الإنسان ، وعلى الثانى لايعذَّب أحد مثل عذاب الله هذا الإنسان . (٢)

ورأى ابن الحاجب هنا موافق للمعنى المقصود من الآيات ، لأن المراد تعظيم عذاب هذا الإنسان ، لاتعظيم عذاب الله فقط .

وفى قوله تعالى " من بعد وصية يوصى بها أو دين " (٣) تساءل كل منهما لماذا قدمت الوصية على الدين ، والدين أحق بالأداء ؟ وأجاب الزمخشرى بأن إخراج الوصية يشق على الورثة أكثر من إخراج الدين لأن الوصية من غير عوض ، فلذلك قدمت عليه بعثا على المسارعة فى إخراجها مع الدين ، ولذلك جئ "بأو" للتسوية بينهما فى الوجوب (٤) . وأجاب ابن الحاجب بأن " أو " حكمها فى كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء فى أن مابعدها يرفع ماقبلها والدليل على ذلك قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " (٥) فان الإسلام رافع للمقاتلة ، فكأنه قال : تقاتلونهم إلا أن يسلموا ، فكذلك هذه الآية معناها من بعد وصية يوصى بها إلا أن يكون دينا ، فلا تقدم حينئذ للوصية على الدين (٦) .

ويجيب العكبرى عن هذا التساؤل بقوله " أو " لأحد الشيئين ، ولا تدل على الترتيب ، وبهذا يفسر قول من قال : التقدير من بعد دين أو وصية (٧) .

---

(١) الكشاف ٤/ ٢١١ ، ٢١٢ (٢) الأمالى : ص٣ ، ٤

(٣) سورة النساء : ١١ (٤) الكشاف : ١/ ٢٥٤

(٥) سورة الفتح : ١٦ (٦) الأمالى : ص٣٢

(٧) إملاء مامن به الرحمن ١/ ١٦٩ .

[حاصلها في كلام العرب والقرآن حكم الاستثناء ليس على إطلاقه فإنه " أو "]

وأرى أن قول ابن الحاجب إن " أو " لها في كلام العرب اثنا عشر معنى ذكرها ابن هشام (١) ، ومن معانيها أن تكون للاستثناء ، وهي التي ينتصب المضارع بعدها (٢) ، لذلك قال الزمخشري في قوله تعالى: " لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة (٣) " إن المعنى إلا أن تفرضوا أو حتى تفرضوا (٤) ، وكذلك رأى ابن هشام فالشرط لأن تكون " أو " بمعنى " إلا " أن يكون المضارع بعدها منصوبا .

فقول ابن الحاجب إن " أو " بمعنى " إلا " في قوله تعالى : " من بعد وصية يوصى بها أو دين " - وليس بعد " أو " هاهنا مضارع ، بل اسم - غير واضح ، فإن الظاهر هنا أن " أو " للتسوية ، ولايقصد بها الترتيب كما قال العكبري ، فتقديم الوصية لايدل على الترتيب ، أو أنها قدمت كما رأى الزمخشري للاهتمام بها ، لكونها مظنة عدم الرضا من الورثة .

وفي قوله تعالى : " وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره (٥) " . على قراءة النصب (٦) " يرى الزمخشري أن " سخر " بمعنى " نفع " فكأنه قيل : ونفعكم بها في حال كونها مسخرات لما خلقن له بأمره (٧) أي يعربها على أن مسخرات " حال ، والعامل فيها " سخر "

ويفسرها أيضا على أنها مفعول مطلق ، فيقول : " ويجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعا من التسخير فمسخرات جمع مسخر بمعنى تسخير ، كأنه قيل : وسخرها الله تسخيرات بأمره (٨) " .

وابن الحاجب يرفض الرأيين فيقول : لايجوز أن ينتصب " مسخرات " على الحال ، والعامل " سخر " لأنه لايجوز أن يقال : " ضربته مضروبا (٩) "

---

(١) المغني : ١/ ٥٩ (٢) المغني : ١/ ٦٤

(٣) سورة البقرة : ٢٣٦ (٤) الكشاف ١/ ١٤٤

(٥) سورة النحل : ١٢

(٦) قرأ ابن عامر بنصب الأسماء الأربعة الأخيرة ، وحفص بنصب الشمس والقمر ورفع " والنجومُ مسخراتٌ " والباقون بنصب الأربعة (البدور الزاهرة ص١٧٦) .

(٧) الكشاف : ٢/ ٣٢٤ (٨) الكشاف : ٢/ ٣٢٤ .

(٩) الأمالي : ٤٤ .

وهذا ماجعل الزمخشري يقول : إن " سخر " بمعنى نفع " ، حتى لايكون العامل فى الحال من جنس لفظه ، والعكبرى يوافق الزمخشرى فى أنها حال[(١)] .

ويرد ابن الحاجب الرأى الثانى للزمخشرى بقوله : ولايحسن أن يكون مصدرا لمجيئه مجموعا ، والمصادر التى يراد بها المعنى الكلى لاتجمع ، فإن حمل على قصد الأعداد جاز على مافيه من بعد ، والأحسن أن يكون حالا لفعل محذوف تقديره " وخلق الشمس والقمر مسخراتٍ " أو مفعولا ثانيا بمعنى؛ وجعلها مسخرة[(٢)] وقد أشار الزمخشرى إلى هذا الرأى الأخير فأجاز أن يكون التقدير " وجعل النجوم مسخرات "[(٣)]

ورأى ابن الحاجب أقرب إلى الصواب ، لأن العامل فى الحال لابد أن يكون مغايرا لها فى اللفظ ، وكذلك المصدر الذى يقع مفعولا مطلقا لايكون جمعا ، إذا أريد المعنى لا العدد ، وجمعه لايفيد شيئا .

وقد يختلفان فى المعنى اللغوى لبعض ألفاظ القرآن ، فالزمخشرى يرى أن معنى " نضرب " فى قوله تعالى " أفنضرب عنكم الذكر صفحا[(٤)] " أفننحى الغرائب عن الحوض " ، ومنه قول الحجاج " ولأضربنكم ضرب غرائب الابل[(٥)] "

ويرى ابن الحاجب أن معنى " نضرب " حقيقى وليس مجازيا فيقول : معنى " أضربت عن كذا " حدث عنه ، ومعنى " ضربت كذا عن فلان " أى منعته عنه[(٦)] ، وقال الكسائى فى معنى الآية : أفنطوى عنكم الذكر طيا فلا توعظون ولا تؤمرون[(٧)] ويرى القرطبى أن معنى " صفحا " إعراضا ، وانتصب على المصدر لأن معنى أفنضرب " أفنصفح[(٨)] " ، ويظهر عندى أن " أفنضرب " هنا معناها حقيقى كما قال ابن الحاجب لامجازى كما رأى الزمخشرى لأن معنى " ضربت عنه صفحا " أعرضت عنه وتركته على وجه الحقيقة .

وكما يختلفان فى إعراب القرآن وبيان بعض كلماته اللغوية ، يختلفان فى تفسيره من حيث الأحكام الشرعية ، ففى قوله تعالى : " يوم يأتى بعض آيات ربك لاينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيرا[(٩)] " ، يرى

---

(١) إملاء مامن به الرحمن ٢/ ٧٩
(٢) الأمالى : ٤٤
(٣) الكشاف ٢/ ٣٢٤
(٤) سورة الزخرف : ٥
(٥) الكشاف ٣/ ٤١١
(٦) الأمالى : ص٣٩
(٧) تفسير القرطبى ١٦/ ٦٢
(٨) نفس المصدر ص٦٣
(٩) سورة الأنعام : ١٥٨

الزمخشرى أن الإيمان عند وجود أشراط الساعة لاينفع ، وإذا تقدم الإيمان عليها ولم يتقدم العمل الصالح فلا يفيد الإيمان أيضـــا (١) ، ويرى ابن الحاجب أن الإيمان وحده قبل مجئ الآيات - وهى علامات الساعة - نافع وإن لـم يكن عمل صالح غيره ، ومعنى الآية عنده لاينفع نفسا إيمانها ولا كسبها وهـو العمل الصالح اذا لم تكن آمنت من قبل الآيات .

جـ - رده على آراء الزمخشرى :

لم يكتف ابن الحاجب بأن يذكر بعض الآراء المخالفة لآراء الزمخشرى بل يذكر أحيانا بعض آراء الزمخشرى - وإن لم ينسبها اليه أحيانا - ثم يحللهـا ويردها بالدليل مؤيدا عدم صحتها ، ويذكر بعد ذلك الرأى الذى يـرى صوابـه .

ففى قوله تعالى : " فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذكركم آباءكـم أو أشد ذكرا " (٢) يقول ابن الحاجب مصرحا باسم الزمخشرى فى هـذا الموضع : ذكر الزمخشرى فى هذه الآية وجهين : أحدهما أنه قال : إن " أشد " معطوف على ما أضيف إليه الذكر ، والوجه الثانى أنه معطـوف على " آباءكم " فيكون التقدير " فاذكروا الله مثل ذكركم آباءكم أو مثل قـوم أشد ذكرا " على معنى مذكورين كـثيرا (٣) " .

وقد رد ابن الحاجب الرأى الأول بأن هذا عطف على المضمـر المخفوض وذلك لايجوز عنده - أى عند الزمخشرى - ، ورد الوجه الثانى بأنـه يلزم منه أن يكون (أفعل) للمفعول وهو شاذ ، لايرجع اليه إلا بثبت ، و " أفعل " لايكون إلا للفاعل كقولك " هو أضرب الناس " على معنى أنـه فاعل الضرب . (٤)

وتصريح ابن الحاجب هنا باسم الزمخشرى ورده الرأيين اللذين أتـى بهما له أهميته فى أنه يناقش الزمخشرى ، ولايقدس آراءه ، أو يأخذها قضيـة مسلمة ، كما ظن بعض العلماء ، أما رأى ابن الحاجب فى هذا الموضع فهـو

---

(١) الكشاف ٥٠/٢ (٢) سورة البقرة : ٢٠٠
(٣) الكشاف : ١٢٥/١ .
(٤) الأمالى : ص ١٤ ، ص ١٥ .

أن " أشدَّ " تعرب حالا ، والتقدير فاذكروا الله ذكرا مثل ذكركم آباءكم أو اذكروا الله فى حال كونكم أشد ذكرا من ذكر آبائكم (١) .

وفى قوله تعالى " واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة (٢) " يصرح أيضا باسم الزمخشرى فيقول : وقد ذكر الزمخشرى أن " لا " يصح أن تكون نافية وجعل الإصابة خاصة ، وليس بجيد ، إذ المعنى وصفها بأنها لاتصيب الظالمين ، وإذا لم تصبهم خاصة فتكون عامة ، فكيف يصح وصفها بأنها خاصة ، وذكر له رأيا آخر فى هذه الآية فقال : إن الزمخشرى ذكر أنه يصح أن تكون " لاتصيبن " جواب الأمر فيكون التقدير على ذلك " إن تتقوا لاتصب الظالمين " فيفسد المعنى ولايستقيم ، لأن الاتقاء يكون سببا لانتفاء الإصابة عن الظالمين خاصة ، فينعكس المعنى ، لأن المقصود إن لاتتقوا لاتصيبن الذين ظلموا خاصة ، لا " إن تتقوا " . (٣)

وفى قوله تعالى : " ونزعنا مافى صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين (٤) " يرى الزمخشرى أن " إخوانا " نصب على الحال (٥) . ويرى ابن الحاجب أن " إخوانا " منصوب بفعل مقدر هو " أمدح " أو " أعنى " ، ثم قال : ويضعف أن يكون " حالا " ، لأنه إذا كان حالا ، فإما أن يكون حالا من الضمير فى " ادخلوها " أو من الضمير فى " آمنين " أو من الضمير فى "صدورهم" ويضعف أن يكون من الأولين و للفصل بينه وبينه بالجملة الأجنبية وهى " ونزعنا مافى صدورهم من غل " ، ولايجوز أن يكون من الضمير فى " صدورهم " ، لأنه مضاف إليه اسم جامد ، والمضاف اليه لايستقيم أن يكون منه حال إلا أن يكون فى معنى الفاعل أو المفعول ، وإنما لم يكن منه حال ، لأنه لايقبل التقييد ، والحال إنما جئ بها مقيدة للفاعل أو المفعول باعتبار فعله ، وغير ذلك لايقبل التقييد ثم مضى فى توضيح هذا الرأى فقال : ألا ترى أنك لو قلت " حصير زيد راكبا سمار " لم يستقم ، لأنها سمار سواء أكان راكبا أم غير ذلك فوقع التقييد مفسدا وكذلك لو جعلت "إخوانا " حالا من الضمير فى صدورهم لم يستقم ، لأنها صدورهم إخوانا كانوا أو غير اخوان (٦) .

---

(١) الأمالى : ص ١٤ (٢) سورة الأنفال : ٢٥

(٣) الأمالى : ٩ (٤) سورة الحجر : ٤٧

(٥) الكشاف : جـ ٢ ص ٣١٤

(٦) الأمالى : ١١ ، ١٢ .

وبذلك يرد على الزمخشري في كون " إخوانا " حالا على احتمالات الثلاثة ولا يترك احتمالا يصح منه أن يكون حالا مورده على الزمخشري يصلح للرد على العكبري الذي يرى أن " إخوانا " حال من الضمير في قوله تعالى " في جنات " أو من الفاعل في " ادخلوها " أو من الضمير في " آمنين " (١)

وفي قوله تعالى " لايستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم (٢) " يرى الزمخشري أن " غير " في قراءة الرفع صفة للقاعدون" (٣) ، ويرى هذا الرأي العكبري . (٤)

وابن الحاجب يرى أن ذلك لايستقيم ، لأن " غير " نكرة ، وإن أضيفت إلى المعارف لشدة إبهامها ، فإن قيل : إن هذا مثل قوله تعالى : " أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم " ، قلت إن هذا الأسلوب فيه انحصار فصح لذلك أن تكون " غير " صفة ، مثل " مررت بالمسلم غير الكافر " وليس في الآية موضوع الحديث انحصار ، وإذا لم تستقم فيها أن تكون " غير " صفة فهي استثناء والمختار الرفع والنصب جائز (٥) " .

وفي قوله تعالى " فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (٦) " يرى الزمخشري أن " مكانا " منصوب بالمصدر أو بفعل يدل عليه (٧) . وابن الحاجب يرى أنه لايستقيم نصبه بموعدكم وإن كان مصدرا ، لأنه قد فصل بينه وبينه بالوصف ، فصار مثل قولك " أعجبني ضربٌ حسنٌ زيدا " وهو غير سائغ ، لأن منصوب المصدر من تتمته ، ، ولا يوصف الشئ إلا بعد تمامه ، ثم يقيس ذلك على الموصول فيقول : فكان كوصف الموصول قبل تمام صلته ، ثم يبدي رأيه في إعراب " مكانا " فيقول : إن " موعد " على حذف مضاف أي " مكانَ موعد " ويكون " مكانا " بدلا من المكان المضاف المحذوف . (٨)

ويرى الزمخشري في قوله تعالى " إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب (٩) " أنه يجوز أن تكون " الكواكب " على قراءة النصب بدلا من محل بزينة " (١٠)

---

(١) إملاء مامن به الرحمن ٢ / ٧٥
(٢) سورة النساء : ٩٥
(٣) الكشاف ١ / ٢٩١
(٤) إملاء مامن به الرحمن ٢ / ١٩١
(٥) الأمالي : ٦٤ ، ٦٥
(٦) سورة طه : ٥٨
(٧) الكشاف ٢ / ٤٣٧ ، ٤٣٨
(٨) الأمالي : ٦٥
(٩) سورة الصافات : ٦
(١٠) الكشاف ٣ / ٢٩٦

ويرد ابن الحاجب بقوله : وأما قول من قال : إن الكواكب بدل من "زينة " على المحل فضعيف ضعف قولهم " مررت بزيد أخاك " فلاينبغي أن تحمل عليه قراءة ثابت صحتها ، ووجه ضعفه أنه إن جعل بدلا كان في المعنى معمولا للعامل الأول ، والعامل الأول لايصح تسلطه عليه فهو مثل " مررت بزيد أخاك " فلا يصح " مررت أخاك " (١)

من هذا العرض يتبين لنا مدى معارضة ابن الحاجب لآراء الزمخشري مستندا في معارضته إلى الأدلة القوية من الأسلوب العربي الفصيح أو القواعد التي يخضع لها الزمخشري وابن الحاجب معا ، فتظهر صحة تطبيقه الآيات القرآنية على المعروف من القواعد التي تخفى أحيانا على الزمخشري .

د - آراء لم يتحدث عنها الزمخشري :

مما يدل على استقلاله بالرأي ، وعدم متابعته لآراء الزمخشري أنه يأتي بآراء لم يتحدث عنها الزمخشري ، وذلك يشمل ناحيتين :

الناحية الأولى : تعرضه لمواضع نحوية في الآيات لم يذكرها الزمخشري .

الناحية الثانية : توسعه في ذكر آراء زائدة على ما أتى به الزمخشري ، فالزمخشري يذكر مثلا في إعرابه الآية رأيا ، وابن الحاجب يذكر في الموضع نفسه هذا الرأي ويزيد عليه آراء أخرى .

ويمكن تعليل هذه الظاهرة بأن ابن الحاجب يملي أمالي في النحو ، والزمخشري يكتب كتابا في تفسير القرآن ، وليس بلازم أن يتعرض لاعراب كل كلمة إلا ما يقتضيه المعنى ، ويتوقف عليه التفسير ، فتوسع ابن الحاجب في النحو لاغرابة فيه؛ لأن أماليه خاصة بذلك ، فللزمخشري عذره إن قصر عن ابن الحاجب في هذا المجال .

وقد أحصيت الموضوعات التي أهمل الحديث فيها الزمخشري ، واهتم بها ابن الحاجب وأعد لكل موضوع منها إملاء مستقلا ، فكان عددها سبعة وأربعين موضوعا ، من ذلك قوله تعالى : " حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها " (٢) لم يتعرض الزمخشري لإعادة " الأهل " بلفظ الظاهر ، ولكن ابن الحاجب يقف عند ذلك ويدافع عن أسلوب القرآن بأمرين : أحدهما :

---

(١) الأمالي : ٧٦ (٢) سورة الكهف : ٧٧

أن جملة " استطعما " صفة لقرية ، ولابد من ضمير يعود على القرية ، فلو قال " استطعماهم " لكان الضمير لغير القرية ، ولو قال " استطعماها " لكان على التجوز ، لأن القرية لاتستطعم حقيقة ، فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ، ولايمكن ذكره وهو مضاف إليه إلا بذكر المضاف ، ولايمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر إضافة المضمر تعين ذكره ظاهرا ، ويؤيد أن "استطعم" صفة للقرية ، وأن " قال " هي الجواب سياق القرآن في القصة " حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال (١) " فإن " قال " هي جواب إذا .

والجواب الثاني عن عودة الظاهر موضع الضمير هنا أن الأهل لو أضمر لكان مدلوله مدلول الأهل الأول ، والأهل الأول لجميع من في القرية لأنك إذا قلت " أتيت أهل قرية كذا " فإنما تعني وصلت اليهم ، فلاخصوصية لأحدهم على الآخر ، والأهل الثاني لبعضهم ، لأنه لايمكن استطعام الجميع بل استطعام من يلي النازل منهم ، فأتى بالظاهر ليفيد معنى غير معنى " الأهل " الأول الدال على الجميع (٢) .

وفي هذا مافيه من الدقة اللغوية التي عرف بها ابن الحاجب ، من حكمه على (استطعما) بأن الجملة صفة ، وليست جواب الشرط ، ومن أن الأهل الأول غير الثاني .

وفي قوله تعالى " غدوها شهر ورواحها شهر (٣) " لم يتعرض الزمخشري لإعادة لفظ " شهر (٤) " ، ويقول ابن الحاجب : الألفاظ التي تأتي للمقادير لايحسن فيها الإضمار ، ثم بين أننا لو أضمرنا لكان الضمير للشهر السابق والمقصود أن الرواح له شهر آخر ، ويوضح فيقول ألا ترى أنك لو أكرمت رجلا وكسوته لكانت العبارة " أكرمت رجلا وكسوته " ولو أكرمت رجلا وكسوت غيره لقلت " أكرمت رجلا وكسوت رجلا " فليس هذا من وضع الظاهر موضع الضمير إذ المضمر لايستقيم هنا أصلا (٥) .

ومما اهتم به ابن الحاجب ولم يذكره الزمخشري في بعض المواضع تعلق الجار والمجرور مع ارتباط ذلك بالمعنى في مثل قوله تعالى " كلما أرادوا

---

(١) سورة الكهف : ٧٤
(٢) الأمالي : ٥٢
(٣) سورة سبأ : ١٢
(٤) انظر الكشاف ٣/٢٥٣
(٥) الأمالي : ٧٦

أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها (١) " وقوله تعالى " حتى توارت بالحجاب (٢) " كما لم يتحدث هو معنى بعض حروف الجر فى مثل قوله تعالى " وعليها وعلى الفلك تحملون (٣) " وقوله " قد كنا فى غفلة من هذا (٤) " وسيأتى رأى ابن الحاجب فى هذه الآيات .

وفى مواضع أخرى لها أهميتها تحدث ابن الحاجب ولم يتحدث الزمخشرى من ذلك دخول الفاء فى جواب الشرط إذا كان فعلا ماضيا فى قوله تعالى : " إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين (٥) "

فهو يرى أنك إذا قلت " إن أكرمتنى أكرمتك " لايجوز دخول الفاء فى الجواب ، لأن حرف الشرط إذا أفاد فى الجزاء استقبالا لم يجز دخول الفاء وكل موضع لم يفد فيه الشرط استقبالا فانه يجب دخول الفاء ، وكل موضع يحتمل الأمرين يجوز فيه الوجهان ، ويرى أن هناك اعتراضا وهو كيف اقترن الجواب فى الآية بالفاء فى قوله تعالى " فصدقت " ، ويجيب عن ذلك بأن السبب هو أن الشرط لم يفد هنا فى الجواب استقبالا البتة ، لأنه إخبار عن ماض محقق ، فعلى هذا لابد من دخول الفاء ، لتؤذن بجواب الشرط .... واستطرد بعد ذلك فى توضيح هذا الرأى ، وما يرد عليه من آيات أخرى (٦) .

ويدافع عن أسلوب القرآن فى موضع لم يتعرض له الزمخشرى وهو قوله تعالى " يأيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجدوا فيكم غلظة (٧) "

يخاطب الله المؤمنين ، فكيف يأمر الكفار بأن يجدوا فى المؤمنين غلظة ؟ ويرد على ذلك قائلا : المأمور فى الحقيقة المخاطبون ، والمأمور به الغلظة ، وإن كان فى اللفظ للكفار ، والمأمور به وجدانهم ذلك" ووجهه أن العرب تعدل عن المطلوب تارة إلى مسببه ، لأنه المقصود وتارة إلى سببه تنبيها للمأمور على تحصيل المطلوب منه ، ومن الأول هذه الآية ، ومن الثانى

---

(١) سورة الحج : ٢٢ (٢) سورة ص : ٣٢
(٣) سورة المؤمنون : ٢٢ (٤) سورة الأنبياء : ٩٧
(٥) سورة يوسف : ٢٦ (٦) الأمالى : ٤ ، ٥
(٧) سورة التوبة : ١٢٣ .

قوله تعالى : " لايفتننكم الشيطان (١) " ، فالمطلوب فى الحقيقة اجتناب الآثام ، ولما كان سبب اجتناب الآثام اجتناب فتنة الشيطان ، عدل إليها على لفظ المطلوبات (٢) .

ويتعرض للتقديم والتأخير فى قوله تعالى " إن من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم (٣) " فيقول : إنما قدمت الأزواج على الأولاد ، لأن المقصود الإخبار أن منهم أعداء ، ووقوع ذلك فى الأزواج أكثر منه فى الأولاد ، ولذلك قدمت الأموال فى قوله " إنما أموالكم وأولادكم فتنة (٤) " ، لأن الأموال لاتكاد تفارقها الفتنة (٥) .

وتعرض ابن الحاجب فى أماليه النحوية لمسائل لغوية وأسلوبية لم يتعرض لها الزمخشرى لاغرابة فيه ، ولكن الغريب أن يتعرض لتفسير بعض الآيات بتوسع لم يذكره الزمخشرى فى كشافه .

من ذلك ماذكره فى قوله تعالى : " ولاتهنوا فى ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله مالا يرجون وكان الله عليما حكيما (٦) " فقد تعرض لتفسير قوله تعالى " وترجون من الله مالا يرجون " فقال : لايخلو إما أن نقول الآية عامة أو خاصة والمراد بالعموم فى منكرى البعث وعبدة الأوثان ونصارى العرب واليهود والنصارى فإن كانت على ماذكرناه كان معنى الكلام ظاهرا ، وهو أنهم لايرجون جزاء القتال ، لأنهم لايؤمنون بالدار الآخرة ، والمؤمنون بها يرجون شيئين : أحدهما النصر العاجل والآخر الثواب الآجل ، وإن قلنا إنها خاصة فى اليهود والنصارى ، لأنهم يرجون المجازاة ، فالمعنى أن هذا الرجاء الذى لهم رجاء وهمى لاحقيقة له ، ثم يوضح بأنه لما كان كذلك نفاه الله عنهم كما نفى السمع والبصر لما لم ينتفعوا بهما (٧) " ، أما الزمخشرى فلم يذكر فى هذا الموضع إلا قوله : " ترجون من الله مالا يرجون " من إظهار دينكم على سائر الأديان ، ومن الثواب العظيم فى الآخرة (٨) .

هذا عن الناحية الأولى وهى إتيان ابن الحاجب بآراء لم يتعرض لها الزمخشرى أما الناحية الثانية وهى توسع ابن الحاجب فى الآراء النحوية أكثر من

---

(١) سورة الأعراف : ٢٧
(٢) الأمالى : ٥٦ ، ٥٧
(٣) سورة التغابن : ١٤
(٤) سورة التغابن : ١٥
(٥) الأمالى : ٧٠
(٦) سورة النساء : ١٠٤
(٧) الأمالى : ٣٣ ، ٣٤ .
(٨) الكشاف : ١ / ٢٩٦

الزمخشري . فمن أمثلته قوله تعالى " فتم ميقات ربه أربعين ليلة (١) " أعرب الزمخشري " أربعين " حالا ، أي تم بالغا هذا العدد (٢) ، وأجاز ابن الحاجب في " أربعين " أربعة أوجه ، أن تكون ظرفا ، لأن تمام الميقات فيها ، ويجوز أن تنتصب على المصدر ، لأن الأربعين اسم تمام العدد ، فصح أن ينتصب نصب لفظ " التمام " ، وإما على حذف مضاف أي تمام الأربعين ، ويجوز أن تكون حالا أي تم في حال كونه بالغا هذا العدد - وهذا رأي الزمخشري - ويجوز أن يكون مفعولا بتم ، لأن الميقات وهو التوقيت هو الذي أكمل الأربعين لما كان متعلقا به (٣) .

فابن الحاجب زاد ثلاثة آراء على الزمخشري الذي أتى برأي واحد .

وفي قوله تعالى : " وتركهم في ظلمات لايبصرون (٤) " يرى الزمخشري أن " ترك " هنا بمعنى " صير " فتنصب مفعولين " في ظلمات " "ولايبصرون" (٥)

وابن الحاجب يرى هذا الرأي ويزيد عليه أنه يجوز أن يكون الأول هو المفعول والثاني حالا من الضمير المفعول في " تركهم " أي تركهم مستقرين في ظلمات في حال كونهم لايبصرون ، ويجوز عنده أن يكون الأول حالا والثاني مفعولا ، ويجوز أن يكون تركهم " بمعنى خلاهم فيتعدى إلى مفعول واحد فيكون " في ظلمات " و "لايبصرون " حالين من الضمير في تركهم (٦) .

(٧) ويرى العكبري مايراه الزمخشري من أن " ترك " تتعدى لمفعولين .

وبهذا يتوسع ابن الحاجب في الإعراب بآراء متعددة ولكنها لاتخرج عن المعنى المراد من الآية ، فلا تخضع لصنعة الإعراب ، بعيدا عما ترمي اليه .

ومن الحق في هذا المجال أن نذكر أن الزمخشري زاد على آراء ابن الحاجب في ثلاثة مواضع فمن ذلك قوله تعالى : " أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا ولايفلح الساحرون (٨) " فقد ذكر ابن الحاجب أن مقول القول محذوف والتقدير أتقولون للحق لما جاءكم إنه سحر ، فليس قوله "أسحر هذا" من مقول القول لأنهم لم يكونوا يستفهمون عنه (٩) .

---

(١) سورة الأعراف : ١٤٢
(٢) الكشاف ٨٨/٢
(٣) الأمالي : ٥٨ ، ٥٩
(٤) سورة البقرة : ١٧
(٥) الكشاف ٣٩/١
(٦) الأمالي : ٧٥
(٧) املاء مامن به الرحمن ٢١/١
(٨) سورة يونس : ٧٧
(٩) الأمالي : ٧٩ .

ويرى الزمخشري أن معنى "أتقولون للحق" أتعيبونه من قولهم "فلان يخاف القالة" أي العيب ، ثم قال : أسحر هذا ؟ فأنكر ماقالوه في عيبه والطعن عليه ، وعلى ذلك فلا يكون هناك حذف ، وأجاز أيضا رأى ابن الحاجب في أنه قد حذف مفعول القول ، وأجاز أن يكون "أسحر هذا ولايفلح الساحرون" حكاية لكلامهم كأنهم قالوا : أجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولايفلح الساحرون .(١)

ولم يذكر العكبري إلا رأى ابن الحاجب .(٢)

وأجاز الفراء أن يكونوا قد قالوا "أسحر هذا" بالهمزة ، وشبه ذلك بمن تأتيه جائزة فيقول "أحق هذا" وهو يعلم أنه حق لاشك فيه .(٣)

مما سبق نستطيع أن نقول : إن ابن الحاجب لم يكن يسير على هدى الزمخشري في جميع آرائه ، بل كان له رأيه الذي ينفرد به ، ورأيه الذي يرد به على الزمخشري مستعينا بمعرفته الواسعة لقواعد النحو ومستخدما سلاح المنطق والجدل الذي اكتسبه من تعمقه في علم الأصول .

وإذا كان أحد الباحثين قد أثبت أن منهج الزمخشري في إعراب القرآن أن يجعل همه المعنى ، وأنه يرعى ارتباط القرآن كله فيفضل الوجه النحوي الذي يتفق والمعنى القرآني (٤) ، فإن ابن الحاجب قد سار على هذا النهج وتوسع فيه ، فقد كان يرفض أي رأى نحوي يتعارض مع المعنى المراد من الآية ، وستأتي أمثلة لذلك عند الحديث عن (ربط الإعراب بالمعنى) عند ابن الحاجب .

وأستطيع أن ألخص الموازنة بين ابن الحاجب والزمخشري فيما يأتي :

١ـ يوافق ابن الحاجب الزمخشري أحيانا في بعض الآراء النحوية كالأوجه التي تجوز في إعراب كلمة واحدة ، وذلك مثل كلمة "شكرا" في قوله تعالى : "اعملوا آل داود شكرا" فقد جوز كل منهما في

---

(١) الكشاف ٢/١٩٨ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن : ٢/٣١

(٣) معاني القرآن للفراء : ١/٤٧٤

(٤) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه ، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني . طبعة دار المعارف (سلسلة الدراسات الأدبية) : ص: ٢٧٦ .

إعرابها أربعة أوجه (١) ، ويتفقان أحيانا فى فهم أسلوب القرآن كقراءة (قلب) بالتنوين فى قوله تعالى : " كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر " (٢) . ويستعين كل منهما بالآيات المناظرة ، والشواهد الشعرية فى تأييد رأيه كما يتفقان أحيانا فى تفسير بعض الآيات ، وفى الحكم على بعض الآراء التى لاتعجبهما مثل رأى من يقول : " سلسبيلا " أصلها (سل سبيلا) (٣)

٢ـ يخالفه فى بعض الآراء النحوية كعودة الضمير فى (عذابه) فى قوله تعالى : " فيومئذ لايعذب عذابه أحد " (٤) ، وتفسير بعض الآيات كقوله تعالى " يوم يأتى بعض آيات ربك لاينفع نفسا ايمانها " (٥) وفى الشرح اللغوى لبعض الكلمات كقوله تعالى : " أفنضرب عنكم الذكر صفحا " (٦) .

٣ـ يرد على آرائه مستندا إلى القواعد النحوية التى يرتضيها كل منهما ، ولكن الزمخشرى أحيانا لايحالفه التوفيق فى تطبيق الآيات عليها ، فيأخذ عليه ذلك ابن الحاجب ويذكره بالقاعدة ، ويذكر الرأى الصواب ففى قوله تعالى : " فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا " يرى الزمخشرى أن " أشد " معطوفة على المضاف إليه فى قوله (كذكركم) ويرد ابن الحاجب مستندا إلى القاعدة النحوية التى تقول : إن العطف على المضمر المخفوض لايجوز ويذكّر الزمخشرى بأن هذا لايجوز عنده أيضا فكيف يوافق عليه (٧) .

وفى قوله تعالى " فاجعل بيننا وبينك موعدا لانخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى " يرى الزمخشرى أن " موعدا " تعمل فى (مكانا) فيرد عليه ابن الحاجب بأن القاعدة اللغوية أن المصدر لايفصل بينه وبين معموله المنصوب (٨) .

---

(١) انظر: ص ٩٩ ، ص من هذه الرسالة
(٢) انظر ص ١٠١ من هذه الرسالة .
(٣) انظر ص ١٠٤ من هذه الرسالة .
(٤) انظر ص ١٠٥ من هذه الرسالة .
(٥) انظر ص ١٠٨ من هذه الرسالة .
(٦) انظر ص ١٠٨ من هذه الرسالة .
(٧) الأمالى : ص ١٤ ، ١٥
(٨) الأمالى : ص ٦٥ .

فابن الحاجب يحترم القاعدة أكثر من الزمخشرى ، أو يراعى الدقـــة فى تطبيقهـــا .

٤ـ يستخدم ابن الحاجب الأسلوب العقلى المنطقى ، والزمخشرى يستخدم الأسلوب الأدبى ويكثر من الاستشهاد بالشعر وأقوال السابقين .(١)

٣ـ بينـه وبـين العـكـبرى :

أشرت فيما سبق إلى بعض آراء العكبرى ، وفى أغلبها كان ابن الحاجب يخالف رأيه ، وقد يرده ويبين ضعفه ، فالتعارض بين آرائهما هو السمة الغالبة والعكبرى سبق ابن الحاجب فقد توفى عام ٦١٦ هـ وابن الحاجب عام ٦٤٦هـ ، وقد يكون ابن الحاجب قرأ كتابه ، وتتبع مالا يتفق ورأيه ، فأظهر مخالفته .

وقد رأيت أن أعرض لأوجه التشابه والتعارض بينهما ، كى أؤكد أن ابن الحاجب مستقل الرأى ، مجتهد فيه ، يناقش بثقة ما سبقه من آراء .

وقد لاحظت أن العكبرى يختصر فى توضيح آرائه ، وقد تكون حجتـــه فى ذلك الاختصار أنه يكتب كتابا فى إعراب القرآن كله فيكتفى بذكر أوجـــه الإعراب من غير شرح أو تحليل للآراء ، أما ابن الحاجب فإنه يملى أمالى علـــى آيات محدودة ، تكون غالبا موضع تساؤل فى إعرابها ، فيشرح فى إطناب موضحـا رأيه رافضا مالا يعجبه من الآراء ، مستندا إلى أدلة هذا الرفض .

ويظهر ذلك فى إعراب كلمة " طولا " فى قوله تعالى " ولاتمش فى الأرض مرحا إنك لن تخرق الأرض ولن تبلغ الجبال طـــولا "(٢) قال العـكـــبرى " طولا " مصدر فى موضع الحال من الفاعل أو المفعول ، ويجوز أن يكون تمييزا ومفعولا له ومصدرا من معنى تبلغ "(٣)

هذا عرض العكبرى للأوجه التى تجوز فى إعراب كلمة " طولا " من غيـر تفضيل لرأى على رأى آخر ، أو توضيح للآراء .

أما ابن الحاجب فيرى أن الأحسن أن يكون " طولا " تمييزا ، إما عن الفاعل أى لن يبلغ طولك الجبال ، أو عن المفعول أى لن تبلغ طول الجبـــال ،

---

(١) الكشاف : ٣ /٤٤٢ ، ٤٤٣ وغيرهذا الموضع (٢) سورة الاسراء : ٣٧

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٩٢ .

ثم يرد على من يراه حالا فيقول : وأما نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى " طويلا " فضعيف يأباه اللفظ والمعنى أما اللفظ فواضح ، وأما المعنى فلما يجئ من تقدير " ولن تبلغ فى حال كونك طويلا أو فى حال كونها طويلة ، وليس المعنى عليه ، وأما نصبه على معنى " مطاولا " فبعيد ، من حيث إن " طولا " لم يثبت استعماله بمعنى " مطاولا " ، وأما نصبه على وجه نصب قوله " ذهبت طولا وذهبت عرضا " على معنى ذهبت فى طول أو آخذ فى طول فليس ببعيد " .(١)

وفى قوله تعالى " أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه "(٢) ذكر العكبرى أن الفاء فى قوله " فكرهتموه " عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير عرض عليكم ذلك فكرهتموه ، ثم أشار إلى أنها يصح أن تكون فى جواب شرط ، والتقدير إن صح ذلك عندكم فأنتم تكرهونه(٣) . وكونها فى معنى الشرط هو ما رآه الزمخشرى .(٤)

أما ابن الحاجب فيرى أنها للسببية ، لأن معنى " أيحب أحدكم " نفى الحب ، لأن الهمزة للإنكار فهى تجعل ما بعدها نفيا ، ولما كان المعنى ما يحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا ، ذكر ما هو سبب عن هذا النفى وهو تحقق الكراهة وثبوته(٥) " ، وكره ابن الحاجب أن تكون عاطفة والمعطوف عليه محذوف .

وأرى أن كون الفاء للسببية أوضح فى المعنى من أن تكون عاطفة أو واقعة فى جواب الشرط ، ثم إنها إذا كانت للسببية لا تحتاج إلى تقدير محذوف ، وعدم التقدير أولى من التقدير .

وفى قوله تعالى " أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم(٦) " قال العكبرى ويقرأ " سواء " بالنصب ، وفيه وجهان : أحدهما هو حال من الضمير فى الكاف أى نجعلهم مثل المؤمنين فى هذه الحال ، والثانى أن يكون مفعولا ثانيا لحسب ، والكاف حال وقد دخل " سواء " فى الحسبان .(٧)

---

(١) الأمالى : ٧٧ (٢) الحجرات : ١٢

(٣) إملاء ما من به الرحمن : ٢/ ٢٤٠ .

(٤) الكشاف : ٤/ ١٥ (٥) الأمالى : ٤١

(٦) سورة الجاثية : ٢١ (٧) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٣٢-٢٣٣

ويرى ابن الحاجب أن فى نصب (سواءً) أقوالا أحدها : أن يكون مفعولا بعد مفعول لجعل كما تقول " جعلت زيدا عالما كريما " ... فيكون التقدير " أحسب المجترحون أن نجعلهم مماثلين مستوين فى الحياة والممات ، أى هذا ليس بكائن . والثانى : أن يكون " سواء " حالا من الذين آمنوا ، ويكون المفعول الثانى (كالذين) أى أحسبوا أن نجعلهم مماثلين للمؤمنين حال كون المؤمنين مستويا محياهم ومماتهم ، هذا إذا كان المعنى استواء المؤمنين فى الدنيا والآخرة فى أنهم لا يعذبون فيهما ، أما إذا أريد استواء الكفار فى أنهم لا ينعمون بالجنة فى الدنيا ولا فى الآخرة فيكون الإعراب على غير ذلك ، لأنه يتعين حينئذ أن يكون " سواء " حالا من الضمير فى " نجعلهم " . والثالث أنه يجوز أن يكون " سواء " منصوبا على المصدر بما تضمنه التشبيه فى (كالذين) أى نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة (١) .

وبالمقارنة بينهما فى إعراب (سواء) بالنصب نجد أن كلا منهما أجاز أن تكون حالا ، ولكن العكبرى رأى أنها حال من الضمير فى الكاف وهذا رأى غريب ، فالكاف حرف وقد تكون اسما بمعنى "مثل" ، ولعل هذا ما يريده هنا فهل كلمة " مثل " فيها ضمير ؟ ، ولا داعى إلى ذلك مادام من الممكن أن تكون حالا من الضمير فى " نجعلهم " إذا أراد الكفار أو من (الذين آمنوا) إذا أراد المؤمنين كما رأى ذلك ابن الحاجب ، ويرى كل منهما أن " سواء " يصح أن تكون مفعولا به ، ولكن العكبرى يراها مفعولا ثانيا لحسب ، وابن الحاجب يجعلها مفعولا بعد مفعول لجعل وفى رأيى أن جعلها مفعولا لجعل وهو الفعل القريب أولى ، ولعل شبهة العكبرى أن " جعل " أخذت مفعوليها وهما " هم " فى " نجعلهم " و " كالذين " ، ولكن المعنى يقتضى أن تكون مفعولا لجعل ، لأن المقصود أن نجعلهم سواء لا أنهم (حسبوا سواء) ، فكونها مفعولا به مكررا أصوب وهو رأى ابن الحاجب .

وفى قوله تعالى : " سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ، ويقولون خمسة سادسهم كلبهم رجما بالغيب ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (٢) " اتفق العكبرى وابن الحاجب والزمخشرى على أن " جملة " رابعهم كلبهم " صفة

---

(١) الأمالى : ٢٩ ، ٣٠ .   (٢) الكهف : ٢٢ .

لقوله " ثلاثة " ، ولكن الخلاف وقع بينهم فى جملة " وثامنهم كلبهم " بالواو .

فقال الزمخشرى : هذه الواو هى التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة ، كما تدخل على الواقعة حالا عن المعرفة ، ومنه قوله تعالى " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم "(١) ، ثم قال : " وفائدتها تأكيد لصدق الصفة بالموصوف ، وقد آذنت هذه الواو بأن من قالوا : " سبعة وثامنهم كلبهم " قالوه عند ثبات العلم ، ولذلك تتبع بقوله " رجما بالغيب "(٢)

وقال العكبرى : " وثامنهم كلبهم " الجملة إذا وقعت صفة لنكرة جاز أن تدخلها الواو(٣) ، ويرى مثل ذلك فى قوله تعالى : " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم " السابق ذكرها ، وفى قوله تعالى " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم "(٤) فهو موافق للزمخشرى .

أما ابن الحاجب فقد أجاز وجها آخر فى قوله تعالى " وثامنهم كلبهم " وهو أن تكون الجملة خبرا للمبتدأ المحذوف " هم " بعد خبر ، فيكون أخبر بخبرين مفرد وجملة ، واعتبر هذا الوجه أقوى من كون الجملة صفة ، واستدل بأن الواو تدخل على الأخبار المتعددة ولا تدخل على الصفات فلا يصح أن تقول " مررت برجل وعاقل "(٥)

واذا احتكمنا الى ابن هشام فى هذه القضية نجد فى كلامه مايفيد أن الواو فى الصفات من اختراع الزمخشرى ومن قلده — ولعل ممن قلده العكبرى — وحملوا على ذلك آيات منها " سبعة وثامنهم كلبهم " " أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها "(٦) " وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم "(٧) " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم "(٨) ، ويرى ابن هشام أن الواو فى هذه الآيات واو الحال ، والذى سوغ مجيئها من النكرة امتناع الوصفية ، إذا لحال متى امتنع كونها صفة جـ...ا

---

(١) سورة الحجر : ٤ (٢) الكشاف ٢/ ٣٨٥

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٠٠

(٤) سورة البقرة : ٢١٦ (٥) الأمالى : ٦٦ ، ٦٧

(٦) سورة البقرة : ٢٥٩ (٧) سورة الحجر : ٤

(٨) سورة البقرة : ٢١٦ .

مجيئها من النكـــرة (١) ، وبهذا يطالعنا ابن هشام برأى جديد فـى الآية وهو أن الواو للحال فهو يعارض من يراها للصفة ، ورأى ابن الحاجب فى أنها لتعدد الأخبار لاجناح عليه فهى مثل قولك " محمد كريم وعاقـــل ويكرم الضيف " فهى عاطفة .

ولا يخالف ابن الحاجب العكبرى فى جميع الآراء ، بل يوافقـــه فى بعضها كما فى قوله تعالى " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة (٢) " فقد اتفق كلاهما على أن " يقيموا " مجزوم فى جواب " قل " . والتقديـــر " إن تقل لهم أقيموا يقيموا " وهذا هو رأى الأخفش (٣) وذكر كـــل منهما اعتراضا على هذا الرأى ، واتفقا فى الإجابة عليه ، والاعتراض هـــو أن الاقامة ليست بلازمة للقول ، لأن قول الرسول لهم لايوجب أن يقيمـــوا ، وكانت إجابة كل منهما على هذا أن الأمر للمؤمن يقتضى فى الغالـــب الإجابـــة .

وذكر كل منهما رأيا آخر فى هذه الآية وأبطلاه وهو أن " يقيموا " جواب " أقيموا " ، ونسب ابن الحاجب هذا الرأى لأبى على الفارسى ، وكان ردهما عليه أنه فاسد من وجهين : أن جواب الشرط غير فعل الشـــرط ، فلا يصح أن تقول : " اخرج تخرج " لاتحاد السبب والمسبب ، والوجـــه الثانى أنه كان يجب أن يقول " أقيموا تقيموا " لأنه مقول للمخاطبـــين (٤) " ومع اتحادهما فى الرأى هنا يلاحظ أن ابن الحاجب يميل إلى التفصيـــل وتحليل الآراء والرد عليها أكثر من العكبرى ، إذ قال : فان قيل يجعـــل " يقيموا " من قول الآمر فيندفع المحذور ، فالجواب أنه يلزم من ذلـــك محذور أعظم منه وهو أن يكون الأمر من كلام المأمور ، والجواب من كـــلام الآمر فيصير الأمر والجواب من كلامين ، وذلك فاســـد (٥) ، وزاد العكبرى رأيا آخر وهو أنها مجزومة بلام الأمر المحذوفة والتقدير " ليقيموا " فهـــو أمر مستأنـــف (٦) ، ونسب القرطبى هذا الرأى للزجـــاج (٧) .

---

(١) المغنى : ٣٧/٢ (٢) سورة ابراهيم : ٣١

(٣) إملاء مامن به الرحمن : ٦٩/١ .

(٤) املاء مامن به الرحمن : ٦٨/٢ ، ٦٩ ، والأمالى : ٦٠ ، ٦١ .

(٥) الأمالى : ٦١

(٦) إملاء مامن به الرحمن : ٦٩/٢

(٧) تفسير القرطبى ٣٦٦/٩ .

ومما سبق أستطيع أن ألخص الموازنة بينهما فيما يلى :

١ـ يميل العكبرى إلى الايجاز فى إعراب القرآن ، ولعل السر فى ذلك أنه أعرب القرآن كله فلم يرد أن يطيل ، أما ابن الحاجب فكان يميل إلى الشرح والتفصيل والرد على الآراء ، وذلك لأنه أملى على بعض القرآن موضحا لتلاميذه ما أشكل عليهم ، وهذا مجال يدعو إلى الإطناب والإسهاب ، والتوضيح .

٢ـ يعارض ابن الحاجب آراء العكبرى ويرد عليها فى كثير من الآيات .

٣ـ يراعى ابن الحاجب جانب المعنى عند الإعراب ، ويجعل العقل والمنطق مقياسه ، ولايهمه أن يعارض ما سبقه من آراء مادامت بعيدة عن المنطق ، والعكبرى يعرب على ظاهر النحو . ويتابع من سبقه فى أوجه الإعراب من غير تحليل إلا فيما ندر كالآية الأخيرة .

٤ـ آراء مختلفة :

أـ ربط الإعراب بالمعنى :

قال ابن هشام : " أول واجب على معرب القرآن أن يفهم معنى مايريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الإعراب ، فإنه فرع المعنى ، ولهذا لايجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه " وهناك بعض المعربين يراعون ماتقتضيه صناعة النحو فى الظاهر ، فيقعون فى أخطاء تخل بالمعنى . فقال ابن هشام عنهم " وكثيرا ماتزل الأقدام بسبب ذلك (١) " وقال السيوطى : قد يتجاذب المعنى والإعراب الشئ الواحد بأن يوجد فى الكلام أن المعنى يدعو الى أمر ، والإعراب يمنع منه ، والمتمسَّك به صحة المعنى ، ويؤول لصحة المعنى الإعراب " . (٢)

وكأنَّ السيوطى يعنى ابن الحاجب الذى يتمسك بالمعنى فى إعراب مايتعرض له من الآيات القرآنية ، فهو يرفض مايقتضيه ظاهر صناعة النحو ، إذا لم يتفق مع المعنى ، ويختار الرأى المناسب للمعنى ، وقد صرح فى

---

(١) المغنى لابن هشام ١١٩/٢

(٢) الإتقان فى علوم القرآن ١٨٢/١

أحد أماليه بأن مراعاة الأمر المعنوى أولى من مراعاة الأمر اللفظى (١)، لذلك نراه يهتم بالمعنى أولا فى دقة بالغة ، وفهم عميق لأسرار التعبير القرآنى .

ففى قوله تعالى: " إن جهنم كانت مرصادا ، للطاغين مآبا ، لابثين فيها أحقابا (٢) " قال بعض المعربين ومنهم العكبرى (٣) : إن " لابثين " حال من الضمير فى " الطاغين " ورد ابن الحاجب هذا الرأى ناظرا إلى المعنى فقال : لو جعلته حالا من الضمير فى " للطاغين " لوجب أن يكون العامل " طاغين " فيلزم أن يكونوا طاغين فى حال كونهم لابثين ، فيلزم أن يكون معناه طغوا فى حال لبثهم ، وهو غير مستقيم ، لأنهم لم يطغوا فى حال اللبث ، ولأن الطغيان المراد ماكان فى الدنيا واللبث فى الآخرة ، فكيف يستقيم تقييد ماض بحال (٤) " ، وللبعد عن هذا الإخلال بالمعنى يختار ابن الحاجب أن يكون صاحب الحال هو " أل " الموصولة بمعنى الذين فى قوله " للطاغين " أى الذين طغوا ، لا من الضمير وإن كان مدلولها واحدا ، لأن المعنى - إذا جعل حالا من الموصول - استقرت جهنم للذين كانوا طاغين فى حال كونهم لابثين ، أى فى حال كون الذين كانوا طاغين لابثين ، لا أنهم طغوا لابثين " ، ويمضى موضحا رأيه فيقول : " ومما يحقق ذلك أن رجلا لو ضرب غلامه وهو كافر ، ثم جاء بعد ذلك إليك وهو مسلم ، فإن قلت : " جائنى الضارب غلامه كافرا " كان حالا من الضمير ، وإن قلت " جائنى الضارب غلامه مسلما " علمت أنه حال من الموصول ، إذ لم يضرب فى حال كونه مسلما ، وإنما جاء فى حال كونه مسلما ، فكذلك هذا سواء (٥) " ، وبذلك نعرف مدى اهتمامه بارتباط الإعراب بالمعنى ، ومدى توفيقه فى ضرب الأمثلة الموضحة لما أبهم من القواعد ، ودقته فى الفهم ، والغوص وراء المعانى التى تخفى على غيره .

---

(١) الأمالى : ص ٦٩ عند الإملاء على قوله تعالى : " وعليها وعلى الفلك تحملون "

(٢) سورة النبأ : ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) إملاء ما من به الرحمن : ٢/٢٧٩ .

(٤) الأمالى : ٢٧

(٥) الأمالى : ٢٧

ومن ذلك طيراءه في قوله تعالى " وجزاهم بما صبروا جنة وحريرا متكئين فيها على الأرائك لايرون فيها شمسا ولازمهريرا "(١) من أن " متكئين " لايجوز أن ينتصب على الحال ، لأنه إذا جعل حالا من " جزاهم " وجب أن يكون تقييدا له ، فإن جعل في المعنى ماضيا صار المعنى وجزاهم في حال كونهم متكئين في الجنة قبل ذلك ، ولايستقيم ، وإن جعل مستقبلا فأبعد ، فالأولى أن يكون منصوبا بفعل مقدر على المدح ، كأنه قال : أمدح أبرارا متكئين فيها على الأرائك(٢) ".

وهو بذلك يعارض العكبري الذي قال : يجوز أن يكون (متكئين) حالا من المفعول في "جزاهم" ، وأن يكون صفة لجنة(٣) ". ويعارض أيضا القرطبي الذي قال : " ونصب متكئين على الحال من الهاء والميم في جزاهم ، والعامل فيها جزى ، ولايعمل فيها " صبروا " لأن الصبر إنما كان في الدنيا ، والاتكاء في الآخرة "(٤) ثم نسب القرطبي إلى الفراء أنه قال : إن شئت جعلت متكئين تابعا ، كأنه قال جزاهم جنة متكئين فيها(٥) " ، ولم يشر ابن الحاجب إلى جعل (متكئين) صفة كما أشار إلى ذلك العكبري والقرطبي ، ولعل ذلك لأنها لوكانت صفة لكان الأولى أن يقال " جنة متكأ فيها " ولوجود فاصل بين الصفة والموصوف وهو " وحريرا " فكونها صفة لم يتضح عنده .

ومما راعى فيه المعنى أيضا إعراب " ما " في قوله تعالى : " ليجزيك أجر ماسقيت لنا(٦) " ، فقد رأى أنها مصدرية أى أجر سقيك لنا ، ولايحسن عنده أن تكون موصولة ، لأنه يلزم أن تكون للغنم ، أى الذي سقيته والأجر يكون على فعله ، لا على ماتعلق به فعله ، فيلزم أن يكون التقدير أجر سقى الغنم التي سقيتها لنا ، فيحتاج إلى تقدير سقى آخر مع الضمير العائد على الموصول من غير حاجة(٧) "

---

(١) سورة الإنسان : ١٢ ، ١٣ (٢) الأمالي : ص ٧٢
(٣) املاء مامن به الرحمن : ٢/ ٢٧٦
(٤) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٣٧/١٩
(٥) نفس المصدر .
(٦) سورة القصص : الآية ٢٥
(٧) الأمالي : ص ٧٧ .

وفى قوله تعالى : " حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها (١) " يُظن لأول وهلة أن " استطعما " جواب الشرط ، كما ذكر ذلك العكبرى (٢) ولكن ابن الحاجب يرى بفطنته أن " استطعما " صفة لقرية ، وأنّ " قال " فى قوله تعالى " قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا " هو الجواب ، مستدلا بسياق الآيات فى قوله تعالى " حتى إذا لقيا غلاما فقتله قال (٣) " ، " فقال " هنا جواب إذا متعين ، ولا يصح أن يكون " فقتله " جوابا لإذا ، لأن الماضى الواقع فى جواب " إذا " لا يكون بالفاء ، وإذا تعين ذلك هنا ، فالظاهر عنده أن الآية الأخرى على هذا النمط ، لأن الآيات سيقت سياقا واحدا (٤) "

وفى قوله تعالى " إنما النجوى من الشيطان ليحزن الذين آمنوا وليس بضارهم شيئا (٥) " يعرب " وليس بضارهم شيئا " على أن فى " ليس " ضمير " وبضارهم " الخبر ، وشيئا " منصوب على المصدر ، لأن المعنى وليس بضارهم شيئا من الضرر ، ثم يقول : ولا يستقيم أن يكون " شيئا " خبرا و " بضارهم " فى موضع نصب على الحال ، لأنه يثبت عكس المعنى المقصود ، إذ المقصود نفى كونه ضارا والحال مثبتة فيصير الضرر مثبتا (٦) .. "

ويدل كل ذلك على تعمق ابن الحاجب ، وغوصه على المعانى ، وحسن تذوقه لأسلوب القرآن ، وربط الآيات بعضها ببعض ، وعلى دقة ملاحظته ، وسعة أفقه ، فهو يعتقد أن النحو فى خدمة المعنى ، ولا يصح أن يطغى عليه .

ب - <u>عود الضمير</u> :

مما يلفت النظر فى كتاب الأمالى اهتمام ابن الحاجب ببيان ما يعود عليه الضمير إذا كان فيه غموض .

وقد أفرد فى القسم الأخير من أماليه إملاء خاصا بمعنى عود الضمير ، وضح فيه أن الذى يعود عليه الضمير لابد أن يكون اسما لأن الضمير اسم ،

---

(١) سورة الكهف : ٧٧
(٢) املاء ما من به الرحمن : ٢/ ١٠٧ .
(٣) سورة الكهف : ٧٤ (٤) الأمالى : ص ٥٢ .
(٥) سورة المجادلة : ١٠ (٦) الأمالى : ص ٦٣ .

فلابد أن يعود على ماهو بمعنـــاه (١) ، لذلك نراه إذا لم يذكر اسم صريح يعود عليه الضمير ، ووجد فى الآية فعل ، يصوغ من حروف هـذا الفعل اسما يعود عليه الضمير ، حتى يكون الضمير عائدا على اسم لا فعـل .

من ذلك ماذكره فى قوله تعالى : " واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين " (٢) من أن الأحسن أن يكون الضمير فى قوله " من قبله " عائدا على الهدى الذى دل عليه قوله " هداكـم " (٣) ، وهو بذلك يوافق الزمخشـرى (٤) .

وفى قوله تعالى " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة ومن الذين أشركوا يود أحدهم لو يعمر ألف سنة وماهو بمزحزحه من العذاب أن يعمر والله بصير بما يعملـون " (٥) كان رأيه أن الضمير " هو " يجوز أن يعود على " الوادّ " المفهوم من " يود " ويجوز أن يكون الضمير ضمير " الوداد " دل عليه " يود " ، كقوله تعالى " اعدلوا هو أقرب للتقـوى " (٦) - أى العدل - ويجوز عنده أيضا أن يكون الضمير ضمير " التعمير " المفهوم من " يعمر " ويجوز أن يكون ضمير الشأن ، ويختلف إعراب مابعده باختلاف هذه الحالات الأربع . (٧)

ولم يذكر العكبرى إلا أن الضمير لأحد ، أو للتعمير ، ثم قـال : " ولايجوز أن يكون " هو " ضمير الشأن ؛ لأن المفسر لضمير الشأن مبتدأ وخبر ، ودخول الباء فى " بمزحزحه " يمنع من ذلـك " (٨) ، أما ابن الحاجب فقد أجاز كونه ضمير الشأن ، وأن مابعده مبتدأ وخبر تفسير له فى موضع الخبر لما أو خبر المبتدأ على اللغتيـن (٩) ، ويريد باللغتين أن " ما " إما أن تكون حجازية أو غير حجازية ، وهو بهذا يوافق رأى " الفراء " الذى قال : " هو ضمير المجهول أى ما الأمر والشأن يزحزح أحـدا

---

(١) الأمالى : إملاء رقم ١٥٣ من الأمالى المتفرقة : ص ٣٤٠ .
(٢) سورة البقرة : ١٩٨ (٣) الأمالى ص ٤٨ .
(٤) الكشاف ١/ ١٢٤ (٥) سورة البقرة : ٩٦
(٦) سورة المائدة : ٨ (٧) انظر الأمالى ص ٦٢
(٨) إملاء مامن به الرحمن : ١/ ٥٣ .
(٩) الأمالى : ص ٦٢ .

تمصيره من العذاب "(١)

وفى آية " إن تبدوا الصدقات فنعما هى "(٢) يرى ابن الحاجب أن الضمير " هى " يحتمل أن يكون عائدا الى الصدقات ، ويحتمل أن يكون عائدا على الإبداء ثم رجح عوده على الإبداء فقال : وهذا هو الظاهر بدليل قوله " وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم " فالضمير عائد على الإخفاء ، ولو قصد الصدقات لقال " فهى " ، ثم يجيب بعد ذلك عن اعتراض هو : لماذا أنث " هى " والإبداء مذكر ؟ فيقول : فالجواب أن هذا على حذف مضاف وإقامة المضاف اليه مقامه ، والتقدير " إبداؤها " كقولك " القرية اسألها " فلما حذفت المضاف بقى المضاف إليه على حاله(٣) ، وقد أشار الزمخشرى إلى هذا الرأى فقال : " فنعماهى معناه فنعم شيئا ابداؤها ".(٤)

وكما يعود الضمير على مايدل عليه الفعل السابق ، يعود على غير مذكور أصلا ، وإنما يفهم مايعود عليه من سياق الكلام ، وذلك كما فى قوله تعالى : " ولأبويه لكل واحد منهما السدس "(٥) ، وفيها يرى ابن الحاجب أن الضمير يعود على الميت ، وان لم يتقدم له ذكر إلا أنه لما قال " يوصيكم الله فى أولادكم " علم أن ثم ميتا ، ثم ذكر القاعدة التى تشمل عود الضمير عامة فقال : " فيعود الضمير على مذكور وغير مذكور ، إذا كان فى الكلام مايرشد إليه ، وإن لم يكن مصرحا به ".(٦)

ومن ذلك عند قوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب "(٧) " أى الشمس ولم يسبق ذكرها ، ويرى الزمخشرى أن الضمير للشمس المفهوم من " العشى " أو للصافنات(٨) ، قال الزجاج : إن فى الآية دليلا على الشمس وهو قوله " إذ عرض عليه بالعشى " لأن معناه إذ عرض عليه

---

(١) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٥٥٥/٢ ، ولم أجد هذا الرأى للفراء فى كتابه (معانى القرآن) عند تعرضه لهذه الآية ٦٣/١ . ولعله فى كتاب آخر له نقله عنه صاحب إعراب القرآن .

(٢) سورة البقرة : ٢٧١   (٣) الأمالى : ١٠

(٤) الكشاف ١٦٣/١   (٥) سورة النساء : ١١

(٦) الأمالى ص ٦ .   (٧) سورة ص : ٣٢ والأمالى ص ٦٧ .

(٨) الكشاف : ٣٢٨/٣ .

بعد زوال الشمس ، وليس يجوز الإضمار إلا أن يجرى له ذكر ، أو دليل بمنزلة الذكر (١) " .

ومن ذلك أيضا قوله تعالى " كل من عليها فان (٢) " أى على الدنيا ، وإنما حسن ذلك لوضوح المراد عود الضمير عليه ، لذلك يقول الشريف المرتضى " والكناية عن غير مذكور لاتحسن إلا بحيث لايقع لبس ، ولايسبق وهم إلى تعلق الكناية بغير مكنى عنه ، حتى يكون ذكره كترك ذكره فى البيان عن المعنى المقصود مثل قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب " و " كل من عليها فان " وقول الشاعر :

أماوى مايغنى الثراء عن الفتى (٣) .:. إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

يريد إذا حشرجت الروح ، وضاق بها الصدر ، وذلك عند الوفاة .

ويصح عند ابن الحاجب أن يعود الضمير المفرد على الجمع ، وذلك بتأويل الجمع بالمفرد كقوله تعالى " ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرا ورزقا حسنا (٤) " فقد عاد الضمير " منه " وهو مفرد مذكر على ثمرات النخيل والأعناب وهى جمع ، وقوله تعالى : " وإن لكم فى الأنعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه (٥) " فقد عاد الضمير فى " بطونه " وهو مفرد على " الأنعام " وهى جمع وذلك بتقدير أن الضمير يعود على (المقدم ذكره) أو (المذكور) . قال سيبويه : وأما " أفعال " فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول " هو الأنعام " وقال الله عز وجل : " نسقيكم مما فى بطونه (٦) " ثم ذكر ابن الحاجب أن أبا عبيدة سأل رؤبة عن قوله :

---

(١) أمالى ابن الشجرى : ١/٥٨

(٢) سورة الرحمن : ٢٧

(٣) أمالى المرتضى : ٢/١٥٥ ، وهمع الهوامع ١/٦٥ ، والبيت لحاتم ابن عبدالله الطائى يخاطب زوجته ماوية وكانت تعذله على كثرة العطاء (الدرر اللوامع للشنقيطى) ١/٤٤ .

(٤) سورة النحل : ٦٧ .

(٥) سورة النحل : ٦٦ .

(٦) الكتاب لسيبويه : ٢/١٧ .

فيها خطوط من سواد وبلق ... كأنه فى الجلد توليع البهق (١)

فقال : كيف تقول " كأنه " ، ولايخلو أن تريد " الخطوط " فقل " كأنها " أو السواد والبلق فقل " كأنهما " ، فقال : أردت " ذلك " ويلك (٢).

وجاء فى موضع آخر عند قوله تعالى : " يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك ... (٣) " قوله : إن الضمير قد يعود على الشئ باعتبار المعنى الذى سيق له ونسب إلى صاحبه ، فإذا قلت " إذا جاءك رجال ، فإن كان واحدا فافعل به كذا ، وإن كانا اثنين ..... " فصح إعادة الضمير باعتبار المعنى ، لأن المقصود " الجائى " فكأنك قلت : فإن كان الجائى من الرجال ، لأنه علم من قولك " إذا جاءك " والآية سيقت لبيان الوارث من الأولاد ، فكأنه قيل : فإن كان الوارث من الأولاد ، لأنه المعنى الذى سيق له الكلام ، وكذلك فى آية الكلالة ، المعنى فإن كان الوارث من الكلالة لأنه الغرض المقصود ". (٤)

وبذلك يبدو اهتمام ابن الحاجب بعود الضمير فى المواضع التى لايتضح فيها مايعود عليه ، واهتمامه بذلك ناشئ من اهتمامه بالمعنى الذى سيقت له الآية ، لأن معرفة مايعود عليه الضمير تترتب عليه معرفة المعنى المراد ، وأفرد كتاب (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج بابا لعود الضمير قال فى عنوانه : (هذا باب ماجاء فى التنزيل من الضمير الى أى شئ يعود ما قبلهم (٥)).

---

(١) قائله رؤبة بن العجاج يصف بقرة وحشية وقيل فرسا وقيل خيلا فيها لون السواد ولون البلق أى البياض ، ويروى من بياض وبلق " والبهق : داء يتغير منه لون الجلد : (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف) للمرزوقى ص : ٨٢ .

(٢) الأمالى : ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٣) سورة النساء : ١١ .

(٤) الأمالى : ص ١٥

(٥) إعراب القرآن : الباب الثالث والعشرون : ٢/٥٥٢ ـ ٥٧٦ .

جـ - وضع الظاهر موضع الضمير :

ومما يناسب عود الضمير أن نذكر ظاهرة فى القرآن الكريم لفتت نظر ابن الحاجب ، وهى ذكر الاسم الظاهر فى موضع الضمير ، فالذى يتبادر إلى الذهن أن يكون فى موضع معين ضمير ، ولكن يؤتى مكانه باسم ظاهر ، وقد وضح لنا سر هذا التعبير فى كل آية جاءت على هذا النمط .

من ذلك قوله تعالى : " أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى (١) " وقد جاءت هذه الآية فى بيان السبب فى أن شهادة المرأتين تعادل شهادة الرجل ، قال ابن الحاجب : قياس الكلام أن يقال : فتذكرها الأخرى ولا حاجة إلى إعادة الظاهر " إحداهما " ، ثم أجاب عن سر هذا التعبير القرآنى بكلام مفصل يتلخص فى أن المعنى يقتضى ذلك ، لأنه إذا قال : أن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى ، وجب أن يكون الضمير عائدا على الضالة فيتعين لها ، وذلك مخل بالمعنى ، لأن الضالة الآن قد تكون ذاكرة فى وقت آخر ، والذاكرة الآن قد تكون ضالة فى وقت آخر والشهادة بعينها ، وذلك يحصل بالتعبير القرآنى لا بالتعبير الآخر . (٢)

ويبحث فى قوله تعالى : " فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه (٣) " لماذا لم يقل ثم استخرجها منه ؟

ويجيب بأن ذلك يوهم أن الضمير للأخ نفسه ، فيكون الأخ مباشرا بطلب خروج الوعاء ، وفى المباشرة أذى تأباه النفوس الأبية (٤) .

ويتساءل مرة أخرى ، لماذا لم يقل ثم استخرجها من وعائه ؟ ويجيب بأن ضمير الفاعل فى " استخرجها " ليوسف ، فلو قال من وعائه لتوهم أنه ليوسف ، لأنه أقرب مذكور ، ثم إن الأخ مذكور مضافا إليه ، ولم يذكر فيما تقدم مقصودا بالنسبة الإخبارية ، فلما احتيج إلى إعادة ما أضيف إليه أظهر أيضا (٥) .

ويرى العكبرى فى هذا الموضع أنه لم يصرح بتفتيش وعاء أخيه ، حتى يعيد ذكره مضمرا ، فأظهره ، ليكون ذلك تنبيها على المحذوف ، فتقديره " ثم فتش وعاء أخيه فاستخرجها منه (٦) " ، وكلام العكبرى

---

(١) سورة البقرة : ٢٨٢
(٢) الأمالى : ص ١٠ ، ١١ .
(٣) سورة يوسف : ٧٦
(٤) الأمالى : ص ٤٨
(٥) الأمالى : ص ٤٨
(٦) إملاء ما من به الرحمن : ٢/ ٥٦ .

غير واضح ، لأن قوله تعالى " فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه " يفيد أنه فتش وعاء أخيه بعد تفتيش أوعيتهم .

وفى قوله تعالى : " يوم ترجف الأرض والجبال وكانت الجبال كثيبا مهيلا (١) " أعيد لفظ " الجبال " وكان يمكن أن يضمر ، والسبب عند ابن الحاجب أن الآية سيقت للتخويف والتنبيه على عظم الأمر ، وذلك بإعادة الظاهر يكون أبلغ ، وأيضا لولم يذكر " الجبال " لكان الضمير محتملا أن يعود إلى الأرض ، فذكر الظاهر دفعا لهذا الاحتمال (٢) .

وأعيد لفظ الظاهر وهو " ربى " فى قوله تعالى : " لكنا هو الله ربى ولا أشرك بربى أحدا (٣) " كما أعيد لفظ الله فى قوله تعالى : " واتقوا الله ان الله (٤) " وأشباهه ، لما فى ذكر الاسم الظاهر هنا من التعظيم ، فكان أحسن لهذا المعنى (٥) ، وإعادة " الإنجيل والتوراة " للتعظيم أيضا فى قوله تعالى : " وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين ، وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه (٦) " .

ومن إعادة الظاهر للتعظيم والتخويف إعادة " الموت " فى قول الشاعر :

لا أرى الموت يسبق الموت شئ ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا (٧)

وهو مثل قوله تعالى : " وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون (٨) " .

---

(١) سورة المزمل : ٧٤ (٢) الأمالى ص ٥٥ .

(٣) سورة الكهف : ٣٨ (٤) سورة المائدة : ٤ ، ٧ ، ٨٥

(٥) الأمالى : ص ٦٧

(٦) سورة المائدة : ٤٦ ، ٤٧ وانظر الأمالى : ص ٧٠ ، ٨٢ .

(٧) الأمالى : ص ٨١ ، ٨٢ ، والبيت لعدى بن زيد وقيل لابنه سوادة ، وقيل لأمية بن أبى الصلت (خزانة الأدب ١٨٣/١) وانظر سيبويه ٣٠/١ وابن الشجرى ٢٤٣/١ ، والخصائص : ٥٣/٣ ، وشواهد المغنى : ص ٢٩٦ . والرضى على الكافية : ٩٢/١ .

(٨) سورة السجدة : ٢٠ ، والأمالى : ص ٢١ .

وبهذا يمزج ابن الحاجب البلاغة بالنحو فى أماليه .

وقد يعود الاسم الظاهر بغير لفظه ، وفى هذا يقول : " ومثل ذلك فى جعل الظاهر موضع الضمير لغرض فى مساق الكلام - وإن اختلفت المساقان - قوله تعالى " إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيع أجر من أحسن عملا (١) " وقوله " والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين " (٢) قال ابن الحاجب : ومثل ذلك فى القرآن كثير (٣) .

وقد اختلف العلماء فى وضع الظاهر موضع الضمير ، فإن كان فى معرض التفخيم جاز قياسا ، كقوله تعالى : " الحاقة ، ما الحاقة (٤) " أى ما هى وإن لم يكن فى معرض التفخيم فعند " سيبويه " يجوز فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول كالبيت السابق " لا أرى الموت يسبق الموت شئ " وكقول الشاعر :

لعمرك ما معن بتارك حقه .:. ولا منسئ معن ولا متيسر (٥)

وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول فى الشعر أو فى غيره مثل :

إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت .:. حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا (٦)

وقوله تعالى " ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع أجر من أحسن عملا " ، ومنع بعضهم فى غير التفخيم مطلقا قال الرضى : " ولا وجه له مع وروده " (٧)

ويستفاد من هذا أن ابن الحاجب يؤيد الأخفش فى وضع الظاهر بغير لفظه موضع الضمير ، ويخالف بذلك سيبويه ، والحق فى جانب ابن الحاجب لورود ذلك فى القرآن والشعر الفصيح فى الشواهد التى مرت .

---

(١) سورة الكهف : ٣٠ (٢) سورة الأعراف : ١٧٠

(٣) الأمالى : ص ٢١ (٤) سورة الحاقة : ١ ، ٢

(٥) سيبويه : ٣١/١ ، وهمع الهوامع ١٢٨/١ و وديوان الفرزدق : ٣٨٤ والخزانة ١٨١/١ والرضى على الكافية ٩٢/١ والبيت للفرزدق ، ومنسئ : مؤخر ، والمفعول محذوف أى: حقه

(٦) الخزانة ١٨٦/١ ، والعينى : ١٣٢/٣ ، والخصائص ٥٣/٣ ، والهمع : ١٨٠/١ وهو لكلحبة العرينى .

(٧) الرضى على الكافية ٩٢/١ فى الأقوال الثلاثة .

أما ابن جنى فقد قال بعد أن ذكر البيت : " إذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت " (١) .. " وهذا عندهم قبيح وهو إعادة الثانى مظهرا بغير لفظه الأول " ثم قال : " ولو قال : " زيد مررت بأبى محمد " وكنيته " أبو محمد " لم يجز عند "سيبويه" وإن كان "أبو الحسن" أجازه ، وذلك أنه لم يعد على الأول ضميره كما يجب ، ولا عاد عليه لفظه ، فهذا وجه القبح " ثم عاد وقال : ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن ، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة وعاد مخالفا للأول شابه - بخلافه له - المضمر ، الذى هو أبدا مخالف للمظهر (٢) " .

وقد ذكر ابن جنى بذلك رأى سيبويه ورأى أبى الحسن الأخفش ثم ذكر رأيا له ، وهو أنه جعل ماهو قبيح عند سيبويه حسنا ، لأن القائل لم يعد الظاهر بلفظه ، بل أعاده بلفظ يخالف للأول ، فكأنه بهذا أعاد الضمير ، إذ الضمير يخالف لفظه لفظ الظاهر ، وعود الضمير مقبول عند الجميع .

وابن الحاجب سار على هذا النهج فأجاز عود الظاهر بغير لفظه ولم يجعله قبيحا لوروده فى القرآن والشعر الفصيح ، ولكنه لم يشر الى موطن الحسن الذى أشار إليه ابن جنى .

د - تعلق الجار والمجرور :

مما عنى به فى أماليه القرآنية تعلق الجار والمجرور ، إذا كان فى تعلقهما بعض الخفاء ، أو يمكن أن يتعلقا بفعلين مختلفين ، وتعلق الجار والمجرور له أهمية فى ربط الآية وفهم معناها ، فكانت عنايته به من أجل ذلك .

وقد عقد إملاء خاصا فى كتابه لتوضيح معنى التعلق جاء فيه : وقال أيضا ممليا بالقاهرة ، معنى تعلق هذا بهذا فى مثل قولنا " مررت بزيد " وشبهه إيصال الحرف معنى الفعل إلى الاسم ، فالذى وصل معناه هو الذى يتعلق به الحرف ، كقولك " سرت من البصرة ، (فمن) أوصلت معنى السير إلى البصرة على معنى الابتداء ، وهو متعلق به " . (٣)

---

(١) فى الخصائص (يخش) مكان (يغش) ٣/٥٣ .

(٢) الخصائص لابن جنى : ٣/٥٣ ، ٥٤

(٣) الأمالى : ص ٢٦٩ .

ويفهم من حديثه هذا أن الجار يتعلق بالفعل ، وهو ما يراه ابن هشام إذ يقول : " لابد من تعلق الظرف أو الجار والمجرور بالفعل أو مايشبهه أوما أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه ، فإن لم يكن شئ من هذه الأربعة موجودا قدر ، وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لاتقدير في نحو " زيد عندك " و " عمرو في الدار " فقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو مخالفة الخبر للمبتدأ ، وقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدأ ، وعلق ابن هشام عليهما بقوله : " ولا معول على هذين المذهبين " (١) .

ومن الآيات التى بحث ابن الحاجب تعلق الجار فيها قوله تعالى: " كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها وذوقوا عذاب الحريق " (٢) قال : يجوز أن يتعلق " من غم " " بيخرجوا " أى يخرجوا من أجل الغم ويجوز أن يتعلق " بأرادوا " أى كلما أرادوا من أجل الغم أن يخرجوا فأخر عن مفعول " أرادوا " لأن المفعول أولى بالتقديم ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله "منها" بدل الاشتمال ، والضمير محذوف للعلم به أى " من غم فيها " (٣) ومثل هذا قاله ابن هشام فى المغنى فقد جاء فيه بعد أن ذكر الآية : " من " الأولى للابتداء ، " ومن " الثانية للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للابتداء ، فالغم بدل اشتمال وأعيد الخافض وحذف الضمير أى من غم فيها " (٤) وهو بهذا يتابع ابن الحاجب .

وفى قوله تعالى " ومن أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله " (٥) قال ابن الحاجب : يجوز أن يتعلق (من الله) بكتم ، ويكون كتمانه عن الأداء الذى أوجبه الله تعالى ككتمانها عن الله ، ويجوز أن يتعلق بما تعلق به " عنده " أى شهادة حاصلة عنده من الله ، ثم أخذ يشرح المعنى المراد على هذا التعلق ، وقال بعد ذلك : ويجوز أن يقدر " من الله " متعلقا بمحذوف غير متعلق (عنده) والمعنى سواء (٦) وتحدث ابن هشام عن هذه الآية بما يشبه حديث ابن الحاجب (٧) .

---

(١) المغنى لابن هشام ٢/٧٤ ، وانظر فى هذا الموضوع الهمع ١/٩٨ ، ٩٩

(٢) الحج : ٢٢ (٣) الأمالى : ٢٤

(٤) المغنى : ٢/١٨ (٥) سورة البقرة : ١٤٠

(٦) الأمالى : ص ٢٤

(٧) المغنى لابن هشام : ٢/١٨ .

وفى قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب (١) " يرى ابن الحاجب أن الجار والمجرور متعلق بتوارت ، إما على نحو " كتبت بالقلم " أى حصل لها التوارى بالحجاب وإما على نحو تعلق قولك " سكنت بالبلد " على معنى " فيه " ، كأنها توارت فيه ، ويجوز أن يكون حالا متعلقا بمحذوف والأول أوجه لأنه لاحاجة إلى التقدير مع وجود ظاهر يغنى عنه (٢) "

وفى قوله تعالى " إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء (٣) " يرى أن " من دون " يمكن أن يتعلق بتأتون ، وهو الظاهر عنده ، لأن المعنى تجعلون الإتيان لهؤلاء عوضا عن أولئك إذا كانت " من " للمقابلة أو تأخذون فى الإتيان من هؤلاء إذا كانت لابتداء الغاية ، ويمكن أن يتعلق "بشهوة" على المعنيين (٤) "

وفى قوله تعالى : " وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين (٥) " لم يجز أكثر النحاة تعلق " لكما " بالناصحين ، لأن " أل " موصول ، وما بعد الموصول لايعمل فيما قبله، ولكن ابن الحاجب يخالف هؤلاء النحاة ، ويرى أن " لكما " متعلق بالناصحين ، لأن الألف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الأجزاء التى لاتمنع التقدم ، وخالفت بذلك الموصولات الأخرى ، ولم يعجبه تعسف النحاة فى تلمس ما يتعلق به الجار من قولهم : إنه متعلق بما دل عليه " لمن الناصحين " وتقديرهم الكلام على أنه "إنى لمن الناصحين لكما لمن الناصحين" ، أو متعلق بمحذوف مستقل كأنه قال " إرادتى لكما " ، أو متعلق بما تعلق به قوله " من الناصحين " كأنه قال : إنى حاصل من الناصحين لكما ، وعلق ابن الحاجب على هذه الآراء بقوله : " وكله تعسف لاحاجة إليه (٦) " .

وجوز العكبرى أن تكون " أل " للتعريف لاموصولة حتى يصلح تعلق " لكما " بالناصحين (٧) ، ولكن ابن الحاجب يجعلها موصولة ، ويجيز التعلق بما بعدها من صلة لأن صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة .

---

(١) سورة ص: ٣٢
(٢) الأمالى : ص ٦٧
(٣) سورة الأعراف : ٨١
(٤) الأمالى : ص ٧١
(٥) سورة الأعراف : ٢١
(٦) الأمالى : ص ٨١
(٧) إملاء مامن به الرحمن : ١/ ٢٤

وفى رده على النحاة تظهر شخصيته ، وعدم تسليمه بقواعد النحاة ، إذا كانت غير موافقة للذوق اللغوى ، بأن كانت فيها تقديرات تدل على التعسف وكثرة التأويل ، وعدم الوضوح ، فهو لايخضع للقاعدة خضوعا كاملا ويفرق بين الموصول إذا كان كلمة مستقلة أو فى صورة الحرف مثل " أل "

ومن آرائه أنه يجيز تعلق الظروف والجار والمجرور بحرف النفى ، فقد ذكر فى قوله تعالى " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون (١) " أنه يجوز أن يكون " إذ " بدلا من " اليوم " والعامل فيه ماعمل فى اليوم وهو إما النفع المنفى ، وإما ما فى " لن " من معنى النفى ، أى انتفى فى هذا اليوم النفع ، فالمنفى نفع مطلق (٢) ، وقد نقل ابن هشام هذا الرأى عن ابن الحاجب . (٣)

ويرى فى قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (٤) " أن الباء فى " بنعمة " متعلقة بالنفى لابقوله " بمجنون " ، إذ لو علق به لكان المراد نفى جنون من نعمة الله ، وذلك غير مستقيم لوجهين : أحدهما : أنه لايوصف جنون بأنه من نعمة الله ، والآخر أنه لم يرد نفى جنون مخصوص ، وإنما أريد نفيه عموما ، فتحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا بنعمة الله ، ثم قال يقرر قاعدة عامة : وعلى هذا يحكم فى التعلق ، فإن صح تعلقه بالفعل وإلا علق بالحرف على ماتقرر (٥) " وكأنه بذلك يرد على الزمخشرى الذى يرى أن " بنعمة " متعلق بقوله تعالى " بمجنون " منفيا ، ومحله عنده النصب على الحال ، كأنه تعالى قال : ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك (٦) .

ورأى ابن الحاجب هنا يخالف جمهور النحويين ، فقد قال ابن هشام - بعد أن نقل رأى ابن الحاجب - وهذا كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لايوافقون على صحة التعلق بالحرف ، فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى أى : انتفى ذلك بنعمة ربك (٧) . فالتعلق بطريق النيابة لا الأصالة وهو رأى أبى على وأبى الفتح (٨) .

---

(١) سورة الزخرف : ٣٩ (٢) الأمالى : ص ١٦
(٣) المغنى : ٧٧/٢ (٤) سورة القلم : ٣
(٥) الأمالى : ص ٦٣ (٦) الكشاف : ١٢٦/٤ .
(٧) المغنى لابن هشام : ٧٧/٢ .
(٨) نفس المصدر السابق .

ويلاحظ أن ابن الحاجب حين يعلق الظرف أو الجار والمجرور بحرف النفي يقدر أيضا فعلا كما يقدر ابن هشام فهو يقول في قوله تعالى " ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم ": إنه متعلق بما في " لن " من معنى النفي أي انتفى في هذا اليوم النفع ، وفي قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " يقول: تحقق أن المعنى انتفى عنك الجنون مطلقا ، فهو يقدر الفعل " انتفى " ، ولولا أنه صرح بأن التعلق بالحرف ، لفهمنا من تقديره أنه يعلق بفعل دل عليه حرف النفي كجمهور النحويين .

هـ - معاني حروف الجر:

يسمى ابن الحاجب المجرور بحرف الجر مضافا اليه ، قال الرضي(١) : وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه لكنه خلاف ماهو المشهور الآن من اصطلاح القوم ، ثم قال : وأما من حيث اللغة فلا شك أن " زيدا " في " مررت بزيد " مضاف اليه ، إذ أضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر(٢) ، والزمخشري أيضا يسمى حروف الجر حروف الإضافة(٣) . وقال : سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء(٤) . وهذه التسمية أيضا تسمية الكوفيين فهم يسمونها (حروف الإضافة) لأنها تضيف الفعل الى الاسم ، أو (حروف الصفات) لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية وغيرها(٥) .

ويلاحظ أن من يسميها "حروف الجر" ينظر إلى عملها فيما بعدها ، ومن يسميها "حروف الاضافة" ينظر إلى معناها وهو أنها تضيف ماقبلها إلى مابعدها ، ومن العجيب أن ابن الحاجب سماها في الكافية أيضا (حروف الجر) ولعله بهذا ينظر إلى عملها ، وقد عرفها في الكافية بأنها "ماوضعت للإفضاء بفعل أو شبه أو معناه إلى مايليه" ، فهو قد عرفها بمعناها لا بعملها وعلق على ذلك الرضي بأن تسمية بعضهم لها "حروف الاضافة" لهذا المعنى ، أي تضيف الأفعال الى الأسماء .(٦) فالذي يهم ابن الحاجب هو معنى

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٧٢/١

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح ابن يعيش على المفصل : ٧/٨

(٤) نفس المصدر .

(٥) شرح التصريح على التوضيح : ٢/٢

(٦) شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣١٩ .

هذه الحروف ، لذلك تعرض لتوضيح معنى بعض هذه الحروف في القرآن إذا كان هذا المعنى خفيا ويحتاج إلى بيان .

وقد ذكر لنا معنى (مِنْ) في قوله تعالى " يوم يأتي بعض آيات ربك لاينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا " (١) فقال : (من) لابتداء الغاية ، تقول : " ما آمن زيد من يوم كذا " لابتداء الغاية ، ثم قال : " وإن أسقطت (من) في نحو " ما آمن من قبل وما آمن قبل " لم يختلف المعنى " . (٢)

وفي قوله تعالى : " إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء " (٣) يقول : (من) لابتداء الغاية ، أي تأتون في ابتداء هذا الفعل من غير النساء ، أو على معنى المقابلة ، أي تجعلون هذا عوضا عن هذا " (٤)

ويلاحظ أن تفسيره (من) بأنها للابتداء في هذه الآية غير واضح ولكني لاحظت أنه يميل إلى أن تكون (من) للابتداء في مواضع مختلفة من الأمالي وإن كان المعنى يستبعد ذلك كما ورد في أماليه على المفصل عند قول الشاعر :

باعد أمَّ العمرِ من أسيرها ∴ حراسُ أبواب على قصورها (٥)

من أن (من أسيرها) متعلق بباعد على معنى ابتداء الغاية (٦) .

وقد وضح معنى كون " من " لابتداء الغاية في إحدى أماليه بأنها التي تصلح قبالتها " إلى " كقولك " سرت من البصرة إلى الكوفة " ثم قال : وتجئ ملتبسة في بعض المواضع مثل قولك " زيدا أفضل من عمرو " و " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " وأشباهها ، لبعد تقدير (إلى) " . (٧)

وما المانع من أن تكون (من) بمعنى (عن) في قول الشاعر :
"باعد أم العمر من أسيرها " وأنها لاتكون للابتداء ، لأن " عن " تناسب البعد ، إذ يقال (بعدت عن الشر وقربت من الخير " ، وقال تعالى :

---

(١) سورة الأنعام : ١٥٨ (٢) الأمالي : ٧٠

(٣) سورة الأعراف : ٨١ (٤) الأمالي ص ٧١

(٥) ذكره السيوطي في شواهد المغني وقال أنشده الأصمعي ولم ينسبه إلى أحد : ص ٦٠ وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن قائله أبو النجم جـ١/ ٤٤ .

(٦) الأمالي : ٩٦ (٧) الأمالي : ١١١

" ان الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون "(١) وجاءت كلمة (بعيد) متعدية بمن فى قوله تعالى " وما قوم لوط منكم ببعيد "(٢) ويمكن أن تكون (من) هنا أيضا بمعنى (عن) ، ويؤيد ذلك مايراه ابن الحاجب فى قوله تعالى " ياويلنا قد كنا فى غفلة من هذا "(٣) من أن (من) هاهنا يجوز أن تكون بمعنى (عن) كما تقول " أطعمه عن الجوع ومن الجوع " " وكساه عن العرى ومن العرى " و " رمى عن القوس ومن القوس " وأخذت عنه الحديث ومنه الحديث " ثم عاد بعد ذلك إلى مايميل إليه من أن (من) لابتداء الغاية فقال فى هذه الآية : والأحسن أن تكون على بابها لابتداء الغاية ، تنبيها على أنه ابتداء ماغفل عنه ، لأن الذى بعد ذلك من العذاب أشد عليهم ولو قيل (عن هذا) لم يكن فيه ذلك المعنى "(٤) ، فهو يميل الى أن تكون (من) دائما على أصل وضعها وهو ابتداء الغاية ، وإذا لم يكن المعنى واضحا أخذ يلتمس له مايبرره .

وفى قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره "(٥) يرى أن الفعل " يخالف " عدى بعن ، لما فى المخالفة من معنى التباعد والحيد ، كأن المعنى الذين يحيدون عن أمره بالمخالفة ، فكان الإتيان بعن أبلغ للتنبية على هذا الفرض ، لما فى ذكر (عن) مع المخالفة من التنبيه على البعد والحيد "(٦) وفى ذلك إشارة من ابن الحاجب إلى " التضمين " فهو قد ضمن (يخالف) معنى (يباعد) وقد صرح الرضى بأن يخالفون عن أمره ضمن معنى (يتجاوزون)(٧) وإلى التضمين يشير ابن جنى بقوله : " اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر "(٨) .

ويرى (يس) أن التضمين مجاز مرسل ، لأنه استعمال اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينه ، وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز

---

(١) سورة الأنبياء : ١٠١ (٢) سورة هود : ٨٩
(٣) سورة الأنبياء : ٩٧ (٤) الأمالى : ص ٦٨
(٥) سورة النور : ٦٣ (٦) الأمالى : ٧٤
(٧) شرح الرضى على الكافية : ٢/ ٣٤٢ .
(٨) الخصائص لابن جنى ٢/ ٣٠٨ .

وهو ظاهر قول المغنى أن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين "(١)

وفى قوله تعالى " حتى توارت بالحجاب (٢) " يرى ابن الحاجب أن الباء هنا مثل قولك " كتبت بالقلم أى حصل لها التوارى بالحجاب، أو مثل " سكنت بالبلد " أى فيه كأنها توارت فيه (٣) ، فتكون الباء بمعنى (فى) .

وبحث بحثا مستفيضا فى قوله تعالى " وعليها وعلى الفلك تحملون (٤) " فالقياس والاستعمال يقتضيان (فى) أما القياس فلأنه بمعنى الظرفية وأما الاستعمال فلقوله تعالى " قلنا احمل فيها " واسلك فيها " ، وأجاب بما يلخص فى أن الآدميين يكونون بأعلى السفينة فناسب ذلك ذكر (على) ثم قال : وهذا أحسن ممن يقول : إنما أتى بعلى لمناسبة (على) فى قوله و (عليها) ، لأن هذا مراعاة أمر لفظى ، وما تقدم مراعاة لأمر معنوى (٥) .

وابن الحاجب دائما يفضل تقديم الأمر المعنوى على الأمر اللفظى .

وكما يجوز تضمين الفعل معنى فعل آخر ، يجوز عنده تضمين الاسم معنى الفعل كتضمين (إذ الفجائية) معنى الفعل فى قوله تعالى " فإذاهم فريقان يختصمون (٦) " فقد أجاز أن تكون (يختصمون) صفة لفريقان أو خبرا بعد خبر أو حالا مما فى (فريقان) من معنى الفعل أى افترقوا مختصمين ، وأجاز أن تكون حالا مما فى (إذا) من معنى الفعل ، وذلك بشرط أن تجعله معمولا لمحذوف (٧) " وكأنه يسير على نهج الزمخشرى الذى يرى أن العامل فى " إذا " فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، وعلق على هذا الرأى ابن هشام بقوله : " ولايعرف هذا لغيره (٨) " مع أن ابن الحاجب قد صرح به ، فقال : يجوز أن تكون " إذا " متعلقة بمحذوف دل عليه معناها الذى هو المفاجأة كأنه قيل " فوجئوا أوكانوا أو حصلوا (٩) " .

---

(١) حاشية يس على شرح التصريح : ٢ / ٤ ، وفيها بحث مسهب عن التضمين .

(٢) سورة ص : ٣٢

(٣) الأمالى : ٦٧

(٤) سورة المؤمنون : ٢٢

(٥) الأمالى : ٦٩

(٦) سورة النمل : ٤٥

(٧) الأمالى : ٧٨

(٨) المغنى ١/ ٨٠

(٩) الأمالى : ٧٨ .

ويرى أن حرف الجر قد يكون اسما مثل (الكاف) فى قوله تعالى : " واذكروه كما هداكم (١) " فهو يرى أن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أى اذكروا الله ذكرا مثل ماهداكم فالكاف حلت محل (مثل) فتكون اسما مثلها (٢) .

ويروى ابن هشام أن الكاف الاسمية الجارة المرادفة لمثل لاتقع كذلك عند "سيبويه" والمحققين إلا في الضرورة كقوله " يضحكن عن كالبرد المنهم (٣) " وقال كثير منهم "الأخفش" "والفارسى" يجوز فى الاختيار فجوزوا فى (زيد كالأسد) أن تكون الكاف فى موضع رفع ، ويجوز ذلك الزمخشرى (٤) .

فابن الحاجب هنا يوافق الأخفش والفارسى والزمخشرى ، ويخالف سيبويه وبعض المحققين . وفى هذه الآية " واذكروه كما هداكم " يرى ابن هشام أن الكاف حرف معناه التعليل و " ما " مصدرية ، والتقدير " واذكروه لهدايته اياكم (٥) . وكذلك يرى ابن عقيل فى شرح الألفية (٦) .

و ـ العطف على معمولي عاملين :

شاع بين النحويين ومنهم ابن الحاجب تسمية هذا الموضوع" العطف على عاملين " ولكن الصواب أن يسمى " العطف على معمولى عاملين " (٧) لأن المعمولين لايعطفان على عاملين بل على معموليهما ، وتسمية النحويين على حذف مضاف . (٨)

---

(١) سورة البقرة : ١٩٨ (٢) الأمالى : ٤٨

(٣) قائله العجاج وصدره : " بيض ثلاث كنعاج جم " ، والنعاج : البقر الوحش ، والجم : الكثير ، والمنهم بتشديد الميم : الذائب ، يصف نسوة يضحكن عن أسنان كالبرد الذائب لطافة ونظافة . (شرح شواهد المغنى للسيوطى : ص ١٧١ ، ١٧٢) .

(٤) المغنى : ١/ ١٥٤ (٥) التصريح على التوضيح ٢/ ٦

(٦) حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٣٢

(٧) المغنى لابن هشام : ٢/ ١٧٨ .

(٨) شرح الرضى على الكافية : ١/ ٣٢٤ .

والعطف على معمولي عاملين موضع خلاف بين النحويين ، فسيبويه يمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا (١) ، وجاء في كتابه عند ذكر " ماكل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة " قوله : إن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر كأنك أظهرت " كل " فقلت " ولاكل بيضاء " ، وكذلك في قول الشاعر أبي دواد :

أكلَّ امرئ تحسبين امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل نارا (٢)

قدر سيبويه " كل " قبل " نار (٣) " وإنما منع "سيبويه" العطف على عاملين لضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين (٤) ، وتبعه كثير من النحويين البصريين . (٥)

والفراء يجيز العطف على معمولي عاملين مطلقا ، حكى ذلك عنه الفارسي وابن الحاجب (٦) ، ونسب" ابن مالك" إلى "الفراء" أن مذهبه كمذهب سيبويه فهو يضمر الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين (٧) .

وإذا رجعنا إلى " معاني القرآن " للفراء نجده يقول فيه عند قوله تعالى : " والذين كسبوا السيئاتِ جزاء سيئة بمثلها (٨) " : " رفعت الجزاء بإضمار " لهم " كأنك قلت : فلهم جزاء السيئة بمثلها (٩) " ، ولم يجعله من العطف على معمولين على الآية السابقة " للذين أحسنوا الحسنى وزيادة " (١٠) وهذا يؤيد موافقته لسيبويه .

أما أبو الحسن الأخفش تلميذ سيبويه فيخالف أستاذه ، ويجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا إلا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور ، فلا يجوز عنده " دخل زيدٌ إلى عمرٍو وبكرٌ خالدٍ " . وهذا المثال

---

(١) الكتاب لسيبويه : ٣٣/١ والرضى على الكافية ٣٢٤/١

(٢) الكتاب ٣٣/١ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٦/١ ولم ينسب فيها لقائل ، وفي الكامل للمبرد نسب لعدى بن زيد العبادي ص ١٦٣ .

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٣/١

(٤) الرضى على الكافية : ٣٢٤/١

(٥) أمالي ابن الحاجب : ص ١٣ .

(٦) شرح التصريح على التوضيح ١٥٤/٢ والرضى على الكافية ٣٢٣/١ .

(٧) الرضى : ٣٢٥/١ (٨) سورة يونس : ٢٧ .

(٩) معاني القرآن للفراء : ٤٦١/١ .

(١٠) سورة يونس : ٢٦ .

لايجوز عند جميع النحويين ، للفصل بين الواو العاطفة و " خالد " المجرور (١)
أما ماعدا ذلك فيجوز عند الأخفش فهو يرى في البيت السابق أن "نــار"
الأولى مجرورة لعطفها على امرئ ، "ونارا" الثانية منصوبة لعطفها على الخبر
قال ابن يعيش : وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحســن (٢) .

وتبع الأخفش في جواز العطف على عاملين أكثر الكوفيين (٣) ، وهذا يؤيــد
مايراه الدكتور شوقي ضيف من أن الأخفش يعتبر الإمام الأول للمدرســة
الكوفيــة (٤) .

وروى ابن هشام أن الزمخشري يمنع العطف على معمولي عاملين بدليل
ماجاء في الآيات " والشمس وضحاها ، والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها (٥) "
من قوله : " فإن قلت : نصب " إذا " معضل ، لأنك إن جعلت الواوات عاطفة
وقعت في العطف على عاملــين (٦) " قال ابن هشام : يعني أن " إذا "
عطف على " إذا " المنصوبة بأقسم ، والمخفوضات عطفت على " الشمس " المخفوضة
بواو القســم (٧) ، وأجاب الزمخشري عن ذلك بأن واو القسم نائبة عن فعله
والواوات العواطف نوائب عن هذه الواو ، فيكون من باب عطف العاملين على
معمولي عامل واحد ، مثل " ضرب زيد عمرا وبكر خالــدا (٨) " ، وهــذا
جائز بلا خلاف .

واستدلال ابن هشام بذلك على أن الزمخشري لايرى العطف علــى
عاملين غير صحيح ، إذ أن الزمخشري يجيب هنا عن تساؤل من يـــرى
هذا المنع ، وهذا لايدل على أنه يرى منع العطف على معمولي عاملين ، بدليـل
أنه يرى هذا العطف في آية أخرى هي قوله تعالى " إن في السموات والأرض
لآياتٍ للمؤمنين ، وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون ، واختلاف الليل
والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح
آيات لقوم يعقلون " (٩) إذ قال فيها : وأما قوله " آيات لقوم يعقلون " فمن
العطف على عاملين نصبت أو رفعت ، فالعاملان إذا نصبت هما " إنَّ " و " في " ،

(١) شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٤
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٧ ، ٢٨
(٣) الأمالي : ١٣ (٤) المدارس النحوية : ٩٩
(٥) سورة الشمس : ١ ، ٢ ، ٣ (٦) الكشاف ٤/ ٢١٤
(٧) المغني ٢/ ١٠٢ (٨) الكشاف ٤/ ٢١٥
(٩) سورة الجاثية : ٣ ، ٤ ، ٥ .

وإذا رفعت فالعاملان الابتداء و " فى " عملا الرفع فى آيات " والجر فى " واختلاف " ، وبعد أن ذكر هذا الرأى قال : والعطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لامقال فيه ، فإن قلت : فما وجه تخريج الآية عند سيبويه ؟ وأجاب على ذلك باضمار " فى " أو نصب " آيات " على الاختصاص أو رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف (١) ، فهو يرى العطف على عاملين بدليل قوله : " والعطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد " ولكنه يجب لمن يرى رأى سيبويه ، وقد علق الزمخشرى فى (المفصل) على إضمار المضاف فى رأى سيبويه فى مثل " ماكلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً " بأنه شاذ . (٢)

وابن هشام يرى جواز العطف على معمولى عاملين فيقول : والحق جواز ذلك ، ويرى أن جوازه يمنع الإشكال فيما ورد فيه من الآيات القرآنية (٣) .

والآن ما موقف ابن الحاجب من هذا العطف .

لقد أبدى اهتمامه بهذا الموضوع ، فتحدث عنه فى أماليه فى أربعة مواضع ، منهما موضعان فى أماليه القرآنية (٤) ، ومرة فى أماليه على المفصل (٥) ، وأخرى فى أماليه على أبيات من الشعر (٦) .

أما الموضع الأول فهو عندما تحدث عن قوله تعالى : " وتصريف الرياح آيات (٧) " وعدها من باب العطف على عاملين ، سواء أكانت " آيات " مرفوعة أم منصوبة ، وقد سبق توضيح ذلك فى قول الزمخشرى عن هذه الآية ، وابن الحاجب يوافقه فى أنها عطف على عاملين ، ثم أخذ يوضح الآراء فى هذا النوع من العطف ، فذكر أن أكثر البصريين يمنعه وأكثر الكوفيين يجيزه ، ومنهم من يفصل فيقول : أما مثل " فى الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمروٌ " فجائز ، وأما مثل قولك " زيد فى الدار وعمروٌ الحجرةِ " فلا يجوز ، وبين أن من يمنع العطف على عاملين يرى فى الآية أن " آيات " تأكيد لآيات الأولى ،

---

(١) الكشاف : ٣/٤٣٦

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢٦

(٣) المغنى : ٢/١٠٢ (٤) الأمالى : ١٢ ، ١٣ ، ٢١

(٥) الأمالى : ٨٦ ، ٨٧ (٦) الأمالى : ٢٦٥

(٧) سورة الجاثية : ٥

ووضح رأى سيبويه فى المثال " ماكل سوداء تمرة ... " ، والبيت :
" أكلَّ امرئ تحسبين امرأ " (١)

وفى الموضع الثانى تحدث عن إعراب الآية " قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لايؤمنون فى آذانهم وقر وهو عليهم عمى (٢) " فقال : يجوز أن يكون (الذين) مخفوضا عطفا على قوله " للذين آمنوا " ، وقوله " وقر " مرفوع على العطف على قوله " هدى " ، و" فى آذانهم " بيان لمحل الوقر لاخبر للمبتدأ الذى هو " وقر (٣) " حتى يوافق العطف على المعمولين السابقين ثم قال : ويلزم من هذا أن يكون عطفا على عاملين ومثل هذا من العطف جائز عند المحققين المتأخرين كقولك : " فى الدار زيد والحجرةِ عمروٌ " و" ماكل سوداء تمرة ولابيضاء شحمة " ونظائره ، وهو كثير (٤) ، ثم أخذ يذكر أقوالا أخرى فى إعراب الآية .

وفى الموضع الثالث كان يعلق على بيت ورد فى المفصل للزمخشرى وهو :

أكلَّ امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا (٥)

وقد أسهب فى توضيح هذا المذهب ، وشرح مذهب سيبويه وأنه يقدر مضافا محذوفا ويؤول البيت والآيات التى وردت فى ذلك وهذا التأويل لايرضى ابن الحاجب فيقول : وغير سيبويه لايحتاج إلى شئ من هذه التأويلات كلها فيحمل الباب كله على ظاهره من غير تأويل (٦) .

وفى الموضع الرابع تحدث عن رأى سيبويه أيضا باختصار (٧) .

من ذلك يتضح لنا أن ابن الحاجب يجيز العطف على معمولى عاملين فى هذه المواضع ، وقد تحدث عن هذا الموضوع بإسهاب فى كتابه " الإيضاح شرح المفصل للزمخشرى " ويبن فيه رأيه فاختار جواز العطف على عاملين ، إذا تقدم المجرور وتأخر غيره ، ثم أتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب كقولك " فى الدار زيد والحجرةِ عمروٌ " وعلى ذلك حمل قوله تعالى " واختلاف الليل

---

(١) الأمالى : ١٢ ، ١٣ (٢) سورة فصلت : ٤٤
(٣) الأمالى : ٢١ (٤) الأمالى : ٢١ ، ٢٢
(٥) البيت لأبى دواد (انظر الكتاب لسيبويه : ٣٣/١)
(٦) الأمالى : ص ٨٧ ، ٨٨ (٧) الأمالى : ٢٦٥ .

والنهار " إلى قوله " آيات "(١) وقوله " والذين كسبوا السيئات "(٢) بعد قوله " للذين أحسنوا الحسنى "(٣) " فالذين كسبوا " في موضع خفض عندهم ، ثم قال : وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القرآن ، وأشعار العرب ، ولا حاجة الى التعسف(٤) . فهو يصف رأى سيبويه بالتعسف ، وعلل لمن أجاز مطلقا بأنه نظر إلى هذه النماذج فأجاز جميع الباب ، وعلل لمن منع مطلقا كسيبويه بأنه لما رأى منع " زيد في الدار وعمرٌو الحجرةِ " ظن أن الباب واحد فعمم(٥) . وابن الحاجب يقف عند السماع عن العرب هذا الموقف الوسط فيجيز ماورد عنهم ويمنع مالم يرد ، وهو بذلك يخالف سيبويه ويؤيد الأخفش ، ويصف من يرون هذا المذهب بأنهم من المحققين ، ويعيب على سيبويه بأن مذهبه فيه تأويل لاحاجة إليه ، وأن ماورد في القرآن والنصوص الأخرى من شعر ونثر يؤيد هذا المذهب وهو العطف على عاملين .

وبذلك يقف ابن الحاجب حرا في مذهبه لايهمه أن الرأى لإمام من نحاة البصريين (سيبويه) مع أنه يدين بمذهبهم غالبا ، ولكنه لايوافقهم في كل آرائهم ، كما سنرى ذلك في كثير من المسائل .

ز- من أساليب الاستثناء في القرآن :

مما تعرض له ابن الحاجب كثيرا في أماليه أسلوب الاستثناء في بعض الآيات التي يخفى فيها المراد منه ، فيبين المستثنى منه ، ومن أى نوع هذا الاستثناء ، مؤيدا رأيه بالدليل .

من ذلك قوله تعالى : " فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق ، خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ماشاء ربك إنَّ ربك فعال لما يريد ، وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها مادامت السموات

---

(١) الجاثية : ٣ ، ٤ ، ٥ (٢) سورة يونس : ٢٧

(٣) سورة يونس : ٢٦

(٤) الإيضاح شرح المفصل للزمخشري تأليف ابن الحاجب (مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب) . ٥ ورقة : ٧٧ الصفحة اليسرى) .

(٥) نفس المصدر .

والأرض الا ماشاء ربك عطاء غير مجذوذ "(١) والاستثناء هنا " إلا ماشاء ربك مرتين ، ووجه الإشكال ذكره الزمخشري بقوله : فإن قلت : فما معنى الاستثناء في قوله " إلا ماشاء ربك " وقد ثبت خلود أهل الجنة والنار في الأبد من غير استثناء؟(٢) وللإجابة على هذا التساؤل اختلف العلماء اختلافا كبيرا ، فذكر القرطبي في تفسيره أحد عشر قولا في المراد بهذا الاستثناء(٣) .

وخلاصة رأى ابن الحاجب أن الاستثناء الأول والثاني متصل والمستثنى منه " مادامت السموات والأرض " أي جميع الأزمان " إلا ماشاء ربك " وهو زمن إقامتهم في المحشر ، فهم ليسوا فيه في جنة ولا نار ، ويرى رأيا آخر يصلح للاستثناء الأول فقط وهو أن يكون المراد بالذين شقوا المؤمن العاصي والكافر ، فيكون " إلا ماشاء ربك " استثناء للمدة التي تكون بعد إخراج العصاة ، ويضعف عنده أن يكون استثناء منقطعا ، للحاجة إلى تقدير ، ولاحاجة إلى تقدير الانفصال مع تسويغ الاتصال ، لأنه أظهر وأكثر(٤).

ومن الذين قالوا بجواز الاستثناء المنقطع هنا العكبري(٥) .
وللزمخشري رأى في ذلك يخالف رأى ابن الحاجب ، فهو يرى أن الاستثناء من الخلود ، والمراد به أن أهل النار لايخلدون في عذابها ، لأنهم يعذبون بالزمهرير ، وبأنواع أخرى من العذاب ، وكذلك أهل الجنة لهم نعيم آخر كرضوان الله في قوله تعالى : " وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله أكبر ".(٦)

ورأى الزمخشري مقبول وله وجهه ، لأن يوم الحشر الذي اختار ابن الحاجب أنه المراد بالاستثناء يكون قبل دخول الجنة أو النار فالاستثنا غير واضح ، لأن المفهوم أنه بعد دخولهما ، أما التعذيب بأنواع أخرى وكذلك اختلاف النعيم فهو أظهر في الاستثناء .

---

(١) سورة هود : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) الكشاف : ٢/ ٢٣٥

(٣) تفسير القرطبي : ٩/ ٩٩ ومابعدها .

(٤) الأمالي : ٥٧

(٥) إملاء مامن به الرحمن : ٢/ ٤٥ .

(٦) سورة التوبة : ٧٢ .

وفى قوله تعالى " ولاتقولن لشئ إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله "(١) يرى ابن الحاجب أن الاستثناء مفرغ ، وهناك باء محذوفة ، والتقدير " إلا بأن يشاء الله " أى إلا بذكر المشيئة ويستبعد أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا لأدلة ذكرها ويرى أن الاستثناء لايتعلق بالنهى ، لأن المعنى يكون " نهيتكم إلا أن أشاء " والنهى لايقيد بالمشيئة ، ولايصح أن يكون متصلا بقوله " إنى فاعل " إذ يصير المعنى إنى فاعل بكل حال إلا فى حال مشيئة الله ، فيصير منهيا عن ذلك ، ويرد على بعض المتأخرين — وهو عبدالمنعم النحوى من أصحاب ابن برى الذى زعم أن "إلا" ليست باستثناء اتصال — فيقول : تقدم الكلام عن ذلك ، وإن أراد أنها ليست باستثناء أصلا ، فلا يصدر ذلك إلا عن جهل "(٢) .

ويرى الزمخشرى أن الاستثناء هنا متعلق بالنهى لا بقوله " إنى فاعل " والمعنى عنده : ولاتقولن ذلك القول إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ، أو يكون المعنى ولا تقولنه إلا بأن يشاء الله أى قائلا إن شاء الله(٣) ، فابن الحاجب يوافق الزمخشرى فى أنه لايتعلق "بإنى فاعل" ، ويخالف الزمخشرى فى أنه لايتعلق بالنهى . ويرى أن الاستثناء مفرغ فى الآيات الآتية :

قوله تعالى : " فماذا بعد الحق إلا الضلال "(٤) فالضلال يرتفع على أنه بدل ، كأنه قيل ماشئ بعد الحق إلا الضلال ، أو مبتدأ على تقدير استثناء مفرغ من حيث إن المعنى مابعد الحق إلا الضلال(٥) " .

وقوله : " أمن لايهدى إلا أن يهدى "(٦) يرى أيضا أن الاستثناء مفرغ ، لأن المعنى أم من لايهدى بسبب من الأسباب إلا بأن يهدى وحذفت الباء لأن حذفها وإثباتها قبل "أن" قياس مطرد(٧) ، والزمخشرى لم يتحدث فى كشافه عن هذا الاستثناء .

---

(١) سورة الكهف : ٢٣

(٢) الأمالى : ٤٢ وفيه تفصيل هذا الموضوع .

(٣) الكشاف : ٣٨٦/٢

(٤) سورة يونس : ٣٢

(٥) الأمالى : ٤٢ ، ٤٣

(٦) سورة يونس : ٣٥

(٧) الأمالى : ص ٤٧ .

وفى قوله تعالى " وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة فى ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين " (١) يرى أن الاستثناء مفرغ من عموم الصفات المقدرة لورقة أى وما تسقط من ورقة إلا معلومة ، و "الا فى كتاب مبين " بدل من قوله " إلا يعلمها " ، لأن مايعلمه الله حاصل فى كتاب ثم يقول ، والبدل بتكرير لفظ الاستثناء سائغ كقول الشاعر :

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله (٢)

قال الزمخشرى : وقوله " إلا فى كتاب " كالتكرير لقوله " إلا يعلمها " لأن معناهما واحد (٣) ، وهو إشارة إلى أن " إلا فى كتاب " بدل .

وفى قوله تعالى : " وماكان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا (٤) " يرى أن "وحيا" استثناء مفرغ من عموم الأحوال المقدمة فى سياق النفى من الضمير فى الخبر (٥) ، أو من اسم الله تعالى ، ويجوز أن يكون (وحيا) هو الخبر على أنه استثناء مفرغ من عموم الأخبار المقدرة ، ويجوز أن يكون استثناء منقطعا قال ابن الحاجب : وليس بواضح إذ المفهوم من سياق الكلام بيان حصول التكليم من الله لبشر ولأنه لاينبغى العدول إلى المنقطع إلا بعد تعذر المتصل (٦) .

وهو بذلك يرد على العكبرى الذى يرى أن " وحيا " استثناء منقطع ، لأن الوحى ليس بتكليم .

وفى قوله تعالى " وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله (٨) " ، يجوز عنده أن يكون الاستثناء متصلا ومنقطعا ، فالاتصال على أن تكون " ما " للمعبود على تقدير أن يكونوا يعبدون مع الله غيره ، ويجوز أن يكون منقطعا

---

(١) سورة الأنعام : ٥٩

(٢) الأمالى : ٤٩ ، قال العينى رجز لم أدر راجزه : ٢/١٥١ والرواية (شيخك) والأولى (شنجك) والمراد به الجمل والرسيم والرمل : البطئ والسريع من السير ، ويعتبر الجرجاوى رواية (شيخك) تحريفا من الناسخ ولم ينسب البيت . (شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوى : ص ١٧٢ ، ١٧٣ . وانظر همع الهوامع : ٢٢٧/١ ، ٢٢٨ .

(٣) الكشاف : ١٩/٢ (٤) سورة الشورى : ٥١

(٥) المراد بالضمير " هو " والتقدير وما كان تكليم الله كائنا (هو) لبشر الا وحيا .

(٦) الأمالى : ٥٨ (٧) املاء ما من به الرحمن ٢٢٦/٢

(٨) سورة الكهف : ١٦ .

على ألا يكونوا يعبدون الله أصلا ، أوعلى أن تكون " ما " مصدرية تقديره وإذ اعتزلتموهم وعبادتهم ، والاتصال أظهر ، لأنه الواقع كثيرا مع الاحتمال الظاهر ، فكان حمله عليه أولى (١) .

ويرى هذين الرأيين في الاستثناء هنا الزمخشري (٢) والعكبري (٣) .

من هذا العرض لبحث ابن الحاجب في الاستثناء نرى أنه يبحث في الآيات التي خفي معنى الاستثناء فيها ، وأنه لا يميل إلى أن يكون الاستثناء منقطعا مع إمكان الاستثناء المتصل ، لأن المتصل عنده هو الأصل في هذا الباب .

ح — توجيه المشكل في القرآن :

في قوله تعالى " إن هذان لساحران " (٤) حديث مستفيض عند النحويين والمفسرين ، وخلاصة القول أن في هذه الآية ثلاث قراءات :

القراءة الأولى : إنّ هذين لساحران " بتشديد " إنّ " ورويت عن عثمان وعائشة وغيرهما وهذه القراءة موافقة للإعراب ، مخالفة للمصحف .

والقراءة الثانية : " إنْ هذان لساحران " بتخفيف " إنْ " وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ، ومن فساد الإعراب .

والقراءة الثالثة : وهي قراءة المدنيين والكوفيين " إنّ هذان لساحران " بتشديد النون ، وهذه القراءة توافق المصحف ، وتخالف الإعراب (٥) وقد خطأها قوم حتى قال أبو عمرو : إني لأستحيي من الله أن أقرأ " إنّ هذان (٦) " ولذلك قرأ " إنّ هذين (٧) " .

---

(١) الأمالي : ٦٨ (٢) الكشاف : ٢/٣٨٢

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢/٩٩ (٤) سورة طه : ٦٣

(٥) انظر القراءات الثلاث وتوجيهها : تفسير القرطبي ١١/٢١٦ وحاشية عبادة على شذورات الذهب : ١/٦٥ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/١٢٣ والكشاف للزمخشري ٢/٤٣٨ ، ٤٣٩ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/٤١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١/٧٩ .

(٦) تفسير القرطبي ١١/٢١٦

(٧) الأمالي : ٢٢ ، حاشية عبادة على الشذور : ١/٦٥

وروى عروة عن عائشة أنها سئلت عن قوله تعالى : " لكن الراسخون في العلم " ثم قال " والمقيمين الصلاة " ، وفي المائدة " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " ، و" إن هذان لساحران " فقالت : يابن أخي : هذا خطأ من الكاتب (١) ، وروى عن عثمان أنه قال : في المصحف لحن وستقيمه العرب بألسنتهم ، ويرى ابن تيمية أن هذا الخبر عن عثمان باطل لأن الصحابة لاتسكت على وجود لحن في القرآن . (٢)

وقد شمر العلماء عن سواعدهم للدفاع عن هذه القراءة ، ولهم في ذلك آراء كثيرة ، وقد روى أن للعلماء في هذه القراءة ستة أقوال ذكرها ابن الأنباري والنحاس والمهدوي ، وخلاصة هذه الآراء : (٣)

١ـ أن من القبائل من يجعل المثنى بالألف في جميع حالات الإعراب وهم بنو الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وكنانة بن زيد ، قال شاعرهم :

إن أباها وأبا أباها ∴ قد بلغا في المجد غايتاها (٤)

قال أبو جعفر النحاس : وهذا القول من أحسن ماحملت عليه الآية وهو رأي أبي الخطاب الأخفش والكسائي والفراء (٥) .

٢ـ أن " إنَّ " بمعنى نعم ، قال النحاس : ورأيت أبا إسحق الزجاج وعلي بن سليمان يذهبان إليه ، قال الزمخشري : وقد أعجب به أبو إسحق (٦) ، وحكى سيبويه أن " إنَّ " تأتي بمعنى أجل . ولكن هذا الرأي لايعجب ابن الحاجب ، ويصفه بأنه ضعيف ، لأن " إنَّ " بمعنى نعم لم يثبت إلا شاذا ، ولايصح حمل القرآن على الشاذ ، ثم إن لام الابتداء لاتدخل على الخبر (٧) ، وردَّ على هذا بأنها لام زائدة أو داخلة على مبتدأ محذوف . (٨)

---

(١) تفسير القرطبي : ٢١٦/١١ والإتقان للسيوطي : ١٨٢:١

(٢) شذور الذهب لابن هشام بتحقيق محمد محيي الدين : ٤١

(٣) القرطبي : ٢١٦/١١ وما بعدها .

(٤) قائله أبو النجم ونسب لرؤبة .

(٥) القرطبي : ٢١٧/١١ .

(٦) الكشاف : ٤٣٩/٢

(٧) الأمالي : ٢٣ .

(٨) حاشية الخضري على ابن عقيل : ٦٦/١ .

٣ـ يرى الفراء أن " هذا " مثل " الذى " تزاد عليهما النون بلاتغيير فكما يقال (الذين) فى جميع حالات الإعراب يقال (هذان) كذلك فى جميع الحالات .

٤ـ الألف فى (هذان) تشبه ألف (يفعلان) فلا تغير .

٥ـ قال أبو اسحق : ضمير الشأن مضمر ، والمعنى إنه هذان لساحران ، وقال ابن الأنبارى فأضمرت الهاء التى هى منصوب " إنَّ " وهذان خبر " إنَّ " ، وساحران يرفعها (هما) المضمر .

وقد عد ابن الحاجب هذا الرأى أضعف من السابق فقال : وأما من قال إن " إنَّ " فيها ضمير الشأن محذوفا والمراد " إنه هذان لساحران " فأضعف لدخول اللام فى الخبر ، ولأن حذف ضمير الشأن المذكور لم يثبت إلا شاذا فى مثل قولهم :

إنَّ من يدخل الكنائس يوما .. يلق فيها جآزرا وظباء (١)

وعلى ثبوته فهو ضعيف باتفاق (٢) .

٦ـ المفرد لم يتغير إعرابه وهو (هذا) فكذلك مثناه ، وروى هذا الرأى أبو جعفر النحاس عن ابن كيسان .

وذكر ابن هشام فى شذور الذهب الرأى الأول والثانى والخامس والسادس من الآراء السابقة ، وزاد رأيا وهو أنه لما اجتمع ألفان ، ألف هذا وألف التثنية حذفت ألف التثنية لالتقاء الساكنين ، فبقيت ألف (هذا) وهى لاتتغير ، لأنها ليست ألف الإعراب . (٣)

وذكر السيوطى أنه قد ظهر له فى الآية رأى ، وهو أن (هذان) بالألف جاء لمناسبة (ساحران) و (يريدان) ، كما نون (سلاسلا) لمناسبة " أغلالا " (٤) وهذا مراعاة لأمر لفظى لايصح حمل القرآن عليه وقد تمت الآراء بهذا ثمانية .

أما الرأى الذى يرجحه ابن الحاجب ويميل إليه فهو أن (هذان) مبنى فجاء فى حالات الإعراب على صورة واحدة ، وهى لغة واضحة ويرى أن

---

(١) الخزانة : ١/٢١٩ ، ٢/٤٦٣ ، وابن يعيش على المفصل : ٣/١١٥ والهمع ١/١٣٦ وأمالى ابن الشجرى ١/٢٩٥ ، وينسب للأخطل وقيل ليس فى ديوانه (الخزانة) .

(٢) الأمالى : ٢٣ .

(٣) شذور الذهب بتحقيق محيى الدين عبدالحميد ص ٤٠

(٤) الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى : ١/١٨٤ .

اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى التي يقال فيها (هذان رفعا و(هذين) نصبا وجرا ، ليست إعرابا في التحقيق ، لأن علة البناء موجودة وهي أنه اسم اشارة ، وذكر أن هذا الرأي أظهر الآراء (١) ، وهذا الرأي يشبه الرأي الثالث وهو للفراء .

وفي قوله تعالى : " وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الأكبر أن الله برئ من المشركين ورسوله (٢) " يتعرض لإعراب (ورسولُه) بالرفع في موضعين من الأمالي (٣) ، أما قراءة النصب فهي واضحة عطفا على (الله) وهو اسم " أنّ " ، وفي قراءة الرفع يرى أن (رسولُه) معطوف على اسم (أنّ) باعتبار المحل الأصلي وهو الابتداء ، والعطف على اسم (أنّ) المفتوحة يمنعه النحويون ، ولكنه هنا يخالفهم ، ويرى أنهم لم ينتبهوا إلى أن المفتوحة قسمان : قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لايجوز ، أما الأول فهو أن تكون في حكم المكسورة كقولك " علمت أن زيدا قائم وعمرو " وذلك لأن " علم " لاتدخل إلا على المبتدأ والخبر ، بدليل وجوب الكسر في قولك " علمت إن زيدا لقائم " أما إذا كانت المفتوحة على غير هذه الصفة فلا يصح الرفع مثل " أعجبني أن زيدا قائم وعمرو (٤) " ، وإنما لم يصح ذلك ، لأن المفتوحة هي واسمها وخبرها في تأويل جزء واحد مشرك لأن ، فلو قدرت (أن) في حكم العدم لم يصح بخلاف المكسورة ، فإن تقدير عدمها لايخل بالمعنى ، كما جاز تقدير عدم الباء المؤكدة في قول الشاعر : " فلسنا بالجبال ولا الحديدا " (٥) فعطف (الحديد) على (الجبال) بالنصب على تقدير حذف الباء أي (فلسنا الجبالَ ولا الحديدَ) . فخلاصة رأيه هنا أن العطف بالرفع جائز على اسم (أنّ) المفتوحة باعتبار المحل الأصلي وهو الابتداء إذا كانت في حكم المكسورة ، وهي في الآية في حكم المكسورة ، لأنه سبقها قوله تعالى " وأذان " أي وإعلام ، فأصبحت كالمثال الذي ذكره وهو " علمت أنّ زيدا قائم وعمرٌو " ، أما في قوله تعالى :

---

(١) الأمالي : ٢٣ (٢) سورة التوبة : ٣

(٣) الأمالي : ٢٣ ، ٣٣ (٤) الأمالي : ٣٣ .

(٥) الأمالي ص : ٢٣ ، ٢٤ ، وصدر البيت (مُعاويَ إننا بشر فأسجح) وقائله عقيبة بن هبيرة الأسدي (الخزانة ١/٣٤٣ ، ٣٤٥) واستشهد به سيبويه في أربعة مواضع ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ (الإنصاف ص ٢٠٧) والمقتضب للمبرد ٢/٣٣٨ .

" ولو أنَّ ما في الأرض من شجرة أقلامٌ والبحرُ يمده من بعده سبعة أبحر "(١)

فلا يصح عنده عطف (البحر) على اسم (أنَّ) لأنها ليست في حكم المكسورة بل (البحرُ) معطوف على فاعل (ثبت) المقدر بعد " لو " .

ولم يتنبه العكبري إلى هذا الفرق فقال : إن عطف (ورسولُه) على موضع الابتداء غير جائز عند المحققين ، لأن المفتوحة لها موضع غير الابتداء بخلاف المكسورة .(٢)

أما ابن مالك فأجاز العطف على اسم إنَّ المكسورة والمفتوحة بالرفع حيث قال :

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إنَّ بعد أن تستكملا
وألحقت بإنَّ لكنَّ وأن من دون ليت ولعل وكأن

واشترط الخضري في حاشيته على ابن عقيل في (أنَّ) المفتوحة أن تكون في موضع الجملة بأن تسد مسد مفعولي العلم اللذين أصلهما الجملة فتكون في حكم المكسورة ، وكذا ما في معنى العلم كآية " وأذان من الله ورسوله " فهو بذلك يوافق ابن الحاجب ، ثم قال الخضري بعد ذلك وقيل : يجوز مطلقا ، وقيل يمنع مطلقا .(٣)

وقال ابن هشام : والمحققون من البصريين في الآية على أنه مبتدأ حذف خبره والتقدير (ورسولُه برىءٌ) أو على العطف على ضمير الخبر المستتر أي (برىء هو ورسوله)(٤) " . ومن شواهد العطف على اسم (إن) المكسورة بالرفع قول الشاعر :

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه فان لنا الأم النجيبة والأدب(٥)

ويشترط ابن مالك لجواز الرفع أن تستكمل (إنَّ) خبرها ، والكسائي يجيز الرفع عطفا على اسم " إنَّ " مطلقا ولو لم تستكمل خبرها تمسكا بظاهر قوله تعالى " إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون " وقراءة بعضهم " إن الله وملائكتُه يصلون " برفع " ملائكتُه " وقول الشاعر :

---

(١) لقمان : ٢٧ (٢) إملاء ما من به الرحمن : ٢ / ١١
(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل : ١ / ١٣٧
(٤) شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٧
(٥) التصريح على التوضيح : ١ / ٢٢٧ ، والصبان على الأشموني : ١ / ٢٨٥ .

فمن يك أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيار بها لغريب (١)

وتعبير النحاة هنا يفيد أن العطف على اسم (إنَّ) باعتبار المحل الأصلي وهو الابتداء وذلك قبل دخول " إنَّ "، ولكن ابن هشام جوز أن العطف هنا على محل إنَّ مع اسمها، ومحلها رفع بالابتداء، وذلك عند إعرابه لقوله تعالى " رب إني لا أملك إلا نفسي وأخي (٢) " فقد ذكر من وجوه الرفع في " أخي " أن يكون عطفا على محل " إنَّ " واسمها. وقال " عُبادة " معلقا على هذا: في الحقيقة العطف على اسمها أما ما ذكره " ابن هشام " فهو على مذهب الكوفيين. (٣)

ويوجه قوله تعالى " كذلك سلكناه في قلوب المجرمين، لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الأليم، فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون ". (٤)

ووجه الإشكال : كيف يكون إتيان العذاب بغتة بعد أن شوهد ورؤى ؟ وهذا الاعتراض وإن كان متصلا بالمعنى لا بالإعراب إلا أنه يجيب عنه في أماليه بوجهين : أحدهما أن المراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير قال تعالى : " كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية (٥) " والمعنى إذا قارب حضور الأجل، وكقوله تعالى " وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن (٦) " ومعلوم أن الإمساك لا يكون بعد بلوغ الأجل، وإنما المراد قاربن بلوغ الأجل، والوجه الثاني أنهم قد يرونه ولا يعتقدون أنه عذاب، فتأتي البغتة بعد رؤيته حين يأخذهم، كقوله تعالى : " وإن يروا كسفا من السماء ساقطا يقولوا سحاب مركوم ". (٧)

وفي قوله تعالى " قال فإنك من المنظرين إلى يوم الوقت المعلوم (٨) " يجيب عن قول من يقول : كيف أضيف " يوم " إلى " الوقت " والمراد باليوم الوقت فكأنه قال : إلى وقت الوقت المعلوم، وكان يغني عن ذلك إلى الوقت المعلوم ؟

---

(١) قائله ضابئ بن الحارث البرجمي (شواهد العيني على الأشموني : ٢٨٦/١).

(٢) المائدة : ٢٥

(٣) حاشية عبادة على الشذور : ٦١/١

(٤) سورة الشعراء : ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

(٥) سورة البقرة : ١٨٠   (٦) سورة البقرة : ١٣١

(٧) سورة الطور : ٤٤ وانظر الأمالي : ٢، ٣   (٨) سورة الحجر : ٣٨.

ويرد على هذا الاشكال بأربعة آراء تتلخص فى أن المراد بالوقت المعلوم النفخ فى الصور فكأنه قال : إلى وقت النفخ ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم " القيامة " ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم النفخ ، ويراد باليوم يوم القيامة ، وأضيف لوجود الملابسة بينهما ، أو أن يكون المراد بالوقت المعلوم يوم القيامة والمراد بيومه بيوم النفخ ، وبهذا يندفع الإشكال (١) .

وروى عن ابن عباس أنه قال : المراد بيوم الوقت المعلوم النفخة الأولى يوم تموت الخلائق ، وهذا المعنى هو مايدور حوله ابن الحاجب . ويدافع عن أسلوب القرآن فى قوله تعالى " يأيها الرسول بلغ ما أنزل اليك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته (٢) " بأنه قد اعترض بأن العرب لاتقول " إن لم تفعل فما فعلت " لموافقة الشرط للجواب ، ولعدم الفائدة ، وكان جوابه عن هذا الاعتراض أن المراد تبليغ جميع ما أنزل اليه ، حتى إنه لولم يبلغ الجميع فكأنه لم يبلغ شيئا أو يكون معنى فما بلغت رسالته " وضع موضع أمر عظيم ، أى إن لم تفعل فقد ارتكبت أمرا عظيما . (٣) قال الزمخشرى فى هذا الموضع : " المراد فإن لم تفعل فلك ما يوجبه كتمان الوحى كله من العقاب ، فوضع السبب موضع المسبب ، ويعضده قوله صلى الله عليه وسلم : فأوحى الله إلىّ إن لم تبلغ رسالاتى عذبتك (٤) " وهذا موافق للرأى الثانى عند ابن الحاجب . وروى عن ابن عباس أنه قال : المعنى بلغ جميع ما أنزل إليك من ربك فإن كتمت شيئا منه فما بلغت رسالته ، وهذا تأديب للنبى (ص) ، وتأديب لحملة العلم من أمته ألا يكتموا شيئا من أمر شريعته (٥) " والرأى الأول لابن الحاجب موافق لما روى عن ابن عباس .

وفى قوله تعالى " وما نريهم من آية إلا هى أكبر من أختها (٦) " يرى أن فيها إشكالا ، لأن أفعل التفضيل يفيد زيادة المفضل على المفضل عليه ، فقوله تعالى " إلا هى أكبر من أختها " يلزم منه أن تكون كل آية أكبر من الأخرى ، وذلك يؤدى الى أن تكون أكبر وليست بأكبر ، وأجاب عن هذا بإجابات ثلاث : أن يكون المراد إلا هى أكبر من أختها ،

---

(١) الأمالى : ٢٦ ، ٢٧
(٢) المائدة : ٦٧
(٣) الأمالى : ٣٢
(٤) الكشاف : ٣٥٣/١
(٥) تفسير القرطبى : ٢٤٢/٦
(٦) سورة الزخرف : ٤٨

المتقدمة عليها ، أو يكون المراد أكبر من أختها من وجه، والثانية أكبر من وجه آخر ، أو يراد أنها تكون أكبر من أختها وقت حصولها، لأن المشاهدة لها أثر عظيم في النفس .(١)

وعند الزمخشري ليس هناك تفضيل في هذه الآية ، وإنما هذا أسلوب عربي يفيد أن الآيات كلها كبيرة ولا تفاوت بينها ، كقول القائل : " رأيت رجالا بعضهم أفضل من بعض " ، وقول الشاعر :

من تلق منهم تقل لاقيت سيدهم ... مثل النجوم التي يسري بها الساري (٢)

وقول الأنمارية عن بنيها " ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها (٣) " .

ويلاحظ أن ابن الحاجب يرد على الاعتراض ردا عقليا منطقيا حاملا التفضيل على حقيقته ، وأنه لابد أن يكون هناك مفضل ومفضل عليه ، أما الزمخشري فيرد ردا أدبيا ، فيه تذوق للأسلوب العربي ، وأنه لا يلزم عنده أن يكون هناك تفضيل ، وإنما هذا أسلوب عربي يفيد تشابه جميع الآيات في أنها كبيرة ، ويستشهد بكلام العرب على ذلك وأنا أؤيد تفسير الزمخشري ، وأن التفضيل ليس مرادا .

ط - أحكام لغوية خاصة بالقرآن :

وللقرآن عنده أحكام لغوية خاصة به ، لأنه كلام الله سبحانه وتعالى، وبعض ما يصح في حق البشر لا يصح في حقه تعالى ، فالله منزه عن الصفات التي يتصف بها الإنسان ، فإذا عبر - سبحانه - " بلعل " فليس معنى ذلك أنه يرجو أو يتوقع أو ينتظر ، وأنه ليس عالما بما سيحدث ، فذلك مستحيل على الله العالم بكل شيء .

---

(١) الأمالي : ٤٧

(٢) قائله المرندس وهو من بني بكر بن كلاب يمدح بني عمرو والغنويين (الحماسة ٢/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ ط صبيح) وقيل لعبيد بن الأبرص (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للمرزوقي : ص ٥٧) .

وقبله :

لا ينطقون عن الفحشاء إن نطقوا ... ولا يمارون إن ماروا بإكثار

(٣) الكشاف : ٣/ ٤٢١ ، ٤٢٢ .

فبماذا نفسر قوله تعالى " فلعلك تارك بعض مايوحى إليك وضائق به صدرك "(١) ، وقد أجاب عن توهم ذلك ، بأن ألفاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى ، فهى محمولة على التوقع من المخاطب كقوله تعالى " لعله يتذكر "(٢) بمعنى اذهبا على توقعكما ذلك(٣) ، وقوله " فلعلك تارك " بمعنى أن التوقع منك للترك حاصل لأجل هذه العلة والتعنت المذكور ، وهو قولهم " لولا أنزل عليه كنز أو جاء معه ملك "(٤) .

ومن أنواع البدل فى النحو "بدل الغلط" ، وهذا النوع لايمكن حمل القرآن عليه ، لاستحالة الغلط على الله سبحانه ، فهذا النوع يمتنع وروده فى القرآن الكريم(٥) .

والأسلوب اللغوى الضعيف عنده لايرد فى القرآن ، فالخفض على الجوار شاذ ، لأنه لم يرد فى القرآن ولافصيح الكلام ، وإنما أتى فى كلام من لا يؤبه له من العرب .(٦)

وإذا ورد استفهام على لسان الله فى القرآن فليس المراد أنه يستفهم عن شئ لايعرفه مثل بقية الناس حين يستفهمون ، فلا بد من تأويل الاستفهام بأن يكون له معنى آخر ، ففى قوله تعالى : " فماذا بعد الحق إلا الضلال " يرى أن الاستفهام هنا بمعنى النفى ، وليس على حقيقته ، لاستحالة تحقيق الاستفهام فى حق الله تعالى(٧) .

ويلم بأسلوب القرآن فيقول : كل مافى القرآن من قوله " وما أدراك " فقد أعلم بمفعوله مثل " القارعة ، ما القارعة ، وما أدراك ما القارعة "(٨) وأما مافى القرآن من قوله " وما يدريك "(٩) فقد قيل إنه لم يدر به(١٠) .

---

(١) سورة هود : ١٢ (٢) سورة طه : ٤٤

(٣) الخطاب لموسى وهارون حين طلب الله منهما الذهاب إلى فرعون لعله يتذكر أو يخشى فى قوله تعالى " اذهبا إلى فرعون انه طغى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى " سورة طه : ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) الأمالى : ٤٨ (٥) الأمالى : ٤٥ ، ٨٠ ، ٨١ .

(٦) الأمالى : ٧٩ (٧) الأمالى : ٤٣

(٨) سورة القارعة : ١ ـ ٢ ـ ٣

(٩) سورة الأحزاب : ٦٣ ، الشورى : ١٧ ، عبس : ٣ .

(١٠) الأمالى : ٥٤ .

خلاصة منهجه وآرائه في الأمالي القرآنية :

مما سبق أستطيع أن أوجز منهجه وآراءه فى أماليه القرآنية فيما يلى:

١ـ لم يراع فى الأمالى القرآنية ترتيب الآيات حسب ورودها فى المصحف، ولاحسب اتفاقها فى الموضوع النحوى ، وقد يكون له العذر فى أنه لم يملها مرتبة ، بل أملاها عندما كانت الحاجة تدعو الى الإملاء ولكن العيب يقع على من جمع هذه الأمالى ، ولم يراع فيها الترتيب حتى فى تاريخ الإملاء (١) .

٢ـ كان يختصر فى كتابة الآية فيذكر جزءاً منها ، وقد يشمل حديثه عنها أجزاء أخرى لم يذكرها ، وكان أحياناً لايذكر عند الشرح الكلمة التى يتحدث عنها ، وقد مرت أمثلة لذلك (٢) .

٣ـ كان يخص كل إملاء بآية واحدة ، ويندر أن يملى على أكثر من آية فى إملاء واحد ، وقد يكرر الآية الواحدة فى إملاءين ، والحديث مختلف فيهما (٣) .

٤ـ تناول فى بعض الآيات تفسير المعنى دون التعرض للإعراب وكان منهجه فى تفسيرها إما بحث معانى بعض الكلمات لغويا ، وإما شرح الأسلوب القرآنى ، وإما الإجابة على مايتصل بالعقيدة لدفع شبهة تثار حول الآية (٤) .

٥ـ تعرض لبلاغة القرآن كالاستفهام الإنكارى وذكر الظاهر موضع الضمير لغرض بلاغى (٥) ، والتقديم والتأخير .

٦ـ كان اهتمامه بالقراءات القرآنية واضحا ، وقد استشهد بالقراءات المتواترة للقراء السبعة ورواتهم ، ووجهها توجيها نحويا (٦) ولم يوجه من القراءات الشاذة إلا قراءة واحدة وهى " هن أطهرَ لكم " بنصب أطهرَ (٧) .

٧ـ وضع النحو فى خدمة المعنى الذى يهدف إليه النص القرآنى فإعرابه يدور حول المعنى المراد من الآية ، فمراعاة المعنى عنده أهم من مراعاة الصناعة النحوية (٨) .

---

(١) انظر ص ٦٣ من هذه الرسالة ومابعدها (٢) ص ٥٩ من هذه الرسالة .

(٣) ص ٦١ من هذه الرسالة (٤) ص ٧٩ من هذه الرسالة

(٥) ص ١٣٢ من هذه الرسالة (٦) ص ٨٥ من هذه الرسالة ومابعدها .

(٧) ص ٨٦ من هذه الرسالة (٨) ص ١٤٤ من هذه الرسالة .

٨ - استخدم المنطق والعقل فى توجيه بعض الآيات ، فكان يميل إلى الحجة وتفنيد الآراء ، فما وافق العقل قبله ، وما لم يوافقه رفضه ، وإن قال به أعلام النحويين قبله ، وذلك واضح فى كل الأمالى .

٩ - وترتب على ذلك مخالفته لكثير من آراء من سبقه ، واستقلاله بآراء لم تعرف من قبل ، وسأتعرض لذلك بتوسع أكثر عند الحديث عن شخصيته النحوية .

١٠ - للقرآن عنده أحكام لغوية خاصة ، فليس كل ما يجوز فى اللغة يجوز فى القرآن ، فلا يصح مثلا وقوع بدل الغلط فيه ، ولا يصح حمل الاستفهام على حقيقته لأن الله منزه عن ذلك ، ولا يصح حمل الرجاء على حقيقته حينما يعبر الله " بلعل " ، ولا بد من تأويل ذلك (١)

١١ - مراعاة الأحكام الشرعية عند الإعراب فمعنى " أو " فى قوله تعالى : " تقاتلونهم أو يسلمون " (٢) وفى قوله " مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة (٣) " متوقف على الحكم الشرعى كما يراه الفقهاء فمعناها هنا معنى الاستثناء بالا .

١٢ - قياسه النظير على النظير فى القرآن ، واستيعابه للأساليب القرآنية (٤) ، وتمكنه من فهمها ، وكان يؤيد رأيه أحيانا بالأمثلة (٥) التى لاتدع مجالا للشك .

١٣ - كان يذكر فى ثنايا الحديث قواعد لغوية عامة بكثرة ، وهذه القواعد توضح لنا رأيه ومنهجه فى النحو واللغة ، مثل قوله : " لاحاجة الى التقدير مع وجود ظاهر يغنى عنه (٦) " وقوله : " مراعاة الأمر المعنوى أولى من مراعاة الأمر اللفظى (٧) " وقوله :

---

(١) ص ١٥٩ من هذه الرسالة .

(٢) الأمالى : ص ٢ (٣) الأمالى : ص ٧٢

(٤) انظر ص ٨٢ من هذه الرسالة .

(٥) انظر ص ٧٧ من هذه الرسالة .

(٦) الأمالى : ص ٦٧ .

(٧) الأمالى : ص ٦٩ .

" العرب تصف الجزء بما تصف به الجملة (١) " وقوله : " حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ليس بقياس فى غير المصادر (٢) " وقوله : " يكون النفى لما يتوهم أو يظن أو يعتقد (٣) " وقوله : " النكرة فى صريح سياق النفى تنفى الجميع (٤) . وقوله : " التأكيد اللفظى لايفصل بينه وبين مؤكده بالجمل (٥) " .

---

(١) الأمالى : ٧

(٢) الأمالى : ١٤

(٣) الأمالى : ٦٢

(٤) الأمالى : ٧٣

(٥) الأمالى : ٦ .

" البـــاب الثالـــث "

فى الأمالى على كتـــاب المفصـــــــــل

الفصل الأول

منهج ابن الحاجب في أماليه على المفصل

١- كتاب المفصل :

بدأ الزمخشرى فى تأليف كتابه " المفصل " يوم الأحد أول شهر رمضان من عام ٥١٣ هـ وأتمه فى غرة المحرم عام ٥١٤ (١) وقد طبع هذا الكتاب مستقلا من غير تعليق أو حواش فكانت صفحاته ٢٣٩ صفحة (٢) وقد بين الزمخشرى منهجه فى هذا الكتاب فقال فى مقدمته :

" ولقد ندبنى ما بالمسلمين من الأرب ، إلى معرفة كلام العرب ، وما بى من الشفقة والحدب ، على أشياعى من حفدة الأدب ، لإنشاء كتاب فى الإعراب ، محيط بكافة الأبواب ، مرتب ترتيبا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعى ، ويملأ سجالهم بأهون السقى ، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب " المفصل فى صنعة الإعراب " ، مقسوما أربعة أقسام : القسم الأول فى الأسماء ، القسم الثانى فى الأفعال ، القسم الثالث فى الحروف ، القسم الرابع فى المشترك من أحوالها ، وصنفت كلا من هذه الأقسام تصنيفا ، وفصلت كل صنف منها تفصيلا ، حتى رجع كل شئ إلى نصابه ، واستقر فى مركزه ، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ونظمت من الفرائد المتناثرة ، مع الإيجاز غير المخل ، والتلخيص غير الممل (٣) " .

ولم يكن هذا التقسيم من ابتكار الزمخشرى ، فقد سبقه " أبو على الفارسى " إلى هذا التقسيم فى كتابه " الإيضاح " إذ جاء بالأقسام الثلاثة الأولى فيه أما القسم الرابع عند الزمخشرى فقد خصص له " أبو على " كتابه " التكملة (٤) " ، وسار ابن الحاجب على نهجه ، فجاء فى الكافية بالأقسام الثلاثة ، وخصص كتاب (الشافية) للقسم الرابع عند الزمخشرى . فكان اقتفاؤه أثر أبى على الفارسى أوضح " فالشافية مثل " التكملة " . اختصت كل منهما بالصرف ، " والكافية " مثل " الإيضاح " فى أقسامه ، وكان الزمخشرى يزعم

---

(١) كشف الظنون : المجلد الثانى نهر ١٧٧٤.

(٢) مطبعة الكوكب الشرقى بالاسكندرية سنة ١٢٩١ وصححه حمزة فتح الله .

(٣) المفصل : ص ٥٠٤ (مطبعة الكوكب الشرقى) .

(٤) أبو على الفارسى للدكتور شلبى : ص ٥٢١ ، ٥٢٢ .

أنه ليس فى كتاب سيبويه مسألة إلا وقد تضمنها كتابه " المفصل " وحُكى أن بعض أهل الأدب أنكر عليه ذلك وذكر له مسألة من " الكتاب " ، وقال هذه لم ترد فيه ، فقال : إنها إن لم تكن فيه نصا فهى فيه ضمنا ، وبين له ذلك (١) " .

ويتضح من هذا أن الزمخشرى كان يضع كتاب سيبويه نصب عينيه حينما ألف كتابه " المفصل " فقد أوجز فيه مسائله (٢) .

وهناك من ينقد هذا الكتاب بأنه مستغلق الألفاظ ، قال أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى ــ وهو يومئذ نحوى دمشق بزعمه ــ : هو تأليف موضوع على الاختصار ، بالتقاط المسائل من كتب أئمة العربية فجاء مستغلق الألفاظ على ماتحتها من المعانى الواضحة (٣) "

فهذا العالم يرى أن سبب استغلاق ألفاظه أنه مختصر من كتب أئمة العربية اختصارا سبب الغموض فى العبارة ، وهذا الرأى فيه مبالغة فالكتاب سهل إلى حد ما ، ويمكن فهمه بدون شرح ، ذلك لأنه ليس مختصرا اختصارا مخلا ، فهو يعتبر متنا مطولا أو شرحا مختصرا ، إذ يوضح المسائل بالأمثلة والشواهد الكثيرة ، وطريقته فى العرض أنه يقسم كل باب من أبوابه إلى فصول ، فباب " الحال " مثلا قسمه إلى مقدمة وثمانية فصول ، فالمقدمة عن شبه الحال بالمفعول به ، وعن مجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو هيئتهما معا ، والفصل الأول عن العامل فيها ، والثانى عن وقوع المصدر حالا ، والثالث عن وقوع الاسم غير الصفة والمصدر حالا ، والرابع عن أن من حقها أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة ، والخامس عن الحال المؤكدة والسادس عن الجملة تقع حالا ، والسابع عن إخلاء الجملة من العائد والثامن عن انتصاب الحال بعامل مضمر ، وهو فى كل هذه الفصول يوضح بالأمثلة والشواهد الشعرية (٤) ، فهو ليس متنا مختصرا ولكنه متن يميل إلى التفصيل والتوضيح ، من أجل ذلك سماه صاحبه

---

(١) نزهة الألباء : ص ٣٩٢

(٢) انظر (المدارس النحوية) للدكتور شوقى ضيف : ٢٨٤

(٣) إنباه الرواة : ٣/٢٦٧ .

(٤) انظر المفصل (ص ٦١ ــ ٦٥) .

" المفصل " ، ولما أراد أن يكتب متنا مختصرا ، اختصره وسمى هذا المختصر " الأنموذج في النحو " فالأنموذج مختصر من المفصل (١) ، وللزمخشري كتاب آخر في بعض مشكلات المفصل (٢) .

وكان كتاب (المفصل) أهم كتاب يدرس بمصر والشام ، وبلغ من حب "الملك المعظم" له أن جعل جائزة كبرى لمن يحفظه (٣) ، وقد أشاد الشعراء بذكر هذا الكتاب ، فقال أحدهم :

إذا ما أردت النحو هاك محصلا ∴ عليك من الكتب الحسان " مفصلا "

وقال الآخر :

مفصل جار الله في الحسن غاية ∴ وألفاظه فيه كدر مفصل

ولولا التقى قلت المفصل معجز ∴ كآى طوال من طوال المفصل (٤)

وقد أثار هذا الكتاب اهتمام العلماء في القرن السابع إلى جانب اهتمامهم بكتاب (الإيضاح) لأبي على الفارسي (٥) .

وقد عد صاحب كشف الظنون ممن تناول المفصل شرحا أو نظما أو اختصارا أو نقدا ٣٢ عالما ، منهم ٢٣ شرحوه ، وأربعة شرحوا أبياته ، واختصره اثنان ، ونظمه اثنان ، ونقده مخطِّئا واحد ، وتوجد على بعض شروحه تعليقات وحواش .

ومن أشهر من شرحه :

١ ـ ابن الحاجب ، وسمى شرحه " الإيضاح " (٦) ، وعلى شرحه حاشية لفخر الدين الجاربردى احمد بن حسن المتوفى عام ٧٤٦ .

---

(١) كشف الظنون : المجلد الأول نهر ١٨٥

(٢) كشف الظنون ، المجلد الثاني نهر ١٧٧٤

(٣) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية : ١٩٨

(٤) كشف الظنون : ٢/نهر ١٧٧٤

(٥) أبو على الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٥٣٨

(٦) توجد منه بدار الكتب نسختان مخطوطتان إحداهما رقم ١٨٥٥ نحو والثانية رقم ٢٨٦ تيمورية . وتوجد منه نسخة بمكتبة البلدية بالاسكندرية رقم ٥٤٥ ب ، وأخرى بمكتبة ابراهيم باشا رقم ١٨ ، وأخرى بمكتبة سوهاج .

وعليه حاشية أخرى لجلال الدين رسولا بن أحمد بن يوسف التبانى ت سنة ٧٩٢ .

٢- أبوعبدالله محمد بن عبدالله المعروف "بابن مالك" النحوى ت سنة ٦٧٢ .

٣- الإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازى ت سنة ٦٠٦ ، وعليه تعليقه لأبى على الشلوبين ت سنة ٦٤٥ .

٤- علم الدين قاسم بن احمد اللورقى الأندلسى ت سنة ٦٦١ وسماه " الموصّل "

٥- الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى ت سنة ٦٤٦ .

٦- علم الدين السخاوى ، وقد شرحه مرتين أحدهما فى أربع مجلدات سماه " المفضل " ، والآخر سماه (سفر السعادة وسفير الإفادة) ت سنة ٦٤٣ .

٧- أبو البقاء يعيش بن على المعروف بابن يعيش النحوى ت سنة ٦٤٣ .

٨- أبو البقاء العكبرى ، واسم شرحه " المحصل فى شرح المفصل) ت سنة ٦١٦ .

وممن شرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفى الاربلى ت سنة ٦٣٨ وسماه " إثبات المحصل فى نسبة أبيات المفصل " ورضى الدين حسن بن محمد الصغانى ت سنة ٦٠٥ ومحمد بدر الدين أبى فراس النعسانى الحلبى فرغ من تأليفه سنة ١٣٢٣ .(١)

وممن نظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوى القصرى ت سنة ٦٦٣ وصنف أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسى الأندلسى من أهل الجزيرة فى رد المفصل كتابا سماه (كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشرى فى المفصل وماخالف فيه سيبويه) ت سنة ٦٢٥ (٢)

---

(١) وهو مطبوع أسفل المفصل بمطبعة التقدم بمصر .

(٢) كل هذه الشروح والكتب التى تناولت المفصل من كتاب كشف الظنون المجلد الثانى : ١٧٧٤ ومابعدها .

وأشهر شروح المفصل شرح ابن يعيش (١) ، الذى ألفه وهو فى سن السبعين ، قال فى مقدمته : " وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون إتمامه موانع ، منها اعتراض الشواغل ، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل " .

وقد طبع هذا الشرح فى عشرة أجزاء ، والأجزاء الستة الأولى تبحث فى الأسماء ، والجزء السابع يبحث فى الأفعال ، والجزء الثامن حتى ص ٥٣ من الجزء التاسع يبحث فى الحروف ، ومن ص ٥٣ من التاسع حتى نهاية الجزء العاشر فى المشترك .

ويعد هذا الشرح من أهم المراجع النحوية ، فمؤلفه ابن يعيش من كبار أئمة العربية ، ماهر فى النحو والتصريف ، وقد تصدر بحلب للإقراء زمانا ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وشرح أيضا تصريف ابن جنى (٢) ، وتوفى بحلب سحرا فى الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ (٣) فهو معاصر لابن الحاجب .

ولما كان " المفصل " قد أثار انتباه علماء القرن السابع وابن الحاجب منهم ، فقد أدلى بدلوه معهم ، وكان لهذا الكتاب أثر فى نحوه إذ سار على نهجه فى كتابه " الكافية " حتى قيل إنها مختصر للمفصل (٤) . وقد وضحت ذلك عند الحديث عن الكافية ، وبينت أوجه الشبه بينهما فى التقسيم والعبارة (٥) ، وألف كتابا فى شرحه سماه (الإيضاح) وخصص جزءا هاما من أماليه النحوية ، تناول فيه المفصل بالشرح والنقد والتحليل وتوضيح مافيه من شواهد ، وهذا الجزء من أماليه هو موضوع دراستنا فى هذا الباب .

---

(١) مطبوع بادارة الطباعة المنيرية بمصر فى عشرة أجزاء .
(٢) بغية الوعاة : ٢/٣٥١ ، ٣٥٢
(٣) نفس المصدر ص ٣٥٢
(٤) البداية والنهاية لابن كثير ١٣/١٧٦ .
(٥) انظر : ص ١٩ من هذه الرسالة .

٢ـ طريقة الامــــلاء

أـ عدم الترتيب :

يلاحظ على هذا القسم من الأمالى ما لوحظ على الأمالى القرآنيـــة من أنه لم يراع فيه ترتيب الأمالى وفق ورودها فى كتاب المفصل ، ولا وفـق الغرض النحوى الذى سيقت له ، ولا وفق زمان الإملاء أو مكانه ، ولنضـرب أمثلة توضح هذه الظاهرة .

إذا نظرنا الى الإملاء رقم ٦ الخاص باعراب جزء من البيـــت الآتــى :

ومن فعلاتى أننى حسن القرى　　　إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها (١)

نجد هذا البيت فى المفصل (شرح ابن يعيش) فى الصفحة رقم ١٠٣ من الجزء السابع ، والإملاء رقم ٧ وهو على البيت :

أكلَّ امرئ تحسبين امرأ　　　ونار توقد بالليل نــارا (٢)

فى الصفحة رقم ٢٦ من الجزء الثالث والإملاء رقم ٨ وهو على الشطـــر الآتى : " أوَ الفًا مكة من وُرق الحمـــى (٣) " فى الصفحة ٧٤ مـــن الجزء السادس والاملاء رقم ٩ وهو على قول الشاعر :

لمزة موحشا طلل قديـــم　　　عفاه كل أسحم يستديـــم (٤)

---

(١) الأمالى : ٨٦ والمفصل : ٢٦٦ والبيت فى الهمع ١١٦ ـ قـــال الشنقيطى فى الدرر اللوامع : لم أعثر على قائله ص ٨٤ .

(٢) الأمالى : ٨٦ والمفصل : ١٠٦ ، وسيبويه ٣٣/١ والهمع ٥٢/٢ ، والدرر اللوامع ٦٢/٢ وأمالى ابن الشجرى : ٢٩٦/١ ، والكامـــل للمبرد : ١٦٣ ، وذكر سيبويه أن قائله أبو دواد .

(٣) الأمالى : ٨٨ والمفصل ٢٢٧ وقائله العجاج من أرجوزة يمدح بها بنى خندف وقبله : ورب هذا الحرم المحرم　والقاطنات البيت غير الريم (شواهد المفصل) ص ٢٢٧ والحمى : الحمام حذف الميم فصار " الحما " ثم قلب الألف ياء لمكان القافية وكسرما قبلها للمناسبة .

٤ـ الأمالى : ٨٨ والمفصل : ٦٣ والبيت رواه بعضهم " لمزة موحشا " فقال هو لكثير عزة وآخرون " لمية موحشا " فنسبه إلى ذى الرمة غيلان ، فإن مية اسم محبوبته (شواهد المفصل ص ٦٣) .

فى الصفحة ٦٢ من الجزء الثانى ، أما الإملاء رقم ١٠ فهو على " المبنى الذى حركته لابما ... (١) " وهذه العبارة فى الصفحة ٧٩ من الجزء الثالث ، ويتضح من هذا أن ترتيب الأمالى حسب ورودها فى المفصل لم يراع فى أمالى ابن الحاجب ، كما لم يراع الترتيب وفق الغرض النحوى ، فهذه الأمالى السابقة لايربطها غرض نحوى واحد ، فكل بيت فيها كان الحديث فيه عن غرض نحوى غير غرض البيت الآخر ، ولانقول إنها شواهد شعرية وهذا يربط بينها ، فهو لم يراع ذلك فى أماليه فقد فصل بين هذه الشواهد والشواهد الأخرى التى جاء بها بأمال على عبارات من المفصل ليس بها شواهد .

ومما يدل دلالة قوية على أن الارتباط بين الأمالى من حيث الغرض غير مقصود له أن الإملاء رقم ١٠٢ وهو على قول الشاعر :

يالعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار (٢)

ورقم ١٠٤ على قولهم " يابؤس لزيد " مرتبطان بأنهما عن حذف المنادى وجاء البيت والمثال فى المفصل متجاورين فى هذا الموضع إذ قال : قد يحذف المنادى فيقال : " يابؤسٌ لزيد " أي ياقومْ بؤسٌ لزيد ومن أبيات الكتاب :

يالعنةُ الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار (٣)

ومع هذا الترابط بين الإملاءين فصل بينهما بالإملاء رقم ١٠٣ وهو عن الترخيم فى عمومه فلو كان يريد الارتباط لما فصل بين إملاءين فى موضوع واحد بإملاء آخر .

---

(١) الأمالى : ٨٨ والمفصل : ١٢٥ .

(٢) سيبويه ١/ ٣٢٠ والهمع : ١/ ١٧٤ وشواهده ١/ ١٥٠ ، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٣٥ ، والكامل للمبرد ٢/ ١٦٨ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ص ٢٦٩ قال الشنقيطى : ولم أعثر على قائله (الدرر اللوامع ١/ ١٥٠) قال السيوطى : ويروى "والصالحون" على أنه فاعل فى المعنى أو يكون معطوفا على المبتدأ وهو (لعنة) أى لعنة الصالحين ، ثم حذف المضاف وأعرب المضاف إليه باعرابه (شواهد المغنى ٢٦٩)

(٣) الأمالى : ص ١٥٥ .

وهناك بعض أمال قد تجاورت ، وجمعها موضوع واحد في المفصل وذلك كالإملاء رقم ٣٠ وهو عن البيت :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمانـــي (١)

والإملاء رقم ٣١ عن البيت :

باعد أم العمرو من أسيرها حراس أبواب على قصورهـــا (٢)

والإملاء رقم ٣٢ عن البيت :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأحناء الخلافة كاهلـه (٣)

والإملاء رقم ٣٣ عن البيت :

وقد كان فيهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المعـارك (٤)

وهذه الأبيات جاءت متتالية على هذا الترتيب في المفصل " في موضـوع واحد ، وهو أن العلم قد يتأول بواحد من الأمة المسماة به فلذلك التأول يجرى مجرى رجل وفرس ، فيجترأ على إضافته وإدخال اللام عليـه (٥) " فاستشهد الزمخشرى بالأبيات السابقة على مجيء العلم محلى بأل أومضافا إذا تمدد تشبيها له بالنكرة .

وابن الحاجب لم يرد أن يجمع بين هذه الأبيات (٦) لهذا الغـرض ولو كان هذا غرضه لأتى بها كلها في إملاء واحد ، وإنما كان يعـرب في البيت كلمات أخرى غير محل الشاهد ، فهو بذلك لم يراع الترتيب ، وإنما جاء ذلك عرضا ، ولو كان يريد ذلك لالتزام الترتيب في كل أماليه أو أكثرها على الأقل .

---

(١) هو لرجل من طيئ المفصل شرح أبيات المفصل : ١٢

(٢) البيت لأبي النجم قال الشيباني : اسمه المفضل ، وقال بن الأعـرابي اسمه الفضل بن قدامة وهو من رجاز الاسلام الفحول المقدمـين (المفضل شرح بنات المفصل للنعساني) ١٣ .

(٣) البيت لابن ميادة واسمه الرماح بن يزيد من قصيدة طويلة يمـدح بها الوليد بن اليزيد (المفصل : ١٣) .

(٤) البيت للأخطل واسمه غياث بن غوث ويكنى أبا مالك وكان نصرانيـا خبيث الهجاء (المفصل : ١٤) .

(٥) المفصل : ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(٦) الأمالي : (من ص : ٩٦ _ ٩٧) .

ومما يدل على أنه لايقصد الترتيب فى الزمان أو المكان للأمالى أن الإملاء رقم ٥٠ مثلا كان فى دمشق سنة ٦١٨ ، ورقم ٥١ كان فى القاهرة سنة ٦١٣ ، ورقم ٥٢ فى دمشق سنة ٦١٨ ، ورقم ٥٣ فى دمشق سنة ٦٢٣ وأن رقم ٦١ فى دمشق سنة ٦٢٠ ورقم ٦٢ فى القاهرة سنة ٦١٠ ورقم ٢٣ فى دمشق سنة ٦١٨ .

وعدم الترتيب مما يعاب على الأمالى ، وقد يقال إن هذه سمة الأمالى ، فهى ترد حسب المواقف ، وإجابة لأسئلة السائلين، ويراعى فيها أيضا عدم الملل من القارئ إذا كانت فى مسائل متفرقة .. ولكن هذا يقلل الفائدة منها ، فيجب عند تحقيق هذا الكتاب أن تعد له فهارس حسب الموضوعات التى طرقها فى النحو .

ب - تغيير فى عبارة المفصل :

لم يكن ابن الحاجب يراعى الدقة أحيانا فى نقل بعض عبارات المفصل ، مع الاختصار الذى لايوضح المراد منها . من ذلك ماجاء فى الإملاء الثانى من الأمالى على المفصل : "وقال أيضا مليا بدمشق سنة ثمانى عشرة على قول الزمخشرى " فإنه موضوع للجنس بأسره (١) " وعبارة المفصل هى : وما لايتخذ ولا يؤلف فيحتاج إلى التميز بين أفراده كالطير والوحوش وأحناش الأرض وغير ذلك فإن العلَم فيه للجنس بأسره (٢) ".

فعبارة ابن الحاجب " فإنه موضوع للجنس بأسره " فيها تغيير لعبارة المفصل، ولم يبين لنا مايعود عليه الضمير فيها، ولو ذكر كلمة " العلَم " التى ذكرها المفصل لكان أوضح ، وهذا دأبه يختصر فى عبارة الزمخشرى، كما رأينا اختصاره فى أماليه القرآنية .

ومما يتضح فيه اختصاره قوله ناقلا عن المفصل : " شبه الحال بالمفعول من حيث إنها مفعول فيها (٣) " وصحة العبارة فى المفصل : " شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضى الجملة ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها (٤) "

(١) الأمالى : ٨٤

(٢) المفصل : ص ٩ وفى شرح ابن يعيش ١ / ٢٤

(٣) الأمالى : ١٣٢

(٤) المفصل ص ٦١ وفى شرح ابن يعيش : ٢ / ٥٥ .

ورأيى فى هذه العبارة أن ابن الحاجب لم يختصرها هذا الاختصار المخل بالمعنى فإن شبه الحال بالمفعول لايكون من حيث إنها مفعول فيها ، بل هذا يناسب شبهها بالظرف ، أما سبب حذف ماحذف من الجملة فهو خطأ من الناسخ بسبب انتقال النظر بعد قوله " من حيث إنها " المكررة مرتين ، وهذا شائع عند بعض النساخ فى كثير من المخطوطات .

ومن الاختصار أيضا نقله عن المفصل ما يأتى " وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا ، وقد يكون فيما ليس إياها كقولهم " لله دره فارسا (١) "

ونص عبارة المفصل هو : " وتمييز المفرد أكثره فيما كان مقدارا كيلا كقفيزان ، أو وزنا كمنوان ، أو مساحة كموضع كف ، أو عددا كعشرون أو قياسا كملؤه ومثلها ، وقد يقع فيما ليس إياها نحو قولهم " ويحه رجلا ، ولله دره فارسا وحسبك به ناصرا (٢) " .

واختصار ابن الحاجب واضح فى هذا الموضع كما هو واضح فى قوله راويا عن المفصل فى باب المفعول المطلق : " ومنه مايكون توكيدا إما لغيره وإما لنفسه (٣) " ، وعبارة المفصل فى هذا الموضع هى : " ومنه مايكون توكيدا إما لغيره كقولك هذا عبدالله حقا والحق لا الباطل وهذا زيد غير ماتقول وهذا القول لاقولك ، وأجدك لاتفعل كذا أو لنفسه كقولك : له على ألف درهم عرفا (٤) " ، وواضح أنه اختصر هنا الأمثلة .

وقد يذكر عبارة للمفصل ولايشير إلى أنها من المفصل ، فيظن القارئ أنها من كلام ابن الحاجب ، إذ جاءت فى ثنايا كلامه ، وذلك مثل قول المفصل فى " لا النافية للجنس " : " فإن جاء مفصولا بينه وبين لا أو معرفة وجب الرفع والتكرير (٥) " فقد وردت هذه العبارة خلال كلامه بدون إشارة إلى أنها من المفصل ، فلم يذكر قبلها كلمة " قوله " أى الزمخشرى فى المفصل ، كمادته ، وقد تكون العبارة التى ينقلها عن المفصل مبتورة فتكون غامضة كقوله " ليفيد ضربا من التوكيد (٦) " فقد أملى على هذه العبارة ولم نعرف ما الذى يفيد التوكيد إلا بعد قراءة ماكتبه والمقصود (ضمير الفصل) .

---

(١) الأمالى : ١٣٧ .
(٢) المفصل : ٦٦ وفى ابن يعيش : جـ٢ ص ٧٢
(٣) الأمالى : ١٤٩ .
(٤) المفصل : ٣٢ وفى ابن يعيش : ١١٦/١
(٥) الأمالى : ١٤٣ .
(٦) المفصل : ١٣٣ وفى ابن يعيش : ١١٠/٣ .

جـ- أمال مكـــررة :

قد يتحدث عن موضع واحد فى المفصل أكثر من مرة فى أماليه فالإملاء رقم ١٠ ورقم ١٧ على قول الزمخشرى فى المفصل : " المبنى هو الذى سكون آخره وحركته لايعامل "(١) فلماذا كرر الإملاء ؟ فى المرة الأولى تحدث عن هذه العبارة ليرد شبهة من يظن أن مثل " عصا وموسى " مبنى ، لأنه ثابت الآخر ، فيقول : " إن فيهما حركة مقدرة ، والمقدر مثل الملفوظ بـه (٢) ، وفى المرة الثانية يرى أن هذا الحد للمبنى غير مستقيم ، لأنه أتى فى الحد بواو العطف ، فإن قصد الجمع لم يستقم ، إذ ليس فيه سكون وحركة فى آخره معا ، وإن قصد معنى" أو " كان فيه شذوذ لفظى فى استعماله "الواو" بمعنى " أو " واستعماله لفظة " أو " فى الحد الواحد (٣) .

ومما جاء مكررا الأمالى رقم ١ ، ٤١ ، ٤٢ فإن كلا منها على قول الزمخشرى فى المفصل " الكلمة هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهى جنس تحته ثلاثة أنواع (٤) " ، وكان موضوع حديثه فى الإملاء الأول أن الأولى أن يقول الزمخشرى " اللفظ " بدل " اللفظة " وفسر ذلك (٥) وفى الموضع الثانى تحدث عن أنه كيف يصح انقسام الشئ إلى نفسه وإلى غيره (٦) " وفى الموضع الثالث رد على من قال : الكلمة موضوعة لواحد متعين فكيف يستقيم أن تكون جنسا (٧) ؟ - وليس هنا مجال توضيح آراء ابن الحاجب فى هذه المواضع - .

من ذلك نعلم أنه عندما يتحدث عن عبارة واحدة من المفصل أكثر من مرة ، فإنه يطرق معانى جديدة لم ترد فيما أملى عليه أولا ، ولعل السر فى تكرار الإملاء على موضع واحد أن ابن الحاجب كان يُسأل عن نقطة معينة فى عبارة من عبارات الزمخشرى ، ثم يُسأل عن نقطة أخرى فى نفس العبارة ، فيجيب فى كل مرة إجابة مناسبة للسؤال ، فمن أجل ذلك كان تكرار الأمالى على موضوع واحد من زوايا مختلفة .

---

(١) المفصل : ١٢٤ وفى ابن يعيش : ٧٩/٣

(٢) الأمالى : ٨٨

(٣) الأمالى : ٩٠

(٤) المفصل : ٦ وفى ابن يعيش : ١٨/١

(٥) الأمالى : ٨٤ (٦) الأمالى : ١٠٠

(٧) الأمالى : ١٠٠

د - توضيح ما أبهم في المفصل :

تناول ابن الحاجب الحديث عن المفصل بطرق مختلفة : فهو تارة يشرح عبارات المفصل شرحا يشبه إلى حد كبير شرح المتون ، إذ يتناول كلام المفصل ، فيذكر عبارة منه ثم يفسرها ، وبعد تفسيرها يذكر العبارة التالية لها أو المتصلة بالموضوع ثم يفسرها أيضا وهكذا ، وهذا النوع جاءت أماليه أطول من غيرها ، فهو شرح لأبواب كاملة تقريبا من أبواب النحو ، وجاء هذا في الأمالي رقم ٧٢ على المستثنى (١) ، ورقم ٧٦ على الإضافة (٢) ، ورقم ٨١ على الحال (٣) ، ورقم ٨٤ على التمييز (٤) ورقم ٨٦ على لا النافية للجنس (٥) ورقم ٨٧ على ما ولا المشبهتين بليس (٦) ورقم ٨٨ على المنادى (٧) ، ورقم ٨٩ على المفعول المطلق . (٨)

وهو لا يكتفي بشرح العبارة وتوضيحها ، بل يعترض على الزمخشري أحيانا في بعض آرائه ، ولنضرب من الأمثلة ما يوضح طريقة شرحه لعبارة المفصل :

يقول ابن الحاجب معلقا على باب التمييز في المفصل : قال صاحب الكتاب (٩) : " هو رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته (١٠) " قوله : " رفع الإبهام " يجوز أن يكون أراد المعنى وجاء به حدا لأنه هو المقصود ، ويجوز أن يكون على حذف مضاف ، أي دليل رفع الابهام ، ويجوز أن يكون الرفع بمعنى الرافع ، ويرد عليه الحال ، لأن قولك " جاء زيد " يحتمل أن يكون راكبا ويحتمل غير ذلك ، كما أنك إذا قلت " عشرون " احتمل أن يكون دينارا وغير ذلك ، وأجيب عنه بأن هذا إبهام محقق في قولك " عشرون " لأنك لا تعلم أن العشرين دراهم أو دنانير ، بخلاف قولك " جاء زيد " فإنه لا لبس فيهما ولا في تركيبهما ، فإن لفظة "زيد" لا إبهام فيها ، ولفظة " جاء " كذلك ، ونسبة

---

(١) الأمالي : ١٢١ - ١٢٤ (٢) الأمالي : ١٢٦ - ١٣٠
(٣) الأمالي : ١٣٢ - ١٣٣ (٤) الأمالي : ١٣٤ - ١٣٧
(٥) الأمالي : ١٣٨ - ١٤٤ (٦) الأمالي : ١٤٤ - ١٤٥
(٧) الأمالي : ١٤٥ - ١٤٧ (٨) الأمالي : ١٤٧ - ١٥٢
(٩) يريد بصاحب الكتاب الزمخشري والكتاب هو المفصل .
(١٠) المفصل : ٦٥

المجئ الى زيد كذلك ، فلذلك قال : " فى مفرد أو جملة " معناه يكون الإبهام حاصلا ، بخلاف قولك " جاء زيد " ، فانه إبهام تقديري باعتبار الوجود ، وإن سلم وروده فينبغى أن يزيد فى قوله : " رفع الإبهام فى جملة أو مفرد " " عن ذات " والحال إنما هى رفع إبهام عن (هيئات) وإذا وردت الصفة فى النكرات فليس هو رفع إبهام في الموصوف ، وإنما هو تخصيص له ، وإن كان فى معرفة فليس الإبهام محققا وإنما هو تقديرى بعيد لاحتمال أن يقع ، وأشكل مايرد عليه صفة المشتركات كقولك " أعجبتنى العين الباصرة " فإن العين تحتمل أشياء مختلفة ، كما يحتملها " عشرون " فيدخل فى حد التمييز ، والجواب أن العين لها دلالة على كل واحد من مدلولاتها على البدل ، وإنما جاء الإبهام اتفاقا لأجل الاشتراك ، بخلاف " عشرون " وشبهه فإنه لا دلالة فيه على واحد من الذوات المخصوصة ، فالإبهام محقق ، وقد حصل الفرق بما يخرج عن الحد ، والتمييز لايكون إلا فى جملة ، وإنما غرضه أن يكون الإبهام عن جملة تارة وعن مفرد تارة أخرى ، والفرق بينهما أنك إذا قلت " عشرون " كان الإبهام فى نفس المفرد الذى هو " عشرون " ، وإذا قلت " طاب زيد " فطاب ليس فيه إبهام ، وزيد ليس فيه إبهام ، وإنما نشأ الإبهام من نسبة الطيب إلى مايتعلق بزيد وهو ذوات مختلفة - غير مذكورة فاحتاج الى التبيين " (١)

ثم يمضى ابن الحاجب شارحا كل عبارة من عبارات المفصل ، ذاكرا مايرد عليها من اعتراضات ، ثم يجيب عنها أحيانا ، ويؤيد الاعتراض أحيانا أخرى ، فيقول بعد هذا : قوله " أبرحت جارا " (٢) يجوز أن يكون الممدوح هو الجار ، ويكون المعنى " أبرح جارك " ويجوز أن يكون هو نفس المذكور أى أبرحت " باعتبار كونك جارا " (٣) الخ ..

ثم يسير فى شرح قول المفصل فى هذا الموضوع " امتلأ الإناء ماء " (٤) ، وقوله " ولا ينتصب المميز عن مفرد إلا عن تمام " (٥) وقوله " واللازم

---

(١) الأمالى : ١٣٤ ، ١٣٥

(٢) المفصل : ٦٥

(٣) الأمالى : ١٣٥

(٤) المفصل : ٦٥ والأمالى : ١٣٥ .

(٥) المفصل : ٦٥ والأمالى ١٣٦ .

التام بنون الجمع والإضافة "(١) ، وقوله : " وتمييز المفرد فيما كان مقدارا "(٢) الخ " وقوله " ولقد أبى سيبويه تقديم المميز على عامله"(٣)

فهو بذلك يمضى فى شرح ماجاء فى المفصل عن التمييز ، يذكر العبارة منه ثم يوضحها وهكذا ، ويجب أن يلاحظ أنه لايذكر كل ماجاء فى المفصل عن التمييز مثلا بل مايريد أن يوضحه أو يعترض عليه منه ، ولكنه يشرح أكثر ماجاء فى الباب على الترتيب الذى جاء به فى المفصل .

ولا أدرى لماذا شرح ابن الحاجب هذه الأبواب النحوية على طريقة شرح المتون فى أماليه مع أن له كتابا مستقلا فى شرح المفصل هو " الإيضاح شرح المفصل(٤) " وكان هذا الكتاب يكفى فى اتباع هذه الطريقة فقد شرح فيه حد التمييز كما جاء فى المفصل وزاد عن الأمالى توضيح قوله " محتملاته " فقال فيه : لايصح أن يقال إلا "محتَملاته " بفتح الميم ، لأن المحتمِلات بالكسر إنما هى التى انتصب عنها التمييز ، ألا ترى أن قولك " عشرون وثلاثون وأربعون " محتمِلات لأن تكون من الدراهم والدنانير ، والدراهم والدنانير التى تذكر هى المحتَملات بالفتح ... وهى المرادة بقوله " بالنص على أحد محتملاته " لأنه يريد التمييز فيجب أن يكون مفتوحا(٥) .

ولعل السبب أن ماشرحه فى الأمالى كان موضع تساؤل من تلاميذه ، فأعاد شرحه لهم ، فهو أحيانا فيه زيادة عما جاء فى (الإيضاح شرح المفصل) .

وسأتعرض للمقارنة بين هذا الكتاب والأمالى فى فصل مستقل .

---

(١) المفصل : ٦٦ والأمالى ١٣٦

(٢) المفصل : ٦٦ والأمالى ١٣٧

(٣) المفصل : ٦٦ والأمالى ١٣٧

(٤) انظر المخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو والمخطوطة رقم ٢٨٦ (تيمورية) وكلاهما بدار الكتب .

(٥) " الإيضاح شرح المفصل " لابن الحاجب مخطوط ١٨٥٥ نحو بدار الكتب .

ولم يكن هذا النوع ـ وهو شرح أبواب من أبواب المفصل على طريقة شرح المتون ـ شائعا فى أماليه على المفصل إذ لم يزد عن ثمانية أمال فقط وإن كان كل إملاء منها أطول من غيره من الأمالى .

أما الأمالى الأخرى فلم تكن شرحا لأبواب المفصل ، بل كان بعضها تعليقا على عبارة صغيرة من عبارات المفصل ، وأكثر مايكون هذا التعليق اعتراضا على الزمخشرى ، ومناقشة لعباراته ، كاعتراضه على تعريفه الكلمة بأنها " اللفظة " فالأحسن عنده أن يقول " اللفظ " وقد بين السبب فى ذلك فى إملاء مستقل (١) ، وكتعريفه التوابع بأنها التى لايمسها الإعراب إلا على سبيل التبع (٢) لغيرها " واعترض ابن الحاجب عليه بأنه لايصح إدخال كلمة " التبع " فى الحد ، لأنها مجهولة ولم تعرف بعد (٣) .

وقد يكون تعليقه دفاعا عن الزمخشرى ، كتعريف المفصل للحرف بأنه " مادل على معنى فى غيره (٤) " فقال ابن الحاجب : يرد عليه الأسماء التى لاتعقل إلا بمتعلق مذكور معها مثل (عند وقيد وقدا وقاب) ثم أجاب عن هذا الاعتراض مدافعا عن الزمخشرى بقوله : وجوابه أنا نحكم بأن معنى القدر والجهة مفهوم من (قاب وعند) كالفوقية من (فوق) وإنما اتفق أنهم لم يستعملوه الا كذلك (٥) .

وليس هنا مجال المقارنة بين ابن الحاجب والزمخشرى ، فسأخصص لهذا فصلا خاصا من هذا الباب .

ومن أمالى ابن الحاجب على المفصل أمال كان يعرب فيها بعض عبارات المفصل التى يغمض إعرابها ، ليصل من ذلك إلى توضيح ما ترمى إليه من معان ، فمن ذلك إعرابه لقول الزمخشرى : " وأنا أسوق إليك عامة ما بنته العرب من الأسماء إلا ماعسى أن يشذ منها (٦) " ، فقد بين أن الاستثناء هنا منقطع ولا يستقيم أن يكون متصلا ، وخصص لهذا الإعراب

---

(١) الأمالى : ٨٤

(٢) المفصل : ١١٠ وفى ابن يعيش : ٣٨/٣

(٣) الأمالى : ٨٤

(٤) المفصل : ٢٨٣ وفى ابن يعيش : ٢/٨

(٥) الأمالى : ٩١

(٦) المفصل : ١٢٦ وفى ابن يعيش : ٨٣/٣

إملاء مستقلا (١) . وخصص إملاء آخر لإعراب قول الزمخشرى فى المفصل : " ولم يمنوا بالرجل والقنوم والمصابة إلا أنفسهم وما كنوا عنه بأنا ونحن والضمير فى لنا " (٢) ، فقد بين أن قوله " وماكنوا " عطف على قوله " أنفسهم " لا مبتدأ (٣) ، وقد يعرب عبارة المفصل خلال حديثه من غير أن يخصص الإملاء للإعراب من ذلك إعرابه " فعلان الذى مؤنثه فعلى وأفعل صفة لاينصرف " (٤) فقال إن " لاينصرف " خبر عن قوله " فعلان " وعن قوله " أفعل " جميعا فى المعنى وفى اللفظ ، لأنه إما أن يكون للأول ، وإما أن يكون للثانى ، فكأنه قال : فعلان الذى مؤنثه فعلى لاينصرف ، وأفعل صفة لاينصرف كما تقول " زيد وعمرو قائم " . (٥)

ومن حيث طول الإملاء وقصره لاحظت أن الصفحة في المخطوط تشتمل على ثلاثة أمال فى المتوسط ، وأطول الأمالى هى التى مرت الإشارة إليها وهى التى تتناول شرح أبواب نحوية من المفصل ، وهناك أمال صغيرة جدا تلفت النظر ، كإملائه على قول الشاعر فى المفصل :

فيا راكبا إما عرضت فبلغن ∴ نداماى من نجران أن تلاقيا (٦)

(١) الأمالى : ٨٩

(٢) المفصل : ٤٥ وفى ابن يعيش : ١٧/٢

(٣) الأمالى : ١٠٦

(٤) المفصل : ١١ وفى ابن يعيش ٣٩/١

(٥) الأمالى : ١١٩

(٦) من شواهد سيبويه ٣١٢/١ والبيت من قصيدة عدتها عشرون بيتا لعبد يغوث الحارثى اليمنى ، قالها بعد أن أسر فى يوم الكلاب الثانى كلاب تيم واليمن ، وقتل أسيرا ، ولمالك بن الريب قصيدة على هذا الوزن والروى ، فيها بيت يشبه بيت الشاهد وهو :

فياصاحبى إما عرضت فبلغن ∴ بنى مازن والريب أن لا تلاقيا

وهذا غير ذاك ، فقول شراح أبيات سيبويه فى البيت الشاهد إنه لعبد يغوث ويروى لمالك بن الريب غير جيد ، وأول القصيدة التى منها الشاهد :

ألا لاتلومانى كفى اللوم مابيا ∴ فما لكما فى اللوم خير ولا ليا

(المفضل فى شرح أبيات المفصل للنعسانى : ص ٣٦) .

قال ابن الحاجب : " يجوز أن تكون " أن " مخففة من الثقيلة ، ويجوز أن تكون مفسرة ، لأن قوله فبلغن " فيه معنى القول " (١)

هذا هو كل الإملاء ، ولم يتعرض ابن الحاجب للشاهد في البيت وهو مجئ " راكبا " منادى منصوبا ، لأنه نكرة غير مقصودة .

ومن الأمالي الصغيرة قوله مليا على قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ⁂ فإن قومى لم تأكلهم الضبع (٢)

" معناه أنه يمدحه أى إنا بخير لاتأكلنا السنين ، ولا يضرنا ضار لأجل أن كنت ذا نفر ، يعنى إنا بنعمة مادمت فى نعمة (٣) " ومن أصغر الأمالي قوله مليا على المفصل فى قوله " خبر إنّ وأخواتها هو المرفوع : (٤)

" إنما لم يحده لأنه معلوم ، وذلك أنه خبر المبتدأ فى المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده هنا بما تقدم " . (٥)

ويعلل صغر هذه الأمالي بأنها إجابة عن أسئلة محددة توجه إليه ، فيجيب على قدر السؤال من غير زيادة ولا إسهاب .

٣ـ شواهد المفصل

من أهم ما تعرض له ابن الحاجب فى إملائه على المفصل الشواهد النحوية التى وردت فيه ، إذ أملى على سبعين شاهدا منها ، وكان فى حديثه يوضح موضع الاستشهاد أحيانا ، أو يعرب أجزاء من البيت ولا يتعرض لموضع الاستشهاد ، أو يترك الإعراب ويشرح معنى البيت مفسرا ما يحتاج من كلماته إلى تفسير .

وسأعرض أمثلة من كل نوع تنم عن طريقته فى الإملاء على الشواهد النحوية ، مع مقارنة بين الآراء المختلفة فى تلك الشواهد .

---

(١) الأمالي : ١٥٣

(٢) سيبويه : ١٤٨/١ ، الخزانة : ٨٠/٢ ، الخصائص : ٨١/٢ ، الهمع : ١٢٣/١ ، المدارس النحوية : ٢٧٢ ، المغنى : ٣٤/١ ، ٥٦ ، ٧٧/٢ .

(٣) الأمالي : ١٥٣

(٤) المفصل : ٢٧ وابن يعيش ١٠١/١

(٥) الأمالي : ١٦٢ .

أـ توضيح موضع الاستشهاد :

يستشهد الزمخشرى فى مفصله ببعض الشواهد التى تؤيد ما يأتى به من قواعد ، ولكن ابن الحاجب يرى أن موضع الاستشهاد من البيت يحتاج إلى توضيح وبيان ، وقد يبدى فيه رأيا معارضا لرأى الزمخشرى ، أو يشير إلى موطن الاستشهاد من غير توضيح أحيانا إذا رأى أن هذه الإشارة كافية .

فمن الشواهد التى وضح موطن الاستشهاد فيها قول امرئ القيس :

فقلت له لاتبك عينك إنما ∴ نحاول ملكا أو نموتَ فنعذرا (١)

وقد جاء هذا البيت فى المفصل شاهدا على إضمار " أن " بعد " أو " ونقل الزمخشرى قول سيبويه : ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين على أن تشرك بين الأول والآخر ، كأنك قلت: إنما نحاول ملكا أو إنما نموتُ ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول يعنى أو نحن ممن يموتُ (٢) ، وقد أورد سيبويه هذا الشاهد فى (باب أو) وقال فيه : " اعلم أن ما انتصب بعد أو " فإنه ينتصب على إضمار " أن " ، ثم قال : واعلم أن معنى ما انتصب بعد " أو " على " إلا أن " ثم أورد البيت وقال : والقوافى منصوبة فالتمثيل على ماذكرت ، والمعنى " إلا أن نموتَ فنعذرا " ثم ذكر بعد ذلك ما أورده عنه الزمخشرى من أنه يصح الرفع فى " نموتُ " وهو عربى جائز (٣) " .

---

(١) ديوان امرئ القيس بتحقيق أبى الفضل ابراهيم ص ٦٦ والبيت من قصيدة مطلعها :

سمالك شوق بعد ما كان أقصرا ∴ وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

وقبل بيت الشاهد :

بكى صاحبى لما رأى الدرب دونه ∴ وأيقن أنا لاحقان بقيصرا

وصاحبه هو عمرو بن قميئة اليشكرى حين استصحبه فى سيره إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه . انظر سيبويه : ٤٢٧/١ ، وابن يعيش : ٣٣/٧ ، والخصائص : ٢٦٣/١ ، وخزانة الأدب : الشاهد رقم ٦٦٧ : ٦٠٩/٣ ، وأمالى ابن الشجرى ج١: ٣١٩ .

(٢) المفصل : ٢٤٧ وفى ابن يعيش : ٣٣/٣

(٣) كتاب سيبويه : ٤٢٧/١ .

ووافق المبرد سيبويه فقال بعد أن أورد البيت : أى " إلا أن نموت "[1] فعنده أو " بمعنى " إلا " و " أنْ " مضمرة بعدها .

ورأى ابنُ الحاجب أن يزيد الفصل توضيحا فى هذا الشاهد فقال : أما النصب — يريد نصب " نموتَ " — فإنه أخبر بمحاولة الملك ، وجعل الموت غاية له ، والعذر سهب عنه ، لأن المعنى إلى أن نموت فنعذر وهو ظاهر فى تسليته صاحبه عن بكائه ، وأما الرفع فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لاينفك عن أحدهما ، وهو محاولة الملك أو الموت ، إما على سبيل المبالغة فى أنه لاينفك عن أحدهما كما لاينفك الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا ، فلا يلزم تقدير شك ... وإما على معنى الإخبار بأنه يكون إما على هذا وإما على هذا ، فيكون على الشك فى حصول كل واحد منهما فى كل زمان يقدره إلى الموت ، لافى حصول كل واحد منهما بعده فإن ذلك معلوم من ضرورات الوجود " (٢)

فابن الحاجب قد تحدث عن الشاهد بأسلوبه المنطقى وبين متى يكون فى حالة الرفع شك فى أحد الأمرين محاولة الملك أو الموت ، ومتى لايكون هناك شك على سبيل المبالغة ، وعنده أن " أو " فى حالة النصب بمعنى " إلى أن " مخالفا سيبويه الذى يرى هو والمبرد أنها بمعنى " إلا أن " وروى البغدادى أن صاحب التكميل[3] قال : يحتمل أن تكون " أو " هنا للغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت "[4] ولم يشر ابن الحاجب إلى مافى الرفع من إشكال أشار اليه سيبويه حين رأى أن " نموت " منصوبة بأن مضمرة ثم قال : والقوافى منصوبة فالتمثيل على ماذكرت ، وهو يريد بذلك أن البيت يلزم فيه النصب لأن (فنعذرا) معطوفة على " نموت " فلا بد أن تكون (نموتَ) منصوبة ، وأما قول سيبويه : إن الرفع عربى جائز ، فذلك معناه — فيما أرى — أن الرفع يجوز نحويا فى مثل هذا الأسلوب لولم تكن القوافى منصوبة ، وأشار ابن يعيش إلى ذلك فقال : ويجوز أن يكون الرفع على القطع والاستئناف بمعنى أو نحن ممن يموت فيعذر إلا أن القوافى منصوبة (٥)

---

(١) المقتضب للمبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمه : ٢/ ٢٨ ، ٢٩

(٢) الأمالى : ٩٣

(٣) لعله أبو حيان صاحب كتاب (التذييل والتكميل)

(٤) خزانة الأدب : ٣/ ٦٠٩

(٥) ابن يعيش : ٧/ ٢٣ .

وقد أجاب "الكرماني" عن هذا الإشكال فوجه نصب " فتعذرا " بعد رفع " نموت " بأن الفاء للسببية وبعدها " أن " مضمرة في جواب النفي الضمني بتأويل " نموت " بلا نبقى ".(١) . وقال الزمخشري في المفصل : واستعمال " لا " بمعنى " ليس " قليل ومنه بيت الكتاب :

من صد عن نيرانها ∴ فأنا ابن قيس لابراح (٢)

أي " ليس براح لي ، والمعنى لا أبرح بموقفي .(٣)

وقال ابن الحاجب تعليقا على هذا البيت : أورده على أن " لا " بمعنى " ليس " و"براح " اسمها ، وخبرها محذوف للعلم به ، أي ليس براح حاصلا لي أو ثابتا أو ما أشبهه ، ومعناه أنه يصف نفسه بالشجاعة ، والضمير للحرب كما تقدم ذكرها في أول القصيدة وهي قوله :

يابؤس للحرب التي ∴ حطت أراهط فاستراحوا (٤)

وليس في حديث ابن الحاجب زيادة في توضيح الشاهد عما جاء في المفصل إلا أنه بين مايعود عليه الضمير في " نيرانها " فذكر البيت الذي فيه الكلمة التي يعود الضمير اليها ، ولم يتحدث عن الخلاف في عمل "لا " عمل ليس ، فسيبويه يرى أن " لا " في هذا البيت بمنزلة " ليس ".(٥) وتبعه في ذلك الزمخشري ، لأنه يحذو حذو سيبويه ، ويغرف منه مادته العلمية في المفصل ، أما أبو العباس المبرد فيرى أن " براح " في البيت مبتدأ ، ويرى ابن يعيش أن رأي سيبويه أجود ، لأنه كان يلزم تكرار " لا " كقوله تعالى " لابيع فيه ولا خلة ولا شفاعة (٦) " ، ويرى ابن الحاجب في الكافية أن عمل

---

(١) أنظر هامش المقتضب : ٢٩/٢

(٢) قائله سعد بن مالك (ابن يعيش : ١٠٨/١) وانظر الكتاب لسيبويه : ٢٨/١ ، ٣٥٤ وفيه (من فر عن نيرانها) ، والخصائص : ١٠٢/٣ ، والخزانة ٢٢٣/١ ، ٩٠/٢ ، ٩٦ والهمع : ١٢٥/١ ، والدرر اللوامع : ٩٧/١ ، والإنصاف : ٣٦٧ وابن الشجري : ٢٣٩/١ ، ٢٧٢ ، ٣٢٣ و ٢٢٤/٢ ، وشواهد المغني : ١٩٨ ، ٢٠٨ وجاء فيه : أن قائله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة وهو جد طرفة .

(٣) المفصل : ٣٠ ، ٣١ وابن يعيش ١٠٨/١

(٤) الأمالي : ٩٨ والقصيدة في الحماسة : ١٩٧ ، شواهد المغني : ١٩٨ .

(٥) الكتاب : ٢٨/١ ، ٣٥٤

(٦) سورة البقرة : ٢٥٤ وانظر ابن يعيش : ١٠٨/١

" لا " عمل " ليس " شاذ ، ويعلق الرضى على ذلك بقوله : قالوا يجئ في الشعر فقط نحو قوله : من صد عن نيرانها (البيت) ثم يبدى رأيه فيقول : والظاهر أن " لا " لاتعمل عمل ليس لاشاذا ولاقياسا ، ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر " لا " منصوبا كخبر " ما و" ليس ". (١)

ويرى السيوطى أن " لا " فيها ثلاثة أقوال :

١ــ أنها تعمل عمل " ليس " كقول الشاعر :

تعز فلا شئ على الأرض باقيا ∴ ولا وزر مما قضى الله واقيا (٢)

٢ــ لاتعمل أصلا ، ويرتفع مابعدها بالابتداء والخبر ، وعليه أبو الحسن .

٣ــ أنها تعمل عمل " ليس " في رفع الاسم خاصة ، ولاتعمل في الخبر شيئا .

وعليه الزجاج ، واستدل بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظا به كقوله :

من صد عن نيرانها ∴ فأنا ابن قيس لابراح (٣)

وقال ابن مالك عملها أكثر من عمل إن ، (٤) وقال" أبو حيان" : الصواب عكسه ، لأن " إن " قد عملت نظما ونثرا ، " ولا " إعمالها قليل جدا ، بل لم يرد منه صريحا إلا البيت السابق ، والبيت والبيتان لاتبنى عليهما القواعد (٥) ، " وأبو حيان" بذلك ينقد النحويين الذين يبنون قواعدهم على بيت يتيم ورد عن مجهول لانعرفه ، ويرى أن القاعدة لاتبنى إلا على ماورد متواترا عن العرب ، فهذا ماتبنى عليه القواعد .

وقد أشار صاحب المقرب" ناصر المطرزى" إلى أن إعمال" لاعمل" ليس لهجة من لهجات بعض القبائل فقال : بنو تميم لايعملونها وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزمخشرى أهل الحجاز يعملونها دون طيئ (٦) ، وابن جني وابن الشجرى لايشترطان في اسمها أن يكون نكرة . (٧)

(١) شرح الرضى على الكافية : ١/١١٢

(٢) قال الشنقيطى : لم أقف على قائله (الدرر اللوامع ١/٩٧) .

(٣) همع الهوامع : ١/١٢٥ (٤) نفس المصدر .

(٥) الهمع : ١/١٢٥ (٦) نفس المصدر .

(٧) تمسكا بقول النابغة :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ∴ سواها ولاعن حبها متراخيا

وعليه بنى المتنبى قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ∴ فلا الحمد مكسوبا ولاالمال باقيا

(المغنى ١/١٩٥ ، ١٩٦) .

من ذلك نرى أن الحديث عن هذا البيت وماقيل فيه من أن "لا" تعمل عمل ليس حديث طويل بين النحاة كان يجب على ابن الحاجب أن يوضحه لنا ، ولكنه اقتصر على بيان الشاهد فيه ، حتى إنه لم يذكر الرأى الذى أبداه فى الكافية من أن هذا العمل شاذ . (١)

ومن الشواهد التى تناولها ابن الحاجب ماقاله الزمخشرى فى المفصل : إذا أضيف أفعل التفضيل ساغ فيه الأمران (الإفراد أو الموافقة - فى التثنية والجمع - قال الله تعالى : " أكابر مجرميها "(٢) وقال : " ولتجدنهم أحرص الناس على حياة "(٣) ، وقال ذو الرمة :

ومية أحسن الثقلين جيدا ∴ وسالفة وأحسنه قذالا (٤)

وقد تحدث ابن الحاجب عن موضع الاستشهاد فى البيت، ومن مواضع أخرى فيما تحدث عنه عودة الضمير فى قوله " وأحسنه " فأجاز أن يكون للجيد وأن يكون للثقلين ثم قال : وهو للثقلين أقوى فى المعنى ، وللجيد أقوى فى اللفظ ، فإذا حملته على أحدهما تأولت للآخر ، على خلاف الظاهر ، وبعد أن وضح عود الضمير توضيحا كافيا ، عاد إلى موطن الاستشهاد فقال : واستشهد به على أن " أفعل " إذا أضيف فجائز أن يأتى مفردا مذكرا وإن كان لمؤنث فيتنهض فى البيت موضعان على أن الضمير للثقلين ، أحدهما " أحسن الثقلين " والثانى " وأحسنه قذالا " لأنهما جميعا لمية وقد جاءا مذكرين ، وعلى أن الضمير للجيد لايكون فيه إلا الموضع الأول . (٥)

فابن الحاجب قد وضح الشاهد توضيحا كاملا ، وأتى برأى لم أره لأحد من النحويين وهو أن الضمير فى " وأحسنه " قد يعود على " الجيد " ، وفى كتابه " الإيضاح " يرى أن الضمير عائد على الثقلين

---

(١) الرضى : ١/١١٢ (٢) سورة الأنعام : ١٢٣

(٣) سورة البقرة : ٩٦

(٤) المفصل : ٢٣٣ ، وفى ابن يعيش : ٦/٩٦ ، وانظر البيت فى الخزانة : ٤/١٠٨ ، والخصائص : ٢/٤١٩ ، والكامل : ٢/٤٨ ، والهمع : ١/٥٩ والدرر اللوامع : ١/٣٤ والبيت لذى الرمة يمدح بلال بن أبى بردة والجيد : العنق ، والسالفة : ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط الى الترقوة ، والقذال : جماع مؤخر الرأس .

(٥) الأمالى : ١٠٨ .

وإن كان مثنى لأنه بمعنى " الخلق " كأنه قال : ومية أحسن الخلق (١) .
قال الصبان : فإن أضفت " أفعل " إلى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس ، وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله :

ومية أحسن الثقلين جيدا ∴ وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر ، نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وإفراده فى نحو " هذه أكرم امرأة وأعقله " و " هذان أكرم رجلين وأعقله " ، وهكذا ، والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى (٢) " . والصبان يبدى هنا رأيه بأن البيت جاء مخالفا للقياس وأن الأولى أن يقال : ومية حسنى الثقلين جيدا وسالفة وأحسنهما قذالا .

وأورد السيوطى فى الهمع البيت شاهدا على أن الضمير المفرد بعد أفعل التفضيل يعود على المثنى فى قوله " وأحسنه " واستشهد أيضا بقول الرسول (ص) " خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد فى صغره ، وأرعاه على زوج فى ذات يده " ، وهذا رأى ابن مالك ورد عليه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع عن العرب ولا يقاس عليه (٣) .

من ذلك يتبين لنا أن الشاعر اضطر إلى أن يقول : " وأحسنه " وأن ذلك يخالف القياس على الوارد عن العرب ، لذلك رأى ابن الحاجب وغيره أن الضمير فى الموضع الثانى عائد على " الخلق أو المذكور أو ذلك ، أو على الجيد " حتى يفروا من عود الضمير مفردا مذكرا على مثنى .

ومن الشواهد قول الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لى مُقاتَلا ∴ وأنجو إذا غُمَّ الجبانُ من الكرب (٤)

---

(١) الإيضاح شرح المفصل مخطوط رقم ١٨٥٥ بدار الكتب : ورقة ١٣١
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى : ٤٧/٣
(٣) الهمع : ٥٩/١
(٤) قائله مالك بن أبى كعب ، أبو كعب بن مالك (سيبويه : ٢٥٠/٢)
وقال زيد الخيل :
أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا ∴ وأنجو إذا لم ينج إلا المكيس
فالشطر الأول روى للشاعرين . انظر : سيبويه ٢٥٠/٢ ، والفاضل للمبرد : ٥٣ ، ٥٤ ، والخصائص ٣٦٧/١ ، ٣٠٤/٢ وقد روى فيه بيت زيد الخيل وبيت مالك بن كعب .

أورده المفصل شاهداً على أن المصدر قد يأتي على زنة اسم المفعول[(١)] ولم يبين مكان الشاهد ، وقد فصل ذلك ابن الحاجب فقال بعد أن ذكر البيت : كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فان مفعوله واسم الزمان واسم المكان والمصدر تكون على لفظ واحد ، كقولك " أخرجته فهو مُخْرَج " و"أخرجته في يوم كذا " و"اليوم مُخْرَج حسن " و" هذا المكان مُخْرَج حسن " و"أخرجته مُخْرَجا " بمعنى إخراجا ، قال الله تعالى : " وأخرجني مُخْرَج صدق "(٢) أي إخراج صدق ، فقوله " أقاتل " البيت ، نصب " مقاتلا " لأنه مفعول أرى كما تقول " لا أرى لي قتالا " ، ومُقاتَل في الأصل مصدر ، لأنك تقول " قاتلته قتالا ومُقاتَلا " بمعنى واحد "(٣) .

بهذا يوضح ابن الحاجب موطن الاستشهاد توضيحا لايترك مجالا للتساؤل ، وقد ذكر سيبويه هذا الشاهد عندما ذكر أن اسم المكان والمصدر يبنيان مما جاوز الثلاثة بناء اسم المفعول ، ثم قال : ويقال للمكان " مُقاتَلنا " وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة ثم أورد الشاهد(٤) .

واستبعد ابن جني أن يكون المراد من " مُقاتَلا " في الشاهد المكان فقال : ويبعد أن يكون موضعا أي حتى لا أرى موضعا للقتال المصدرُ هنا أقوى وأعلى(٥) .

وقد يشير ابن الحاجب إلى موطن الاستشهاد ولايوضحه كقوله في البيت :

بالعد أم العمر من أسيرها ∴ حراس أبواب على قصورها(٦)

موضع استشهاده في قوله " العمر "(٧) ولم يوضح لنا ماذا يريد بذلك وقد وضح ابن يعيش ذلك فقال : الشاهد فيه إدخال اللام على العمر(٨) . ولم يوضح ابن الحاجب الشاهد ، لأن المفصل جاء فيه مايغني عن

---

(١) المفصل : ٢٢٢ وفي ابن يعيش : ٦/ ٥٠

(٢) سورة الإسراء : ٨٠

(٣) الأمالي : ١٢٠ ، ١٢١ (٤) سيبويه : ٢/ ٢٥٠

(٥) الخصائص ١/ ٣٦٨

(٦) قائله أبو النجم العجلي (البغدادي في شواهد الشافية : ٥٠٦)

(٧) الأمالي : ٩٦ (٨) شرح المفصل : ١/ ٤٤

التوضيح حيث ذكر الزمخشري فيه أن العلم قد يتأول بواحد من الأمة المسماة به فيتجرأ على إضافته وإدخال اللام عليه ، لأنه يصبح من التأول جاريا مجرى رجل وفرس ، أي يصبح مثل النكرة التي تقبل الإضافة وإدخال " أل " عليها. وقد ورد هذا البيت شاهدا من شواهد " الشافية " على أن عمرا اذا دخلت عليه اللام لضرورة الشعر لاتلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر ، قال البغدادي : وهذا البيت أنشده ابن جني في "سر الصناعة" عن الأصمعي لزيادة اللام في العلم ضرورة ، وتبعه ابن هشام في بحث " أل " من المغني " (٢)

ويرى الأنباري أن إدخال " أل " على العلم قليل في الاستعمال بعيد عن القياس ، وجاء شاذا عن بعض العرب ، فلا يعتد به لقلته وشذوذه وقد ذكر خمسة شواهد فيها زيادة " أل " على العلم ومنها هذا الشاهد ، وقال بعد ذلك : زيادة الألف واللام في هذه المواضع لاتدل على زيادتها في اختيار الكلام ، فلا يجوز أن يقال في " زيد " " الزيد " ولا في " عمرو " " العمر " ، لمجيئه شاذا . (٣)

وقد جعل الزمخشري ذلك قياسا إذا أولنا العلم بواحد من الأمة المسماة به ، ووافق السيوطي الأنباري فجعل " أل " زائدة زيادة غير لازمة ثم قال : وهي نادرة كالداخلة على بعض الأعلام في قوله : "باعد أم العمرو من أسيرها " والأحوال كقولهم " ادخلوا الأول فالأول " أي أولا فأولا ، والتمييز في قوله : " وطبت النفس ياقيس عن عمرو ". (٤)

وأرى أن " أل " دخلت على عمرو " في هذا الشاهد لضرورة الشعر وكذلك ما يماثله من الشواهد ولا يصح أن يقاس على ذلك أو يتخذ قاعدة ، كما ذكر الأنباري ، وكان على ابن الحاجب أن يوضح لنا رأيه في دخول " أل " على العلم ، ولكنه سكت عن ذلك كما سكت في قوله :

---

(١) المفصل : ١٢ ، ١٣ وفي ابن يعيش : ١/ ٤٤

(٢) شرح شواهد الشافية للبغدادي : ٥٠٦ وانظر في هذا الشاهد المغني ١/ ٥٠ وشواهده : ٦٠ والهمع ١/ ٨٠ والدرر اللوامع ١/ ٥٣ وابن يعيش ١/ ٤٤ والإنصاف ١/ ١٩٨

(٣) انظر الانصاف ١/ ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ .

(٤) الهمع ١/ ٨٠ والدرر اللوامع ١/ ٥٣ .

ورأيت الوليد بن اليزيد مباركا ٠٠ شديدا بأعباء الخلافة كاهله (١)

إذ قال : موضع الاستشهاد في قوله (اليزيد (٢)) ، ويقال في هذا البيت ماقيل في البيت قبله .

وقد يخالف ابن الحاجب الزمخشري في موضع الاستشهاد من البيت ويناقشه في ذلك ، جاء في المفصل : " ويجوز في قوله عز وجل " ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق (٣) " أن يكون تكتموا " منصوبا ومجزوما كقوله : " ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته (٤) " وظاهر عبارة الزمخشري أنه يجوز في البيت ماجاز في الآية من النصب والجزم ، ولذلك قال النعساني " الشاهد في البيت جواز الوجهين في تبلغ . (٥)

وعلق ابن الحاجب على الشاهد قائلا : أورده استشهادا على الجزم ٠٠ فيكون نهيا عن كليهما عن الشتم وعن الأذى ، ثم قال : ولايستقيم النصب في البيت ، لأنه لوكان منصوبا لكان نهيا عنهما على سبيل الجمعية ولا ينهى عن الجمع بالواو إلا بين شيئين متغايرين ، أما ماهو أعم في المعنى فلا يصح النهي عن الجمع بينهما ، لأن الشتم أذية ، وقوله (وتبلغ أذاته) مثله ، غاية ماثم أن الأذية عامة ، لأنها بالقول والفعل ، والشتم خاص وليس المراد إلا مطلق الأذية بما هو أذية فكأنه تكرير للفظ من غير فائدة فكأنه قال " لاتؤذ المولى لاتؤذ المولى " وليس كذلك الآية ، حيث جاز فيها النصب والجزم ، أما الجزم فعلى أن يكون كل واحد منهما منهيا عنه وأما النصب فعلى معنى لاتجمعوا بين هذين (٦) " ، وبهذا يمنع ابن الحاجب جواز النصب في البيت من حيث المعنى موضحا رأيه غاية التوضيح

---

(١) البيت لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد ابن عبدالملك بن مروان . انظر شواهد المغني : ٦٠ ويروى " بأعباء الخلافة " ، وانظر ابن يعيش : ١/ ٤٤ .

(٢) الأمالي : ٩٧

(٣) سورة البقرة : ٤٢ .

(٤) المفصل : ٢٤٨ وفي ابن يعيش : ٣٣:٧ والبيت لجرير وعجزه : " فإنك إن تفعل تسفه وتجهل " (سيبويه : ١/ ٤٢٥ " والمولى هنا ابن العم (الأعلم الشنتمري) .

(٥) المفضل شرح أبيات المفصل : ٢٤٨ .

(٦) الأمالي : ٩٣ .

ولم يوضح هذا من تحدث عن هذا البيت ، فقد ذكر سيبويه أن الشاهد في البيت الجزم ولم يبين سبب منع النصب فقال : وإن شئت جزمت على النهي وأورد البيت (١) ، وقال ابن يعيش " الشاهد فيه جزم " تبلغ " لدخوله في النهي والمعنى لاتشتمه ولاتبلغ أذاته (٢) .

وجاء في المفصل في أنواع العلم أن منه ماهو منقول عن فعل إما ماض كشمر وكعسب ، وإما مضارع كتغلب ويشكر ، وإما أمر كاصمت في قول الراعي :

أشلى سلوقية باتت وبات بها ∴ بوحش إصمت في أصلابها أود (٣)

روى المفصل " إصمِت " بكسر الميم .

قال ابن الحاجب : موضع الاستشهاد في قوله اصمت " فانه منقول عن فعل أمر ... ، وقد أخذ على صاحب المفصل استشهاده به ، فإن العرب تقول : صمت يصمُت ، فالأمر فيه بالضم ، فكيف جاء " اصمِت " ؟ وجوابه أن يقال : إن " فَعَل " يأتي على " يفعِل " وعلى " يفعُل " ، ومنهم من يقول : إن سمع المضارع اتبع ، وإلا فأنت فيه بالخيار . (٤)

وابن يعيش لاحظ مالاحظه ابن الحاجب فقال : " والمسموع في مضارع " صمت " " يصمُت " بالضم ، والكسر هنا إما أن يكون لغة أو من تغيير الأسماء كما قطعت الهمزة في التسمية (٥) " .

من ذلك نرى أن ابن الحاجب يناقش الزمخشري في موضع الاستشهاد من البيت ، وقد يخالفه في الرأي .

---

(١) سيبويه : ١/ ٤٢٥ (٢) ابن يعيش : ٧ : ٣٣

(٣) البيت للراعي النميري واسمه عبيد بن حصين بن معاوية من قصيدة يمدح بها عبدالله بن معاوية بن أبي سفيان وأولها :

طاف الخيال بأصحابي وقد هجدوا ∴ من أم علوان لانحو ولاصدد

وأشلى كلبه بالصيد : أغراه به ، وسلوقية : نسبة إلى سلوق : قرية باليمن تنسب إليها الدروع والكلاب ، وإصمت : اسم علم على مفازة ، سميت بذلك لأن سالكها يقول لصاحبه : اصمت لايشعر بنا أحد ، أصلابها : جمع صلب وهو فقار الظهر ، وأود : اعوجاج (المفصل شرح أبيات المفصل : ٨) وانظر ابن يعيش : ١/ ٢٩ ، والخزانة : رقم ٥٣٨ : جـ ٣/ ٢٨٤ .

(٤) الأمالي : ١٠٤ (٥) ابن يعيش على المفصل : ١/ ٢٩

ب — إعراب مواضع غير موضع الاستشهاد :

في بعض الأمالي على الشواهد لا يتعرض ابن الحاجب لموضع الاستشهاد ، ويعرب في البيت مواضع أخرى يرى أنها في حاجة إلى إعراب ، وتعليل ذلك أن الشاهد قد يكون واضحا لا يحتاج إلى بيان ، وأن غير موضع الشاهد هو الذى يحتاج إلى إيضاح ، أو أن ابن الحاجب سئل من تلاميذه عن هذا الموضع الآخر فبينه لهم ، ولم يتعرض للشاهد لوضوحه عندهم .

ومن ذلك قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم في قومهم   غُفُرٌ ذنبَهم غير فُخُر (١)

وقد أورده صاحب المفصل شاهدا على عمل الجمع من صيغ المبالغة عمل المفرد في قوله " غُفُرٌ ذنبَهم " فغُفُر جمع غفور ، وعملت النصب في " ذنبَهم (٢) " ، وورد في كتاب سيبويه لهذا الغرض حيث قال : وأجروه حين بنوه للجمع بمعنى " فعولا " كما كان أُجري في الواحد ، ليكون كفواعل حين أجري مثل " فاعل " من ذلك قول طرفة (٣) : البيت .

أما ابن الحاجب فلم يتحدث عن موطن الاستشهاد في البيت ، وإنما تحدث عن فتح همزة " إن " وكسرها فيه فقال : للفتح في " أنّ " وجهان : أحدهما أن يكون في موضع المفعول ، والآخر أن يكون " ثم زادوا " على ما تقدم من الخصال أو على من تقدم ، ثم فتح " أن " على معنى لأنهم على صفة كذا ، وللكسر عنه أيضا وجهان : أحدهما التعليل ، والثاني أن يكون على الحكاية وهو ضعيف لأنه ليس موضع الحكاية ، ثم ذكر أن قبل هذا البيت :

وتساقى القومُ كأسا مرة   وعلى الخيل دماء كالشقر (٤)

---

(١) البيت لطرفة بن العبد ، ويروى " غير فُجُر " من الفجور ، والرواية الأولى أصح (ابن يعيش) : ٦/ ٧٥ ، ٧٦ وانظر سيبويه : ١/ ٥٨ ، والخزانة رقم ٣/٦٠٧ : ٤٦٤ ، والهمع : ٢/ ٩٧ ، والدرر اللوامع : ٢/ ١٣١ وديوان طرفة : ٦٨ .

(٢) المفصل : ٢٢٨ وفي ابن يعيش : ٦/ ٧٤

(٣) سيبويه : ١/ ٥٨

(٤) الشقرة في الخيل حمرة صافية يحمر معها العرف والذنب ، وروى ابن يعيش (علا الخيلَ) بالألف في " علا " على أنه فعل و" الخيلَ " مفعول و" دماء " فاعل : ٦/ ٧٥ ، ٧٦ .

وفى قول الشاعر :

يالعنةُ الله والأقوامِ كلِّهم　　　والصالحين على سِمعان من جار (١)

ذكر صاحب المفصل أنه شاهد على حذف المنادى فيقال "يابؤس لزيد" بمعنى ياقومُ بؤسٌ لزيد ومن أبيات الكتاب (البيت) ... وفى التنزيل "ألايااسجدوا (٢)" وقد ذكر سيبويه أن "يا" لغير اللعنة (٣) أى أن المنادى محذوف قال الشنتمرى : ولذلك رفع اللعنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها لنصبها (٤) .

ويرى "ابن مالك" أن يمنع حذف المنادى لأن عامله حذف لزوما إلا أن العرب أجازت حذفه ، وأبقت "يا" دليلا على المحذوف (٥) ، أما "أبو حيان" فمنع حذف المنادى حتى لايجمع بين حذف فعل النداء وحذفه فيكون فى ذلك إجحاف فى الكلام ، ويرى أن "يا" فى الآية والبيت للتنبيه (٦) وأجاز "ابن يعيش" الوجهين أن تكون "يا" للنداء أو للتنبيه (٧) .

ولم يتعرض ابن الحاجب لموطن الشاهد فى البيت ، ولكنه تعرض لشئ آخر وهو أنه روى البيت " والصالحين " وقال : يجوز فيها الرفع على الموضع ، لأن المعنى ياقوم ، لعن الله والأقوام والصالحون ، والخفض ظاهر ، ثم بين أن "مِنْ" فى قوله "من جار" للبيان متعلق بمحذوف تقديره على سمعان الحاصل من الجيران أو حاصلا من الجيران (٨) " وأجاز ابن يعيش فى الرفع الوجه الذى ذكره ابن الحاجب وزاد عليه رأيا آخر وهو أن يكون " والصالحون " معطوفا على المبتدأ وهو " لعنة " أى ولعنة الصالحين ، ثم حذف المضاف وأعرب المضاف إليه إعرابه (٩) .

---

(١) المفصل : ٤٨ ، ٥٥ ، وابن يعيش ٢/ ٢٤ ، ٤٠ ، جـ ٨/ ١٢٠ ، وسيبويه ١/ ٣٢٠ تثقيف اللسان : ١٥٨ ، وابن الشجرى : ١/ ٢٣٥ ، والكامل للمبرد : ١/ ١٦٨ ، الهمع : ١/ ١٧٤ والدرر اللوامع ١/ ١٥٠ ، المغنى ٢/ ٤١ ، شواهده : ٢٦٩ وهو من الشواهد التى لم يعرف قائلها .

(٢) المفصل : ٤٨ والآية رقم ٢٥ من سورة النحل ، وهذه قراءة الكسائى (الإيضاح ورقة ٥٢) .

(٣) سيبويه : ١/ ٣٢١　　　(٤) نفس المصدر فى الهامش .

(٥) الهمع ١/ ١٧٤　　　(٦) نفس المصدر

(٧) ابن يعيش ٢/ ٢٤　　　(٨) الأمالى : ١٥٥

(٩) ابن يعيش ٢/ ٢٤ .

واختلف العلماء فى ضبط " سمعان " فى البيت ، فابن يعيش يـــرى أنه قد روى بفتح السين وكسرها والفتح أكثر وكلاهما قياس ، فمن كسر كـــان كعِمران وحِطان ، ومن فتح كان كقَحْطان ومَروان .(١)

وجاء فى هامش الإيضاح : الرواية عن العلامة (سِمعان) بكســـر السين وإليه ينسب سِمعانيون ، وذكر تاج الإسلام السَّمعانى أنه بالفتـــح والرجل أعرف باسم أبيه وجـــــده (٢) ، وضبط فى كتاب سيبويه بكسر السين (٣) وبرى ابن مكى الصقلى أن (سَمعان) بالفتح من اللحن ، والصواب (سِمعان) بالكســر (٤) .

جـ- شـــرح المعـنى :

من شواهد المفصل ما يحتاج إلى شرح لغموض معناه ، أو غرابة ألفاظه ، فقام ابن الحاجب بأداء هذه الرسالة ، ووضح معانى بعض الأبيات ، وشـــرح الألفاظ الغريبة فيها ، وقد يشير إلى مواطن البلاغة منها ، فلم يكن يقتصـــر فى أماليه على الإعراب والنحو فقط .

ومن الشواهد التى شرحها قول الشاعر :

أخا الحرب لباسا إليها جِلالها ∴ وليس بولاَّج الخوالف أعقـــلا (٥)

ورد هذا البيت فى المفصل شاهدا على نصب (جِلالها) بأفعل التفضيـــل (لباســـا (٦)) ، وبعد أن وضح ابن الحاجب الشاهد تعرض لمعـــنى البيت فبين أن المراد وصف الممدوح بالشجاعة والمبادرة إلى الحرب ، وفســر

---

(١) ابن يعيش : ٢/ ٢٤ .

(٢) الإيضاح شرح المفصل تأليف ابن الحاجب ! مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب : ورقة ٥٢ .

(٣) سيبويه : ١/ ٣٢٠

(٤) تثقيف اللسان بتحقيق الدكتور مطر : ٢٥٨ .

(٥) قائله القلاخ بن حزن التميمى (ابن يعيش : ٦/ ٧٠) .
وقال الشنتمرى قائله : قلاخ بن حزن المنقرى ، والقلاخ من قلـــخ البعير إذا هدر وانظر سيبويه ٥٧/١ وابن يعيش ٦/ ٧٠ ، والهمع ٢/ ٩٦ والدرر اللوامع : ٢/ ١٢٩ والصبان على الأشمونى وشواهد العينى عليه : ٢/ ٢٩٦ .

(٦) المفصل : ٢٢٦ .

(الجُلّ) بأنه واحد جِلال الدواب والمراد به الدروع أو السلاح ، و"الخوالف" جمع خالفة وهي عمود من أعمدة الخباء ، ويبين أن من معانيها " النســاء " قال تعالى : " رضوا بأن يكونوا مع الخوالــف (١) " أى النساء ، وبعير أعقل وناقة عقلاء بينة العقل وهو التواء فى رجل البعير واتساع كثــير ، قال ابن السكيت : هو أن يفرط الروح حتى يصطك العرقوبان وهو مذموم (٢) "

بهذا الاطلاع اللغوى يفسر ابن الحاجب البيت ، وقد أشــار إلى أن استعمال الجِلال فى عدة الحرب على سبيل المجاز ، ولكنه لم يصــرح بذلك ، وقد صرح به الشنتمرى فى شرح شواهد سيبويه فقال : استعمــال الجُلّ فى عُدة الحرب على سبيل المثل والاستعارة .(٣)

وشرح قول الشاعر :

لها أشاريرُ من لحم تُتَمِّــرُهُ   من الثعالي ووخزٌ من أرانيهــا (٤)

فيبين أن هذا البيت وصف للعقبة وهى فرخ عقاب كان لبنى يشكر ، وكانــوا يطعمون هذه اللقبة كل يوم لحم الأرانب والثعالب ، والتتمير : التقديــد ، والأشارير : قطع القديد ، والوخز : الشئ القليل .(٥)

وقال الشنتمرى : الوخز : القطع من اللحم وأصله الطعن الخفيــف ، كأنه يريد ماتقطعه من اللحم بسرعة .(٦) فزاد عن ابن الحاجب إيضاحا لهذه الكلمة .

وقد جاء هذا البيت فى المفصل شاهدا على إبدال الياء من البــاء فى "الثعالى والأرانى" وأصلهما الثعالب والأرانب ، ولكن ابن الحاجب لم يتعرض لهــذا .

وقد يشرح معنى البيت ويبين المراد منه ولايقتصر على شرح المفـردات فمن ذلك ماذكره فى توضيح قول الشاعر :

---

(١) سورة التوبة : ٨٧ ، ٩٣   (٢) الأمالى : ٩٥ ، ٩٦

(٣) سيبويه (الهامش) ٥٧/١

(٤) نسب سيبويه البيت لرجل من بنى يشكر ، وقيل للنمر بن تولب ورواية المفصل فى ابن يعيش (عتمرة) وفى المتن "تتمره" ، وكذلك فى سيبويه . وانظر فــى البيت سيبويه : ٣٤٤/١ ، والهمع : ١٨١/١ والدرر اللوامع : ١٥٧ وشواهد الشافية : ٤٤٣ وابن يعيش : ٢٨/١٠

(٥) الأمالى : ٩٨ ، ٩٩   (٦) سيبويه : ٣٤٤/١ .

لم تتلفع بفضل مئزرهـا دعد ولم تُسقَ دعد في العلب (١)

قال : معناه أن هذه عندها رفاهية ، وليست كغيرها تغتذى فيما يحلب فيه ، بل لها إناء غيره تسقى فيه أو تغتذى فيه ، ولا تستتر بفضل مئزرها في أنها تشده في وسطها ، وتحمل فاضله على رأسها ، بل لها شئ آخر تلفع به رأسها ، وإنما يتلفع بفضل مئزرهن البدويات والإماء الماهنات المتهنات ، وقيل : إن هذه لم تسق اللبن لافي علبة ولا في غيرها ، لأنها متحضرة ، وإنما يشرب اللبن أهل البدو ، لأنهم لايكادون يجدون الماء (٢) "

وقد أجمل الشنتمرى معنى البيت بقوله : " هى حضرية رقيقة العيش لاتلبس لبس الأعراب ، ولا تتغذى غذاءهم ". (٣)

وقد يتعرض لإظهار مافى البيت من جانب بلاغى ، فيشير إلى ذلك إشارة خفيفة كقوله تعليقا على البيتين الآتيين :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشَّهر الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش أجبَّ الظهر ليس له سنام (٤)

---

(١) الخصائص: ٣/٦١ ، ٣١٦ ، وابن يعيش : ١/٧٠ ، وسيبويه : ٢/٢٢ ، وقائله جرير (الشنتمرى : سيبويه ٢/٢٢) والشاهد فيه جواز الصرف ، ومنع الصرف فى (دعد) لأنه ثلاثى ساكن الوسط .

(٢) الأمالى : ١٣٠ ، ١٣١ ، والرأى الأخير وهو أن شرب الماء يدل على الحضارة ، وشرب اللبن على البداوة ، غريب عندنا الآن .

(٣) الكتاب : ٢/٢٢ .

(٤) قائلها النابغة الذبيانى فى مدح أبى قابوس النعمان بن المنذر ، ويروى (ربيع الناس والبلد الحرام) .
ابن الشجرى : ١/٢١ ، وانظر ابن يعيش : ٦/٨٣ ، وسيبويه : ١/١٠٠ وخزانة الأدب : ٤/٩٥ ، وديوان النابغة : ٧٥ ، ويروى البيت الثانى فى الخزانة : (ونمسك بعده بذناب عيش) .

" يعنى إن يهلك هذا الرجل يذهب عنا بهلاكه ماكنا فيه من الخير والسعة والنصر ، ونأخذ بعده فى حال لاترضى ثم شبهها بالذناب وجعل لها ظهرا مقطوعا لاسنام له ، كله مبالغة فى رداءة العيش الذى يكون فيه بعده (١) " .

وقد أورد سيبويه هذا البيت الثانى شاهدا على عمل أفعل التفضيل " أجب " النصب فى (الظهر (٢)) ، ووضح لنا الشنتمرى فى معنى البيت أن النابغة قال هذه القصيدة فى مرض النعمان بن المنذر (٣) .

---

(١) الأمالى : ١٥٩

(٢) سيبويه : ١/١٠٠

(٣) نفس المصدر (الهامش) .

الفصـــل الثانـــي

موازنـــات وملاحظـــات

١- بينه وبين الزمخشري في المفصل :

لم يكن موقف ابن الحاجب موقف الموضح والمفسر لآراء الزمخشـــري في المفصل فحسب،بل كان يبدي رأيه فيها ، ويناقشها مناقشة تحليليـــة فإذا رأى أن ماجاء به موافق لرأيه أيده، ودافع عنه ، وساق من الأدلـــة مايقويه ، ويدفع عنه الشبهات ،وإذا كان مافي المفصل مخالفا لرأيـــه اعترض عليه ، ورده بالدليل ،وسأسوق من الأدلة ما يبين كلا الموقفـــين ، حتى يظهر لنا استقلال ابن الحاجب بالرأي وأنه لايجري وراء الزمخشـــري كما ادعى بعض العلماء .(١)

أ- موافقـة ودفـــاع :

يوافق ابن الحاجب الزمخشري في بعض آرائه ، ويقف بجانبه موقـــف المدافع ، فيذكر مايرد على رأيه من اعتراض ، ثم يرده بمنطقه.

من ذلك موافقته له في بعض الحدود النحوية ، ولابن الحاجب عنايـــة بهذه الحدود ، ذلك لأنه أصولي ، والأصول منطق الشريعة ، فهو يناقش الحدود ، ويبين رأيه فيها بيان المنطقي الذي يشترط أن يكون الحد جامعا مانعا لذلك عرض لحدود المفصل موافقا ومخالفا .

ومما وافقه فيه حده للحرف بأنه " مادل على معنى في غيره"(٢) ، فقد اختار ابن الحاجب هذا الحد في الكافيـــة(٣) ، وقد ورد على هذا الحد اعـــتراض ذكره في الأمالي ورد عليه ، إذ جاء فيها أنه يرد عليه الأسماء التي لاتعقـــل إلا بمتعلق مذكور معها ، وذلك كالظرف مثل " عند وقاب " فإنه يدخـــل في الحد ، وأجاب عن ذلك بأن الظرف يفيد معنى في نفسه فمعنى القـــدر والجهة من (قاب وعند) كالفوقية من (فـــوق) ، وإنما اتفق أن العـــرب لم تستعمله إلا مضافا إلى اسم ،أما "مِنْ " فإنها لايفهم منها معنى مـــن

---

(١) مثل ابن مالك انظر البغية : ١/ ١٣٤

(٢) المفصل : ٢٨٣ وفي ابن يعيش : ٢/٨

(٣) انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ٣١٩ .

حيث وضعها إلا ضموا إلى متعلقها ثم قال : " وإنما حكمنا بذلك لما ثبت من استقراء كلامهم أن الحرف وضعه لذلك والاسم وضعه لذلك (١) ويرى ابن الحاجب فى موضع آخر من الأمالى وهو أمليه على الكافية يجيب عن مثل هذا الاعتراض ، فقد ذكر أنه يرد على حد الحرف الأسماء المشتركة ، فإنها لايفهم مدلولها إلا بالقرينة ، وكذلك الحرف لايفهم معناه إلا بذكر متعلقه ، وأجاب بأن الأسماء المشتركة ليس من شرط استعمالها لفظ آخر يقترن بها ، بل قد يكون قصد المتكلم الإبهام كما قال تعالى " ثلاثة قروء " (٢) ، وليس كذلك الحرف فلا يصح " خرجت من " (٣) ، من ذلك يتبين لنا أن ابن الحاجب يدافع عن حد الحرف كما جاء فى مفصل الزمخشرى ، ويختار هذا الحد فى كافيته .

وذكر ابن يعيش أن هذا الحد فى زعم بعضهم يفسد "بأين وكيف" ونحوهما من أدوات الاستفهام ، وأجاب عن ذلك بأن هذه الأسماء دلت على معنى فى نفسها بحكم الاسمية ، ثم قال : وربما احترز بعضهم من ذلك فقال : مادل على معنى فى غيره فقط ". (٤)

وتعريف الحرف كما جاء فى المفصل هو مادار على ألسنة النحويين إذ أجمعوا على أن الحرف لايدل على معنى فى نفسه ، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب فى تعليقه على " المقرب " إلى أنه يدل على معنى فى نفسه ، لأنه لو خوطب به من يفهم معناه فإنه يفهم معناه الموضوع له لغة ، فيعرف أن " هل " معناها الاستفهام (٥) ، وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه نجده يعرف الحرف بأنه ماجاء لمعنى ليس باسم ولافعل (٦) ، ولم يذكر لنا سيبويه أن هذا المعنى الذى يدل عليه فى غيره لافى نفسه ، ومن ظاهر كلامه نفهم أن له معنى فى نفسه وهذا المعنى غير المعنى المفهوم من الاسم والفعل . وعرف بعض النحويين الحرف بأنه " ماخلا من دليل الاسم والفعل " ، أو بأنه " مالا يستغنى عن جملة يقوم بها " ، ولكن الزجاجى

(١) الأمالى : ٩١ ، ٩٢

(٢) سورة البقرة : ٢٢٨ والقرء الطهر أو الحيض فهو من الأضداد .

(٣) الأمالى : ٢٣١

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨

(٥) همع الهوامع : ٤/١

(٦) سيبويه : ٢/١ .

أعترض على هذين الحدين ، فقال : وهذا وصف للحرف لا حد لــه (١)،

وحد ابن مالك في التسهيل الحرف بأنه " كلمة لاتقبل إسنادا وضعيا بنفسها ولا بنظـــير (٢) " وهذا الحد نظر إلى قبول الإسناد ، فالاسم والفعل يقبلان الإسناد والحرف لايقبله لذلك تميز عنهما .

وحد الزمخشري التمييز بأنه " رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاتـــه (٣) " واعترض ابن الحاجب بأن التمييز في الحقيقة ليس رفعا ، لأنه اللفظ الذي حصل عنه هذا الرفع المراد ، ثم دافــع عن الزمخشري بأن النحويين يغتفرون مثل ذلك لكونه معلوما ، إما علـى معنى "لفظ رفع الإبهام" ، أو "رافع الإبهام" ، أو ما أشبه ذلـــك (٤) . ويظهـر أن ابن الحاجب أراد أن يتخلص من هذا الاعتراض فعرف التمييز فـي الكافية بأنه " مايرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة " (٥) ، وقد اعترض الرضي على حد ابن الحاجب في الكافية بأن الصفة في مثـــل " جائي رجل طويل " تدخل فيه ، لأن رجلا ذات مبهمة .... ، ويدخل فيه "عطف البيان" في نحو " جاءني العالم زيد " ... (٦)

وحد السيوطي التمييز حدا طويلا ليزيده توضيحا ، ويمنع عنــه الاعتراض فقال : " هو نكرة بمعنى "من" رافع لإبهام جملة ، أو مفـــرد عدد ، أو مفهم مقدار ، أو مماثلة ، أو مغايرة ، أو تعجب ، بالنص علـى جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نـــون (٧) " وعبر "بمعنى مــن"

(١) "الإيضاح في علل النحو" لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق مـــازن المبارك : ص ٥٥ .

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد بتحقيق محمد كامل بركات : ص٣ واحترز بقوله " ولا بنظير " من الأسماء الملازمة للنداء نحـــو (يافُلُ) فإن لها نظيرا وهو " رجل " .

(٣) المفصل : ٦٥ ، وفي ابن يعيش : ٢/ ٧٠

(٤) الأمالي : ١٦٥

(٥) شرح الرضي على الكافية ١/ ٢١٥

(٦) نفس المصدر .

(٧) همع الهوامع : ١/ ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، و"بإضافة" متعلق بتمام ، أي يأتـي التمييز بعد تمام الكلام بالإضافة نحو "ملء الأرض ذهبا" أو التنويـن كرطل زيتا "، أو النون" كمنوين عسلا "و بالأخسرين أعمالا "

ليخرج الحال ، وتبع في ذلك ابن مالك في الألفية إذ قال :

اسم بمعنى "من" مبين نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره

وفضل ابن الحاجب حد الزمخشري لاسم الجنس على المناطقة ، فقد حده الزمخشري بأنه : " ما علق على شئ وعلى كل ما أشبهه (١) " وعلق ابن الحاجب على ذلك بأن الزمخشري قد كره ماذكره المنطقيون من قولهم " ما وضع لمسمى لاتمنع الشركة فيه " وكره أن يقول " ما دل على كثرة باعتبار معنى واحد " ، لئلا يوهم أن الكثرة مستفادة من إطلاقه ، ولا يستفاد منه إلا المفرد ، ولم يحده بالحد الأول لأنه أمر ذهني ، والأمر الذهني متحد لاشركة فيه ، ثم هو ليس موضوعا في الحقيقة له ، فإنا نقطع بأن وضع " رجل " لما في الخارج ، وما في الذهن يستحيل أن يكون في الخارج (٢) .

وكما يوافقه في بعض الحدود النحوية يوافقه في بعض آرائه الأخرى فهو يدافع عنه في ذكر "توابع المنادى" في باب "المنادى (٣)" ، ولم يذكرها في باب "التوابع" ، لأن لها حكما خاصا بها جاء من أجل المنادى فناسب ذلك ذكرها في "المنادى" لا في "التوابع (٤)" ، ويدافع عنه في بدئه باب الحال بقوله : شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله (٥) .. " فقد ذكر أنه لو اعترض بأنه كان الأولى أن يذكر أولا حد الحال، ثم يذكر شبهه بالمفعول، فيرد على ذلك بأنه قدمه لينبه بأن المفاعيل قد انتهت ، وأن هذا ابتداء المشبهات ، ولو أخره لم يحصل هذا الغرض (٦) ، فهو بذلك يدافع عن تبويب المفصل وتقسيمه وترتيبه .

ويدفع عنه مايوهم التناقض في قوله في باب " المفعول المطلق " : " وقد يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه ، وذلك على نوعين مصدر وغير مصدر (٧) " ، وعلق ابن الحاجب على ذلك بقوله : قوله " غير

(١) المفصل : ٦ وفي ابن يعيش : ١/ ٢٥

(٢) الأمالي : ١٦٥

(٣) المفصل : ٣٧ وفي ابن يعيش : ٢/٢

(٤) الأمالي : ١٤٦

(٥) المفصل : ٦١ وفي ابن يعيش : ٢/ ٥٥ .

(٦) الأمالي : ١٣٢

(٧) المفصل : ٣٢ وفي ابن يعيش ١/ ١١١ .

مصدر " ظاهره التناقض لأن كلامه في المفعول المطلق وتقسيمه ، وقد ذكر أنه مصدر ، فكيف يكون من تقاسيمه غير مصدر ، فيكون مصدرا غير مصدر ، والجواب أن المصدر يطلق باعتبارين: أحدهما الذى فعله فاعل الفعل المذكور، والآخر باعتبار ماله فعل يجرى عليه كانطلق للانطلاق وشبهه، وله باب يذكر فيه فقوله و" غير مصدر " أى ليس فعل يجرى عليه وهو مصدر باعتبار أنه فعله فاعل الفعل ، فهو مصدر باعتبار غير مصدر باعتبار آخر (١) " ، وبهذا يدفع عنه التناقض . ويقول الزمخشرى فى المفصل: " وكل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام " (٢) ويعترض على ذلك بأن تعريفه قد يكون بالنداء " نحو " يازيدون " ويازيدان " ويجيب عنه ابن الحاجب بأن " يازيدان " هنا تثنية زيد فى قولك " جاءنى زيد من الزيود " على اللغة القليلة فيكون قولك " يازيدان " مثل قولك : " يارجلان " أى لا تعريف فيه أو أن " يازيدان " الأصل فيه " يأيها الزيدان " كما أن أصل قولك " يارجل " " يأيها الرجل " ، ومما يدل على أن الأصل كذلك وأنهما متماثلان امتناع " زيدان " فى النداء بدون أداة النداء ، كما امتنع " رجل " بدون الأداة وذلك كراهة كثرة الحذف وهو حذف " أل " وحذف أداة التعريف (٣) .

وقال الزمخشرى فى " حروف الجر " التى يسميها " حروف الاضافة " " وهى على ثلاثة أضرب : ضرب لازم للحرفية ، وضرب كائن اسما وحرفا وضرب كائن حرفا وفعلا ، فالأول تسعة أحرف : من وإلى وحتى وفى والباء واللام ورب وواو القسم وتاؤه ، والثانى خمسة أحرف : على وعن والكاف ومذ ومنذ ، والثالث ثلاثة أحرف : حاشا وخلا وعدا (٤) " ، وقد اعترض على الزمخشرى بأن القسم الأول قد ذكر فيه مايستعمل فعلا وحرفا ، وجعله مما لايستعمل إلا حرفا مثل " مِنْ " فإنك إذا أمرت من " مانَ يَمِينُ " قلت " مِنْ " ، ومثل " فى " فإنك اذا أمرت المرأة المخاطبة من " وفَى يفى " قلت " فِى " ، واللام من قولك " لِزيد " إذا أمرت من " ولِىَ يَلِى " قلت " لِهْ " فهذه الحروف كان يجب أن يعدها من القسم

---

(١) الأمالى : ١٤٧

(٢) المفصل : ١٤ وفى ابن يعيش : ١/ ٤٥

(٣) الأمالى : ١٦٥

(٤) المفصل : ٢٨٣ وفى ابن يعيش : ٨/ ١٠

الثالث وهو ما يستعمل فعلا وحرفا . وقد أجاب ابن الحاجب عن هذا الاعتراض بأنه لم يُرد اعتبار صورها فقط ، وإنما أراد باعتبار صورها ومعانيها الأصلية ، ألا ترى أن "عدا وخلا" لما استعملا حرفين فهما في المعنى الأصلى كاستعمالهما فعلين فإن قيل : إن أراد ذلك فقوله إن "على" مما تكون حرفا واسما لاغير ليس بمستقيم ، لأنه يصح أن تكون فعلا ، إذ يقال "علا زيدٌ" وهو فعل ماض ، وأجاب بأن "على" المستعملة حرفا واسما لاتوافق "علا" المستعملة فعلا في اللفظ ، ألا ترى أنك تقول في هذه "علوت" وفي تلك "عليه" ثم قال ابن الحاجب مفضلا رأى الزمخشرى على كثير من النحويين والأصوليين : "فدل على أنهما مختلفان في اللفظ ، فظهر الفرق بين البابين ، وإن كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون "على" مما استعمل حرفا واسما وفعلا ، وكأن صاحب هذا الكتاب نظر أدق من نظرهم فجعلها من القسم الثاني (١) " .

ب - مخالفة وهجوم :

عرفنا كيف وافق ابن الحاجب الزمخشري في بعض آرائه ودافع عنه ، ورد ما ورد عليه من اعتراض ، وليس معنى ذلك أنه يسير في ركابه دائما ، بل نراه في كثير من الآراء يخالفه ، وقد يقسو عليه فيصمه بالخطأ والوهم بعد أن يدلل على عدم صحة آرائه . وقد رأينا كيف وافقه في بعض الحدود النحوية ، وسنرى أنه عارضه في بعضها الآخر ، ومن ذلك ما جاء في المفصل من أن "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع (٢) " ، واعترض ابن الحاجب على قوله "اللفظة" فقال : الأولى أن يقال : اللفظ الدال ، لأن قوله "اللفظة" إما أن يريد بها اللفظ باعتبار حقيقته من غير قصد إلى متميز منه كالضرب ، وإما أن يريد المتميز منه كالضربة ، فإن أراد الأول فليس بمستقيم ، لأن اللفظة كالضربة ، فكما لاتطلق الضربة على معنى الضرب ، فكذلك لاتطلق اللفظة على معنى اللفظ ، وإن أراد به معنى الضربة فليس بمستقيم ، لأنه لابد من تحقق تميزها كتميز مدلول الضربة والجلسة ، وإذا لم يكن بد من تميزها ، فكل

---

(١) الأمالى : ١١١

(٢) المفصل : ٦ وفي ابن يعيش : ١٨/١

ما يقدر تمييزها به ان كان منتهى ما يمكن تقديره فى الزيادة يرد عليه مادونه ، وإن كان منتهى القلة يرد عليه مافوقه ، وإن كان متوسطا يرد عليه مافوقه وما تحته جميعا ، فإنه إن قدر اللفظة مثلا بما هو عشرة أحرف يرد عليه مادونها وكذلك الباقى » (١)

وبهذا استهل ابن الحاجب أماليه على المفصل بالاعتراض على أول عبارة فيه ، فبين أن الأفضل أن يقول الزمخشرى " اللفظ " بدل " اللفظة " وقد تعرض أيضا فى " الإيضاح " شرح المفصل لهذا ، وبين فيه أن المراد " اللفظ " ولو عبر به لكان أولى للاختصار ، ورفع الإجمال (٢) ، ولذلك لم يرض أن يعبر فى " الكافية " باللفظة ، مع أنه كان ينظر إلى المفصل عند تأليف الكافية ، إذ جاء فيها " الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (٣) " وواضح تأثره بالمفصل فى هذا الحد ، ولم يسلم حد ابن الحاجب أيضا من النقد ، فقد رأى الرضى أنه لاداعى لقوله " لمعنى " لأن الوضع لايكون إلا لمعنى ، واعترض على وصفه المعنى بأنه " مفرد " فقال : والمشهور فى اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ، ولاينبغى أن يخترع فى الحدود ألفاظ ، بل ينبغى استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للتبيين » (٤) ، وممن عرف الكلمة بأنها (لفظ) ابن مالك فى التسهيل فقد قال : " الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقا أو تقديرا ، أو منوى معه كذلك (٥) " .

أما السيوطى فقد عبر بأن الكلمة " قول " ولم يقل إنها " لفظ " فقال فى حدها : " الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح (٦) " .

ويظهر تأثر السيوطى بابن مالك فى التسهيل فى هذا الحد ، ولكنه ترك ماقاله ابن مالك من أنه " دال بالوضع " ووضح سبب تركه فقال :

---

(١) الأمالى : ٨٤

(٢) الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب (مخطوطة رقم ١٨٥٥ بدار الكتب) ورقة ٣ الصفحة اليمنى .

(٣) الرضى على الكافية : ٢/١

(٤) نفس المصدر : ص ٣ ، ٤

(٥) التسهيل لابن مالك بتحقيق محمد كامل بركات : ص ٣

(٦) الهمع : ٣/١ .

" ولم احتج إلى ما زاده في التسهيل من قوله " دال بالوضع " مخرجا المهمل ، لتعبيره " باللفظ " الشامل لذلك ، وذكرى " القول " الذى يخرجه(١) ، فظهر لنا بذلك سبب التعبير بالقول مكان " اللفظ " ، أما التعبير " بالاستقلال " الذى ورد في التسهيل والهمع فقد وضحه الصبان بقوله — تعليقا على حد الكلمة في الأشمونى بأنها " قول مفرد " —: " وزاد في التسهيل قيد الاستقلال لتخرج ألف الفاعلة وأحرف المضارعة ، وياء التصغير وياء النسب ، وتاء التأنيث ، ونحو ذلك ، فإنها ليست بكلمات على مذهب المصنف . وذهب الرضى إلى أنها كلمات(٢) " ، ولم يقع الأشمونى والسيوطى فيما وقع فيه الزمخشرى وابن الحاجب وأبو حيان من وصف المعنى بأنه مفرد لأنه كما قال الرضى وغيره ليس صفته في الحقيقة ، وإنما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ(٣) ، ولم يشر ابن يعيش شارح المفصل إلى ما فطن إليه ابن الحاجب من أن " اللفظ " أولى في حد الكلمة من اللفظة(٤) " . وقد يكون الذى دعا الزمخشرى إلى قوله " اللفظة " أنها خبر لقوله " الكلمة " فأراد أن يوافق المبتدأ الخبر من حيث التأنيث ، ولكن الرضى يقول : إن الموافقة بينهما هنا غير واجبة ولا تجب إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو " هند حسنة " أو حكمها كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز نحو " هذه الدار مكان طيب " " وزيد نسمة عجيبة(٥) " .

ومن الحدود التى خالف ابن الحاجب الزمخشرى فيها حد " التوابع " إذ حدها المفصل بأنها " الأسماء التى لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها(٦) " ، ووصف ابن الحاجب هذا الحد بأنه

---

(١) نفس المصدر ، وعبر بقوله (منوى) ليشمل المستكن وجوبا كأنت في (قم) وكذلك جوازا ، وخرج بقوله (معه) (أى مع القول) ما نواه الإنسان في نفسه (الهمع : ٣/١) .

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ٢٦/١

(٣) الهمع : ٣/١

(٤) انظر ابن يعيش : ١٨/١ .

(٥) الرضى على الكافية : ٤/١ وللدكتور تمام حسان نقد على النحاة في حد الكلمة ، إذ ذكر أن حدودهم لا تفرق بين الصوت والحرف ، وتخلط بين الوظيفة اللغوية والمعانى المنطقية والوضعية ، ولا تفرق بين وجود الكلمة وعدمها . انظر (مناهج البحث في اللغة) له ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٦) المفصل : ١١٠ وفي ابن يعيش : ٣٨/٣

غير جيد لوجهين : أحدهما أنه ذكر لفظه " التبع " فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع ، والآخر أنه بينه بما يتوقف عليه ، لأن الغرض أن يعرف التابع فيعطى إعراب متبوعه ، فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جر ذلك الى الدور (١) ويدل هذا على دقة ابن الحاجب ، فإن الحد اذا لزمه الدور كان باطلا وقد كان رفيقا بالزمخشرى حينما وصف هذا الحد بأنه " غير جيد " فقط . ولعدم رضاه عن هذا الحد لم يختره فى الكافية ، فحد التابع بحد آخر حين قال إنه " كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة (٢) " فغر من إدخال كلمة التبع فى الحد وأراد بقوله " من جهة واحدة " إخراج خبر المبتدأ ، وثانى مفعولى ظننت وأعطيت ، والحال عن المنصوب ، والتمييز عن المنصوب ، قال الرضى : وفيه نظر ، لأن ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدتى الكلام وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة ، وهى كونها فضلات ، ثم قال : وقوله " كل ثان " فيه نظر أيضا ، لأن المطلوب فى الحد بيان ماهية الشئ ، لا قصد حصر جميع مفرداته (٣) " وبذلك لم يسلم حد ابن الحاجب من الطعن . وقد عرف ابن مالك " التابع " بأنه " ما ليس خبرا من مشارك ما قبله فى إعرابه وعامله مطلقا (٤) " وأراد بقوله " وعامله " ما أراده ابن الحاجب من قوله " من جهة واحدة " ، وكثير من النحويين لم يحد التابع مكتفيا بحد أنواعه من نعت وعطف وتوكيد وبدل ، قال أبو حيان : ولم يحده جمهور النحاة ، لأنه محصور بالعد فلا يحتاج الى حد (٥) ، قال السيوطى : " فلذلك قلت : التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق (٦) " فلم يحد التوابع وإنما اكتفى بذكر أنواعها .

ومن مخالفة ابن الحاجب لصاحب المفصل فى الحدود حد " المبنى " فقد حده بأنه الذى سكون آخره وحركته لا بعامل (٧) " قال ابن الحاجب ناقدا : هذا الحد : ليس بمستقيم ، لأنه أتى فى الحد بواو العطف ، فان قصد الجمع لم يستقم ، إذ ليس شئ فيه سكون وحركة فى آخره ، وإن قصد معنى " أو "

---

(١) الأمالى : ٨٤ (٢) الرضى على الكافية : ١/٢٩٨

(٣) الرضى على الكافية : ١/٢٩٩ .

(٤) التسهيل : ١٦٣ (٥) الهمع : ٢/١١٥

(٦) نفس المصدر .

(٧) المفصل : ١٢٥ وفى ابن يعيش : ٣/٧٩ .

كان فيه شذوذ لفظى فى استعماله الواو بمعنى " أو " واستعماله لفظة "أو" فى الحد الواحد (١) " . وحد ابن الحاجب المبنى فى الكافية بأنه " ماناسب مبنى الأصل أو وقع غير مركب " (٢) فذكر " أو " فى الحد ولذلك قال : ولايفسد الحد بلفظة " أو " لأنها لمجرد أحد الشيئين هاهنا لا للشك الذى ينافى تبيين الماهية (٣) ، ويلاحظ أنه فى هذا الحد جاء بلفظ (مبنى الأصل) وهذا ماعابه على الزمخشرى فى إدخاله كلمة " التبع " فى حد " التابع " كما سبق، ولذلك قال الرضى : وهذا الحد لايصح إلا لمن يعرف ماهية المبنى على الإطلاق ، ولايعرف الاسم المبنى، ولو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى ، لأنه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى (٤) " وقال السيوطى : " البناء ضد الإعراب فعلى القول بأنه لفظى يحد كما أفصح به فى التسهيل بأنه ماجئ به لا لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف (٥) ، وعلى أنه معنوى يحد كما قال ابن جنى فى الخصائص (٦) بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا لشئ أحدث ذلك من العوامل (٧) " فالسيوطى ارتضى هذين الحدين .

وفى غير الحدود يخالف ابن الحاجب الزمخشرى فى آراء كثيرة منها أن الزمخشرى يشترط فى " عطف البيان " أن يكون أشهر من متبوعه ، ولذلك قال : " وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها (٨) " أى إذا فسرت بها ، ومثل بقوله " أقسم بالله أبو حفص عمر " قال ابن الحاجب: وليس ذلك بشرط ... نعم بنى الزمخشرى الأمر على الأكثر (٩) . وفى هذا الموضع خلاف بين النحويين ، فأبو حيان قال : إنه سمى عطف البيان

---

(١) الأمالى : ٩٠

(٢) الرضى على الكافية : ٢/٢

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر .

(٥) التسهيل : ١٠ وفيه خلاف عما رواه السيوطى فحده فيه : " ماجئ به لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين " .

(٦) الخصائص : ٣٧/١ وفيه " البناء هو لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون أو الحركة لا لشئ أحدث ذلك من العوامل " .

(٧) الهمع : ١٥/١

(٨) المفصل : ١٢٠ وفى ابن يعيش : ٧١/٣

(٩) الأمالى : ٩٠ .

لأنه تكرار الأول لزيادة بيان (١) ، وشرط "ابن عصفور" أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه و علله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به ، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه (٢) ، وسيبويه جعل ذا الجمة " من " ياهذا ذا الجمة " عطف بيان مع أن هذا أخص ، وجاء في شرح التسهيل: زعم أكثر المتأخرين أن متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة ، لأنه بمنزلة النعت (٣) ، ومع أن ابن الحاجب اعترض على الزمخشري في جعله عطف البيان أشهر من متبوعه فقد ذكر في الكافية أن عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه (٤) ، فاشترط كونه موضحا ولا يكون موضحا إلا اذا كان أعرف وأشهر ، ولذلك سماه الكوفيون " الترجمة (٥) " فهو يترجم ويفسر ما قبله .

وقال الزمخشري : وفي " لاحولَ ولاقوةَ إلا بالله " ستة أوجه : أن تفتحهما وأن تنصب الثاني ، وأن ترفعه ، وأن ترفعهما ، وأن ترفع الأول على أن " لا " ، بمعنى " ليس " ، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني وأن تعكس هذا (٦) " واعترض ابن الحاجب عليه بأن الأوجه الجائزة في هذه العبارة خمسة لا ستة لأن الوجه السادس عنده مكرر وهو الذي جعله عكسا لرفع الأول وفتح الثاني فهو الوجه الثالث عنده ، الذي قال فيه " وأن ترفعه " أي الأول ، قال ابن الحاجب : قوله أن تعكس " وقع غلطا ، وكثيرا ما يغلط العلماء في مثل ذلك التقسيم (٧) ، وبذلك ينسب الغلط إلى الزمخشري ، ومما نسب إليه فيه الغلط أيضا ما يراه الزمخشري من أن " لا نسب اليوم ولا خلة (٨) " على إضمار فعل كأنه قال : ولا أرى خلة ، قال ابن الحاجب : وقع منه ذلك غلطا وإلا فلا خلاف أن المعطوف على المنفي " بلا " يجوز فيه النصب سواء كررت " لا " أولا كقولك " لاحول ولاقوة " وقد أورد هذا البيت النحويون

---

(١) الهمع : ١٢١/٢ (٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

(٤) الرضي على الكافية : ٣٤٣/١ (٥) الهمع : ١٢١/٢ .

(٦) المفصل : ٨١ وفي ابن يعيش : ١١٢/٢ .

(٧) الأمالي : ١٤٤ .

(٨) المفصل : وابن يعيش : ١٠١/٢ وتكملة البيت " اتسع الخرق على الراقع " والبيت لأنس بن العباس ، من شواهد سيبويه : ٣٤٩/١ .

مستشهدين به على نصب المعطوف على اللفظ"(١) قال الشنتمرى: والشاهد فيه نصب المعطوف وتنوينه على اللفظ " لا " الثانية وزيادتها لتأكيد النفي والتقدير لانسب وخلة ".(٢)

وكثيرا مايصف رأيه بأنه " غير مستقيم " كما في قول الزمخشرى في قولهم " مامررت بأحد إلا زيد خير منه: " إن " إلا " لغو في اللفظ، معطية في المعنى فائدتها، جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم"(٢) قال ابن الحاجب وقوله " جاعلة زيدا خيرا من جميع من مررت بهم " غير مستقيم، لأن كون زيد خيرا من جميع من مررت بهم مفهوم من خبره، وهو قوله " خير منه " لا من " إلا " فلم يصح قوله إن فائدة " إلا " أنها جعلت زيدا خيرا من جميع الممرور بهم، ثم يبين أن الزمخشرى حدث له لبس ولم يدر أن الأحوال والصفات الواقعة في الاستثناء المفرغ لم تجر على ذوق المستثنيات، وبيان ذلك أنك إذا قلت " ماضربت إلا زيدا " فقد نفيت الضرب عن كل أحد وأثبته لزيد المذكور بعد إلا، وفي الصفة والأحوال ليس كذلك - فإذا قلت " ماجاءني رجل إلا عالم " لم يستقم أن تقدر نفي جميع الصفات عن رجل وإثبات صفة العلم خاصة، لأن ذلك باطل فلا ينفك عن صفات سوى العلم لذلك توهم الزمخشرى أن الذى أفادته " إلا " هو ماذكره، ولم يدرك الفرق بين الصفات والأحوال وغيرها(٣)، فهو ينسب الوهم للزمخشرى ويوضح في دقة وفهم عميق الفرق بين الصفة والحال إذا وقعتا بعد " إلا " وبين غيرهما في المعنى في مثل ذلك الأسلوب، ويبين أن الصفة والحال هاهنا لم يسيرا على ذوق المستثنيات، فلذلك خفي المعنى على الزمخشرى.

وبعض العلل التي يأتي بها الزمخشرى غير مستقيمة في نظر ابن الحاجب من ذلك مايراه من أن (ما ولا) مشبهتان بليس في لغة الحجاز، وبنو تميم يرفعون مابعدهما، ثم يقول: " ودخول الباء في الخبر إنما يصح على لغة أهل الحجاز، لأنك لاتقول " زيد بمنطلق "(٤) ولم يعجب هذا الدليل ابن الحاجب فقال معلقا عليه: " وهذا غير مستقيم لأنه يصح أن يقال دخول الباء لأجل النفي في قولك " مازيد بمنطلق " على اللغتين، ولم

---

(١) سيبويه (الهامش): ٣٤٩/١

(٢) المفصل: ٧٢ وفي ابن يعيش: ٩٣/٢

(٣) الأمالي: ١٢٣

(٤) المفصل: ٧٢ وفي ابن يعيش: ١١٤/٢.

يستقم " زيد بمنطلق " لعدم النفى ، كما تقول : "مالكم من إلـــه" (١) وأنت لاتقول " لكم من إله " ولاعمل لواحد منهمـــا (٢) . فابن الحاجب على هذا يرى أن دخول الباء يصح على لهجة الحجاز ، ولهجة بنى تميم ، وأنها لاتدخل إذا لم يكن فى الكلام نفى ، ومازالت هذه الباء موجـــودة فى لهجة "الرياض" بنجد حتى الآن فقد سمعتهم يقولون مثلا " مانَ بْسامـــع " أى ما أنا بسامع " ، وبنو تميم كانوا يسكنون فى نجد ، وما زالت هنـــاك قرية تسمى (حوطة بنى تميم) مما يدل على أن الجذور القديمة لهـــذه اللهجة مازالت موجودة حتى الآن .

٢ــ ابن الحاجب بين كتابيه الإيضاح والأمالى

شرح ابن الحاجب المفصل بكتاب سماه " الإيضاح شرح المفصـل " الذى سبق ذكره فى مؤلفاته ، وقد رجعت إلى إحدى نسخه بـــدار الكتـــب (٣) فى المواضع التى أملى عليها ابن الحاجب من المفصل لأوازن بين آرائه فى الأمالى وآرائه فى الإيضاح .

والأمالى لم تتناول المفصل كله ، بل أمليت على أجزاء خاصة منه ، أما الإيضاح فقد شرح المفصل جميعه ، وهذا أول فرق بينهما ، ثـــم إن الأمالى أمليت فى أوقات متفرقة ، إذ ابتدأ الإملاء على المفصل عام ٦١٠هـ بالقاهرة ، وانتهى من أماليه عام ٦٢٥ بدمشق ، أما الإيضاح فقـــد كتبه فى وقت واحد غير متفرق ، شأن من يؤلف كتابا فى موضوع واحـــد ، ولا أدرى أى الكتابين سبق الآخر ، ولكنى أرجح أن الإيضاح أسبق مـــن الأمالى ، إذ جاء فى الأمالى عند التعليق على قول الشاعر :

على أطرِقا باليات الخيـــام ... إلا الثمام وإلا المصـــى (٤)

---

(١) سورة الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥

(٢) الأمالى : ١٤٤

(٣) رقم ١٨٥٥ نحـــو .

(٤) البيت لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة مطلعها :

عرفت الديار كرقم الدُّوِى ... يزبُرها الكاتب الحميرى

واطرقا : اسم بلد ، قال الاصمعى : سمى بقوله (أُطرِقا) أى اسكتا ، [illegible] كأن ثلاثة قال أحدهم لصاحبيه (أطرِقا) أى اسكتا لنسمع فسمى المكان بذلك .

(المفضل شرح أبيات المفصل : ٨)

قول ابن الحاجب : " موضع الاستشهاد فى قوله (أطرقا) ، فانه منقول عن فعل الأمر ، وهو اسم لموضع ، وقد أخذ على المستدل به ، والأخذ مشار إليه فى الإملاء ، وهو أنه ساقه فى قسم المفردات ، وهو داخل فى قسم المركبات ، فان " أطرقا " فعل وفاعل (١) " وكان إملاؤه على هذا البيت بدمشق سنة ثماني عشرة وستمائة ، وبالرجوع إلى كتابه الأمالى لم أجد هذا المأخذ الذى قال إنه مشار إليه فى الإملاء ، ووجدت هذا الاعتراض موضحا فى (الإيضاح شرح المفصل) إذ جاء فيه تعليقا على هذا الشاهد : ويرد على استشهاده " بأطرقا " أن كل تقسيم صحيح ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم ، يجب أن تكون صفة كل قسم منها منتفية عن بقية الأقسام ، وإلا لم يصح التقسيم باعتبارها مثال ذلك إذا قلت : الجسم ينقسم إلى حيوان وغير حيوان ، فيجب أن تكون الحيوانية منتفية عن القسم الآخر ، وهاهنا التقسيم قد ذكر فيه " المركب " ، فيجب أن يكون التركيب منتفيا عن بقية الأقسام ، فتمثيله بقوله " أطرقا " فى غير قسم المركب ليس بمستقيم (٢) " يريد أن الزمخشرى ذكر " أطرقا " فى قسم المفرد من أنواع العلم المنقول (٣) ، مع أنه مركب من فعل وفاعل فالألف فاعل ، فكان من حقه أن يذكره فى قسم المركب ، وهذا الذى ذكر فى الإيضاح هو ما أشار اليه ابن الحاجب بقوله " والأخذ مشار اليه فى الإملاء " بقى أمر آخر وهو أن ابن الحاجب كان يطلق على " الإيضاح " اسم الإملاء ، وهذا ليس ببعيد ، ففى كثير من مواضع الإيضاح تذكر عبارة " قال الشيخ (٤) " أى ابن الحاجب ، مما يدل على أنه كان يملى وتلاميذه يكتبون عنه هذا الشرح ، وقد تكون تسميته بالإيضاح ليست من عمل ابن الحاجب بل من عمل تلاميذه ولكن لماذا أملى ابن الحاجب على المفصل فى كتابه (الأمالى) ، ولم يكتف بشرحه له فى الإيضاح ؟ ويجاب بأنه إذا تصفحنا أماليه على المفصل نجد أن أكثرها يعد تكملة واستدراكا لما فاته فى الشرح ، مما أثاره تلاميذه ، أو مما أملاه لإفادتهم .

---

(١) الأمالى : ١٠١

(٢) الإيضاح شرح المفصل (مخطوطة رقم ١٨٥٥ نحو بدار الكتب) ورقة ٦ (الصفحة اليسرى) .

(٣) المفصل : ٨ وفى ابن يعيش : ٢٩/١

(٤) انظر ورقة ٥ ، ٧٢ وغيرها .

أ- نقص الإيضاح في بيان الشواهد :

أكثر ما سكت عنه ابن الحاجب في " الإيضاح " ، واستدركه في " الأمالي " الحديث عن بعض الشواهد النحوية ، فهناك مايقرب من أربعة وعشرين شاهدا في المفصل أهملها في كتابه " الإيضاح " إهمالا تاما فلم يشر إلى موضع الاستشهاد منها ، ولم يوضح منها مايحتاج إلى توضيح ، ولم يشر إليها في شرحه أي إشارة ، وليس له أن يقول إن هذه الأبيات واضحة لاتحتاج إلى تعليق ، فلو كان الأمر كذلك ما احتاج الى توضيحها في الأمالي ، والحق أن كثيرا مما أهمله في الإيضاح يحتاج الى بيان كقول الشاعر :

(١)
دعاهن ردفي فارعوين لصوته كما رعت بالجوت الظماء الصواديا

فهذا البيت في حاجة إلى توضيح في المعنى وفي موضع الاستشهاد .

ولكنه أهمله في الإيضاح (٢) ، ثم رأى أنه يحتاج إلى توضيح فخصص له إملاء من أمالي المفصل تحدث فيه عن أن القياس أن يقول الشاعر (بجوت) لا (بالجوت) بالألف واللام ، اذ أورد الزمخشري هذا الشاهد في أسماء الأصوات ، وبين أن (جوت) اسم صوت لدعاء الإبل الى الشرب ، وابن الحاجب يرى أن قياس الألفاظ التي تستعمل مرادا بها لفظها أن تجئ على لفظها الأصلي بدون تغيير ، فإن كانت بدون ألف ولام استعملت كذلك ، ثم وجه دخول " أل " عليها على شذوذه فقال : إنه يصح أن يقال إنها استعملت استعمال الأعلام الموضوعة بأوضاع متعددة ، وقد ثبت أنه يصح إجراؤها مجرى النكرة فيقال " هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد " ... وأما البناء فيصح على

(١) البيت لعويف القوافي ، وهو عويف بن معاوية بن عقبة من بني حذيفة ابن بدر من فزارة ثم من غطفان بن سعد بن قيس عيلان ، وإنما قيل له " عويف القوافي " لبيت قاله هو :

ساكذب من كان يزعم أنني إذا قلت قولا لا أجيد القوافيا

والضمير في (دعاهن) للقوافي و (ردفي) تابعي من الجن يريد شيطان الشعر (ارعوين لصوته) أطعنه ، (رعت) يريد بها أبردت وأرويت ، وقيل من (راعه) بمعنى أعجبه . انظر خزانة الأدب ٣/ ٨٦ والرضي ٢/ ٨١ وابن يعيش ٤/ ٨١ .

(٢) انظر ورقة ٩٥ من النسخة المخطوطة ١٨٥٥ بدار الكتب .

الحكاية ، ويجوز الإعراب [(١)] . هذا رأيه فى البيت باختصار .

ويرى ابن يعيش أن الشاعر أبقاه على حاله من الحكاية والبناء ، لأن إلحاق الألف واللام الأسماء المبنية لايوجب لها الإعراب مثل (الآن والذى والتى) فالألف واللام زائدتان ، وذكر ابن يعيش أن هذا البيت رواه الكسائى [(٢)] .

من ذلك يتبين أن ابن الحاجب لم يكن على حق حينما أهمل هذا البيت فى إيضاحه ، ومما أهمله أيضا [(٣)] قول الشاعر :

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم   إلى الغدر أدنى من شبابهم المرد [(٤)]

فاضطر أن يعلق عليه فى الأمالى بقوله : يصف الشاعر هؤلاء القوم بأن شيوخهم إلى الفساد أقرب من شبابهم ، ثم يوضح موضع الاستشهاد فيقول : وموضع الاستشهاد فى قوله " كيسان " وهو علم والذى يدل على أنه علم منعه الصرف ، ولاعلة تقدر مع الألف والنون إلا العلمية فوجب أن يكون علما لذلك ، والجار والمجرور متعلق "بأدنى" لا "بكان" . (٥)

ومما تركه فى إيضاحه وتعرض له فى أماليه قول الشاعر :

يا قر إن أباك حى خويلد   قد كنت خائفة على الاحماق [(٦)]

(١) الأمالى : ٩٤ ، ٩٥

(٢) شرح ابن يعيش على المفصل : ٨١/٤

(٣) انظر الورقة رقم ٩ من النسخة ١٨٥٥ بدار الكتب

(٤) قال ابن الأعرابى البيت لضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن ، وقال ابن دريد إنه للنمر بن تولب فى بنى سعد وهم أخواله وقبله :

إذا كنت فى سعد وأمك منهم   غريبا فلا يغررك خالك من سعد

وكيسان : اسم علم للغدر . (المفضل شرح أبيات المفصل للنعسانى ١٠)

(٥) الأمالى : ١٠٢

(٦) نسبه أبو زيد فى النوادر الى جبار بن سلمى بن مالك قال وهو جاهلى وأورد بعده :

وكأن حيا قبلكم لم يشربوا   فيها بأقلبة أجن زعاق

وقر : مرخم (قرة) اسم رجل ، والإحماق : مصدر أحمق الرجل إذا ولد له ولد أحمق ، وأما حمق بدون الهمز فهو من الحُمق بالضم (المفضل شرح شواهد المفصل للنعسانى : ٩٥) وانظر الخزانة : ٢١٦/٢ ، والخصائص : ٢٨/٣ والنوادر : ١٦١ .

وقد أورد المفصل هذا البيت شاهدا على إقحام (حى) بين أباك "خويلد" أى بين البدل والمبدل منه[1] و"حى" مضاف و"خويلد" مضاف إليه ، وذكر ابن الحاجب فى الأمالى أن (حى خويلد) بدل أو عطف بيان من "أباك" وكان واسمها وخبرها خبر (إن) ، وتعرض لمعنى البيت فقال : معناه أننى كنت أرى من أبيك مخايل تدل على أنه يلد ولدا أحمق ، وقد تحقق لولادته إياك ، ومثل ذلك أبلغ من أن يقول أنت أحمق[2] ..." وعلق ابن جنى على هذا البيت بقوله: هذا من باب إضافة المسمى إلى اسمه أى إن أباك خويلدا من أمره كذا ، فكأنه قال : إن أباك الشخص الحى خويلدا من حاله كذا[3] .

ولم يهمل ابن الحاجب فى "إيضاحه" الشواهد كلها ولكنه تناول بعضها بالشرح والإيضاح من ذلك ماجاء فى قول الراعى النميرى :

أشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت فى أصلابها أود[4]

إذ بين ابن الحاجب الاستشهاد بهذا البيت الذى يروى بكسر الميم من (اصمت) ، وهو علم منقول عن فعل الأمر لفلاة فقال : واستشهاده بالبيت يستقيم على وجهين : أحدهما أن "فعل" قد يجئ على "يفعل" بالكسر "ويفعُل" بالضم ، والوجه الثانى أن يثبت صمت يصمت بالكسر ... ، وأصله أن رجلا قال لصاحبه "اصمت" تخويفا فسميت به ، وقد قيل إن "وحش اصمت" علم على كل مكان قفر كأسامة ثم تعرض بعد ذلك لتوضيح معنى البيت[5] ، وقد ظفر هذا البيت بتعليق مشابه لهذا فى الأمالى[6] ، وقد يكون ذلك فيها إجابة عن استفسار .

وقد يوضح الشاهد فى "الإيضاح" وحينئذ لايجد مايدعو لبيانه مرة أخرى فى الأمالى ، وإذا تعرض له فيها ، فإنه يتعرض لجانب آخر غير توضيح موضع الاستشهاد ، كأن يبين المعنى المقصود من البيت وذلك كقول الشاعر :

---

(١) المفصل : ٩٥ وفى ابن يعيش : ١٣/٣

(٢) الأمالى : ١٥٣ ، ١٥٤

(٣) الخصائص : ٢٨/٣

(٤) انظر الحديث عن هذا البيت فى ص: ١٩١ من هذا البحث .

(٥) الإيضاح شرح المفصل : ورقة (٦) (الصفحة اليمنى) .

(٦) الأمالى : ١٠٤ وانظر ص: ١٩١ من هذا البحث .

إنّ محلاً وإنّ مُرتحـلا وإنّ في السفر إذ مضوا مهـلا(١)

يبين في " الإيضاح " الشاهد فيه وهو حذف خبر " إنّ " قائلا : أي إن لنا محلا في الدنيا ، ومرتحلا عنها إلى الآخرة ، وإن في السفر الراحلين عنها مهلا أي إمهالا أي طولا ، وروى (مثلا) أي إن لنا فيهم مثلا ، ثم قال : وقد روى في كتاب سيبويه (وإن في السفر ما مضوا مهـلا(٢)) فتكون " ما " مصدرية تقديره " مضيهم " فيكون بدل اشتمال ، ثم قال : وبعد هذا البيت :

استأثر الله بالبقاء وبالعدل وولّى الملامةَ الرجـلا(٣)

وفي الأمالي لم يتعرض للشاهـد(٤) .

قال ابن جني : " وأصحابنا - البصريون - يجيزون حذف خبر إن مع المعرفة ، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكـرة(٥) " ، وذهب الفراء إلى أنه لايجوز في معرفة ولانكرة إلا إن كان بالتكرير كالبيت السابق وردّ مذهب الكوفيين ومذهب الفراء بالسماع قال تعالى : " إن الذيـن كفروا بالذكر لما جاءهم " أي " يعذبون " .(٦)

ب - موافقـة ومخالفـة :

قد يأتي ابن الحاجب في الأمالي بآراء توافق آراءه في الإيضـاح وهذا ليس غريبا ، وإن كان تكرارا لما سبق أن ذكره ، ولكنه أحيانـا يخالف رأيه في الإيضاح ، وهذا قليل نادر .

---

(١) سيبويه : ٢٨٤/١ ، والخزانة : ٣٨١/٤ ، والخصائص : ٣٧٣/٢ ، وابن يعيش : ١٠٣/١ ، وابن الشجري : ٣٢٢/١ ، وهمع الهوامع : ١٣٦/١ ، والدرر اللوامع : ١١٣/١ ، والمدارس النحوية : ٢٧٠ . ونسب سيبويه البيت للأعشى ، وقال الأعلم : الشاهد فيـه حذف خبر إنّ لعلم السامع . (سيبويه : ٢٨٤/١) .

(٢) في سيبويه (ما مضى) : ٢٨٤/١

(٣) الإيضاح شرح المفصـل) : (ورقـة ٣٥ الصفحة اليمنى) .

(٤) الأمالـي : ١٠٦ .

(٥) الخصائص : ٢/ ٣٧٤ .

(٦) همع الهوامع : ١٣٦/١ ، والآية رقم ٤١ من سورة فصلت .

فما اتفق فيه الكتابان ما جاء تعليقا على قول المفصل : " وقد استقبحوا "إذْ زيدٌ قامَ" من التعليل لهذا الاستقباح ، وهو عند ابن الحاجب تغيير خبر الجملة الاسمية إلى الفعلية من غير فائدة فالأصل " إذْ زيدٌ قائمٌ " فعدوله إلى " قام " قبيح ، لأن إفادة الزمن الماضي كامنة في " إذ " فلا داعي للفعل الماضي ، لئلا يكون تكرارا بلا فائدة ، ثم أورد اعتراضا في الكتابين وهو أنه يصح بدون استقباح " إذا زيدٌ يقوم " مع أن " إذا " للمستقبل والمضارع للمستقبل ، وأجاب عن ذلك بأن هذه الجملة ليس فيها عدول عن الاسمية إلى الفعلية فهي فعلية لأن هناك فعلا مقدرا بعد إذا و" يقوم " مفسر له ، فلا يجوز أن يكون في موضعه اسم لأن الاسم لا يفسر الفعل ، وزاد في الإيضاح أن " يقوم " بعد إذا ليست لافادة الاستقبال بل للحال على وجه الحكاية فصارت لمعنى آخر غير " إذا ".(١)

ودافع عن الزمخشري في الكتابين حين ترك تعريف خبر " إنّ " جاء في الإيضاح : قال الشيخ : إنما لم يحد خبر" إنّ " لأنه إما أن يُحد باعتبار المعنى أو باعتبار اللفظ ، فأما المعنى فقد تقدم ما يرشد إليه وهو خبر المبتدأ ، وأما من حيث اللفظ فقد قال : هو المرفوع(٢) " وقال في الأمالي : إنما لم يحده لأنه خبر المبتدأ في المعنى ، ولما تقدم ذكره استغنى عن حده هنا(٣) .

وعلق على قول المفصل في باب الحال "ومجيئها لبيان هيئة الفاعل أو المفعول "(٤) في الإيضاح بأن حد الألفاظ باعتبار موضوعها ، فبه يتميز بعضها عن بعض ولما كان موضوع الحال هذا المعنى صح أن يجعله فصلا لها ، وإن كانت العبارة على غير اصطلاح المتكلمين في نظم الحدود إلا أنه على التحقيق مستقيم ، وإذا قصد مجيئه على المصطلح قيل : الحال هو اللفظ الدال على هيئة الفاعل أو المفعول(٥) " ، وفي الأمالي ذكر ما يشبه هذا التأييد لحد الحال(٦) . واعترض في الكتابين على هذا

(١) انظر الأمالي : ٨٤ والإيضاح شرح المفصل : ورقة ٩٧ (الصفحة اليمنى) .
(٢) الإيضاح : (ورقة ٣٤ الصفحة اليمنى) .
(٣) الأمالي : ١٦٢
(٤) المفصل : ٦١ وفي ابن يعيش : ٢/٥٥
(٥) الإيضاح : (ورقة ٥٦ الصفحة اليسرى) .
(٦) الأمالي : ١٣٢ .

الحد بالصفة فى مثل " جاء زيد العاقل " وأجاب عن الاعتراض بأن الصفة لم يلاحظ فيها بيان الهيئة باعتبار الفاعلية بل باعتبار الذات .

واختلفت الأمالى مع الإيضاح فى شطر من التعليل لكون الحال نكرة إذ اتفقا فى أن العلة الفرق بين الحال والصفة فى كثير من المواضع ، واختلفا فى العلة الثانية ، فقال فى الأمالى : الثانى أن المقصود الهيئة وهى تحصل بالنكرة والمعرفة ، والنكرة أولى لخفتها لفظا وتقديرا ، أما لفظا فإن قولك " قائم " أخف من " القائم " وأما تقديرا فلأن أصل الأسماء التنكير ، وماكان أصلا كان أخف (١) " ، وقال فى الإيضاح والثانى أن الحال حكم كالخبر ، والأحكام يجب أن تكون نكرات ، لأن التعريف بالمعروف هذر ، ولذلك قالوا فى " زيد القائم " إنه ليس بخبر (٢) .
ومن ذلك يتبين أن ابن الحاجب كان أحيانا يكرر بعض المعانى التى وردت فى الإيضاح ، وأحيانا يخالف رأيه ويأتى برأى جديد .

وهو فى الإيضاح يعترض على الزمخشرى كما عرفنا اعتراضه عليه فى الأمالى إذ قال فى باب (لا النافية للجنس) فى كتابه الإيضاح : " ينبغى أن يذكر ما يتميز به المنصوب بلا لأنه بوّب له والأولى أن يقال : هو المسند إليه بعد دخول " لا " نكرةً يليها مضافا أو مشبها بالمضاف (٣) " ، فهو يعترض عليه بأنه لم يحد " لا " النافية للجنس مع أنه جعل لها بابا مستقلا . وقال فى حد المنادى إن الزمخشرى لم يحده لإشكاله ، وذلك أنه لو حده باعتبار المعنى ورد عليه قول القائل (مخاطبتى معك) وما أشبهه ، وإن حده باعتبار اللفظ ورد عليه المندوب والمخصوص فى قولك (افعل كذا أيها الرجل) ، ثم قال : والتحقيق أن يقال فى حده : هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا ، ومما يدل على أنه أشكل عليه حده أنه جعل المندوب منادى (٤) " ، وقال فى الأمالى : " النداء جملة إنشائية يقصد بها تنبيه من تخاطبه بأحد الحروف المخصوصة ، والمنادى هو الاسم المخاطب فيها (٥) " وحدّ الإيضاح

---

(١) الأمالى : ١٣٣
(٢) الإيضاح : ورقة ٦٠ الصفحة اليمنى) .
(٣) الإيضاح : (ورقة ٦٩ الصفحة اليمنى) .
(٤) الإيضاح : (ورقة ٤٢ الصفحة اليمنى) .
(٥) الأمالى : ١٤٥ .

هو الذى اختاره فى الكافية (١) ، ورد الرضى على قول ابن الحاجب إن الزمخشرى لم يحد المنادى لإشكاله فقال : والظاهر أن جار الله لم يحده لظهوره لا لإشكاله ، والمندوب عنده منادى وهو ظاهر كلام سيبويه (٢) .

٣- المفصل بين ابن الحاجب وابن يعيش :

شرح ابن يعيش المفصل شرحا وافيا ، يعتبر مرجعا من أهم المراجع النحوية ، والذى دعاه لشرح المفصل ما رآه من نباهة ذكره ، وجمعه لأصول النحو مع إيجاز لفظه ، واشتماله على لفظ غريب ، أوله معان غير واضحة ، واحتياج ما وضح منه إلى الدليل والعلة (٣) . وذكر أن منهجه فيه شرح المشكل ، وتوضيح المجمل ، واتباع كل حكم منه حجته وعلله (٤) ، وصرح فى مقدمته بأنه ألفه وهو فى السهمين أو بعدها إذ قال : وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ، ثم عرض دون اتمامه موانع ، منها اعتراض الشواغل ، ومنها ما أحدثته السبعون بين القلم والأنامل ، ومنها أن الزمن فسد حتى علا باقله على درجة قس ، وانحط قسه عن درجة باقل (٥) ... "

وإذا وازنا بينه وبين الأمالى نجد أنه شرح لكتاب المفصل كله على طريقة شرح المتون ، فتذكر عبارة المتن ، ويليها الشرح ، وكذلك فعل ابن الحاجب فى كتابه " الإيضاح شرح المفصل " وإن كان هذا مختصرا عن كتاب ابن يعيش ، أما الأمالى فلم تشرح المفصل كله ولكنها كانت على مواضع خاصة منه .

وقد رجعت إلى شرح ابن يعيش فى المواضع التى أملى عليها ابن الحاجب من المفصل ، لأعرف اتجاه كل منهما ، ولاحظت بوجه عام أن ابن يعيش يهتم

---

(١) الرضى على الكافية : ١/١٣١
(٢) الرضى على الكافية : ١/١٣١
(٣) ابن يعيش على المفصل : المقدمة .
(٤) نفس المصدر .
(٥) مقدمة الشرح .

متوضيح رأى الزمخشرى ولايعترض عليه إلا نادرا ، أما ابن الحاجب فهو يعترض على آراء الزمخشرى كثيرا كما مرت الإشارة إلى ذلك .

وابن يعيش فى آرائه النحوية من مدرسة ابن الحاجب فهو يعرض لآراء البصريين ويميل لها ، ويعارض الكوفيين ، ولكنه يوافقهم أحيانا فهو بغدادى النزعة ، وذكر الدكتور شوقى ضيف أمثلة لآرائه(١) المختلفة .
وهو فى أكثر آرائه يؤيد البصريين ، من ذلك تأييده لسيبويه وجماعة من البصريين فى فصلهم بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء إذ جعلوا ألقاب المعرب (النصب والرفع والجر والجزم) وألقاب المبنى (الفتح والضم والكسر والوقف) وبين أن الحكمة فى ذلك إبانة الفرق بين المعرب والمبنى ، ثم قال : " وربما خالف فى ذلك بعض الكوفيين ، وسمى ضمة البناء رفعا ، وكذلك الفتح والكسر والوقف ، والوجه الأول ، لما ذكرناه من البيان والحكمة(٢) " .

وأيد البصريين فى تجريد المضاف من التعريف ، ورفض ماتقبله الكوفيون من قولهم " الثلاثة الأثواب والخمسة الدراهم " فقال : فأما ماتعلق به الكوفيون من إجازته ، وتشبيهه بالحسن الوجه فليس بصحيح ، لأن المضاف فى الحسن الوجه صفة ، والمضاف إليه يكون منصوبا ومجرورا ، وإنما ذلك شئ رواه الكسائى ، وختم كلامه بأن ذلك ضعيف فى القياس(٣) ، وابن الحاجب يوافقه فى هذا الرأى ، جاء فى الكافية : وشرط الإضافة المعنوية تجريد المضاف من التعريف وما أجازه الكوفيون من " الثلاثة الأثواب " وشبهه من العدد ضعيف(٤) .

أ- الشواهد :

يختلف ابن يعيش وابن الحاجب فى تناول شواهد المفصل ، فالأول يهتم بتوضيح موضع الاستشهاد ونسبة الشاهد إلى قائله ، وابن الحاجب يتناول فى الشاهد مواضع أخرى غير موضع الاستشهاد ، ولاينسب الأبيات إلى قائليها .

---

(١) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف : ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .
(٢) ابن يعيش : ٨٤/٣
(٣) ابن يعيش : ١٢٢/٢ .
(٤) الرضى على الكافية : ٢٧٣/١ .

ومن الأبيات التي لم ينسبها الزمخشري في مفصله وابن الحاجب في أماليه ونسبها ابن يعيش قول الشاعر :

من صد عن نيرانهـــا فأنا ابن قيس لا بـــراح (١)

إذ نسبه إلى "سعد بن مالك" .

وقول الآخـــر :

" أنا ابن سعد أكرم السعدينا "

إذ نسبه إلى رؤبة قائلا : والسعود في العرب كثير ، ورؤبة من بني سعد ابن زيد مناة بن تميم ، وفيهم الشرف والعـــدد (٢) ، ولم يذكر الزمخشري وابن يعيش إلا الشطر الأول من البيت ، وذكر ابن الحاجب الشطر الثاني فقال وتمامه :

" إن تميما لم يكن عِنّينـــا " (٣)

ونسب قول الشاعر :

فلا مُزنةٌ ودقت ودقَهـــا ولا أرضَ أبقل إبقالَهـــا (٤)

لعامر بن جوين الطائي ، ونسب غير ذلك من الأبيات .

أما توضيحه لموضع الشاهد وإهمال ابن الحاجب له فهو فـــي قول الشاعر :

وقبلي مات الخالدان كلاهما ∴ عميد بني جحوان وابن المضلل (٥)

إذ بين أنه إذا أريد تعريف (خالدان) قيل (الخالدان) بالألـــف واللام ، وصار تعريفهما تعريف عهد بعد أن كان تعريف علمية ، ووضـــع

---

(١) ابن يعيش : ١/١٠٨

(٢) ابن يعيش : ١/٤٦

(٣) الأمالي : ٩٩

(٤) ابن يعيش : ٥/٩٤ والخصائص ٢/٤١١ والهمع : ٢/١٧١ ، والدرر اللوامع : ٢/٢٢٤ ، والخزانة ١/٢٤٠ .

(٥) البيت للأسود بن يعفر ، وصوابه " فقبلي " بالفاء ، لأن قبلـــه :

فإن يك يومي قد دنا وإخاله كواردةٍ يوما إلى ظِمْء منهـــل

قال ابن السكيت في إصلاح المنطق : الخالدان خالد بن نضلة بن جحـــوان ابن فقعس وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الأصغر بن منقذ بن طريـــف والعميد : الرئيس . (المفضل شرح أبيات المفصل للنعساني :١٤) .

معنى البيت بأن الشاعر يريد أن يقول : إن كان قد دنا يومى فلست بأول الموتى ، فقد مات قبلى الخالدان ، وكانا سيدين ، وتعرض لشرح البيت الذى قبله فقال : وإخال : أظن أنه قد قرب وبقى منه كما بقى من سير الإبل إلى الماء للشرب(١) ، أما ابن الحاجب فلم يتعرض لكل ذلك عند إملائه على هذا البيت ، ولكنه أعرب كلمة (عميد) (وقبلى) وبين أن (مات) أصلها (مَوَت)(٢) ، فابن الحاجب يتعرض لأشياء أخرى فى الشاهد غير ما ورد لأجله ، من ذلك ما جاء فى قول الشاعر :

ومن فعلاتى أننى حسن القرى إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها(٣)

فالشاهد فيه (أضحى جليدها) واكتفت أضحى بمرفوعها ، وليس لها خبر ، ولكن ابن الحاجب بحث فى " إذا " وأنها ظرف فيه معنى الشرط وأعرب (الليلة الشهباء) وبين العامل فى (إذا) والخلاف فى أنه الجواب أو الشرط(٤) ، وكل هذا خارج عن موضع الاستشهاد .

وفى قول الشاعر :

ثم زادوا أنهم فى قومهم غُفُرٌ ذنبَهم غيرُ فُخُرْ(٥)

بين ابن يعيش الشاهد وهو عمل (غفر) جمع غافر اسم الفاعل فى (ذنبهم)(٦) وابن الحاجب تعرض لأمر آخر فى البيت وهو جواز فتح (إنَّ) وكسرها فيه وبيان وجه هذا الجواز(٧) .

وفى قول الشاعر :

أمنزلتى مَىّ سلام عليكما ∴ هل الأزمنُ اللائى مضين رواجعُ
وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشف العمى ∴ ثلاثُ الأثافى والديارُ البلاقعُ(٨)

---

(١) ابن يعيش : ٤٧/١ ، انظر البيت في هامش الصفحة السابقة .

(٢) الأمالى : ٩٩

(٣) البيت لعبد الواسع بن أسامة ، والشاهد فيه (أضحى جليدها) فاكتفت أضحى بالمرفوع ، أى صار جليدها فى وقت الضحى (ابن يعيش : ١٠٤/٧) .
وروى (أحسن القرى) فى الأمالى وابن يعيش .

(٤) الأمالى : ٨٦

(٥) البيت لطرفة وفى المفصل (فخر) بالخاء وروى بالجيم .

(٦) ابن يعيش : ٦ ، ٧٥ ، ٧٦ . (٧) الأمالى : ١١٢

(٨) البيتان لذى الرمة وبعدهما :
توهمتها يوماً فقلت لصاحبى ∴ وليس بها إلا الظباء الخواضع
قف العين ننظر نظرة فى ديارها ∴ فهل ذاك من داء الصبابة نافع

بين ابن يعيش أن الشاهد في البيت الثاني تعريف "الأثافي" حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو (ثلاث) ولم يدخل الألف واللام على (ثلاث) وهو رأى البصريين[1] كما مرت الإشارة إلى ذلك ، أما ابن الحاجب حين أملى على هذا البيت فقد ترك موضع الاستشهاد وأثار موضوعا آخر ، وهو تنازع الفعلين (يرجع) و (يكشف) في (ثلاث الأثافي) ولماذا لم يؤنث أحد الفعلين على مذهب البصريين الذي يشترط إعمال أحدهما وأن يكون في الآخر ضمير ، وأن هذا البيت بتذكير الفعلين كما ورد يؤيد مذهب الكسائي الذي لا يشترط إضمار الفاعل في أحدهما وأجاب عن ذلك بإسهاب[2] .

فابن الحاجب يتعرض في الشواهد لأمور لم يرد من أجلها الشاهد وهذا مناسب للأمالي ، وليس على ابن يعيش بأس إذا لم يتعرض لذلك في شرحه للمفصل ، فهذه الشواهد وردت في المفصل لغرض خاص بيّنه ابن يعيش ولا داعي إلى ذكر غيره .

ب ـ تشابه في الآراء :

يتفق ابن الحاجب مع ابن يعيش في بعض الآراء ويظهر ذلك في قول الشاعر :

وما أنا للشيء الذي ليس نافعي .. ويغضب منه صاحبي بقؤول[3]

فقد ذكر صاحب المفصل أن سيبويه روى هذا البيت بنصب "يغضب" ورفعها ، وتحدث ابن يعيش[4] وابن الحاجب[5] عن هذا البيت حديثا طويلا يلخص في أنهما اتفقا على نصب (ويغضبَ) بتقدير "أنْ المصدرية" عطفا على (للشيء) ، واتفقا على أن العطف بالرفع على موضع الصلة وأن الرفع أولى من النصب ، وبين ابن يعيش السبب وهو أن " للشيء " معطوف عليه وليس بمصدر فيسهل العطف عليه ، وإذا عطف عليه كان "يغضب" في حكم المخفوض باللام ، لأنه معطوف على مخفوض باللام فيصير التقدير وما أنا لغضب صاحبي بقؤول ، والغضب ليس مقولا فيفتقر إلى التأويل ، وقد بين الأعلم الشنتمري ما يؤول إليه فقال " ولست بقئول للسبب المؤدي إلى غضبه[6] ، وخالف كل منهما سيبويه في

---

(١) ابن يعيش : ٢ : ١٢٢ .

(٢) الأمالي : ١١٢ .

(٣) البيت لكعب الغنوي ورواه سيبويه بنصب "يغضب" ثم قال : والرفع أيضا جائز حسن (سيبويه : ١ : ٤٢٦) .

(٤) ابن يعيش : ٧ : ٣٦ . (٥) الأمالي : ٨٩ ، ٩٠

(٦) هامش سيبويه : ١ : ٤٢٧ .

تقديمه النصب على الرفع كما خالفه المبرد ، وسيبويه لم يقدم النصب لأنه أولى ولكن لما بنى عليه الباب من النصب على الإضمار (١) .

ومن توافقهما ما يريانه من مخالفة الزمخشري في أن (لولا ولوما وهلا وألا) إذا جاء بعدها الفعل الماضي تكون للتخصيص (٢) ، فابن الحاجب يرى أن ذلك منه ليس بجيد ، لأن الاستبطاء والحث على الشئ إنما يكون في الزمن المستقبل و وأما الماضي فلا يتصور فيه حث ، ويرى أن هذه الحروف مع الماضي تكون للتوبيخ (٣) ويرى مثل هذا الرأى ابن يعيش فيقول : " وإذا وليهن الماضي كن لوما وتوبيخا (٤) " ويرى مثل ذلك ابن هشام في المغني (٥) .

جـ- مخالفة في الرأي :

يرى الزمخشري أن "عطف البيان" يكون أشهر من متبوعه فقد ذكر أنه ينزل منه منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها (٦) ووافقه ابن يعيش في هذا الرأى (٧) ، أما ابن الحاجب فقد خالفهما وقال : وليس ذلك بشرط نعم الزمخشري بنى الأمر على الأكثر (٨) .

ويرى الزمخشري في المفصل أن (مِنْ) الزائدة يرجع معناها الى ابتداء الغاية (٩) ، ووافقه ابن يعيش ، فقال : وأما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك " ما جائني من أحد " فإنما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجئ إلى آخر الرجال ، ومن ها هنا دخلها معنى استغراق الجنس (١٠) وخالفهما

---

(١) هامش سيبويه : ١ : ٤٢٧ وابن يعيش : ٧ : ٣٧ .
(٢) ابن يعيش : ٨ : ١٤٤ .
(٣) الأمالي : ٩١ .
(٤) ابن يعيش : ٨ : ١٤٤ .
(٥) المغني : ١ : ٢١٦ .
(٦) ابن يعيش : ٣ : ٧١ .
(٧) نفس المصدر .
(٨) الأمالي : ٩٠ .
(٩) ابن يعيش : ٨ : ١٠ .
(١٠) نفس المصدر .

ابن الحاجب إذ يرى أن هذا الرأى ليس بمستقيم لأن معنى كينها زائدة أنك لو أسقطتها كان المعنى الأصلى بحاله ولا يستقيم أن تكون للابتداء ، لأنك لو حذفتها لم يبق معنى الابتداء ، فيبطل كونها زائدة ،ولزم منه أن تكون زائدة غير زائدة ، وهو باطل (١) .

ومن هذا يتبين لنا أيضا أن ابن يعيش يوافق الزمخشرى فى كثير من آرائه ولا يميل إلى مخالفته ، وابن الحاجب يعترض عليه كثيرا ويخالفه ، وقد يختلفان فى رواية الشاهد ، فقد روى ابن يعيش هذا البيت هكذا :

فقمت للزور مرتاعا فأرقنى .. فقلت أهى سرت أم عادنى حلم (٢)

ورواه ابن الحاجب هكذا :

فقمت للطيف مرتاعا وأرقنى .. فقلت أهى سرت أم عاقنى حلم

وجاءت رواية الخصائص كرواية ابن الحاجب ماعدا (أم عادنى) وفى بعض نسخ الخصائص (للضيف) مكان (للطيف) (٣) ، والمفصل ذكر (أم عادنى حلم) (٤) و (عادنى) هى المناسبة للبيت ولعل (عاقنى) خطأ من ناسخ الأمالى .

خلاصة منهجه وآرائه فى الأمالى على المفصل :

١- عدم مراعاة الترتيب وفق ورود الأمالى فى المفصل ، أو وفق الغرض الذى سيقت له ، أو زمان الإملاء ومكانه .

٢- عدم الدقة فى نقل بعض عبارات المفصل كما وردت فيه .

٣- تكرار موضوع الإملاء لغرض يخالف الغرض الآخر .

٤- شرح بعض العبارات الغامضة فى المفصل .

٥- الاهتمام بشواهد المفصل ، إذ تناولها مبينا موطن الاستشهاد ، أو معربا بعض عبارات فى البيت ليست لها صلة بالاستشهاد ، أو شارحا ما غمض من معانيها .

٦- موافقته ودفاعه عن الزمخشرى فى بعض آرائه ، ومعارضته له فى آراء أخرى .

٧- اتفاقه مع ابن يعيش تارة ، ومخالفته له تارة .

٨- إملاؤه على المفصل كان استدراكا لما فاته فى كتابه (الإيضاح شرح المفصل) .

---

(١) الأمالى : ٩٢ (٢) انظر هذا البحث :

(٣) الخصائص : ١ : ٣٠٥ (٤) المفصل : ٣٥٦ .

البــــاب الرابـــع

"أمـــــال مختلفـــة"

الباب الرابع : أمال مختلفة

عرفنا أن ابن الحاجب قسم كتابة (الأمالى) إلى أقسام وكان القسمان الأولان منه موضوع هذا البحث ، وهما الأمالى القرآنية والأمالى على المفصل ، وقد رأيت إتماما للفائدة أن أعطى القارئ فكرة عن أقسام الكتاب الأخرى ، حتى يلم بالكتاب كله ، على أنى لم أهمل هذه الأقسام ، إذ استفدت منها فيما له صلة بالبحث .

الفصل الأول

الإملاء على الخلاف بين النحويين وعلى الكافية

١ـ الخلاف بين النحاة :

هذا هو القسم الثالث من أقسام الكتاب ، وهو أصغرها حجما إذ يقع فى ست صفحات من صفحات المخطوط رقم ٢٦ ، وقد اشتمل على ستة أمال ، ولم يذكر فى أى منها مكان الإملاء ولا تاريخه ، وإنما صدّر كل إملاء بكلمة (مسألة) ، وكان يجب على ابن الحاجب أن يهتم بهذا القسم ، فيذكر لنا كثيرا من مسائل الخلاف بين النحويين ، ولكنه اقتصر على هذه المسائل الست ، وكان يقف من هذا الخلاف موقف الحكم الذى يؤيد مايراه صوابا بالحجة والدليل غير ناظر إلى شهرة صاحب الرأى .

ومن هذه المسائل ما يراه "سيبويه" من عدم جواز دخول الفاء فى خبر "إنّ" ، "والأخفش" يجيز ذلك ، ودليل "سيبويه" أنه حرف يمتنع دخوله على الشرط ، فلا يدخل على المشبه بالشرط قياسا على " ليت " ، وأجاب الأخفش بأن " ليت " غير " إنّ " لأن " ليت " تجعل الخبر غير محتمل للصدق والكذب ، ودخول الفاء فى الخبر يشعر بأن الجملة سبب عن الأول ، والجملة التى هى مسبب خبر فى المعنى محتمل للصدق والكذب ، فاستحال أن يكون الشئ الواحد فى كلام واحد محتملا للصدق والكذب غير محتمل لهما ، إذ يستحيل اجتماع النقيضين ، ويقف ابن الحاجب موقف الحكم بينهما فيؤيد رأى " الأخفش" قائلا إنه واضح فى صحة التعليل ، ولا يوافق على قياس "سيبويه" "إنّ" على " ليت " ثم يذكر فى هذا الموضع رأيه فى السماع والقياس قائلا : " والأحكام اللغوية لا تثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل ، فالصواب أن ينظر إلى الواقع ، فإن وقع ما ذكره الأخفش صح مذهبه وصح تعليله ، وإن وقع ما ذكره "سيبويه" من حيث الاستقراء ثبت مذهبه وتعليله ، وقد ثبت ماذكره الأخفش فى القرآن والكلام الفصيح ، قال الله تعالى " إنّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمناتِ ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب

الحريق "(١) وقال : " قل إنّ الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم "(٢) .

وبهذا يسير ابن الحاجب مع الأحكام اللغوية الصحيحة فيقدم السماع على القياس ، فاللغة تثبت بالنقل ، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة القياس والتعليل ، ولا يهمه أن يعارض " سيبويه " فهو مع ما يراه حقا .

وفى المسألة التى تلى هذه المسألة أيد مذهب " سيبويه " فى قوله " إذا سمى "بأحمر" ثم نكر فانه يمتنع من الصرف بعد تنكيره " لأنه فيه علتان الوصفية ووزن الفعل وقال الأخفش : اسم نكر وليس فيه إلا علتان ، وأحد علتيه التعريف فيجب صرفه لزوال التعريف بالتنكير كأحمد وعمر وابراهيم ، وابن الحاجب يعارض الأخفش ويرى أن الوصفية عادت للاسم بعد زوال التعريف فصارت فيه علتان واستدل بأن العرب أطبقوا على منع صرف أسود وأرقم وأدهم " ولا مانع إلا الصفة الأصلية ووزن الفعل (٣).

وأيد "سيبويه" فى أن " جوارٍ " فى الرفع والجر ممنوع من الصرف ، والتنوين فيه تنوين العوض ، لأنه على صيغة منتهى الجموع وخالف بعض النحويين سيبويه ، لأن صيغة منتهى الجموع يكون بعد ألفها حرفان ، وهنا حرف واحد وهو الراء ، وابن الحاجب يرى أن بعد ألف " جوار " حرفان ، لأن المحذوف هنا فى حكم المذكور ، فالياء معتبرة ، ولو كانت فى حكم العدم لقلنا "هذه جوارٌ" (٤) .

وفى قولهم " يازيد والحارث " اختار " الخليل " رفع المعطوف ، لأنه اسم منادى فى التحقيق فينبغى أن يحرك بحركة المنادى قياسا على " أيها الرجل " وعارضه أبو عمرو وقال : اسم معطوف على مبنى فيختار فيه النصب قياسا على " ضربت هؤلاء وزيدا " ، ووافق ابن الحاجب الخليل مستدلا بأن " هؤلاء " مبنية " وزيد " ليس من المبنيات فالبناء طارئ عليه (٥) .

ويؤيد "الخليل" فى أن علامة الندبة لا تلحق الصفة ، مخالفا "يونس" الذى يرى أنها تلحق الصفة قياسا على المضاف والمضاف إليه فى قولهم " واعبدَ المطلباه " ، ويرى ابن الحاجب أن المضاف والمضاف إليه تركبا ، وصار مدلولهما واحدا ، فصار كل منهما كالزاى فى (زيد) ، ولو فصلت أحدهما عن الآخر لم تفهم المدلول أصلا ،

---

(١) سورة البروج : ١٠ .

(٢) سورة الجمعة : ٨ ، الأمالى : ١٩٧ .

(٣) الأمالى : ١٦٨ .

(٤) الأمالى : ١٦٩ .

(٥) الأمالى : ١٧٠ .

وليس كذلك الصفة والموصوف (١) . ونصر "الأخفش" مرة أخرى على "سيبويه" في آخر إملاء في هذا القسم ، فسيبويه يرى أن الضمير بعد "لولا" في محل جر ، وبعد "عسى" في محل نصب ، "والأخفش" يرى أن الضمائر في البابين في محل الرفع ، وبعد أن ذكر دليل كل منهما وما يرد عليه من اعتراض قال : وثبت لذلك أن مذهب الأخفش في ذلك أظهر (٢) .

من ذلك نرى أن ابن الحاجب يقف في جانب سيبويه تارة ويعارضه تارة أخرى ، وكذلك يفعل مع غيره من العلماء ، لأنه يرى نفسه مجتهدا في النحو ، لا يتبع إماما من أئمته ولا مذهبا من مذاهبه ، وإذا علمنا أن "الأخفش" هو أول من فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه ، وتابعه من أئمتهم "الكسائي" "والفراء" في كثير من آرائه النحوية ، فهو بحق الإمام الأول للمدرسة الكوفية (٣) .

تبين لنا أن ابن الحاجب كان يقف في جانب المذهب البصري إذا رأى أنه على حق ، وفي جانب الكوفي إذا ظهر له أنه الصواب مستندا إلى الدليل ، والفهم اللغوي السديد .

٢- حدود الكافية :

سبق أن ذكرت أن الكافية متن مختصر ، قوي الضغط والتركيز يحتاج إلى بيان وتوضيح ، لذلك اهتم العلماء بشرحها ، ومن أشهر الشروح "شرح الرضي" ، وابن الحاجب نفسه شرح كافيته ، وأملى عليها جزءا من أماليه ، ويلاحظ أنه يذكر فيه عبارة الكافية مصدرة بكلمة "قوله" ، وكان المنتظر أن يقول "قولي" ، والسبب في ذلك أن ابن الحاجب لم يكتب شرحه وإنما كتبه عنه تلاميذه ، لذلك قال الكاتب "قوله" يريد قول ابن الحاجب في الكافية ، كما نرى أحيانا في الأمالي "قال الشيخ" والمراد به ابن الحاجب . وكان ابن الحاجب ينقح الكافية ويغير فيها ، إذ جاء في الأمالي : وقع في بعض نسخ المقدمة في حد عطف البيان قوله "تابع من الجامدة أوضح من متبوعه" ، فسئل عن ذلك فقال : هذا كان في النسخة الأولى ، وأولى منه المذكور الآن في النسخ وهو "تابع غير صفة يوضح متبوعه" (٤) ، فقيل له وماذا يرد على الأول ؟ فقال : يرد عليه "مررت بهذا الرجل" فإنه تابع من الجامدة ، وليس بعطف بيان ، بل صفة عند المحققين" (٥) ، فهذا يدل على

---

(١) الأمالي : ١٧٠ ، ١٧١ (٢) الأمالي : ١٧٢ .

(٣) انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف من ص ٩٤ ص ١٠٨ (ترجمة الأخفش)

(٤) شرح الرضي على الكافية : ١ : ٣٤٣ (٥) الأمالي : ١٨٩ .

أنه كان يرجع للكافية منقحا ، ومغيرا ما يستحق التغيير منها إذا ترامى له الوجه الأحق ، وهذا دأب العلماء يبحثون ، فتجدّ لهم أفكار تغير أفكارهم السابقة ، والعلم لا يتوقف عند نهاية .

ويلاحظ أن ابن الحاجب كان يملى على الموضوع الواحد من الكافية أكثر من إملاء في أماكن متفرقة ، ولا يجمع النوع الواحد في موضع واحد ، إذ أملى على (المبتدأ) ستة أمال ، وعلى (الإعراب والمعرب) ثمانية أمال وعلى كل من (الممنوع من الصرف) و (الإضافة) سبعة ، وعلى (الاستثناء) خمسة وكان في كل موضع يتناول شيئا غير ما تناوله في الموضع الآخر ، ويمكن تعليل هذا بأنه كان يُسأل في أوقات مختلفة فيجيب ، فيدون تلاميذه إجابته .

وأكثر حديثه في هذا القسم من الأمالي عن الحدود التي أوردها في كافيته ، وهو في تناوله لهذه الحدود يتبع طرقا مختلفة ، فنراه أحيانا يكتفي بشرح الحد ، أو يعترض على حد الكافية ثم يجيب عن الاعتراض ، وقد لا يجيب عنه أو يعيب على النحويين في الحدود ، ويخالفهم فيها مبينا أن حده أفضل من حدهم (١) .

ومن الحدود التي اقتصر في الأمالي على شرحها حد "البدل" ، إذ جاء في الكافية أنه " تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه " (٢) ، وجاء في الأمالي : فقولنا " تابع " يشمل التوابع كلها ، وقولنا " مقصود " دخل فيه المعطوف ، فأخرجناه بقولنا " دونه " يعني دون المتبوع ، فإذا قلنا " أعجبني زيد حسنه " فالإعجاب منسوب إلى الحسن ، وإنما ذكر " زيد " للتوطئة والتمهيد ، والمعطوف دخل مع المعطوف عليه في المعنى (٣) .... " .

ومن الحدود التي اعترض عليها ثم أجاب عن الاعتراض حد "النعت" بأنه " تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا " (٤) ويرد عليه : " أعجبني زيد علمه " فإن " علمه " تابع يدل على معنى وهو العلم في متبوعه وهو زيد ، وليس هذا نعتا ، وأجاب بأن هذه الصورة من صور البدل وقع فيها هذا المعنى اتفاقا من قضية عقلية ، وهو أن " العِلْم " لابد له من محل ولا محل إلا " زيد " وأما "أعجبني زيد ثوبه " و " أعجبني زيد يده " وما أشبههما من المسائل ، فليس فيها ذلك ، فينبغي

(١) انظر الإيضاح في علل النحو (الحدود والفلاسفة) : ٤٦ .
(٢) الرضي على الكافية : ١ : ٣٣٧ .
(٣) الأمالي : ١٩٩ ، ٢٠٠ .
(٤) الرضي : ١ : ٣٠١ .

أن تكون المسائل كلها واحدة (١) واعترض على حد " المفعول فيه " وهو " ما فعل فيه فعل مذكور " (٢) فقال : " إذا قلت يومُ الجمعة سرت فيه " فإنه فعل فيه " فعل مذكور وهو السير ، وليس إعرابه على أنه مفعول فيه ، وأجاب عن هذا الاعتراض بأنه لم يوضع هنا للدلالة على أنه فعل فيه ، وإنما هو مخبر عنه كما تقول " زيد ضربته " فتعرب " زيد " مبتدأ مع أنه مفعول به في المعنى ، وأورد على هذا الحد أيضا قولهم " ضُرِبَ يومُ الجمعة " وأجاب بأن " يوم " هنا مفعول فيه ولكن شرط نصبه مفقود ، والحد لم يتعرض للنصب (٣) .

والحق أن المثال الأول أيضا كلمة " يوم " فيه " مفعول فيه " في المعنى كالمثال الثاني بدليل أنه يقول ان الضمير في قولنا " يوم الجمعة سرت فيه " وهو الهاء هو المفعول فيه ، والضمير عائد على اليوم ، فهو بمعناه ، وبذلك لم يسلم حده من الاعتراض .

وقد يعترض على نفسه ولا يجيب عن الاعتراض ، وهذا يدل على تسليمه بالاعتراض ، وأن حده ليس كاملا ، ومن ذلك قوله في حد " العطف " : إنه " تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " (٤) ثم قال ، وهذا يرد عليه " جاء زيد العالم والعاقل " فانه تابع توسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ، وليس بعطف في التحقيق ، وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية " (٥) ولم يستطع أن يجيب عن هذا الاعتراض ، وأورد الرضي أن حد الكافية هو " تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " (٦) ثم قال : " ويمكن أن يعترض عليه بالصفة المعطوفة إلا أن يدعى أنها في صورة العطف وليست بمعطوفة ، وإطلاقهم العطف عليها مجاز " (٧) والرضي بهذا يجيب عن الاعتراض الذي أورده ابن الحاجب على حده .

وابن الحاجب يخالف حدود النحويين المعروفة ، ويبين ما يرد عليها من اعتراض مفضلا حدوده على حدودهم ، فقد حد " المعرب " في الكافية بأنه " المركب الذي لم يشبه مبني الأصل " (٨) ثم قال : وهذا أولى من حد النحويين لأمرين : أنهم قالوا في حدهم " ما اختلف آخره باختلاف العامل " واختلاف الآخر فرع على

---

(١) الأمالي : ١٨٠ .
(٢) الرضي : ١ : ١٨٣ .
(٣) الأمالي : ١٩٨ .
(٤) الرضي : ١ : ٣١٨ .
(٥) الأمالي : ١٣١ .
(٦) الرضي : ١ : ٣١٨ .
(٧) نفس المصدر : ١ : ٣١٩ .
(٨) الرضي : ١ : ٣١١ .

معرفة كونه معربا ، فيلزم على حدهم الدور ، لأنه لا يختلف آخره حتى يكون معربا ، ولا يكون معربا حتى يختلف آخره ، الثاني : أن هذا — أى حده — فيه تنبيه على السبب والمانع ، أما السبب فقولنا "مركب" هو سبب الإعراب ، والمانع قولنا "لم يشبه مبنى الأصل" وذلك احتراز من قولك "جاءني هؤلاء" فإن التركيب موجود إلا أنه مبنى لكونه أشبه مبنى الأصل (١) . ثم قال : وليس عندى اختلاف هو إعراب البتة ... فإن الاختلاف إنما يعقل من متعدد ، فإذا قلت "جاء زيد" فزيد معرب ، ومع ذلك لا اختلاف فيه ، فإن قلت : إن المراد بالاختلاف قبول الاسم الإعراب ، قلت "زيد ، بكر ، عمرو ، خالد" أسماء معددة ، فلتكن هذه معربات ، لأنها قابلة للإعراب ، والآدمى قابل لأن يكون عالما ، ولا يلزم من وجود القابل وجود المقبول ، ويرى ابن الحاجب أن الإعراب الحقيقى عنده هو الإعراب بالحروف التى يظهر فيها الاختلاف (٢) .

وبهذا يستخدم ابن الحاجب الأسلوب المنطقى ، ليبين أن حده أولى من حد النحويين ، وقد يبين وجهة نظرهم بعد أن يفضل حده على حدهم ، إذ عرف "المستثنى المنقطع" بأنه "المذكور بعد إلا أو أخواتها غير مخرج (٣)" ثم قال : وهذا أولى من حد النحويين الذين يقولون إنه "ما كان من غير الجنس" فإنه باطل بقولنا "جاء القوم إلا زيدا" لقوم معهودين بينك وبين مخاطبك ليس فيهم زيد ، فهذا استثناء من الجنس ومع ذلك هو منقطع ، ثم قال : ويمكن أن يعتذر للنحويين أن غير الجنس قد يطلق على ما لم يكن داخلا فى الأول (٤) .

٣- بين الرضى وابن الحاجب :

شرح الرضى الكافية شرحا جامعا يعتبر من أهم المصادر النحوية ، وقد وضح فى هذا الشرح آراء ابن الحاجب ، وكان يعترض عليه فى كثير من الأحيان ، وأخذ عليه أن من دأبه أن يورد فى حدود الكافية ألفاظا غير مشهورة ، والرضى لم يعجبه حد "المعرب" الذى ذكره والذى يفضله على حدود النحويين ، وبين أن تعبيره بأنه "المركب الذى لم يشبه مبنى الأصل" حد معرب الاسم لا مطلق المعرب ، وأن كلمة "المركب" تطلق فى الأشهر على مجموع أجزاء الجملة ، لا على كل واحد منها ، وابن الحاجب أراد بالمركب جزء الجملة ، فيوهم أن المعرب لا بد أن يكون مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه ، ثم قال : وهذا دأب

---

(١) الأمالى : ١٨٥ .
(٢) نفس المصدر : ص ١٨٦ .
(٣) الرضى : ١ : ٢٢٤ .
(٤) الأمالى : ٢٠١ .

المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز من الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر "(١) .

وبهذا يطعن الرضي ابن الحاجب في حدود الكافية بأن دأبه أن يستعمل غير المشهور من الألفاظ ، فلم يسلم ابن الحاجب على ما عرف به من عنايته بالحدود من الوقوع فيما أخذه عليه الرضي .

وعاب عليه أيضا حد الكلمة بأنها " لفظ وضع لمعنى مفرد" فقال : لم يكن
لأنه الوضع لا يكون إلا للمعنى ، ولم يعجبه أن تكون كلمة "مفرد" صفة لمعنى
محتاجا إلى قوله " لمعنى "x ، فقال : والمشهور في اصطلاح المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ ، ولا ينبغي أن يَختَرِع في الحدود ألفاظا ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأن الحد للتبيين(٢) .

ولم يكن الرضي متحاملا على ابن الحاجب إذ أيده في مخالفته للنحويين في تعريفهم "المعرب" بأنه " ما يختلف آخره باختلاف العامل " فقال إن قول المصنف إن هذا الحد يلزم منه الدور هو الحق ، لأن معرفة الاختلاف متوقفة على معرفة المعرب أولا "(٣) .

ويلاحظ أن الرضي في شرحه للكافية كان يعتمد على آراء ابن الحاجب في شرحه لها ، وفي أماليه عليها ، وفي شرحه للمفصل ، فهو دائما يذكر بعد عبارة الكافية أو أثناء شرحه رأي ابن الحاجب بقوله "قال المصنف" ، لأن ابن الحاجب أدرى برأيه . وللرضي آراء يخالف بها ابن الحاجب والنحويين ، من ذلك ما يراه من أن "عطف البيان" غير موجود في اللغة ، وأنه هو "بدل الكل من الكل" ، وفي ذلك يقول : وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل ، كما هو ظاهر كلام سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان ، ثم يرد على النحويين الذين يذكرون أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان ، فيقول : والجواب أنا لا نسلم بذلك ، فليس المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، لأنه لابد أن يكون في ذكر الأول فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو "(٤) .

---

(١) الرضي على الكافية : ج ١ ص ١٦ (٢) الرضي : ج ١ ص ٤ .
(٣) الرضي : ١ : ١٧ . (٤) الرضي : ١ : ٣٣٧ .

والرضى فى شرحه للكافية يذكر آراء البصريين والكوفيين فى المسائل النحوية بالتفصيل ، ويهتم أيضا بذكر آراء البغداديين ، ويؤيد ما يعجبه من الآراء ، فهو بذلك بغدادي النزعة كابن الحاجب .

يدل على ذلك قوله: لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط كما هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو (زيدا إن قام اضرب) ، وأما معمول الشرط فأجازه "الكسائى" دون "الفراء" نحو (زيدا إن تضرب يضربك) (١) فهو يبين رأى كل عالم من علماء مدرسة الكوفة فيذكر رأى الكسائى المخالف لرأى الفراء ، مما يدل على دقة معرفته لآراء العلماء .

ومن ذلك عرضه للآراء فى "أداة التعريف" ، فقد ذكر رأى "سيبويه" وهو أن حرف التعريف "اللام" وحدها "والهمزة" للوصل ، ورأى "الخليل" " أل " بكمالها نحو " هل " ، والمبرد فى كتاب الشافى يرى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، ويتعرض للهجات فيها فيقول : وفى لغة حمير ونفر من طيئ إبدال الميم من لام التعريف ، كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم (ليس من امبر امصيام فى امسفر) (٢) ، وذكر الدكتور شوقى ضيف أمثلة أخرى للآراء التى عرضها الرضى فى شرح الكافية (٣) .

---

(١) الرضى : ١ : ١٦٥ .
(٢) الرضى : ٢ : ١٣١ .
(٣) المدارس النحوية : ٢٨٢ .

الفصل الثاني
أمال أخرى

١- نقد المتنبي وغيره من الشعراء :

جاء في مقدمة هذا القسم من الأمالي مايلي : " نذكر في هذه الأوراق أبياتا جرت بحضرة شيخنا جمال الدين أبي عمرو ابن الحاجب فتكلم على معانيها وإعرابها ، من شعر العرب والمتنبي ".(١)

وهذا يدل على أنه يقصد من هذه الأمالي بيان المعنى والإعراب ولكن تعرضه للمعنى فيها كان قليلا إلا ما اتصل بالاعراب ، وكان في حديثه يتعرض للاختلاف في رواية الأبيات ، وشرح بعض الكلمات ، ويتناول أحيانا نقد الأبيات نقدا أدبيا مبينا ما فيها من بلاغة أو ضعف ، واهتم بالمتنبي بوجه خاص ، لما يثار حول شعره من خلاف ، وكان ينسب أبياته إليه ، ولا ينسب الأبيات الأخرى لأصحابها .

ولد المتنبي في الكوفة(٢) ، وكانت بيئة العلماء والباحثين في اللغة والأدب " وأكثر المقام بالبادية لاقتباس اللغة ، ونظر في فنون الأدب ، ومال إلى قول الشعر من صغره حتى بلغ فيه الغاية ، وفاق أهل زمانه(٣) "، وكان حجة في اللغة يروى أن أبا على الفارسي قال له : كم جاء من الجمع على وزن "فِعْلَى" قال : حِجْلى وظِرْبى جمع حَجَل وظَرِبان ، قال أبو على : فسهرت تلك الليلة ألتمس لهما ثالثا فلم أجد ، وقال في حقه : ما رأيت رجلا مثله ، قال ابن الأنباري : وهذا من مثل أبي على كثير في حق المتنبي(٤)، وقد شغل المتنبي الناس بشعره فانقسموا فيه إلى فئتين : فئة تطنب في تقريظه ، وتتلقى مناقبه بالتعظيم ، فإن عثرت على بيت من أبياته مختل النظام ، نصرت خطأه ، وحسنت زلله ، وفئة تعيب عليه وتروم إزالته عن رتبته ، فلم تسلم له فضائله ، وتحاول حطه عن منزلة بوأها إياها أدبه(٥) .

---

(١) الأمالي : ٢٣٤ (٢) نزهة الألباء : ٢٩٤

(٣) النجوم الزاهرة : ٣٤٠/٣

(٤) نزهة الألباء : ٢٩٨

(٥) انظر الوساطة بين المتنبي وخصومه للقاضي الجرجاني : ٣

قال الجرجاني : وكلا الفريقين إما ظالم له ، أو للأدب فيه ، ثم قال منصفاً له : وللفضل آثار ظاهرة ، وللتقدم شواهد صادقة ، فمتى وجدت تلك الآثار وشوهدت هذه الشواهد فصاحبها فاضل متقدم ، فإن عثر له من بعد على زلة ، ووجدت له بعقب الإحسان هفوة ، انتحل له عذر صادق أو رخصة سائغة ، فإن أعوز قيل : زلة عالم ، وقل من خلا منها وأي الرجال المهذب ". (١)

ومن المتعصبين للمتنبي : أبو علي الفارسي ، وابن جني ، وعلي بن عيسى الربعي ، ومن يعيبونه ويعارضونه : ابن خالويه ، وأبو فراس ، وأبو سعيد السيرافي ، وأبو حيان التوحيدي ، وعلي بن عيسى الرماني ، والصاحب بن عباد وغيرهم (٢) ، وقد أحس المتنبي أن شعره أثار ضجة علمية ، وثورة أدبية وخلافاً بين مادح وقادح فقال :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي ... وأسمعت كلماتي من به صمم

أنام ملء جفوني عن شواردها ... ويسهر الخلق جراها ويختصم (٣)

وكان ابن الحاجب ممن أقلقته بعض أبيات للمتنبي فأفرد لكل منها إملاء وأكثر ما يتعرض له فيها الإعراب ، وأحياناً يتناول شرح البيت إذا كان في حاجة إلى إيضاح كشرحه البيت الآتي :

منافعها ما ضرَّ في نفع غيرها ... تَغَذَّى وتروى أن تجوع وأن تظما

وهذا البيت رثى به المتنبي جدته لأمه من قصيدة مطلعها :

ألا لا أرى الأحداث حمداً ولا ذما ... فما بطشها جهلاً ولا كفها حلما (٤)

قال ابن الحاجب : الظاهر أنه أراد أن هذه المرأة الممدوحة ينفعها ما يضر غيرها من الأمور الدنيوية ، لقلة احتبالها بها واشتغالها بما ينفعها مما يعود عليها بالثناء في الدنيا ، والثواب في الآخرة ، فغيرها يضره أن يجوع وأن يظمأ ... وهي لشرفها غذاؤها وريها جوعها وعطشها ثم قال : ويجوز أن يكون معناه أنه ينفعها ما يضرها لكونه ينفع غيرها ، فتشتغل في نفع غيرها بما يضرها ، وترى أنه نفع لها ، لإيصالها الراحة لغيرها ،

---

(١) الوساطة بين المتنبي وخصومه : ٣

(٢) انظر : أبو علي الفارسي للدكتور شلبي : ٥٧٦

(٣) شرح ديوانه للمكبري : ٣/٣٦٧

(٤) المرجع السابق ٤/١٠٢ .

ثم عقب على ذلك بقوله : وهو من أبياته الضعيفة المعنى(١) .

وأرى أن المعنى ليس ضعيفا كما وضحه ابن الحاجب ، وإنما الضعف في نسج البيت وعدم وضوحه في المعنى المراد منه ، وإلا فالإيثار والإضرار بالنفس لنفع الآخرين صفة محبوبة ، ومعنى جميل .

ويرى أبو الفتح ابن جنى أن الضمير يعود على الأحداث أى أن منافع الأحداث أن تجوع وأن تظمأ ، وهذا ضاربغيرها ، لأن جوعها وعطشها أن يهلك الناس كقوله : " كالموت ليس له رى ولا شبع " ، ويوافق" ابن فورجه" ابن الحاجب في أن الضمير في منافعها " يعود على الجدة ، قال الواحدى أما كلام ابن جنى فلا وجه له ولا وجه لجوع الأحداث وظمئها على ما ذكر(٢) .

وإذا نظرنا إلى ماسبق هذا البيت نجد أن سياق الحديث عن الجدة ، ولم تذكر كلمة "الأحداث" إلا في البيت الأول ، وهذا البيت هو السابع في القصيدة ، والأبيات التي قبله تتحدث عن جدته لا عن الأحداث .

وقد يتعرض لشرح بعض المفردات كقوله في شرح كلمة " جللا " في البيت :

جللا كما بى فليك التبريح أغذاء ذا الرشأ الأغن الشيح(٣)

" الجلل من الأضداد للعظيم والحقير ، ويعلم أنه هنا للعظيم في قصده بالقرينة(٤) " ثم تعرض بعد ذلك لأمور أخرى في هذا البيت ، فأعرب " جللا " خبرا لكان في قوله " فليك " ، و"كما" خبرا بعد خبر ، أو نصبا على المصدر بقوله "جللا" أى عظيما عظمة مثل عظمة ما بى ، وحذف النون من " يكن " ضرورة لأنها في موضع تحريك لالتقاء الساكنين " فليكن التبريح " وإنما يحسن حذفها إذا كانت ساكنة(٥) ... "

جاء في الوساطة بعد ذكر هذا البيت : قال أهل الإعراب : حذف النون من تكن إذا استقبلتها اللام خطأ ، لأنها تتحرك إلى الكسر ، وإنما تحذف استخفافا إذا سكنت ، فقال لهم المحتج عن أبى الطيب : لعمرى إن وجه الكلام ما ذكرتم لكن ضرورة الشعر تجيز حذف النون مع الألف واللام ، وقد حكاه

---

(١) الأمالى : ٢٣٨ ..

(٢) شرح ديوان المتنبى للعكبرى : ١ : ٣٤٤ ..

(٣) ديوانه : ١ : ٢٤٣ والوساطة : ٤٥٣ ..

(٤) الأمالى : ٢٣٦ ..

(٥) نفس المصدر : ٢٣٧ ..

أبو زيد عن العرب في كتابه المعروف بالنوادر ، وأنشد فيه لحسين ابن عُرفطة :

لم يك الحق سوى أن هاجه   رسم دار قد تعفى بالسُّرَرْ

وأبو زيد ثقة والرواية عن العرب حجة (١) " ..

وتحدث ابن الحاجب عن قول المتنبي :

ولو قلما أُلقيت في شق رأسه   من السقم ما غيَّرتُ من خط كاتب

وروى البيت بنصب " قلما " ، وفي الديوان (٢) والوساطة (٣) بالرفع . ولم يهتم بما في البيت من مبالغة حيث وصف نفسه بالنحول من الوجد حتى إنه لو وضع في رأس قلم لم تتغير كتابته فقال العكبري : وهذا من المبالغة وقد اكثر الشعراء من هذا المعنى ومنه قول الآخر :

ذبت من الوجد فلو زُجَّ بي   في مقلة الوسنان لم ينتبه

والذي اهتم به هو إعراب " قلما " فقد ذكر أن رواية النصب هي الوجه ، وأسهب في بيان ذلك ، ومما ذكره أن " لو " حرف شرط يقتضي الفعل بعدها ، فيجب النصب كما يجب في قولنا " إن زيداً تضرب غلامه أضربه " وهو من باب ما اشتغل فيه الفعل عن المفعول بضميره وبين أن وهم الرفع جاء من بناء الفعل للمجهول ، ولا فرق بين " الدرهمَ أعطيتُكَهُ " في النصب وبين " الدرهمَ أُعطِيتَه " بالبناء للمجهول فتبين أن النصب واجب على تقدير " ولو ألقيت قلماً ألقيت في شق رأسه " ولو قيل : " ولو قلم ألقي به " لوجب الرفع ، وكان مثل قولك " زيد ذُهِبَ به (٣) " وبهذا يخطّئ ابن الحاجب رواية الرفع التي جاءت في الديوان ، ورواها " القاضي الجرجاني " في الوساطة ، ويرى " ابن هشام " أن النصب والرفع صحيحان والنصب أوجه (٤) .

وينقد المتنبي في قوله :

أمط عنك تشبيهي بما وكأنما   فما أحد فوقي ولا أحد مثلي (٥)

فيقول : يلزم من ذلك أن تكون " ما " للتشبيه مثل " كأنما " ، ولعله توهم أن " ما " في قولهم " ما أشبهه بكذا " للتشبيه مثل " ما " في قولهم " كأنما هو كذا " وليس الأمر على ما توهم ، ولا تعرف " ما " للتشبيه وما توهمه غلط محض ، فإنما التشبيه إنما فهم من لفظ " شبه " و " ما " للتعجب لا للتشبيه ، ثم قال : وهذا من أبياته التي يتجرأ على مثلها من غير روية وتمييز (٦) " ..

---

(١) الوساطة : ٤٥٣ و ٤٥٤ وفي شرح ديوان المتنبي للعكبري " قد تعفت بالسرر : ٢٤٣:١ ..

(٢) شرح العكبري : ١٤٩:١ .

(٣) الوساطة : ٤٣٤ ..

(٣) الأمالي : ٢٣٤ ، ٢٣٥ ..

(٤) المغني : ٢١٣:١ ..

(٥٥) الديوان : ١٦١:٣ ..

(٦) الأمالي : ٢٣٨ ..

ويذلك يصف ابن الحاجب المتنبي بأن له أبياتا نظمها بدون تفكير ، وأنه يخطئ فيها ، وقد سئل أبو الطيب عن هذا فقال : إن " ما " تأتي لتحقيق التشبيه تقول : "ماعبد الله إلا الأسد وإلا كالأسد " تنفي أن يشبه بغيره (١) " قال الجرجاني : وأقول : إن التشبيه "بما" محال ، وإنما يقع التشبيه في هذه المواضع التي ذكرها بحرفه (٢) " ، فالجرجاني يوافق ابن الحاجب في أن المتنبي قد خانه التوفيق في اعتبار " ما " للتشبيه ولم يقل بذلك أحد .

وأملى ابن الحاجب على قول المتنبي :

أُحاد أم سُداس في أُحاد ... لُيَيلتنا المنوطةُ بالتناد (٣)

فبين أن "أم" هنا يجوز أن تكون متصلة وحذفت همزة الاستفهام للضرورة كأنه قال " أأحاد " ، ويكون " أحاد " خبرا لليلتنا واجب التقديم ، لكونه مع ما يماثله وهو سداس المقصود بالاستفهام ، ويجوز أن تكون " أم " منقطعة بمعنى " بل " فيكون " أحاد " خبرا غير واجب التقديم ، لفقدان الموجب لتقديمه ، لأنه لا يوجد استفهام ، ثم بين أنه يريد بقوله " أحاد " واحدة ، وبقوله " سداس " ستة ، وهذا الاستعمال غير معروف ، فالمعروف أن " أحاد " يفيد واحدا واحدا ، و " سداس " يفيد ستة ستة ، كقوله صلى الله عليه وسلم " صلاة الليل مثنى مثنى " بمعنى اثنتين اثنتين وكررت مثنى للتأكيد (٤) " ولم يتعرض ابن الحاجب لكون " سداس " غير محكي عن العرب ، وأن أهل اللغة لم يزيدوا على " رباع " ، وقد سئل في ذلك المتنبي فقال إنه قد جاء عن العرب خُماس وسُداس إلى عُشار ، حكاه أبو عمرو الشيباني وابن السكيت وذكره أبو حاتم في كتاب الإبل ، وزعم أبو عبيدة في المجاز أنه لا يعلمهم قالوا فوق رباع (٥) " ، و"أحاد وسداس" يراد بها واحد وستة ولذلك نسب إليها (٦)

واعترض خصوم المتنبي عليه بأنه صغر الليلة ثم استطالها فقال " ليلتنا المنوطة بالتناد " فقال أبو الطيب : هذا تصغير التعظيم ، والعرب تفعله كثيرا قال لبيد :

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيهية تَصْفَرُّ منها الأنامل (٧)

---

(١) الوساطة : ٤٥٥ ..
(٢) الوساطة : ٤٥٥ ..
(٣) الديوان : ١ : ٣٥٣ ، والتناد : يوم القيامة ..
(٤) الأمالي : ٢٦٤ ، ٢٦٥ ..
(٥) الوساطة : ٤٦٩ ، ٤٧٠ ..
(٦) نفس المصدر ..
(٧) الوساطة : ٤٧١ ، وشرح الديوان للعكبري : ١ : ٣٥٤ ..

وكان ابن الحاجب يعيب بعض أبيات المتنبي في المعنى والأسلوب ، ولم يكن يوضح وجه نقده .. فهو يقول عن البيت:

منافعها ما ضر في نفع غيرها　　تغذّى وتروى أن تجوع وأن تظما

إنه من أبياته الضعيفة المعنى ، ولم يبين لنا سبب الضعف ، وسبق أن ذكرت أن هذا المعنى ليس ضعيفا فهو يدل على الإيثار وهو معنى كريم ، ويذكر أن من جملة ما يعاب على المتنبي في شعره الشطر الثاني في قوله :

جللا كما بي فليك التبريح　　أغذاءُ ذا الرشأُ الأغنّ الشيح

وروي أن المتنبي سئل عنه على وجه التفسير فلم يجب ، ولم يبين ابن الحاجب سبب العيب في البيت ، ولكنه وجه البيت بأنه لما ذكر أن تبريحه عظيم دل ذلك على عظم محبوبه ، فأشار إلى أنه شبهه بالرشأ تشبيها يقرب من الحقيقة حتى إن رائيه يشك في أنه رشأ ، فيستفهم أغذاؤه كغذائه (1) وبين لنا الجرجاني ما عيب على البيت فقال : وأنكر أصحاب المعاني قطع المصراع الثاني عن الأول في اللفظ والمعنى ، ورد مؤيدوه بأن ذلك ليس عيبا (2) ، وقد وفق ابن الحاجب في الربط بين المصراعين (3) ..

ومن نقد لغير شعر المتنبي تعليقه على هذا البيت:

وعلمتُ أني لا أخاف مهندا　　ما لم يرعني من سوار معصما

بقوله: "إن هذا لبئس الشعر من جهة أن " معصما " كان يجب أن تكون مرفوعة فاعلا لقوله "يرعني" وقد وجه النصب بأن " معصما " مفعول لفعل محذوف ، وفاعل " يرعني" محذوف تقديره شيء و"من سوار" صفة للفاعل المحذوف (4)" فكان ذم البيت بسبب بعد التوجيه الإعرابي فأما المعنى فهو جميل لا غبار عليه ، ولكنه أطلق الحكم على البيت .

ومن توجيهه لغير أبيات المتنبي إعرابه لقول الشاعر :

---

(1) الأمالي: ٢٣٧ ..
(2) الوساطة : ٤٥٤ ..
(3) انظر أيضا العمدة لابن رشيق: ٢: ٢٠٩ ففيه توجيه لبيت خالف فيه المتنبي ظاهر اللغة حيث قال :

ألستَ من القوم الذي من رماحهم　　نداهم ومن قتلاهم مهجة البخل

إذ وصف القوم " بالذي " ولم يقل (الذين) ، وتوجيهه أن الذي مثل (مَنْ) للواحد والجماعة ..

(4) الأمالي : ٢٥٢ ..

ألف الصفون فما يزال كأنه　　مما يقوم على الثلاث كسيرا (١)

ذكر أن هذا البيت يوهم أن "كسيرا" خبر لكأن ، ويلزم على هذا أن تكون مرفوعة لا منصوبة ، وتوجيه البيت عنده أن "مما يقوم" خبر لكأن "وما" بمعنى الذى ، "وكسيرا" حال من الضمير فى يقوم ويرى أن "كسيرا" لا يصح أن تكون خبرا ليزال ، ويبين وجه ذلك (٢) واختار ابن هشام أنه خبر يزال (٣) ..

ويوجه رواية بعض الأبيات ، فقد سئل عن رواية (فترة) فى هذا البيت:

وإنى لتعرونى لذكراكِ فَتْرة　　كما انتفض العصفور بلله القطر (٤)

يروى البيت "هزة" و "رعدة" بدل فترة ومعناهما واضح ، أما "فترة" فقد نقلت عن الأمالى لأبى على البغدادى ، ويرى ابن الحاجب أن المعنى بها مستقيم فمعناها السكون و "تعرونى" بمعنى ترعدنى ، وتأتى الرعدة بعد السكون الذى سببه الهيبة والإجلال غالبا ، وأما إذا كانت "تعرونى" بمعنى تأتينى فيصح المعنى أيضا لحصول الرعدة عقب الفترة غالبا تسمية للمسبب باسم السبب (٥) ..

وسئل عن قول ابن قلاقس الشاعر الإسكندرى :

مابال هذا الريم ألا يريم　　لو كان يرثى لسليم سليم

فقال : "سليم" الثانى فاعل ليرثى بمعنى سالم ، و "سليم" الأول بمعنى لديغ فإنهم يقولون للديغ سليم ، وللأعمى "بصير" على سبيل التفاؤل ، ولا يحسن أن يكون "سليم" الثانى تأكيدا ، لأن المفهوم قصد التجانس ، ويلزم منه أن يكون فى يرثى ضمير يعود على الريم ، وليس المعنى عليه (٦) ..

ومن هذا العرض يتبين لنا أنه كان يتعرض فى أماليه للمشكل من أبيات الشعر فى إعرابه أو فى معناه ...

---

(١) قيل لامرئ القيس وقيل للعجاج يصف فرسا ، والصفون : الوقوف على سنبك يد أو رجل ، والسنبك : طرف حافر الفرس (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف) : ٥٦ ، وقد رجعت إلى ديوان امرئ القيس تحقيق أبو الفضل ابراهيم فلم أجد هذا البيت ..

(٢) الأمالى : ٢٤٤ ، ٢٤٥ ..

(٣) المغنى : ٢ : ١٤ ..

(٤) لأبى صخر الهذلى ..

(٥) الأمالى : ٢٥٠ ..

(٦) الأمالى : ٢٥٦ ..

١- بين أمالي ابن الحاجب وأمالي ابن الشجري :

ابن الشجري هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ، وكنيته أبو السعادات ولد سنة ٤٥٠ وتوفي سنة ٥٤٢ ، وجلس للتدريس وسنه اثنان وعشرون عاما ، إذ روي أنه أقرأ النحو سبعين سنة[(١)] ، قال عنه تلميذه أبو البركات الأنباري : وأما شيخنا أبو السعادات ... فإنه كان فريد عصره ، ووحيد دهره في علم النحو ، وكان تام المعرفة باللغة[(٢)] ، وذكر أنه كان حلو الكلام ، حسن البيان والإفهام ، وقورا في مجلسه ، ذا سمت حسن ، لا يكاد يتكلم بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس أو أدب درس[(٣)] ، وهذه شهادة تلميذ عرفه وشاهده ، وسمعه وأخذ عنه ..

ولابن الشجري مؤلفات منها "ما اتفق لفظه واختلف معناه" و"شرح اللمع لابن جني" ، "وديوان الحماسة" ، و"شرح التصريف الملوكي[(٤)]" ومن أهم مؤلفاته "الأمالي" ، قال عنه ابن الأنباري : وهو كتاب نفيس ، كثير الفائدة يشتمل على فنون من علوم الأدب[(٥)] ، وقال القفطي: ولما أملى هذا الكتاب في النحو أراد "ابن الخشاب" النحوي أن يسمعها عليه ، فامتنع من ذلك ، فعاداه ورد عليه في مواضع منها ، ووقف الشريف أبو السعادات على شيء من الرد ، فرد عليه فيه وبين موضع غلط ابن الخشاب في كتاب سماه (الانتصار) قال القفطي: وهو كتاب على صغر جرمه في غاية الإفادة[(٦)] ..

ويلاحظ أن ابن الانباري وصف الأمالي بأنها تشتمل على فنون من علوم الأدب ، وأن القفطي ذكر أنها في النحو ، وكلاهما صادق ، فابن الشجري في أماليه يمزج النحو بالأدب ، ويكثر من إيراد الشعر ، ويتحدث عما في هذا الشعر من معان وأفكار وأسلوب ، أما أمالي ابن الحاجب فتغلب عليها صبغة النحو ، ولا ترد الآراء الأدبية فيها إلا نادرا ..

---

(١) بغية الوعاة : ٣٢٤ ..
(٢) نزهة الألباء : ٤٠٤ ..
(٣) نفس المصدر ..
(٤) بغية الوعاة : ٣٢٤ ، وابن خلكان : ٢ (١٨٣-١٨٦) ..
(٥) نزهة الألباء : ٤٠٤ ..
(٦) إنباه الرواة : ٣ : ٣٥٦-٣٥٧ ..

وابن الشجرى يتناول فى المجلس الواحد من أماليه أكثر من موضوع (١) وأكثر من بيت من الشعر ، وينتقل من مسألة إلى مسألة ، وإذا استشهد أثناء حديثه ببيت من الشعر ترك أصل المسألة وتناول هذا البيت بالتحليل والإيضاح أما ابن الحاجب فكان يقصر حديثه عن آية قرآنية أو بيت من الشعر ، أو مسألة نحوية واحدة ..

وأسلوب ابن الشجرى فى كتابه أسلوب الأديب الذى يهتم بصوغ العبارة والبحث عن مواطن الجمال فى النص ، أما أسلوب ابن الحاجب فهو أسلوب العالم المنطقى ، الذى يبحث عن الدليل والعلة فى الأحكام النحوية ويشتمل كتاب " ابن الشجرى" على جزئين مطبوعين فى حيدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ وعدد المجالس فيهما ٧٨ مجلسا ، وجاء فى خاتمة الكتاب أنه قد بقى من آخر الكتاب ستة مجالس لم تحصل لنا إلا أن الفائدة لا تتوقف عليها ، لأن كل مجلس فى حكم رسالة مستقلة (٢) ومع أن هذا الكاتب قد ذكر أن كل مجلس مستقل عن الآخر ، فقد لاحظت أنه أحيانا يتمّ فى أول مجلس من المجالس الحديث الذى بدأه فى المجلس الذى قبله كما فعل ذلك فى المجلس الثالث والثلاثين إذ قال فى أوله : يتضمن تتمة تفسير أبيات الخنساء وغير ذلك ، وهو مجلس يوم السبت الخامس عشر من شهر ربيع الاول من سنة ستوثلاثين وخمسمائة (٣) ، ويلاحظ أنه يهتم بتحديد اليوم والشهر والسنة فى أكثر مجالسه ، أما ابن الحاجب فلم يذكر إلا السنة أحيانا ، ولم يحدث أن ذكر اليوم والشهر ، واهتم ابن الشجرى بشعر المتنبى وكان يدافع عنه ويظهر مافيه من الحسن ، جاء فى المجلس الثانى عند ذكر بيت المتنبى :

أى يوم سررتنى بوصال ... لم ترعنى ثلاثة بصدود

قوله : وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه ، فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه ، وهذا البيت لبعده من التكلف ، وخلوه من التعسف ، وسرعة انصبابه إلى السمع وتولجه فى القلب ، اهملوا تأمله فخفى عنهم مافيه ، والذى يتوجه فيه السؤال : ماوجه تعلق عجزه بصدره ؟ وهل للجملة الأخيرة موضع من الإعراب (٤) ؟ ثم يوضح الإجابة عن هذا السؤال ..

وكان فى بعض مجالسه لا يتعرض للإعراب ويكتفى بشرح أبيات من الشعر ، وذلك كشرحه لقصيدة الرضى أبى محمد بن طاهر ، وقد نظر إلى الحيرة وآثارها يذكر أربابها سنة ٣٧٢ هـ أولها :

---

(١) انظر (المجلس السادس والثلاثون) من أماليه ففيه ثمانى مسائل ..
(٢) جـ٢ ص٣٥٦ ..
(٣) أمالى ابن الشجرى : جـ٢ ص٢٥٠ ..
(٤) أمالى ابن الشجرى : ٧٧:١ ..

مازلت أطّرف لمنازل بالنوى   حتى نزلت منازل النعمان

وسار في شرح القصيدة على طريقة ذكر المت أو المتن ، ويتليهما الشرح مع الاهتمام بشرح اللغويات ، وبيان الأشخاص الذين يرد ذكرهم في القصيدة وعدد أبيات هذه القصيدة ٣١ بيتا ، شرحها في إحدى عشرة صفحة (١) ، والمجلس الذى بعده خصصه أيضا لشرح قصيدة أخرى ، وفي المجلس السادس والعشرين تفسير لعشرة أبيات من شعر أمية بن أبى الصلت (٢) وليس في هذا المجلس إعراب يذكر ، واستغرق هذا الشرح ثماني صفحات ، وهذا يدلنا على كثرة ما في أماليه من الأدبيات مع أنها معروفة بأنها من الأمالي النحوية ، وفي الحق انه اهتم بالنحو والتوجيهات الإعرابية ولكن لم يصل إلى درجة ابن الحاجب في أماليه التي تعد نحوية خالصة وابن الشجرى ممن يسيرون على نهج المدرسة البغدادية ، التي تنتقى من آراء البصرة والكوفة ، وإن كان يميل إلى البصريين ويطلق عليهم كلمة (أصحابنا) (٣) فانه لم يهمل آراء غيرهم ، ولذلك كذكره خلاف البصريين والكوفيين في أفعل ، التعجب ، أفعل هو أم اسم ؟ فيذكر أن البصريين والكسائى من الكوفيين قالوا إنه فعل ، أما "الفراء" وجماعة من الكوفيين فقالوا إنه اسم ، وأورد أسماء كثيرين من علماء البصرة (٤) . وربطه بأبى على الفارسى نسب علمى جعله يؤمن بكثير من آرائه ويذكر أسماء كتبه (٥) ..

وقد وجدت في أمالى ابن الشجرى بعض الأبيات التى تعرض لها ابن الحاجب في أماليه ، واهتم كل منهما بتوضيح ما أشكل في إعرابها من ذلك قول المتنبى:

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه   بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه (٦)

ذكر ابن الشجرى أن هذا مما وقع الفصل فيه بين المصدر وما اتصل به في المعنى فوجب حمله على فعل يدل عليه المصدر ، فقوله "بأن تسعدا" متعلق في المعنى بالوفاء ، فلما فصل بينهما بأجنبى وهو "كالربع أشجاه طاسمه" وجب تعليقه بمضمر تقديره عند "ابن جنى" وفيتما بأن تسعدا (٧) " وروى أن ابن جنى سأل المتنبى:

---

(١) المجلس ٦٢ : جـ ٢ ص١٧٢ ..
(٢) جـ ١ ص١٦٩ ..
(٣) أماليه : جـ٢ ص١٣٤ ..
(٤) أماليه : جـ٢ ص١٢٩ ..
(٥) انظر (أبو على الفارس) للدكتور عبد الفتاح شلبى: ٦٤٩ وما بعدها ..
(٦) الديوان شرح العكبرى : ٣ : ٣٢٥ ، والخصائص لابن جنى: ٢ : ٤٠٣ .. وأمالى ابن الشجرى : ١ : ١٩٣ ..
(٧) أمالى ابن الشجرى : ١ : ١٩٣ المجلس ٢٩ ..

بأي شيء تتعلق الباء من "بأن" فقال: بالمصدر الذي هو "وفاؤكما" فقال له: وبم ارتفع "وفاؤكما"؟ فقال بالابتداء، فقال له: وما خبره؟ فقال: كالربع فقال: وهل يصح أن تخبرعن اسم وقد بقيت منه بقية وهي الباء ومجرورها فقال المتنبي: هذا لا أدري ماهو إلا أنه قد جاءت له نظائر في الشعر (١)..

ثم أخذ "ابن الشجري" بعد ذلك يشرح معنى البيت، وانتقل إلى غيره في المجلس نفسه. أما ابن الحاجب في هذا البيت فقد ذكر أن الظاهر أن "بأن تسعدا" خبرعن "وفاؤكما"، و"كالربع" قدم والمراد به التأخير متعلق بما تعلق به "بأن تسعدا"، وأجاز أن يكون "كالربع" خبر المبتدأ "وفاؤكما"، ولكنه عاد وذكر أن هذا البيت فيه تعسف لما يلزم من تقديم متعلق المصدر عليه (٢)، أو الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي وهو كالربع (٣).

ولم يشر ابن الحاجب الى تعلق "بأن تسعدا" بفعل محذوف حتى لايتعلق بالمصدر كما رأى ذلك ابن الشجري وابن جني، وأشار إلى معنى البيت فقال: وقوله "أشفاه ساجمه" يقوي المعنى، ويقرر أنه أراد بالإسعاد مايعين على البكاء، فلذلك جعل غزارة الدمع شافية، فقوله "أشجاه طاسمه" تقرير أن طسمه مسعد، لكونه يؤدي إلى الشجا المتضمن لغزارة الدمع التي جعلها شافية، ولا إسعاد أبلغ مما يؤدي الى الشفاء (٤)".

وتعرض كل منهما لبيت أبي الطيب:

أحيا وأيسرُ ماقاسيتُ ماقتلا والبينُ جار على ضعفي وما عدلا (٥)

فيرى "ابن الشجري" أن "أحيا" فعل مضارع للمتكلم، وجملة "أيسر" وخبره في موضع نصب على الحال من الضمير في "أحيا" أي أعيش وأقل ماقاسيت ماقتل غيري، وأشار إلى أن الأسلوب يفيد التعجب أي كيف أعيش وأهون الأشياء التي قاسيتها في الهوى الشيء الذي قتل المحبين. (٦)

وابن الحاجب يرى هذا الرأي في الإعراب، ويشير إلى أن "أحيا" فعل مضارع فيه همزة استفهام للإنكار محذوفة وتقدير "أأحيا.." ولكنه

---

(١) المرجع السابق والخصائص: ٤٠٣/٢

(٢) إذا علقنا "كالربع" بقوله "بأن تسعدا".

(٣) الأمالي لابن الحاجب: ٢٣٦

(٤) الأمالي: ٢٣٦

(٥) الديوان شرح العكبري ١٦٢/٣، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٠/١.

(٦) أمالي ابن الشجري: المجلس رقم ٣١؛ ٢٣/١.

منه عن ابن الشجرى أنه يجوز أن تكون الواو للحال أو للعطف ، ويرى أنه يصح أن تكون " أحيا " أفعل تفضيل والتقدير عنده " أحيا ماقاسيت" بحذف المضاف إليه استغناء بذكره فى الثانى ، ويكون "أحيا" مبتدأ خبره " ماقتلا " وتكون " ما " بمعنى الذى ، واكتسب أفعل التفضيل التعريف من الإضافة ، أوتكون " أحيا " خبرا على القول بأن أفعل التفضيل لايكتسب تعريفا بالإضافة ، وعلى القول بأن المشتق يتعين أن يكون خبرا ، ويكون معنى " أحيا " عنده على هذا الإعراب مأخوذا من حَيِيَ الشئ إذا كانت فيه حياة كأنه قال : أظهر شئ فيه حياة ما قاسيته يقتل ، وابن الحاجب يرى أن المعنى أقوى على هذا الإعراب ، لأنه أنكر فى الوجه الأول كونه حيا ، ولايحسن أن يذكر بعده أن البين جار على ضعفه (١) ، وأرى أن ابن الحاجب خانه التوفيق فى إعرابه (أحيا) أفعل تفضيل ، لأن المعنى لايتضح به ، فما معنى أحيا ماقاسيته يقتل ، فهل أحيا " هنا بمعنى أقتل " ؟ إن هذا غير واضح ، ثم إن إنكار أنه حى - على الإعراب الأول - مع أن البين جار عليه معنى لاغبار عليه ، فهو ينكر ويتعجب من حياته مع أن البين جار عليه والبين قاتل ، وعلى هذا لا أوافق ابن الحاجب فى تفضيله إعراب (أحيا) أفعل تفضيل ، فالمعنى الواضح السليم أن تكون فعلا مضارعا للمتكلم ، وإن كانت فى ظاهر البيت توهم أنها أفعل تفضيل لوجود أفعل التفضيل بعدها .

ودافع ابن الشجرى - وهو من أنصار المتنبى - عن تكراره للمعنى فى الشطر الثانى من البيت ، لأن معنى " البين جار " هو معنى " ماعدلا " فقال : إن الجائر فى وقت قد يعدل فى وقت آخر فيوصف بالجور إذا جار ، وبالعدل إذا عدل ، وشبهه بذلك قوله تعالى عن الأوثان " أموات غير أحياء (٢) " أى لايمكن أن تحيا فى مستقبل الأوان (٣) . وأرى أن الشاعر قال " وما عدلا " تأكيدا للمعنى ، فهو بالتكرار أشبه ولكن ابن الشجرى يدافع عن المتنبى ، مع أن التكرار كثير فى الأسلوب العربى . ويزيد ابن الشجرى تعرضه للنقد الأدبى إذ يقول : ان من هذه القصيدة قوله :

(١) الأمالى : ٢٣٦

(٢) سورة النحل : ٢١

(٣) أمالى ابن الشجرى : ٢ / ٢٣٠ .

لولا مفارقة الأحباب ماوجدت ... لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

وهذا مأخوذ من قول أبي تمام :

لوحار مرتاد المنية لم يجد ... إلا الفراق على النفوس دليلا

ويتعرض للغة فيشرح كلمة (ضعفى) في بيت المتنبي ، ويبين مافيها من لهجة فيقول : والضَّعف والضُّعف لغتان كالزَّعم والزُّعم والفَقر والفُقر وزعم قوم أن الضُّعف بالضم في الجسم ، والضَّعف في العقل ، وليس هذا بقول يعتمد عليه ، لأن القراء قد ضموا الضاد وفتحوها في قوله تعالى " الله الذى خلقكم من ضعف " (١) فابن الشجرى يكثر من التعرض لأمور أدبية ولغوية أكثر من ابن الحاجب ، الذى جعل أساس بحثه في الأمالي المسائل النحوية ، وهذا فرق واضح بينهما في المنهج .

وابن الشجرى حين يتعرض لإعراب البيت يذكر الإعراب من غير تعليل أو استخدام للأسلوب المنطقى كابن الحاجب من ذلك إعرابه لبيت سئل عنه وهو :

غير مأسوف على زمن ... ينقضى بالهم والحزن (٢)

وقد أعرب " غير " مبتدأ أضيف إلى اسم المفعول ، وتعلق باسم المفعول الجار والمجرور فاستغنى عن الخبر كقولهم " أمحزون على زيد " و" ما مأسوف على بكر " ، ولما كانت " غير " للمخالفة في الوصف جرت مجرى حرف النفى (٣)

أما ابن الحاجب فاستخدم الأسلوب المنطقى في توضيح الإشكال في هذا البيت فقال : لايصح أن يكون له عامل لفظى ، وإذا لم يكن له عامل لفظى فإما أن يكون مبتدأ وإما أن يكون خبر مبتدأ ، ولا يصح أن يكون مبتدأ لأنه لاخبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتا أو محذوفا ، الثابت لايستقيم لأنه إما " على زمن " أو " ينقضى " ، وكلاهما مفسد للمعنى ، وأيضا فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بد من أن يقدر قبله موصوف ، اذا قدر قبله موصوف لم يكن بد من أن يكون " غير " له " وغير " هنا ليست له ، وإنما هى لزمن ، ثم يقول : فتبين أنه لايكون مبتدأ لذلك ، وإن جعل الخبر محذوفا لم يستقم لأمرين : أحدهما أنا قاطعون بنفى الاحتياج إليه ، والآخر أنه لاقرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة ، وإن جعل

(١) سورة الروم : ٥٤ وابن الشجرى : ٢/٢٣٠

(٢) ابن الشجرى ٣٢/١ ، والمغنى : ١٣٨/١ ، ونسبه ابن هشام لأبي نواس ١٨٩/٢ .

(٣) أمالى ابن الشجرى : ٣٢/١ .

خبر مبتدأ لم يستقم لأمور: أحدهما أنا قاطعون بنفى الاحتياج إليـــه ، الثانى أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولاقرينة ، الثالث أنك اذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه على المبتدأ فلا يصح أن يكون خبرا ، فتبين إشكال إعرابـــه (١) "، كل هذا الحديث المنطقى لبيـان إشكال اعراب البيت ، ثم يقول بعد ذلك : وأولى مايقال أنه أوقع المظهـر موقع المضمر لما حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكأن التقدير " زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه " فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعـر به أتى به ظاهراً مكان المضمر ، يريد (على زمن) ثم قال : وهو وجـه حسن . وأشار بعد ذلك إلى جواز الرأى الذى ارتآه ابن الشجرى وهـو أن غير مبتدأ استغنى عن الخبر ، والرأيان لايتعارضان فى معنى البيت . وتبع ابن مالك ابن الشجرى فى رأيه ، وأخذ ابن الحاجب رأيه عـن ابن جـنى (٢) .

٣ـ الأمالـــى المتفرقـــة

هذا هو القسم الأخير من أمالى ابن الحاجب ، ولاتجمع هذا القسم وحدة فى الموضوع كالأقسام الماضية ، ولذلك أطلق عليه " الأمالى المتفرقة " ، وهذه الأمالى تتناول موضوعات شتى لارابطة بينها إلا البحث فى النحـو ، وهى لاتبحث فى أبواب النحو المعروفة توضيحا وشرحا ، ولكنها تغـوص إلى فلسفة النحو ، والتعليل لكثير من ظواهره ، وتبدو فيها مناقشـة ابن الحاجب للنحويين ، ومخالفتهم فى الرأى ، ونقض آرائهم بالدليـل المنطقى ، كما نلحظ استشهاده بالحديث فى بعض المواطن ، واهتمامـه بالعوامل ، وتعرضه للقراءات واللهجات والبلاغة والصرف والشريعة فى ثنايـا حديثه عن النحو . وسأستفيد من هذا القسم وغيره عند الحديث عـن (شخصية ابن الحاجب النحوية) فى ختام هذا البحث .

وأعرض الآن لنماذج من هذا القسم توضح أهم ماورد فيه من مسائل:

أ ـ فلسفة النحـــو:

أريد بفلسفة النحو التعليل لظواهره وأحكامه ، والبحث عن السـر فى الأساليب العربية ، لماذا كانت على هذا الوضع ؟ وابن الحاجب يقـول :

---

(١) الأمالى: ٢٤٥ (٢) المغنى: ١/١٣٨ .

الأحكام لاتثبت بالعلل ، وإنما التعليل للواقع[١] " ، وقد اهتم النحاة منذ سيبويه بالعلة فى ثنايا كتبهم النحوية ، وأفرد أبو القاسم الزجاجى كتابا للعلل النحوية سماه " الإيضاح فى علل النحو[٢] " ، وجمع الزجاجى فى هذا الكتاب العلل النحوية التى عرفت حتى عصره ، فكان بحثه فى فلسفة العلل النحوية[٣] وبعد "الزجاجى" كتب "ابن الأنبارى" رسالتين فى هذا الموضوع إحداهما : " الإغراب فى جدل الاعراب " ، والثانية " لمع الأدلة[٤] " ثم جاء ابن مضاء القرطبى فعاب على النحويين عللهم ودعا الى إلغاء العلل الثوانى والثوالث .[٥]

ومما تعرض له ابن الحاجب من فلسفة النحو بحثه عن السر فى وجوب تقديم أدوات الاستفهام والشرط والنداء وأشباهها ، وأنه لايصح تقديم مافى خبرها عليها ، قال مجيبا عن هذا : " وسر ذلك قصدهم إلى التنبيه على المعنى الذى دل عليه الحرف ، ليصرف السامع فهمه ، ويتوفر خاطره على مقاصد معانى ما يسمعه ، وذلك يحصل بتقديم ذلك الحرف ، ولو أخره لكان منقسم الخاطر فى معانى ذلك الكلام المخصوص ، وفى التردد بين أقسامه ، فيختل عليه التفهيم ، لاختلاف المعانى باختلاف الأقسام ، فكان التقديم لهذا الغرض "[٦]

ويبحث عن السر فى حمل النصب على الجزم فى الأفعال الخمسة فكانت علامتهما واحدة وهى حذف النون فيقول : " لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، وقد حمل النصب على الجر فى الأسماء فيما أعرب بالحروف ، فوجب أن يحمل النصب على الجزم فى الأفعال فيما أعرب بالحروف ، لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزية ، ومعنى قولنا " نظير الجر فى الأسماء "

---

(١) الأمالى : ٣٣٨

(٢) حققه مازن المبارك وقدم له الدكتور : شوقى ضيف ، طبع دار العروبة .

(٣) مقدمة الدكتور شوقى ضيف ص د

(٤) حقق الرسالتين فى كتاب واحد : سعيد الأفغانى وطبعا بمطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ .

(٥) انظر كتاب الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبى بتحقيق الدكتور شوقى ضيف : ص ١٥١ .

(٦) الأمالى : ٣٠٣ .

أن الفعل المضارع لما أشبه الاسم أعرب بالرفع والنصب ، وتعذر الجـر ، فجعل الجزم عوضا عنه ، فصار الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء" (١)

وبحث الزجاجى عن علة امتناع الأسماء من الجزم وامتناع الأفعـال من الجر بحثا مستفيضا . (٢)

ويبحث ابن الحاجب عن السر فى كون حركة الإعراب تلحق أواخـر الكلمات ، ولماذا لم تلحق أى حرف آخر من الكلمة ؟ فيقول : إنما جعـل الإعراب آخر الكلمة ، ولم يجعل لا أولا ولا وسطا ، لأنه ليس مما تعد حركته وسكونه من بنية الكلمة ، بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف بخـلاف غيره ، فلو وضع الإعراب فى غيره لأدى إلى الإخلال بالبنيـة وإلى اللبـس ، فإنه لايدرى حينئذ هل حركته لبناء الصيغة أو للإعراب ، ثم يقول : ويجـوز أن يقال: إن الإعراب دليل معان زائدة على معقولية المدلول ، فلا ينبغـى أن يؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول ، وذلك يقتضى أن يكون آخـرا ، لأنه لايثبت ذكر المدلول حتى تتم صيغته فلو جعل فى أوله أو وسطــه لكان دالا على شئ قبل ثبوت ما يتوقف عليــه (٣) .

وذكر "الزجاجى" أن "أبا بكر بن الخياط" قال : ليس هذا القــول بمرضٍ ، لأن الأسماء تدخلها حروف المعانى أولا ووسطا مثل " أل " فـى أولها وياء التصغير فى وسطها ورجح الرأى الأول الذى ذكره ابن الحاجب (٤) ، وروى عن أبى اسحق الزجاج أن "المبرد" كان يرجح الرأى الأول أيضا . (٥)

ويبحث ابن الحاجب عن السر فى عدم تنوين الأسماء المبنية فيقول : لأن التنوين فرع الإعراب ، وهى لايدخلها الإعراب فلا يدخلها التنوين .." ويذكر السر فى جعل المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، وذلك لأن المبتدأ هـو المحكوم عليه فالأولى أن يكون معروفا عند المخاطب ، ليستفيد الحكم علـى معروف .... ، وأما كون الخبر نكرة فلأنه حكم لابد أن يكون للإفادة ، ولوعرفوه

---

(١) الأمالى : ٣١١ .
(٢) الإيضاح فى علل النحو : ١٠٢ ومابعدها ، ١٠٧ ومابعدها .
(٣) الأمالى : ٣٣٥
(٤) انظر الإيضاح فى علل النحو : ٧٦
(٥) نفس المصدر .

لم يستقم ، ومن ثم وجب التقدير في مثل " زيد القائم " بأن المعنى زيد محكوم عليه بأنه القائم ".(١)

ولاريب أن هذه العلل تدل على براعة عقلية ، ولكنها بعيدة عن واقع اللغة ، ولم تخطر على بال من تحدث بها .

ب — ضبط المصطلحات النحوية :

تعرض ابن الحاجب في هذا القسم للضبط اللغوي لبعض المصطلحات النحوية ، التي قد يخطئ فيها بعض الدارسين ، من ذلك قوله : الأفعال المضارِعة والفعل المضارِع بكسر الراء والفتح خطأ ، لأنه اسم فاعل من ضارع يضارع ، والفعل الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع ضارع الأسماء ، فهو مضارِع بالكسر ، والأفعال مضارِعة ومضارِعات ، لأن مالا يعقل وصفُ جمعه بمفرد المؤنث وجمعه سواء" ، وأما المضارَعة بالفتح فمصدر ضارع ، وهو المعنى ، فلذلك كان قول من قال الأفعال المضارَعة بالفتح خطأ ، نعم لو قيل " أفعال المضارَعة " بالفتح وبالإضافة كان مستقيما(٢) .

ويرى أنه يجب أن يقال عن " الحال " في قولهم " جاء زيد راكبا " : إنها حال مقيِّدة ، بكسر الياء ، لأنها قيدت زيدا بعد أن كان مطلقا يحتمل أحوالا أخرى غير الركوب ، فهي اسم فاعل ، ولايصح أن يقال " مقيَّدة " بالفتح على أنها اسم مفعول ، لأنه ماجئ بها لتقيّد وانما جئ بها لتقييد غيرها ببيان هيئة الفاعل أو المفعول .(٣)

ويتعرض لأمور أخرى كضبط الرسم الإملائي فيقول : " إذا وقع " ابن " صفة بين علمين كان ذلك سببا في تخفيفين : أحدهما لفظي والآخر كتابي ، فالأول : حذف التنوين ، والثاني : حذف الألف من " ابن " ، ثم يبين العلة في ذلك فيقول : " وعلة حذفهم لذلك كثرة استعمالهم له كذلك ، فلما كثر استعماله ناسب التخفيف اللفظي والكتابي ، وخفف في النداء بنقله من الضمة إلى الفتحة في مثل " يازيدَ بنَ عمرو "(٤) فهو يرى أن كثرة الاستعمال من أسباب الحذف للتخفيف على المتكلم والكاتب .

---

(١) الأمالي : ٣٣٩ ، ٣٤٠ .
(٢) الأمالي : ٢٩٥
(٣) الأمالي : ٣٣١
(٤) الأمالي : ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

الباب الخامس

شخصية ابن الحاجب النحوية

الفصل الأول

بين المدارس النحوية

١ – مع المدرسة البصرية :

من الأسس التي بنى عليها البصريون مدرستهم النحوية التحرى والتدقيق في الرواية ، فكانوا لايبنون قواعدهم إلا على ماروى عن فصحاء العرب من سكان نجد وبوادى الحجاز وتهامة ، وهم قبائل تميم وقيس وأسد وطيئ وهذيل ، وبعض عشائر كنانة (١) ، ولغة هؤلاء هي التي يقاس عليها عندهم ، وما عدا ذلك فهو شاذ لايقاس عليه .

أما المدرسة الكوفية فكانت تتسع في الرواية عن جميع العرب بدويهم وحضريهم ، وتقيس على جميع ما روته ، قال ابن درستويه: كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لايجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ، ويقيس عليه ، فأفسد بذلك النحو (٢) " .

وما سار عليه البصريون هو الطريق السوى لضبط العلوم ، وإرساء القواعد لها ، فالقاعدة العلمية توضع للأعم الأغلب ، وما خالفها شاذ لايقاس عليه ، أما أن توضع لكل جزئية قاعدة يقاس عليها ، فهذا يخالف نظام وضع العلوم ، ويثقل على المتعلمين ، ويلقى بهم في متاهات لا آخر لها ، لهذا كانت البصرة أدق منهجا ، وأسلم طريقة من الكوفة ، أما مايقوله أنصار المدرسة الكوفية من أن الكوفة أصح منهجا لقبولها كل ماجاء عن العرب من لهجات ، فهي بذلك أفادت في جمع اللغة (٣) ، فيرد عليهم بأن قواعد اللغة وضعت لتضبط اللهجة الفصحى ، ولايمكن وضع قاعدة لكل اللهجات ، وإن أفاد ذلك في شئ فإنما يفيد في جمع اللهجات ، لافي وضع قواعد للغة الفصيحة ، فالكوفيون يزيدون الخلاف النحوى في كل مسألة حدة واتساعا .

---

(١) المزهر للسيوطي : ٢١١/١ (ط الحلبي) وانظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف : ١٥٩ .

(٢) بغية الوعاة : ١٦٤/٢ .

(٣) مدرسة الكوفة للدكتور مهدى المخزومي : ٥٢

وقد اهتم المصريون بالمدرسة البصرية ، وتتلمذوا على أساتذتها منذ نشأتها "فولاد" أخذ عن "الخليل" في البصرة ،(١) وابنه "محمد" قرأ على "المبرد" كتاب سيبويه، ونقل الكتاب إلى مصر ، وورثه عنه ابنه أبو العباس(٢)، ثم أخذ علماء مصر يتداولونه من بعده ، فالمذهب البصري غزا مصر في كتاب سيبويه ، وكثير من علماء مصر شرح "الكتاب"، ومنهم ابن الحاجب وكافية ابن الحاجب اختصار لكتاب المفصل ، الذي يعد اختصارا لكتاب سيبويه في مسائله لا في تبويبه ، فابن الحاجب والزمخشري يسيران على هدى كتاب سيبويه ، الذي يعد نبراس المذهب البصري ، فهو ملئ بالقياس والعلل ، يستعملهما في مهارة وكثرة(٣) ، ولم يمنع ذلك كلا منهما من اختيار بعض الآراء الكوفية أحيانا .

والاتجاه الواضح في "أمالي ابن الحاجب" ميله للمذهب البصري ، وتأييده له في استعمال أكثر المصطلحات ، وأكثر الآراء ، "والزمخشري" يعبر عن البصريين بأنهم أصحابه ، إذ يقول في المفصل : " وما تقبله الكوفيون من قولهم (الثلاثة الأثواب فبمعزل عند أصحابنا عن القياس، واستعمال الفصحاء(٤) " ، وابن الحاجب في هذا الموضع يوافقه ويقول : " وما تمسك به الكوفيون لغة ضعيفة ، فلا تقوى لمعارضة ما ذكره البصريون من القياس واستعمال الفصحاء(٥) " فهو بذلك يصف رأي الكوفيين بالضعف، وأنه لا يستطيع أن يثبت أمام ما يستند عليه البصريون في آرائهم ، من الاعتماد على استعمال الفصحاء ، والقياس الصحيح ، وهما المبدآن اللذان يستند عليهما المذهب البصري .

وفي موضع آخر يحكم بأن مجيء كلمة " ذلك " بمعنى "الذي" في قوله تعالى " يدعو لمن ضره أقرب من نفعه ذلك هو الضلال البعيد "(٦) رأي ليس بالقوي ، لأن اسم الاشارة لا يقع عند البصريين بمعنى الذي(٧) ، فالرأي ضعيف عنده ، لعدم وروده عند البصريين ، مما يدل على ميله لمذهبهم .

---

(١) طبقات الزبيدي : ٢٣٣ ، وإنباه الرواة : ٣٥٤/٣
(٢) إنباه الرواه : ٢٢٤/٣
(٣) ضحى الاسلام : ٢٩٢/٢
(٤) ابن يعيش : ١٢٢/٢
(٥) الأمالي : ١٢٧
(٦) سورة الحج : ١٣
(٧) الأمالي : ٧٠

ويقف بجانبهم في أن المصدر أصل الاشتقاق ، ويؤيد رأيهم بأن تسميته بالمصدر تدل على أنه أصل الاشتقاق ، وأن دلالته على الحدث ، ودلالة الفعل على الحدث والزمان ـ تدلان على أن الفعل مشتق من المصدر ، ثم يقول : فقد ثبت أن الحق ماذهب اليه البصريون (١) " وذكر صاحب "الإنصاف" أدلة أخرى تؤيد البصريين (٢) في هذا الموضوع .

وأيد ابن الحاجب البصريين في أن " لات " بمعنى ليس ، لإلحاق التاء المختصة بالأفعال بها ، وليست نافية للجنس ، وأجاب عما يرد على رأى البصريين من اعتراض (٣) .

ووافق أكثر البصريين في منع " مررت راكبا بزيد " ، لأنه لم يوجد في كلام العرب ، ولا يصح قياس " زيد " المجرور على صاحب الحال المرفوع والمنصوب ، للفرق بينهما ، فالعرب لاتقدم معمول الجار عليه ، فكذلك لايجوز تقدم فرعه الذى هو حاله ، وهو معمول عامله على الباء ، ويرى أن من أجاز ذلك لم يتنبه للفرق (٤) ، ويقول في شرحه للمفصل في هذا الموضع : ووجه المنع أنه كثر الحال من المجرور في كلامهم ، ولم يسمع من الفصحاء تقديمه ، فدل ذلك على امتناعه ورد على من قاس على المرفوع والمنصوب ، بأن القياس مشروط فيه ألا تختلف الأنواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه (٥) "

ولا أستطيع أن أحصى الآراء التى أيد فيها البصريين ، فهى جل آرائه ويكفى للدلالة على ذلك أنه في كتابه (الكافية) كان ينص على أن رأيه مخالف للكوفيين ، ولم يقل مرة واحدة " خلافا للبصريين " فهو يقول مثلا : " ومِنْ تأتى زائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين (٦) " ويقول : " وجاز العطف على اسم إنَّ المكسورة لفظا أو حكما بالرفع دون المفتوحة مثل " إن زيدا قائم وعمرو " ، ويشترط مضى الخبر لفظا أو تقديرا

---

(١) الأمالى : ١٤٧

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنبارى : ١٤٤/١

(٣) الأمالى : ١٤٤ ، ١٤٥ (٤) الأمالى : ٣٣

(٥) الإيضاح شرح المفصل (مخطوط بدار الكتب رقم ١٨٥٥ ورقة ٥٧ (الصفحة اليسرى)

(٦) شرح الرضى : ٣١٩/٢ .

خلافا للكوفيين " (١)، وهذا يدل على أنه يسير فى الكافية على مذهب البصريين ولكنه يذكر أحيانا بعض الآراء الكوفية .

وتتضح شخصيته النحوية فى مناقشته لأساتذة المدرسة البصرية فهو يوافقهم فى الرأى ، ويخالفهم أحيانا إذا لم يقتنع برأيهم ، مستخدما فى مناقشته لهم الأدلة العقلية المنطقية ، غير متأثر بشهرة عالم أو منزلته ، فهو بذلك يسير على النهج العلمى الصحيح ، فسيبويه — مع علو قدره — لم يسلم من مخالفة ابن الحاجب لآرائه .

وهذه نماذج لمناقشته لعلماء البصرة :

الخليل : رأينا تأييده لرأيه فى اختيار الرفع للمعطوف فى قولهم " يازيدُ والحارثُ " مخالفا " أبا عمرو " الذى يرى النصب قياسا على " ضربت هؤلاءِ وزيدا " واستدل ابن الحاجب بأن (هؤلاء) مبنية دائما فتعين الحمل على المحل ، أما " يازيد " فإنه يعرب فى غير هذه الحالة ، ولذلك جاء الرفع فى تابعه لما نزلت الحركة البنائية منزلة الحركة الإعرابية لطروء البناء ، ألا ترى أنه يحسن " لا رجلَ ظريفًا فيها " ولا يحسن " ضربت هؤلاءِ الكرامِ " بجر الكرام (٢) .

ويؤيد " الخليل " فى إعراب " رجلا " فى قول الشاعر :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصِّلة تبيت (٣)

على أنه مفعول به لفعل محذوف ، ويقول : ماذكره " الخليل " أولى لأنه أبعد عن الضرورة ، إذ حذف الفعل كثير (٤) ، ويرى هذا الرأى أيضا " الأعلم " الذى يقول — بعد أن ذكر " سيبويه " رأى " الخليل " ورأى " يونس " الذى يرى أنه منون للضرورة — : والأول أولى ، لأنه لاضرورة فيه ، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها والتقدير ألا تروننى رجلا ، ولو جعلها " ألا " التى للتمنى لنصب مابعدها بغير تنوين (٥) .

---

(١) شرح الرضى : ٢/٣٤٨ (٢) الأمالى : ١٧٠

(٣) سيبويه : ١/٣٥٩ قال الأعلم الشنتمرى : أراد بالمحصِّلة امرأة تحصل الذهب من تراب المعدن وتخلصه منه ، وطلبها للبيت اما للتحصيل أو الفاحشة .

(٤) الأمالى : ١٢٩ (٥) سيبويه : ١/٣٥٩ (الهامش)

ويعارض رأى " الخليل " فى قوله إنّ " لَنْ " أصلها " لا أنْ " مستدلا بأن " لن " يصح تقدم معمولها عليها فى قولهم " زيدا لن أضـــرب " ولو كانت كما قال " الخليل " لأدى ذلك إلى تقديم مابعد " أنْ " عليهـــا وهو ممتنع باتفاق (١) ويفضل عليه رأى " سيبويه " أحيانا ، وذلك فى قولـــه : (إنَّ وأنَّ) وما فى حيزهما إذا حذف عنهما حرف الجر يكونان فـــى موضع خفض بإضمار حرف الجر ، ويذهب سيبويه أنهما فى موضع نصـــب ورأى " سيبويه " أوضح عنده ، لأنه إذا حذف الجر وجب أن يتعدى الفعـــل إليه فينصبه كما فى قوله تعالى " واختار موسى قومه سبعين رجـــلا " (٢) و " أمرتك الخـــير " (٣) ، والخليل يحتج لإضمار الجار بقولهم " اللـــه لأفعلن " و " بلدةٍ " (٤) وقول رؤبة : " خيرٍ " فشاذ لاينبغى أن يقاس عليه فى حمل اللغة الفصيحة ، وأما " اللهِ " فى القسم فقد جاء النصـــب هو الوجه ، فالقياس عليه أقوى من القياس على الآخر ، وأما قوله " وبلدةٍ " فالمنازعة أولا فى أن الخفض ليس بإضمار " رب " وإنما هو بالواو التى بمعنى رُبَّ ، وإذا احتمل ذلك صار الأصل متنازعا فيه فلا يصح القيـــاس ، كيف والخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق ، وإذا ثبت ذلـــك فالقياس على القليل مع إمكان القياس على الكثير الشائع غير سائغ فإذًا القول ماقال سيبويـــــه " (٥) .

وبهذا الأسلوب المنطقى المعتمد على أقوال الفصحاء والقيـــاس الصحيح يناقش ابن الحاجب الخليل ، والخليل من هو بين رجـــال العربيـــة ؟ .

---

(١) الأمالى : ٢٨٢

(٢) سورة الأعراف : ١٥٥

(٣) جزء من بيت فى شواهد سيبويه لعمرو بن معد يكرب الزبيدى وهـــو :

أمرتك الخير فافعل ما أُمرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب

قال سيبويه " فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل " ١٧/١ .

(٤) من قول الشاعر :

وبلـــدةٍ ليس بها أنيـــس   إلا اليعافير وإلا العيس

(٥) الأمالى : ٢٨٣ .

سيبويـــــه :

يوافقه في كثير من آرائه ، وقد رأينا آنفا كيف فضل رأيه علــى رأى أستاذه "الخليل" ، كما فضل رأيه عليه أيضا في (أيّ) في قوله تعالــى : " ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا " (١) فمذهب "الخليل" أن " أيّ " مرفوع على الحكاية تقديره لننزعن من كل شيعة الذي يقـــال فيهم أيُّهم أشد؟ ، فهي على هذا استفهامية ، ومذهب "سيبويه" أنه مبـــني على الضم لسقوط صدر الجملة التي هي صلته ، حتى لو جئ به لأعرب فقيـــل : أيَّهم هو أشد ، فهي على هذا موصولة بمعنى الذي في موضع نصب مفعـــولا " لننزعن " ، ثم قال : ومذهب "سيبويه" الصحيح ، لأن قول "الخليل" يلـــزم منه أمور ، وملخص هذه الأمور أنه يلزم منه حذف كثير وهو على خـــلاف القياس ، وأن المعنى لايستقيم إلا بالتقدير ، والاستفهام لايقع إلا بعـــد أفعال العلم أو القول على الحكاية ، و "ننزعنَّ" ليس من أفعال العلـــم (٢) . وكان إعراب هذه الآية مثار خلاف بين العلماء ، فقد أورد الزجاجـــي في كتابه (مجالس العلماء) أن "سيبويه" قال عن رأى "الخليل" إنه غلـــط لما يلزمه من جواز " لأضربن الفاسقُ الخبيثُ " بالرفع على تقدير لأضربن الذي يقال له الفاسق الخبيث ، وقال "يونس" : الفعل ملغى " وأيّ " مرفوع بالابتداء و " أشد " خبره ، وقال سيبويه : وهذا أيضا غلط لأنه لايجـــوز أن يلغى إلا أفعال الشك واليقين نحو "ظننت وعلمت" وبابهما . وقال الفراء : التقدير (لننزعن فننادى أيُّهم أشد) ، قال الزجاجي : وأجود هـــذه الأقاويل قول سيبويـــــه (٣) .

ويوافق "سيبويه" في أن (عمرَك الله) منصوب على المصدر ، وليـــس مفعولا به كما ذهب إلى ذلك غيره ، ويقول : ومذهب "سيبويه" أولـــى لأوجه منها أنه مثل " سَقْياً " وأن حذف الناصب للمصدر أكثر من حـــذف الناصب للمفعول ، وأن جعله مصدرا يدل على الفعل ، وأنه لوكان بفعـــل مقدر لكان تقديم (الله) هو الوجه ، لأنه المفعول الأول للفعـــل المحـــذوف (٤) .

---

(١) سورة مريم : ٦٩ (٢) الأمالي : ١٩

(٣) مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي بتحقيق عبدالسلام هـارون طبع الكويت : ٣٠١ ، ٣٠٢ .

(٤) الأمالي : ١٥٠ .

وموافقة ابن الحاجب لسيبويه ليست غريبة ، فسيبويه إمام النحاة وقد سار أكثرهم على هداه ، ولكن الذى يدل على شخصية ابن الحاجب المستقلة مخالفته له فى كثير من المسائل ، وقد سبق أنه فضل على رأيه رأى " الأخفش " ، فى أن الفاء لاتدخل فى خبر إنّ عنده ، وعند " الأخفش " يجوز (١) . ويقول فى موضع آخر : " وقد أُخِذ على سيبويه فى إيراده هذا البيت :

وما هى إلا فى إزار وعلقة ... مُغارَ ابنِ همام على حى خثعما (٢)

مستشهدا به على أن " مغار " اسم للزمان ، فقيل : إن المراد وما هى إلا متخففة تخففا كإغارة ابن همام أى كتخفف إغارة ابن همام فهو بالمصدر أجدر (٣) ، وزاد ابن الحاجب فى شرح المفصل اعتراضا آخر على سيبويه وهو أنه أعمل اسم الزمان فى (حى خثعم) وهو لايعمل ، ثم قال : وفى الإجابة عن سيبويه تعسف (٤) . ويعترض على متابعة الزمخشرى لسيبويه فى قوله " وكل شئ حسن لك أن تعمل فيه " رب " حسن لك أن تعمل فيه " لا " (٥) فقال : ليس هذا بمفيد مقصوده لكونه وقع خبرا والخبر قد يكون أعم (٦) ، ويوضح ذلك فى شرحه للمفصل فيقول : ولاينهض لأنه لايلزم إذا حسن أن تدخل على كل ماتدخل عليه " رب " ألا تدخل إلا على نكرة " نعم لو قال : إن كل شئ حسن أن تعمل فيه " لا " حسن أن تعمل فيه " رب " ، ورب لاتدخل إلا على النكرة لنهض " . (٧)

---

(١) الأمالى : ١٦٧

(٢) سيبويه : ١/١٢٠ ، ونسبه إلى حميد بن ثور الهذلى ، قال الأعلم : وقد غلط سيبويه فى جعله (المغار) ظرفا وقد تعدى إلى " حى خثعم " والظرف لايتعدى ، ومعنى البيت أنه يصف امرأة صغيرة السن كانت تلبس العلقة وهى من لباس الجوارى وهى ثوب قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه ، وكانت تلبسه وقت الاغارة .

(٣) الأمالى : ١٠٨ ، ١٠٩

(٤) الإيضاح لابن الحاجب : مخطوط رقم ١٨٥٥ ورقة ١٣٢ .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ١٠٢/٢ (٦) الأمالى : ١٦٥

(٧) الإيضاح شرح المفصل : ورقة ٦٩

من هذا نرى أنه يناقش سيبويه ولايسلم له فى كل آرائه ، بل يقف منه موقف الناقد الذى يرد مالايعجبه من آراء مستندا للدليل .

الأخفش :

فيما سبق فى قسم (الخلاف بين النحويين) مايوضح موقفه منه فهو تارة يخالفه ، وتارة يؤيد رأيه ويفضله على "سيبويه" ، وقد يسوى بينهما فى الرأى ، ففى قول الشاعر :

ومن فَعَلاتى أننى حسن القرى　　إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدها (١)

"سيبويه" يرى أن إعراب (الليلة) مرفوع بفعل مقدر بعد إذا ، "والأخفش" يرى أنها مبتدأ مابعده من الفعل خبره ، ويعلق ابن الحاجب بقوله : وكلا القولين سائغ ، فالأولى تجويزهما من غير رد لأحدهما (٢)

المبرد :

يؤيده ابن الحاجب فى رأيه الذى يقول فيه إن الفاء فى قوله تعالى : " الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (٣) " بمعنى الشرط ، فلا يكون من باب الاشتغال ، لأنك اذا نصبت الأول خرجت الفاء عن معنى الشرط ، إذ شرطها أن يكون الأول مبتدأ لا مفعول فلذلك جاء الرفع على قراءة الجماعة (٤) .

ويميل لرأى "المبرد" فى أن التنوين فى قولهم " مررت بجوارٍ " تنوين الصرف لفقدان المانع من الصرف ، و"سيبويه" يرى أنه ممنوع من الصرف والتنوينُ تنوين العوض ، وقد تعرض للرأيين فى كلام طويل ، ومن احتجاجه للمبرد ماذكره من أن سيبويه يمنع من الصرف قبل الإعلال (٥) ، وهذا

(١) شرح ابن يعيش : ٧/١٠٤ والبيت لعبد الواسع بن أسامة .
(٢) الأمالى : ٨٦　　(٣) سورة النور : ٢
(٤) الأمالى : ١٧٩
(٥) فالأصل (جوارِىٌ) منونا إذ أصل الأسماء التصحيح والصرف ، فتحققت فيه العلة المانعة من الصرف - وهى صيغة منتهى الجموع - فحذف التنوين ، ثم حذفت الضمة عن الياء استثقالا لها بعد الكسرة ، ثم عوض عنها التنوين ، فاجتمع ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ووجب أن يكون التنوين للعوض بعد أن ثبت أنه غير منصرف (الأمالى : ٢٢٦)

ضعيف من حيث إنه مبنى على النظر فى منع الصرف قبل الإعلال ، وعلى رأى المبرد يقدر النظر فى الإعلال قبل منع الصرف ، ثم ينهض ذلك أمارة له على الصرف ، ويكون أولى من حيث إن النظر فى الإعلال نظر فى تحقيق الصيغة ، والنظر فى منع الصرف نظر فيما يتبع الإعراب ، والإعراب فرع فما يتبعه فرع الفرع ، والنظر فيما هو الأصل مقدم على النظر فى فرع فرعه فإذا أعل أولا حذفت الياء لالتقاء الساكنين : الياء وتنوين الصرف ، فيبقى الاسم على (فواعٍ) ثم نظر إلى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك الوزن فبقى الاسم منصرفا على حاله (١) " ، وقد تحدث ابن الحاجب فى هذا الموضع كثيرا مبينا وجهة نظر الرأيين . وأحيانا يذكر رأيه بجوار رأى "سيبويه" من غير ترجيح فى قولنا " ياحارثُ " يصح فى الترخيم أن يقال " ياحار " بالضم والكسر عند سيبويه وبالضم لاغير عند المبرد (٢) ، وذكر مخالفته له فى أن (حتى) الجارة تدخل على الضمير فقد قال : وحتى للانتهاء وبمعنى "مع" كثيرا ، ويختص بالظاهر خلافا للمبرد . (٣)

٢– موقفه من المدرسة الكوفية :

عرفت مصر المذهب الكوفى منذ نشأته ، فأبو الحسن الأعز – وهو من علماء النحو فى مصر – تتلمذ على الكسائى (٤) ، إمام المدرسة الكوفية ، وبذلك التقت المدرسة البصرية والكوفية فى مصر فى وقت مبكر (٥) ، وظهر هذا الالتقاء عند علماء مصر الذين كانوا لا يقتصرون على آراء المدرسة البصرية ، بل يذكرون الآراء المخالفة لها عند الكوفيين ، وقد يؤيدون آراء المدرسة الكوفية ، وإن كان هواهم مع البصريين .

ويظهر ذلك فى موقف " أبى على الدينورى " الذى وفد على بغداد ، وكان يترك مجلس ختنه " ثعلب " ليتلقى كتاب سيبويه على " المبرد " ، وألف كتاب

(١) الأمالى : ٢٢٦
(٢) الأمالى : ٢٥٢
(٣) شرح الرضى على الكافية : ٢/ ٣٢٩
(٤) طبقات الزبيدى : ٢٣٣
(٥) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف : ٣٢٨ .

" المهذب " فذكر في صدره اختلاف البصريين والكوفيين ، ولما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ، ونقل مذهب البصريين ،(١) فصاد بذلك إلى هواه .

ولابن الحاجب - كغيره من علماء مصر - لم يقتصر على الآراء البصرية ، بل ذكر بعض الآراء الكوفية معارضا لها أو مؤيدا .

أما معارضته لها فهي الكثرة التي تشيع في أماليه وفي كافيته ، وقد مر أنه خالف الكوفيين فيما يرونه من أن الفعل أصل الاشتقاق ،(٢) ويصف أحيانا رأيهم بأنه ضعيف مبني على ضعف ، وذلك فيما يرونه من أن " نزالِ " مبنية لتضمنها معنى الأمر ، مع أن فعل الأمر عندهم معرب بلام الأمر لا مبني ،(٣) وفيما مضى من تأييده لرأى البصريين ما يدل على مخالفته للكوفيين .

وقد يسوى بين البصريين والكوفيين من غير ترجيح ، وذلك في قوله تعالى " لا جرم أن لهم النار "(٤) ، فالكوفيون يقولون : إن "جرم" اسم مبنى مع " لا " والمعنى " لابد " و" أن لهم النار " في موضع نصب أوجر ، مثلها في قولك " عجبت أنك قائم " ، ثم ذكر أن للبصريين فيها رأيين : الأول أن " لا " رد لما سبق قبل هذه الآية و"جرم" بمعنى كسب وفيها فاعل مستتر يعود على مضمون الجملة المتقدمة المردودة بلا ، و" أن " وما عملت فيه مفعول بجرم ، أى كسب ما تقدم ذلك ، والرأى الثاني أن " لا " رد أيضا و جرم بمعنى ثبت وحق ، وأن ما بعدهما رفع على أنه فاعل بجرم ،(٥) ووقف ابن الحاجب موقف الحياد فلم يرجح رأى مدرسة على أخرى .

ويقول في " هَلُمَّ " إن أصلها " ها ألم " على مذهب البصريين ويرى أن مذهبهم أمشى من حيث المعنى ، ومذهب الكوفيين أمشى من

---

(١) إنباه الرواه : ٣٤/١

(٢) الأمالي : ١٤٧

(٣) الأمالي : ٣١١

(٤) سورة النحل : ٦٢ .

(٥) الأمالي : ٦٠ .

حيث اللفظ (١) ، فكل من المذهبين له ميزته عنده من غير توجيح لأحدهما .

أما اختياره أحيانا بعض الآراء الكوفية فيظهر في استعماله بعض المصطلحات الخاصة بهم ، فهو يستعمل بكثرة " الخفض " موضع " الجر " و" الخفض " تسمية الكوفيين ، و" الجر " تسمية البصريين ، ويسمى حرف الجر (حروف الاضافة (٢)) وهذه تسمية الكوفيين (٣) ، ويوافقهم في إعراب " أقائم أنت " . فالبصريون يجيزون في " أنت " أن يكون فاعلا أو مبتدأ والفاعلية أرجح ، والكوفيون يوجبون في " أنت " أن يكون مبتدأ ووافقهم ابن الحاجب (٤) ، قال ابن هشام : " ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك مع أنه رأى الكوفيين وحدهم (٥) " .

واختار ابن الحاجب رأي طائفة من النحويين في إعراب " مذ ومنذ " مبتدأ إذا دخلا على اسم مرفوع ، وما بعدهما خبرا واجب التأخير (٦) ، ووافق الكوفيين في أن قول امرئ القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال

من التنازع وأعمل الأول (٧) ، وابن هشام يقول : إنه ليس من التنازع في شئ لاختلاف مطلوبي العاملين فان " كفاني " طالب للقليل و" أطلب " طالب للملك محذوفا للدليل ، وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى (٨) والحق مع ابن هشام .

ويميل لرأي الكوفيين في قول الشاعر :

---

(١) الأمالي : ٢٩٢ ، والفراء يرى أن " هلم " أصلها " هل أُمَّ " من فعل " أمَّ " أي قَصَدَ فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت فصارت هلم .
(معاني القرآن : ٢٠٣/١) .

(٢) الرضى على الكافية : ٢٧٢/١

(٣) التصريح على التوضيح : ٢/٢

(٤) الأمالي : ١٧٤

(٥) المغني لابن هشام : ١٣٢/٢

(٦) التصريح على التوضيح : ٢٠/٢

(٧) المغني : ١١١/٢   (٨) نفس المصدر .

متى ماتلقنى فردين ترجف روانف أليتيك وتستطارا (١)

فيقول : يجوز أن يكون " وتستطارا " منصوبا على مذهب " الكوفيين " بالواو التى يسمونها (واو الصرف) ، مثلها عندهم فى قوله تعالى " ويعف عن كثير ويعلمَ " (٢) فى قراءة الأكثرين ، ومذهب " البصريين " أن يكون " وتستطارا " معطوفا على مقدر ، مثلها عندهم فى قوله " ويعلمَ " أى لينتقم ويعلم ، ثم قال : إلا أنه لايصح تقدير فعل منصوب فى البيت ، لأنه فى المعنى سبب ، ولو قدر فعل منصوب لكان مسببا ، فينبغى أن يكون التقدير لاسم منصوب مفعول من أجله كأنه قيل : ترجف روانف إليتيك خوفا واستطارة " (٣) ، وذكره رأى الكوفيين أولا ، وأنه لاتقدير فيه ، واحتياج رأى البصريين إلى التقدير ، وتقدير الفعل لم يصح فى البيت ، كل هذا يدل على ميله لرأى الكوفيين وترجيحه له ، ومن اهتمامه بواو الصرف هذه شرحه لمعناها فى موضع آخر من أماليه فيقول : معنى قولهم " واو الصرف " أن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر . (٤) وسبق أنه وافق الكوفيين فى جواز العطف على معمولى عاملين (٥) . ويتعرض لآراء " الفراء " — وهو أحد إمامى المدرسة الكوفية — فيذكر رأيه تارة من غير ترجيح كقوله : إن الفراء يرى أن لفظ (المنون) مؤنث وتكون واحدة وجمعا (٦) ، وأحيانا يصف رأيه بأنه غير مستقيم ، حين أجاز (الضاربُ زيدٍ) بالإضافة مع " أل " فلم تفد الإضافة حينئذ تخفيفا بحذف التنوين ، لأن التنوين محذوف قبل الإضافة لوجود " أل " فإن كان " الفراء " لايعتبر التخفيف فليس بمستقيم ، فإنا متفقون على امتناع " الحسن وجهِه " وليس هذا إلا كذلك (٧) ، ويشير لهذا فى موضع آخر من أماليه فيقول : ولم يجز " الضاربُ زيدٍ " عندنا خلافا للفراء (٨) " فان كان يريد بقوله (عندنا) البصريين فهذا يدل على ميله لآرائهم .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٢/ ٥٥ ، وأمالى ابن الشجرى : ١/ ١٩ ، وروى فيها " متى ماتلقنى خلوين " وروى (برزين) أى بارزين والبيت لعنترة وقبله :

أحولى تنفض استك مذرويها لتقتلنى فهأنذا عمارا

(٢) سورة الشورى : ٣٤ ، ٣٥

(٣) الأمالى : ١٥٧ (٤) الأمالى : ٢٧٣

(٥) انظر ص : ١٤٣ من هذه الرسالة .

(٦) وذلك فى قول عدى بن زيد :

من رأيت المنون عزين أم من ذا عليه من أن يضام خفير

(الأمالى : ٢٥٣)

(٧) الأمالى : ١٢٨ (٨) الأمالى : ٢٩٧ .

٣- فى اتجاه المدرسة البغدادية :

بعد ظهور المدرستين البصرية والكوفية ظهرت فى القرن الرابع مدرسة بغداد التى اتجه نحاتها إلى الانتخاب من آراء المدرستين السابقتين ، وكان منهم من يميل برأيه نحو الكوفة ، وظهر ذلك مبكرا عند "ابن كيسان" "وابن شقير" "وابن الخياط" ، ومنهم من كان ينزع بآرائه إلى البصرة مثل "الزجاجى" "وأبى على الفارسى" "وابن جنى"(١) ، وسار نحاة مصر - ومنهم ابن الحاجب - على هذا النهج الأخير ، وفى الآراء السابقة لابن الحاجب مايدل على أنه كان ينتقى ويختار من الآراء البصرية والكوفية مايراه حقا مع ميل إلى البصريين فى جل آرائه ، فهو يعد بغدادى النزعة ، وإن غلب عليه المذهب البصرى ، ومما يؤيد بغداديته تأثره بأبى على الفارسى ، إذ شرح (الإيضاح) له بشرح سماه (المكتفى للمبتدى)(٢) ، وسار فى (الكافية) على ترتيب (المفصل) الذى أخذ ترتيبه عن (الإيضاح) لأبى على(٣) .

وقد اهتم المصريون بكتب المدرسة البغدادية ، قال القفطى : " الجمل " للزجاجى كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام إلى أن اشتغل الناس " باللمع " لابن جنى ، والإيضاح لأبى على الفارسى(٤) .

وقد تردد اسم "أبى على الفارسى" فى كتاب الأمالى ، إذ أيده ابن الحاجب فى اعتراضه على "المازنى" الذى اعترض على "الخليل" حين صرف " أفعل " مرة ، ثم منعها من الصرف مرة أخرى ، فقال ابن الحاجب : " فظهر أن قول "أبى على الفارسى" لم يصنع "المازنى" شيئا مستقيم"(٥) وتبع ابن الحاجب "الفارسى" فى أن " عندك " فى قولهم " زيد عندك " متعلق بفعل محذوف(٦) .

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف : ٢٤٥ ، ٢٤٨
(٢) هدية العارفين : المجلد الأول : ٦٥٤
(٣) أبو على الفارسى للدكتور عبدالفتاح شلبى : ٥٢١
(٤) انباه الرواه : ٢/ ٦١؛
(٥) الأمالى : ١١٨ والموضوع مطول .
(٦) همع الهوامع : ١/ ٩٨ ، ٩٩ .

ووافق " أبا على " فى اعتراضه على من قال إن " أُخَر " معدول عـــن " الآخر " بالألف واللام ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يكون معرفة مثلـــه ، فلا يمنع من الصرف قال ابن الحاجب : وهو اعتراض مشكل .(١)

ولم يكن ابن الحاجب موافقا له فى كل آرائه ، بل عارضه ووصـف رأيه فى أحد المواضع بأنه فاسد ، وهو الرأى الذى رآه " أبو على " فى قولهـم " لا أحد فيها إلا زيد " من أن (زيد) لا يصح أن يبدل من (أحـد) على اللفظ ، لأن " لا " لا تعمل فى المعارف ، واعتراض ابن الحاجب علـى العلة التى أتى بها أبو على بدليل عدم صحة " لا أحد فيها إلا رجـل واحـد " بالإبدال على اللفظ ، مع أن رجل نكرة ، ولما لم يجز دل علـى أن العلة منتقضـــة .(٢)

وفى قوله تعالى " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصـــلاة "(٣) يقول ابن الحاجب : وما حكى عن " أبى على " من أنه قال : إن " يقيموا " جـواب " أقيموا " المقدر إن أراد به أنّ ترتبَ الجواب على الشرط لا يقتضـــى الملازمة العقلية وإنما يقتضى الغلبة فمستقيم ، وإن أراد أنه جواب لأقيموا على التحقيق كان فاسدا ، لأنه يصير كقولك " اخرج تخرج " ، وكـــان عليه أن يقول " تقيموا " لا " يقيموا " ، فإن قيل ان هذا من قول الآمـــر لزمه أن يكون الأمر من كلام وجواب الشرط من كلام وهذا فاســـد .(٤)

ورد على " الفارسى " فى قوله إن " يفعلون " وأخواته من الأفعال الخمسة معرب ولا حرف للإعراب فيه ، فقال ابن الحاجب : انه معرب وأن حـــرف الإعراب النون ، مثل الواو فى الزيدون ، وقول " الفارسى " إنها لو كانت حـرف إعراب ما حذفت لا يصح ، لأن الضمة حذفت من قولنا " لم يضربْ " مـــع أنها علامـة إعراب .(٥)

وتعرض ابن الحاجب لمناقشة بعض عبارات فى كتاب " اللمـــع " لابن جنى — تلميذ أبى على وأحد أقطاب المدرسة البغدادية — إذ اعترض عليه فى قوله " ودخل التنوين الكلام علامة للأخف عليهم والأمكن عندهـــم وهو الواحد النكرة " فقال : ظاهر كلامه أنه يفسر محل هذا التنويـــن

(١) الأمالى : ٣٥٣ (٢) الأمالى : ١٢١
(٣) سورة إبراهيم : ٣١ (٤) الأمالى : ٦١
(٥) الأمالى : ٣٢٦ .

بما هو كالحد له . فذكر أمرا لايطرد ولا ينعكس ، أما كونه لايطرد فهو أن "أحمر وآخر" نكرة ، ولايوجد فيهما هذا التنوين ، ولاينعكس لأن "زيدا" ليس بواحد نكرة ومع ذلك فيه تنوين التمكين ، فقد انتفى الحد مع ثبوت المحدود وهو معنى عدم العكس (١) ، ويتضح فى هذه المناقشة الأسلوب المنطقى الذى عرف به ابن الحاجب . وينقده أيضا فى تعريفه جمع التكسير بأنه " ماتغير فيه نظم الواحد وبناؤه " فيقول : " إن أراد بالنظم والبناء معنى واحدا وقع أحدهما مكررا ، وان أراد بأحدهما التغيير فى بنية الكلمة ، فأحدهما يغنى عن الآخر ، وإن أراد ترتيب الحروف فهو غير مستقيم ، لأن "أفراسا" جمع "فرس" ولم يحدث تغيير فى ترتيب الحروف (٢) " .

من ذلك نعلم أن علماء المدرسة البغدادية لم يسلموا من معارضته أيضا لهم ، وان كان يسير على منهجهم فى انتخاب الآراء وانتقائها .

وناقش ابن الحاجب فى أماليه غير من ذكرت من علماء النحو وغيرهم ، ويطول الحديث لو ذكرنا مناقشاته لهم ، ثم إنهم لم يردوا على لسانه كثيرا وهم : الزجاج ، والإمام (٣) ، والجرجانى ، وابن السكيت ، والأصمعى ، والبغدادى ، والرمانى ، والنحاس ، وابن بابشاذ ، وابن الخشاب . وقد وردت فى حديثه أسماء بعض الكتب التى ناقش آراءها مثل : اللمع لابن جنى ، والإيضاح لأبى على ، والتذكرة له ، والبرهان للإمام ، والمقدمة لعبد القاهر ، والملحة للحريرى .

---

(١) الأمالى : ٣٦١

(٢) الأمالى : ٣٦١

(٣) يرجح أنه امام الحرمين أبو المعالى عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجوينى المتوفى سنة ٤٧٨ صاحب "البرهان" فى أصول الفقه ، إذ يقول ابن الحاجب فى أماليه (قال الإمام فى البرهان) .

الفصل الثاني
في أصول النحو وفروعه

١- السماع والاستشهاد بالحديث :

على الرغم مما يشيع في كتاب الأمالي من استخدام المنطق والمقاييس العقلية ، فإن ابن الحاجب يحترم السماع ، ويجعل له القول الفصل فيما يشكل من مسائل النحو ، وهو لايعتمد السماع إلا إذا كان عن القرآن ، أو كلام الفصحاء ، وما عدا ذلك فهو شاذ ، لذلك نراه يحكم بأن الخفض على الجوار لم يأت في القرآن ، ولا في الكلام الفصيح ، وإنما جاء في كلام من لايؤبه له من العرب فهو شاذ (١) . فالأساس عنده في السماع القرآن والكلام الفصيح ، وهو بذلك يوافق" ابن الانباري الذي يُعرّف "النقل" بأنه " الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة (٢) ".

فابن الحاجب لايعتمد ماروى عمن لايؤبه بهم من العرب ، لأنه يضع القواعد للغة الفصيحة التي وردت عن فصحاء العرب ، فهو يخالف الكوفيين ، فالكسائي كان يسمع الشاذ الذي لايجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه (٣) ، أما ابن الحاجب فيعتمد بما شاع على ألسنة الفصحاء فالكثرة في الاستعمال لها أهمية عنده ، إذ يقول : ان "المفعول معه" قليل حتى إن بعضهم لم يجوزه إلا سماعا لاقياسا (٤) .

وإذا تعارض القياس والسماع ، فالسماع عنده مقدم على القياس لذلك يقول : الأحكام اللغوية لاتثبت بالقياس ، وإنما تثبت بالنقل ثم تعلل ، ويفضل رأى الأخفش على رأى سيبويه ، لأن سيبويه استند للقياس ، والأخفش استند إلى القرآن والكلام الفصيح في وقوع الفاء في خبر إن . (٥)

ويصوب قولهم " بنفسي خيالٌ " مرجحا رفع " خيال " على أنه مبتدأ ، والذي يقوى الرفع النقل عن العرب ، فقد نقل عنهم " بأبي أنت "

---

(١) الأمالي : ٧٩

(٢) الإغراب في جدل الإعراب بتحقيق سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية : ٤٥) .

(٣) بغية الوعاة : ٢/ ١٦٤ .

(٤) الأمالي : ١٦٣ (٥) الأمالي : ١٦٧ .

ولو كان " خيال " مفعولا لسمع من العرب " بأبى إياك "(١) فالنقل ضده من الأدلة القوية . وما دام يشترط أن يكون السماع عن القرآن الكريم وكلام الفصحاء من العرب فما موقفه من حديث الرسول (ص) ؟

استشهد ابن الحاجب فى كتابه (الأمالى النحوية) ببعض الأحاديث كقول الرسول (ص) " أوَمُخرجِيَّ هم " على أن " هم " تعرب مبتدأ وماقبلها خبر ، ولا يصح أن يعرب " هم " فاعلا سد مسد الخبر ، لأن (مخرجيّ) رُويت بتشديد الياء فهى للجمع ، ولايصح أن تجمع ويأتى بعدها الفاعل ، فيكون مابعدها مبتدأ وهى خبر عنه(٢) . وذكر ابن الحاجب أحاديث أخرى باحثا فيها وفى إعرابها على أنها أسلوب عربى موثوق به ، من ذلك قول الرسول (ص) " ألا أخبركم بأحبكم إلّى وأقربكم منى مجالس يوم القيامة ... الخ وقد بحث فى أنه هل يفهم من ذلك أن يكون جميع المخاطبين محبوبين ، وقد ذكر بعد ذلك الرسول : " ألا أخبركم بأبغضكم إلى ... " فيلزم من ذلك أن يكون المخاطبون محبوبين مبغضين فى وقت واحد وهو غير جائز ، وأجاب عن ذلك بأن المراد " أحب المحبوبين وأبغض المبغضين "(٣) واستشهد بقول الرسول " صلاة الليل مثنى مثنى(٤) " وقوله : " الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة(٥) " وقوله " لاصلاة إلا بطهور "(٦) ، وقوله : لايموت لأُحد ثلاثة من الولد فتمسه النار إلا تحلّةَ القسم(٧) " ، وقولهم عن الرسول " كان رسول الله (ص) أجودَ الناس ، وكان أجودُ مايكون فى رمضان(٨) " وقوله " أُبيني لاترموا حجرة العقبة الأولى(٩) " وغير ذلك من الأحاديث .

ويطول الكلام لو بينا موضع الاستشهاد فى الأحاديث التى أوردها ابن الحاجب ، فالمهم فى هذا الموضع أنه استشهد بالحديث ، فهل كان هو أول من استشهد به ؟ وما الرأى فى الاستشهاد بالحديث ؟

---

(١) الأمالى : ٢٤٧ (٢) الأمالى : ١٧٤
(٣) الأمالى : ٩٣ ، ٩٤ (٤) الأمالى : ٢٨٨
(٥) الأمالى : ٣٠٥ (٦) الأمالى : ٣١٢
(٧) الأمالى : ٣١٤
(٨) الأمالى : ٣٢٠ وبين فيها أن الرفع فى " أجود " الثانى هو الوجه .
(٩) الأمالى : ٣٦٢

قال أبو حيان : إن الواضعين الأولين لعلم النحو ، المستقرئين للأحكام من لسان العرب ـ كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلى بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ـ لم يستشهدوا بالحديث ، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين ، وغيرهم من نحاة الأقاليم ، كنحاة بغداد وأهل الأندلس " (١)

أما السبب في أن هؤلاء النحاة لم يستشهدوا بالحديث فهو أن كثيرا من الأحاديث رويت بالمعنى ، وكان من الرواة الموالي والأعاجم البعيدون عن السليقة العربية (٢) ، وهذا ما رجحه ابن الضائع بقوله : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة ـ كسيبويه وغيره ـ الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث (٣) " ، وقال بعض العلماء : إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ص) ، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية (٤) " وممن أيدوا ذلك أبو حيان والسيوطي (٥) .

ولم يمض جميع العلماء على هذا ، فقد استشهد جماعة بالحديث منهم من سبق ابن الحاجب "كابن خروف" المتوفى سنة ٦٠٩ هـ وقد استشهد بالحديث كثيرا (٦) ، ومنهم من جاء بعده "كابن مالك والرضي" الذي احتج أيضا بكلام أهل البيت (٧) ، وتوسط "الشاطبي" فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها (٨) .

---

(١) خزانة الأدب : ٥/١

(٢) انظر الإسلام والحضارة العربية للأستاذ محمد كرد على : ٢٣/٢ (طبع دار الكتب) .

(٣) خزانة الأدب : ٥/١

(٤) نفس المصدر .

(٥) نفس المصدر ، والاقتراح : ص ١٦ .

(٦) نفس المصدر

(٧) نفس المصدر : ٤/١ ، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٤ ، ٤١ ، ٩٨ ، وشرح الرضي : ١٠٩/١ ، ٢٤٢ ، ١٦١ ، ٣٩٠/٢ .

(٨) نفس المصدر (الخزانة) : ٦/١ .

وأجاز المجمع اللغوي الاستشهاد بما دون من الأحاديث في الصدر الأول كالكتب الصحاح الست ، وعدم الاستشهاد بما عدا ذلك (١) .

والحق أن الأحاديث قد اهتم الرواة بحفظها ، والدقة في نقلها ، لإجلال قائلها وتعظيمه ، فكيف يعرض عنها المدونون للغة وقواعدها لاحتمال وقوع خلل فيها ، مع أن نصوص اللغة الأخرى ومنها الشعر اختلف فيها الرواة ، واختلقوا بعضها ، قال ابن قتيبة : ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط (٢) في علمه ، كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة وسيبويه والأخفش والكسائي والفراء وأبي عمرو الشيباني وكالأئمة من قراء القرآن ، والأئمة من المفسرين ، وقد أخذ الناس على الشعراء في الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني وفي الإعراب ، وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج ، فهل لهم عرف عناية أهل الشرق والغرب من علماء الإسلام بالرحلة في طلب الحديث ، وولع العلماء بالأخذ بعضهم عن بعض وتبادل العلم (٣) " .

ولعل ذلك هو ما حدا بابن خروف وابن الحاجب وابن مالك والرضي إلى الاستشهاد بالحديث مخالفين بذلك من سبقهم من أئمة النحو .

ويمكن أن نقول : إن ذكرهم بعض الأحاديث ليس استشهادا ، وإنما أتوا به كأمثلة لما ثبت من القواعد تبركا به ، لا بناءً للقواعد عليه ، فهم بذلك يسيرون على نهج من سبقهم من أئمة النحو الذين لم يستشهدوا بالحديث .

٢ — القياس والعلة :

ابن الحاجب — كغيره من النحاة — يؤمن بالقياس ، لأن النحوي لا يستغني عن القياس ، قال ابن الأنباري : اعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ،

---

(١) مجلة المجمع : ٧/٤ (٢) أسقط : أخطأ

(٣) منقول عن تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ، انظر الإسلام والحضارة العربية : ٢٣/٢ وانظر تعليق عبد العزيز الميمني على خزانة الأدب : ٤/١ .

ولانعلم أحدا من العلماء أنكره[1] " والمراد بالقياس " حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع[2] " ، ومعنى ذلك حمل مالم يرد عن العرب على ماورد عنهم في الحكم لجامع يجمع بينهما ، وليس المقصود القياس على كل ماورد عن العرب بل عن الفصحاء منهم ، ويقاس على الشائع الكثير عندهم أما القليل في الاستعمال ، أو الذى ورد عن غير الفصحاء فلا يقاس عليه ، ويكون شاذا ، قال ابن الحاجب: " يطلق الشاذ على أوجه أحدها أنه يطلق ويراد به قليل الاستعمال ، أو الخارج عن القياس ، أو غير الفصيح ". (٣)

والقياس مرحلة تالية لمرحلة السماع ، لأنه يقاس على ماسمع ، ولذلك إذا اقتضى القياس أمرا ، ثم ظهر السماع بمخالفته أخذ بالسماع ، ولايلتفت للقياس ، وهذا مايراه ابن الحاجب في دخول الفاء في خبر إن مخالفا سيبويه وقياسه كما مر لورود السماع بذلك[4] وهو في هذا موافق لابن جنى حيث يقول " واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شئ ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر على قياس غيره ، فدع ماكنت عليه إلى ماهم عليه[5] "

ومن الأقيسة التى أجراها ابن الحاجب قوله : " إذا رخم " عمرويه " كيف يكتب على لغة " ياحارِ " و " ياحارُ " ؟ ثم يجيب فيقول : إن كان المحذوف مرادا كتب بغير واو ، لأنها زيدت للفرق بينه وبين " عُمَر " وإذا اتصلت به " ويه " سقطت الواو ، فإذا كانت مرادة فحكمها حكم الموجود ، وإن كان المحذوف نسيا منسيا فتثبت الواو ، ثم يشير إلى أنه لم يسمع ذلك ، وإنما أجرى هذا القياس من عنده ، فيقول : وهذا وإن لم يذكره أحد إلا أن هذا تقهه لجريه على القواعد . (٦)

ويشترط في القياس أن يتفق المقيس مع المقيس عليه من جميع الوجوه ، فقد جوز كثير من النحويين تقديم " الحال " إذا كان صاحبها هو المجرور ، ووجه جوازهم أنها حال من معمول فعل لفظى فجاز

---

(١) لمع الأدلة لأبى البركات الأنبارى بتحقيق سعيد الأفغانى ص ٩٥ (ط سوريا) .

(٢) نفس المصدر (٣) الأمالى : ٣١٣

(٤) الأمالى : ١٦٧ (٥) الخصائص : ١/ ١٢٥

(٦) الأمالى : ١٥٦ .

التصرف فيهما بالتقديم والتأخير قياسا على سائر أحوال الأفعال ، ويرد "ابن الحاجب" عليهم بأن ماذكروه من القياس مشروط فيه ألا تختلف الأنواع بوجه يصح مخالفة الحكم بسببه ، وهاهنا معنى مناسب ليس في الأصل يصح أن يخالف الأصل بسببه ، وهو أن حال المجرور صفة لصاحبها ، فهي معمولة في المعنى لحرف الجر ، إلا أنهم نصبوها لغرض الفصل بين الصفة والحال ، وكما أن معمول الجار لايتقدم عليه ، ففرع معمول الجار أجدر ألا يتقدم عليه (١) .

ويذكر أن النحويين قد يضعون قاعدة قياسية تخالف لهجة بعض القبائل ، وتوافق لهجة أخرى ، فيقول في " ما " و"لا " المشبهتين بليس عند الحجازيين : لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين ، ولغة بني تميم — وهي عدم إعمالها — موافقة للقياس ، لأنهم يزعمون أن كل حرف لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لاعمل له في أحدهما و" ما " و"لا " كذلك ، ووجه لغة الحجاز أنه لما قوى الشبه بين " ما " و" ليس " أجريت مجراها ، وخولف ذلك القياس لقوة الشبه بينهما (٢) ، فالنحويون قد يضعون قياسا ثم يجدون أنه ينتقض ببعض ما ورد عن العرب ، فيبحثون عن تعليل يبيح لهم مخالفة قياسهم ، لأنه لايصح مخالفة ما سمع عن فصحاء العرب من الحجاز .

ومما خرج عن القياس عنده قولهم " القمران " في تثنية الشمس والقمر " والعمران " في تثنية أبي بكر وعمر فقال : القمران والعمران وشبه ذلك تثنية على خلاف القياس ، لأن القياس في كل مثنى أن يكونا مشتركين في الاسم ، ومسميا هذا المثنى لايشتركان في الاسم ، ويعلل ابن الحاجب لهذا الاستعمال فيقول : ووجه خروجه عن القياس كثرة ذكرهما معا ، فاقتضى ذلك تخفيف اللفظ بهما ، فهذا وجه مخالفة القياس (٣) .

---

(١) الإيضاح شرح المفصل : ورقة ٥٧ والأمالي : ١٣٣

(٢) الأمالي : ١٤٤ وانظر في هذا الموضع الخصائص : ١/ ١٢٥ وفيه يقول ابن جني " ... إذا استعملت أنت شيئا من ذلك فالوجه أن تحمله على ماكثر استعماله وهو اللغة الحجازية ، ألا ترى أن القرآن بها نزل " .

(٣) الأمالي : ٢٨١ .

ومعنى ذلك أن النحاة قد يضعون قياسا للأعم الأغلب في الاستعمال ، ثم يجدون أنه قد ورد على ألسنة الفصحاء ما يخالف هذا القياس ، فيمكن أن يقبل هذا منهم ، ويوضع له تعليل يسوغه ، لأننا لا نرفض ما سمع عن فصحاء العرب . ويحكم بالشذوذ على ما ليس بقياس كدخول "الألف واللام" على "العلم" فيقول : إن ذلك ليس من القياس ، فإذا قالوا : " هذا الزيد أشرف من ذلك الزيد " فقد أجروه مجرى النكرة على ما فيه من الشذوذ .(١) ، ويحكم بأن " إنّ " بمعنى " نعم " شاذ(٢) ، لأنه لم يرد عن فصحاء العرب .

وقد أكثر كثيرون من النحاة في ذكر (العلل النحوية) وهو في الحديث عن القسم الأخير من الأمالي بعض فلسفته النحوية ، والمراد بالعلة بيان سبب ما ورد على لسان العرب ، وعلل النحو ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس(٣) ، وقسمها الزجاجي إلى ثلاثة أنواع : علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية ، ومثل لذلك بأن الأولى كما تقول : لماذا نصبت زيدا في قولك " إنّ زيدا قائم "؟ فيجاب عن ذلك بأن " إنّ " تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومثال النوع الثاني أن يقال : لم وجب أن تنصب " إنّ " الاسم ؟ فالجواب لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، ومثال النوع الأخير أن يقال : من أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهت(٤)؟ الخ ..

ويرى ابن جني أن علل النحاة أقرب إلى علل المتكلمين(٥) ، أى أنها تميل إلى المنطق والجدل والمناظرة .

ومن العلل التى أوردها ابن الحاجب في أماليه علة بناء اسم " لا " النافية للجنس إذا كان مفردا فهو يقول " وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف ، لأن قولك " لا رجل في الدار " متضمن معنى قولك " لا من رجل في الدار " ، ثم يجيب عن اعتراض من يعترض بأنه لماذا لم يبن " المضاف " إذا كان الأمر كذلك ؟ بأن ذلك الإعراب لسببين : أحدهما أنهم كرهوا أن يبنى متعددات ، والآخر أن الإضافة أقوى خواص الأسماء ،

---

(١) الأمالي : ٩٥   (٢) الأمالي : ٢٣

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٦٤

(٤) نفس المصدر : ٦٤ ، ٦٥   (٥) الخصائص : ٤٨/١

فقابلت ذلك التضمن ، فرجع الاسم إلى أصلـــه (١) ".

ويعلل لحذف الواو من (يَوْعِدُ) وعدم حذف الياء مــن (يَيْنَع) بأمور ثلاثة : أحدهـا أن الواو أثقل والياء أخف ، فلا يلـزم من حذف ماهو ثقيل حذف ماهو خفيف ، والآخر أن وقوع الواو أكثر ، فـلا يلزم من حذف ماكثر حذف ماقل ، والآخر أن الحذف في الواو لايؤدى إلى لبس ، وفي الياء يؤدى إلى لبس صيغة الماضى بالمضارع ، وليس كذلـك في الواو ، لأنها لاتكون حرف مضارعـة (٢) ، وهكذا لايكتفى بعلـة واحدة ، بل يأتى بأكثر من علة لظاهرة واحدة .

ويعلل لصرف " الممنوع من الصرف " عند وجود الألف واللام أو الإضافة مع وجود العلتين المانعتين من الصرف بأن الألف واللام والاضافة منعتـا التنوين ، فيكون التنوين قد منع لغير العلتين المانعتين من الصـرف والجر بالكسرة كان ممتنعا لوجود العلتين المانعتين من التنوين ، فلما انتفى التنوين لأمر آخر غير العلتين انتفى موجب حذف الكسرة فبقـى مجرورا بالكسرة عند وجود الألف واللام أو الإضافة ثم يقول : وأمـا إذا قلنا: إن موجب العلتين حذف التنوين والكسرة معا ، لا أن الكسـرة تبع للتنوين الذاهب للعلتين فإنه يحتاج إلى غير هذا الجواب وهـو أن يقال : لما اختص الاسم بخاصة ممتزجة معه صارت كالجزء وهـى (أى الألف واللام) من خصائص الأسماء قابلت بقوتها ذلك الشبه فرجع الاسم إلى أصله فـى الصرف ، ولا تنوين لتضاده مع الألف واللام ، ثم حملت الإضافة على الـلام لاشتراكهما في المعنى ، ألا ترى أنها لايجمع بينها وبين التنوين كاللام ، وأنها توجب التعريف كاللام .. " . (٣)

وأرى أن العلل النحوية استعمل فيها كل نحوى عقله أو خيالـه أحيانا بما لم يخطر على بال من نطقوا باللغة سليقة وطبعا ، ومما يـدل على خيال النحويين تعليلهم لمجئ الاسم بعد " هل " مع أنها مختصة بالأفعال ، ووجوب تقدير الفعل بعدها حينئذ في نحو " هل زيـدا أكرمته " فزيدا مفعول به لفعل محذوف وفي نحو " هل زيد قام " يعـرب

---

(١) الأمالى : ١٣٩ (٢) الأمالى : ٢٩٥

(٣) الأمالى : ٣٢١ .

" زيد " فاعلا لفعل محذوف والتقدير " هل قام زيد قام " ومع ما في ذلك من التكلف الظاهر يقول " الأشمونى " معللا تقدير الفعل بعد " هل " هنا وعدم تقديره فى مثل " فهل أنتم شاكرون ": " وذلك أنها إذا لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة ، وإن رأته فى حيزها حنّت إليه لسابق الألفة ، فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته (١) " ، فأى خيال وتلاعب بالألفاظ أكثر من هذا التعليل وغيره من علل النحويين ولذلك قال ابن فارس :

مرت بنا هيفاء مجدولة ... تركية تنمى لتركى (٢)

ترنو بطرف فاتر فاتن ... أضعف من حجة نحوى

وحمل بعض الباحثين على العلل النحوية ، فقال الأستاذ عباس حسن : " إن النظرة المجلى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية ، وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها (٣) " ، ومن قبله حكم بذلك ابن مضاء القرطبي (٤) .

وأرى أن العلل النظرية والجدلية لا داعى لها بالنسبة للناشئة ، ويكتفى بما أشار إليه " الزجاجى " من العلل التعليمية ، ولا أرى أن جميع علل النحويين منافية للعقل ، فإن منها ما يدل على عقلية منطقية تحسن التصرف والتعليل ، وأوافق الدكتور شوقى ضيف فى قوله : " نرى من الواجب أن يعنى المتخصصون فى النحو بدراسته فى صورته القديمة ، وكل ما داخلها من فلسفة العلة ، حتى يتبينوا تطوره ، وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين ، يشيد بما تم لهذا العلم على أيدى أسلافنا من نضج واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به (٥) "

فلا بد للمتخصص من أن يصل إلى أعماق هذه العلل ويدرسها ، ويجلو أسرارها ، ويفرق بين الزائف والصحيح منها .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى : ٤٣/١ ، ٤٤

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان : ٣٦/١ (ترجمة ابن فارس)

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث للأستاذ عباس حسن : ١٤٨ (ط دار المعارف) .

(٤) كتاب الرد على النحاة : ١٥١ .

(٥) مقدمة كتاب (الإيضاح فى علل النحو للزجاجى) ص : هـ .

٢- أثر ثقافته في نحوه :

أمالي ابن الحاجب كتاب في النحو ، تظهر فيه ثقافة مؤلفه المتعددة الجوانب ، في الفقه والأصول والمنطق وعلم الكلام ، والأصوات واللهجات ، ومتن اللغة ، والبلاغة والعروض ونظم الشعر ، وهو يستخدم هذه الثقافة في توجيهاته النحوية ، وإيضاح مايخفى من دقائق النحو ، وسأعرض باختصار لشواهد من كتابه تدل على جوانب ثقافته ، وتعدد معارفه .

أ- الفقه والأصول :

كان ابن الحاجب عالما من علماء الفقه والأصول إلى جانب تفوقه في النحو ، فكان طبيعيا أن يظهر أثر ذلك في نحوه ، وعلاقة الفقه بالنحو قديمة ، " فالقياس الذى عرف شأنه في الفقه ، والذى قام به شيوخ أبي حنيفة في العراق ، وأكمله أبو حنيفة ووسعه ، لعب دورا كبيرا في اللغة والنحو "(١) يقول "ابن الأنباري" في مقدمة "الإنصاف" : " وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين علي بعلم العربية ... سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ..... فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم ".(٢)

ومعنى ذلك أن التأليف في الخلاف النحوى سار على نهج التأليف في خلاف الفقهاء .

أما علاقة الأصول بالنحو فيكفي دليلا على ذلك ماذكره السيوطي في مقدمة كتابه (الاقتراح) من قوله : ورتبته على نحو أصول الفقه في الأبواب والأصول والتراجم ... فيعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة مالايخفى ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول ".(٣)

وسأذكر أمثلة موجزة تبين ظهور ثقافة ابن الحاجب الفقهية والأصولية في نحوه :

---

(١) ضحى الاسلام : ٢/ ٢٧٨ (٢) الانصاف : ٣

(٣) انظر مقدمة (الاقتراح) للسيوطي .

يقول فى قوله تعالى : " يأيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه " : " إن جعل " نصفه " بدلا من " قليلا " ففيه من الإشكال أنه يؤدى إلى استثناء غير الأقل ، وهو ممنوع عند كثير من النحويين والفقهاء (١) " .

وفى قوله تعالى " لاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أوتفرضوا لهن فريضة " يقول : إذا جعلت أو " بمعنى " إلا أن " أخرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات ، فلم يلزم ظهور دخولهن معهن ، ولذلك لم ير " مالك " للمطلقات المفروض لهن قبل المسيس متعة ، لأنه لم ير دخولهن فى الآية المتقدمة لما ذكرن ثانيا ، وجعل المتعة للممسوسات خاصة — أو لغير الممسوسات ولغير المفروض لهن ، لأنه لما ذكر المطلقات المفروض لهن ثانيا بحرف الشرط دل ظاهرا على أنهن لم يكن مرادات أولا (٢) .... " وكان ابن الحاجب مالكى المذهب ، لذلك اهتم بتوضيح رأى مالك .

ومن القواعد الأصولية التى وردت على لسانه قوله : " قد يكون السبب خاصا والحكم عاما ، فالعمل بعموم اللفظ لابخصوص السبب (٣) " وفى قوله تعالى " فليحذر الذين يخالفون عن أمره (٤) " يقول : " الأمر يقتضى الوجوب لما تضمنته الآية من الوعيد على المخالفة وهو لازم الوجوب (٥) " ويقول : " معنى الأسباب الشرعية المعانى التى تثبت بالحكم فإذا ذكر حكم وجعل سببا لحصول أمر متضمن معنى مناسب علم أن ذلك المعنى هو سبب الحكم إذ لا معنى للسبب والعلة فى اصطلاحهم إلا ذلك فكان تسميتهم إياه سببا وعلة جاريا على قياس ما اصطلحوا عليه (٦) " .

ويعيب على الفقهاء إطلاقهم بعض الأحكام النحوية مثل قولهم : ماكان تأنيثه غير حقيقى جاز فيه إثبات العلامة وحذفها ، ويرد عليهم بقوله : وهذا من حيث الإطلاق لايصح ، إذ لابد من علامة التأنيث فى الفعل إذا كان فاعله مضمرا سواء أكان حقيقيا أوغير حقيقى (٧) " .

---

(١) الأمالى : ٢٨
(٢) الأمالى : ٧٢
(٣) الأمالى : ١٦٧
(٤) سورة النور : ٦٣
(٥) الأمالى : ٧٥
(٦) الأمالى : ٣٠٢
(٧) الأمالى : ٢٧٣ .

وكفى هذا دليلا على أثر ثقافته الفقهية والأصولية في أسلوبه النحوى .

ب - <u>المنطق وعلم الكلام :</u>

يرى الدكتور إبراهيم مدكور أن " النحو العربي تأثر بمنطق "أرسطو" من جانبين : أحدهما موضوعي والآخر منهجي ، فتأثر النحو العربي عن قرب أو عن بعد بما ورد على لسان " أرسطو " في كتبه المنطقية من قواعد نحوية ، وأريد بالقياس النحوى أن يحدد ويوضع على نحو ما حدد القياس المنطقي (١) "

ويرى مثل هذا بعض المستشرقين ، وبعضهم يرى أنه عربي محض ، ولا صلة له بمنطق اليونان (٢) .

وعاب "الزجاجي" متابعة النحويين لأهل المنطق إذ قال : " حد المنطقيون وبعض النحويين الاسم بأنه : "صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان" ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ، لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو " إنَّ ولكنَّ " وما أشبه ذلك " (٣)

وفى المناظرة التى دارت بين "أبى سعيد السيرافى" "ويونس بن متى" ما يدل على أن هناك تعارضا بين النحو والمنطق ، أو بين أهل كل علم منهما ، فأهل المنطق يدعون أنهم من أنصار المعنى ، وأن النحويين من أنصار اللفظ ، فبين "أبو سعيد السيرافى" "ليونس بن متى" المنطقى خطأ هذه النظرة ، وأن معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف فى مواضعها المقتضية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : الجزء السابع ص ٢٣٩ .

(٢) ضحى الاسلام : ٢٩٢/٢

(٣) الإيضاح فى علل النحو : ص ٤٨

والتأخير ، وتوخى الصواب فى ذلك ، وتجنب الخطأ من ذلك ، فكيف يدعى أهل المنطق أن النحويين مع اللفظ لا مع المعنى[١]"، وبهذا يرد" أبو سعيد" على من يزعم أن النحو إعراب أواخر الكلمة ، وأنه لفظى لا صلة له بالمعنى وتركيب الجملة[٢] . أما علم الكلام فقد رأى" ابن جنى" أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين[٣] .

والحق أن النحوى يحتاج فى حدود النحو ومقاييسه وعلله إلى المنطق ، ويحتاج كل فريق من النحويين إلى تأييد رأيه بالدليل العقلى ، كما يفعل أصحاب الفرق الكلامية .

وابن الحاجب يسير فى نحوه بسلاح المنطق ، والأدلة العقلية التى نقض بها كثيرا من آراء من سبقه من العلماء ، وأثار ضدهم إشكالات وإلزامات مفحمة ، وأكثر من الجدل ومن أسلوب (فإن قيل قلت) .

وقد مر فى الحديث عن" الحدود النحوية" ما يدل على اهتمامه بما يشترطه المنطق فيها ، فهو يعيب على حد التوابع بأنها "هى الأسماء التى لا يمسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " فذكر أن هذا الحد غير جيد من وجهين : أنه ذكر لفظ التبع فيه ، ومن جهل التابع جهل التبع ، والآخر أنه بيّنه بما يتوقف عليه ، لأن الغرض أن يُعرف التابع فيعطى إعراب متبوعه فإذا عرفناه بإعراب متبوعه جر ذلك إلى الدور[٤] .

وفى قول امرئ القيس (نحاول ملكا أو نموتَ فنعذرا) يقول على رفع (نموتُ) فإنه أخبره بحصول أحد الأمرين لا ينفك عن أحدهما كما لا ينفك الجوهر عن أن يكون متحركا أو ساكنا[٥] ". وهذا أسلوب منطقى فالتشبيه بالجوهر وأنه لا ينفك عن أن يكون متحركا أو ساكنا هو أسلوب أهل المنطق .. وهو أسلوب المتكلمين أيضا ..

ومما يدل دلالة واضحة على أسلوبه المنطقى قوله تعليقا على حد الكلمة " الكلمة موضوعة لواحد متعين ، فكيف يستقيم أن تكون جنسا "؟ وأجاب عن هذا

---

(١) المقابسات لأبى حيان التوحيدى : ٦٨ وفيه تفصيل المناظرة بينهما ..
(٢) كالأستاذ ابراهيم مصطفى فى كتابه (إحياء النحو) : ص١ وما بعدها ..
(٣) الخصائص : جـ١ ص٤٨ ..
(٤) الأمالى : ٨٤ ..
(٥) الأمالى : ٩٣ ..

بقوله : لايمنع صحة إطلاقها على الواحد الوجودى من أن تكون جنسا ، كما لايمنع صحة إطلاق الإنسان والرجل على الواحد الوجودى من أن يكون جنسا ، لأن المراد بالجنس ماخذ باعتبار الأمر المتعقل ، لا باعتبار الأمر الوجودى ، فمعنى الجنس ما يتعقل ما يقبل فصولا متعددة يكون باعتبار كل فصل لحقيقة غير الأخرى ، وإن اشتركا فى الأمر الكلى الشامل للجميع المسمى باعتبار شموله لها جنسا ".(١)

ومن مباحثه فى علم الكلام ماجاء فى الإملاء على قوله تعالى: " ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير "(٢) ، فقد قال : " إن قيل : قد علم أنه لايقع إلا ما أراده الله تعالى ، وما يريده الله تعالى متحقق فى علمه لايتغير ، فكيف يستقيم أن يفعل من علم الغيب مالم يكن فاعلا له لولم يعلم ؟ ثم يقول : فالجواب : أن ما علمه الله تعالى وأراده أن الأفعال لاتقع من العالم بها فى الغالب إلا ماهو نفع له غير ضر ... "(٣)

جـ — الأصوات واللهجات :

يقول ابن الحاجب : إنما تستثقل حركة الياء والواو إذا تحركت وتحرك ماقبلها ، فأما إذا سكن ماقبلها فانها لاتستثقل مثل (ظَبْي) ، ويعلل لذلك بحاسته الصوتية فيقول : لأن السكون يقع قبلها كالاستراحة ، فينطق بها متحركة بعد أن استريح دونها ، فسهل النطق بها ، ولذلك تجد الاستثقال فى قولك " قاضِيٌ " ولاتجد مثله فى قولك " ظَبْيٌ " ، ولم يعلّوا الياء إذا انفتحت وانكسر ماقبلها ، لسهولة النطق بها لخفة الفتحة على الياء بعد الكسرة بخلافها إذا كانت مضمومة أو مكسورة ، فصححوا نحو " رأيت قاضِيًا " ، وأعلّوا نحو " جائى قاضٍ " ، " ومررت بقاضٍ ".

ويذكر لهجات بعض القبائل فيقول : المذاهب فى " فَعالِ " المعدولة ثلاثة : مذهب أهل الحجاز البناء فى الجميع ، ومذهب القليل من تميم الإعراب فى الجميع كغير المنصرف ، ومذهب الكثير من تميم الفرق بين ما آخره راء وغيره ، فإن كان آخره راء مثل " وَبارِ " فمذهبهم كمذهب الحجازيين فى وجوب بنائه وإن لم يكن آخره راء فمذهبهم فيه كمذهب القليل منهم

---

(١) الأمالى : ١٠٠ (٢) سورة الأعراف : ١٨٨

(٣) الأمالى: ٤٨.

فى أنه يصوب إعراب مالا ينصرف ، ويعلق على قول الشاعر :

ومر دهر على وبـــــارٍ فهلكت جهـرة وبـــــارُ (١)

بأن هذا جاء على لغة القليل من بنى تميم وهو إعراب " وبار " ولايصح أن يقال إن " وبارٍ " الأولى مبنية نونت للضرورة ، لأن الشاعر واحد ، وقد علـم أن مذهبه إعراب " وبار " للزوم ذلك من آخر البيت ، فلا ينبغـى أن يحمل الأول على خلافه مع إمكانه ، لأنه استعمال للغة تخالف لغتـه (٢) .

وهذا يدل على فهمه الصحيح للهجات ، فلا يصح أن يحمل البيت علـى لهجتين مختلفتين ـ كما قال بعض النحاة ـ والقائل واحد ولهجته واحدة ، أما اختلاف لهجة بنى تميم ، فقد يكون هؤلاء القليل قد كونوا " جزيـرة لغوية " وسط القبيلة ، وهذا معروف فى اللهجات ، وله أسباب تبرره .

وقد سبقت الإشارة إلى أن " ما ولا " مشبهتان بليس فى لغـة أهل الحجاز ، وبنوتميم يرفعون مابعدهما ، وموقف اللغتين من القيـاس عنـده .

ويوجه ماروى عن بنى تميم من حذف خبر " لا " النافية للجنس فيقول : قد يكون الخبر مرادا ولكنهم حذفوه حذفا لازما مع تقديـــره ، وقد تكون " لا " عندهم اسما من أسماء الأفعال بمعنى " نفيت " ، فلا يحتـاج إلى تقدير خبر محذوف ، لأن اسم الفعل مع معموله يستقل كلاما ، ثم يرجح التوجيه الأول لموافقته اللغة الفصحى ، ولكون اسم الفعل لم يأت علـى هذه الصيغـة (٣) .

ومعنى ذلك أن ابن الحاجب يحكم هنا بأن لغة بنى تميم مخالفـة للفصحى ، لورود خبر " لا " النافية للجنس فى كثير من نصوص فصحاء العرب .

وعلم اللغة الحديث لايعتبر مثل ذلك لهجة ، فالذى يفرق بـين لهجة وأخرى هو الاختلاف الصوتى غالبـا (٤) .

---

(١) لأعشى قيس ومنزله باليمامة وبها بنوتميم ، ووبار : أمة قديمة من العرب العاربة هلكت كهلاك عاد وثمود (الأعلام - سيبويه ٢/...)
(٢) الأمالـى : ١١٥
(٣) الأمالى : ٢٢٩ .
(٤) فى اللهجات العربية للدكتور ابراهيم أنيس ص : ١٤ ومابعدها .

د - علوم أخرى :

مما ظهر أثره فى الأمالى دالا على ثقافته تعرضه لمواضع بلاغية ، ولشرح بعض الكلمات لغويا ، وللعروض ، وقراءات القرآن - وقد سبق الحديث عنها - ويطول الحديث لو أفردنا كل نوع بالذكر .

فقد بين فى كثير من الأساليب معنى الاستفهام ، وخروجه عن حقيقته الى الإنكار مثلا ، وبين فى كثير من المواضع التشبيه والاستعارة والكناية والقصر والمبالغة ، ومن عباراته " إخراج الكلام من الخطاب إلى الغيبة باب من بديع الكلام (١) " ، و " حذف المفعول أبلغ فى المدح من ذكره ، قال تعالى : " وأصلح لى فى ذريتى " و " إطلاق الفعل بمعنى مقاربته ومشارفته كثير مثل " إذا حضر أحدكم الموت " أى إذا قارب حضور الموت . (٢)

ويوضح أن البلاغة ذوق ففى قول الشاعر :

ياقر إن أباك حىٌّ خويلدٍ قد كنت خائفةً على الإحماق (٤)

يبين أن مثل ذلك أبلغ من أن يقول : أنت أحمق ، لأنه ذكر أن ذلك كان معروفا من أبيك قبل أن يلدك ، فهذا أبلغ من دعوى الحمق فيه الآن ، ثم يقول : " وإدراك مثل هذه المعانى لايكاد يحصل بالتعبير ، وإنما هى أمور فى الغالب تدرك بالقوة التى جعلها الله فى أهل هذا اللسان (٥) " ، يريد بذلك أن إدراك الأساليب البليغة يكون بالذوق الأدبى .

أما الشرح اللغوى للكلمات فقد شرح كثيرا مما جاء فى الشواهد وقد مر مثال لذلك فى شرحه لمعنى بعضها ، كقول الشاعر :

أخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف أعقلا

وقول الشاعر :

لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخز من أرانيها

أما تعرضه للعروض (٦) فليس ذلك بغريب ، وقد ذكرت أن له مؤلفا فيه (٧) .

(١) الأمالى : ٣٠ (٢) الأمالى : ٦٧
(٣) الأمالى : ٢ ، ٣
(٤) البيت للعباس بن مرداس السلمى يخاطب أبا خراشة خفاف بن ندبة السلمى فى ملاحاة وقعت بينهما .
(٥) الأمالى : ١٥٣ ، ١٥٤ .
(٦) فى التعليق على قول الشاعر
على أطرقا باليات الخيام إلا الثمام وإلا العصى (الأمالى : ١٠١)
(٧) المقصد الجليل فى علم الخليل (انظر آثاره فى هذا البحث)

٤- مخالفته للنحاة في الفروع :

قال ابن خلكان : وخالف (ابن الحاجب) النحاة في مواضع وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها(١) ، وجاء في "دائرة المعارف" أنه اشتهر بالنحو على وجه خاص ، وهو في هذا الميدان يختلف من عدة وجوه عن أسلافه(٢) ".

والحق أن ابن الحاجب له رأيه المستقل في النحو ، ويعد من المجتهدين فيه ، وقد سبق عرض مناقشته لآراء البصريين والكوفيين ومخالفتهما في الرأي ، وعرفنا أنه خالف سيبويه والزمخشري والعكبري وكثير من النحاة في مسائل متعددة ، وتسلح في مخالفاته بالمنطق والعلل العقلية والنقلية ، وكان يقسو أحيانا في وصف الآراء التي لا تعجبه ، فيصفها بالتعسف أو الوهم أو الفساد .

وسأعرض بعض الآراء التي خالف فيها النحاة عدا ما ذكرته في ثنايا هذا البحث من آراء أخرى خالف فيها غيره من النحاة :

١- في قولهم " خلق الله السمواتِ " يرى أن " السمواتِ " مفعول مطلق لبيان النوع ، لأن المخلوق هو الخلق ، فلا فرق بين قولك " خلق الله خلقا " وبين قولك " خلق الله السمواتِ " ، ويرى أن إعرابها مفعول به غير مستقيم ، ويستخدم في ذلك الأدلة المنطقية التي تبطل أن يكون المخلوق غير الخلق ، فذلك عنده يؤدي إلى أن تكون المخلوقات أزلية أو إلى التسلسل ، فصار القول بأن الخلق غير المخلوق محال وذلك بعد كلام مطول له(٣) ، ووافقه "ابن هشام" في هذا الرأي في باب (التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها(٤) ، وهذا رأي الجرجاني والزمخشري ، وهو مخالف لرأي جمهور(٥) النحاة ، وأرى أنها

---

(١) وفيات الأعيان : ٢/ ٣١٣ ، ٣١٤

(٢) دائرة المعارف الاسلامية / المجلد الأول : ١٢٦ .

(٣) الأمالي : ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٤) المغني لابن هشام : ٢/ ١٨٢ .

(٥) التصريح على التوضيح : ١/ ٧٩ .

إلى المفعول به أقرب من المفعول المطلق فهي ليست من لفظ الفعل ، وليست من معنى الفعل ، فإعرابها مفعولا مطلقا رأى غريب ، بعيد عما تذوقناه في الإعراب .

٢ـ العامل في " إذا " عنده فعل الشرط لا جواب الشرط ، وهو بذلك يخالف رأى أكثر النحويين (١) ، واختار هذا الرأى أبو حيان ، قال السيوطي وهو رأى المحققين (٢) .

٣ـ " لو " عنده تدل على امتناع الأول لأجل امتناع الثاني ، والمعروف عند النحويين العكس ، ويستدل ابن الحاجب بقوله تعالى : " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (٣) " فالتعدد منتف لأجل امتناع الفساد (٤) ، ويرى أن " لولا " ليس أصلها " لو " زيدت عليها " لا " (٥) ، قال السيوطي : " لو " قيل إنها تدل على امتناع الأول لامتناع الثاني ذكره ابن الحاجب في أماليه بحثا من عنده ، واستنكر ابن هشام في المغني مقالة ابن الحاجب ومن تبعه (٦) ، ورأى أن الأسلوب العربي ينقض رأى ابن الحاجب ، وهذه الآية يمكن أن يقال فيها إن الفساد ممتنع لامتناع التعدد .

٤ـ جواز العطف على اسم " أنّ " المفتوحة باعتبار المحل إذا كانت في حكم المكسورة قال : وهذا موضع لم ينبه إليه النحويون ، فقد ذكروا جواز العطف على محل المكسورة دون غيرها ، واستدل بقوله تعالى : " أنّ الله برئ من المشركين ورسوله (٧) " برفع رسوله (٨) .

٥ـ في قوله تعالى : " بل لعنهم الله بكفرهم فقليلا ما يؤمنون (٩) " أجاز أن يكون " قليلا " حالا من فعل محذوف دل عليه ما قبله كأنه قيل بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخرجوا أو نحوه في حال كونهم قليلا إيمانهم ، ثم قال : وهذا الوجه أقعد في المعنى ،

---

(١) الأمالي : ٣٥ وانظر الهمع : ١/٢٠٦ ، ٢٠٧
(٢) الهمع : ١/٢٠٧ (٣) سورة الأنبياء : ٢٢
(٤) الأمالي : ٩١ (٥) نفس المصدر .
(٦) الهمع : ٢/٦٤ (٧) سورة التوبة : ٣
(٨) الأمالي : ٣٣ (٩) سورة البقرة : ٨٨ .

وما علمت أحداً قاله (١) ، ويرى غيره أن " ما " زائدة أي يؤمنون قليلا أو تكون " ما " نافية ، و "قليلا " إما وصف لمصدر محذوف أو وصف لظرف ، قال ابن الحاجب وفيه ضعف من حيث إن " ما " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها (٢) . ورأي ابن الحاجب بعيد لما فيه من التقدير الذي يتعارض مع فصاحة القرآن .

٦ ـ لا يجوز عنده (سرت والجبلَ) على أن الجبل مفعول معه ، لأن شرط المفعول معه عنده التشريك مع المرفوع في نسبة الفعل مثل قولك " جاء زيد وعمرا " و "جاء البردُ والطيالسةَ " و "مازلت أسير والنيلَ " ثم قال : وقد توهم من لا عبرة به جواز (سرت والجبلَ) وهو غير جائز لما ذكرناه إذ الجبل لا يسير بخلاف ما تقدم ، وإذا سلم جوازه فلا بد من تأويل أن الجبل يسير ، لأنه إذا سار من موضع إلى موضع من نواحي الجبل ، فذلك مفارق له فيسمى سائراً (٣) وابن مالك يخالفه إذ مثّل بقوله " سيري والطريقَ مسرعة " قال الخضري وهو مقيس فيما يمتنع فيه العطف خلافا لابن جني (٤) .

٧ ـ بعض أسماء الأفعال والأصوات تعرب عنده مبتدأ سد المرفوع مسد خبره لاستقلال الفائدة ، وعند غيره تعرب مصدرا في موضع نصب كأنك قلت في (أفٍّ) تضجرا ، وفي (آمينَ) استجابة ، قال ابن الحاجب : وهذا الرأي ضعيف وإن كان اختيارا لكثير من المحققين وعلل لذلك بأنه لا يصح ذكر الفعل معه ، فان قيل إنه كالمصدر الذي لا يذكر معه فعل مثل (سَقْياً) فبينهما خلاف ، وهو أن (سقيا) لا تعمل فيما بعدها الرفع فلا يقال (سقيا عمروٌ زيدًا) ويقال (شتان زيدٌ وعمرو) (٥) .

٨ ـ الجمل بعد القول عنده في موضع نصب على المصدر ، فإذا قلت مثلا " قال محمدٌ : الحقُّ واضحٌ " فجملة " الحقُّ واضحٌ " عنده تنصب على أنها مفعول مطلق ، وهذا يشبه قوله في (خلق

---

(١) الأمالي : ٥١ (٢) نفس المصدر .

(٣) الأمالي : ١٠٠ ، ١٠١

(٤) حاشية الخضري على ابن عقيل : ١/ ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥) الأمالي : ١١٤ .

الله السموات) إن " السموات " مفعول مطلق ، لأن " السموات " نفس الخلق ، والجملة نفس القول وأكثر النحويين يعرب الجملة مفعولا به ، قال ابن الحاجب ، والجمل كلها فى موضع نصب على المصدر المؤقت للقول عند المحققين ، وفى موضع نصب على المفعول به فى قول الأكثرين (١) .

وأرى أن إعرابها مفعولا به أوضح .

٩- (هذان) مبنى عنده لا معرب ، لوجود علة البناء من غير معارض لأن العلة فى بناء (هذا وهؤلاء) كونهما اسمى اشارة و (هذان) كذلك ، فالألف ليست علامة اعراب على التحقيق (٢) ، وبهذا توجه قراءة (إن هذان لساحران (٣)) ، وفى لغة من يقول فى النصب والجر (هذين) مبنى أيضا لوجود علة البناء .

١٠- جواز فتح (إنّ) بعد " حيث " قال عبادة : واختار ابن الحاجب جواز الكسر والفتح وهو الصواب ، لأنه ورد إضافة " حيث " إلى مفرد نحو " حيث سهيل طالعا " . وإذا فتحت " أنّ " فهى مبتدأ مع ما بعدها ويقدر لها خبر ، وقال ابن هشام : إن فتحها لحن فاحش ، فهو بذلك يخالف ابن الحاجب (٤) .

١١- " أو " عنده حكمها حكم الاستثناء فى أن ما بعدها يرفع ما قبلها ويستدل على ذلك بالقرآن وكلام العرب ، ويطلق هذا الحكم عليها قال تعالى " تقاتلونهم أو يسلمون (٥) " المعنى إلا أن يسلموا فلا تقاتلوهم ، وقال : " من بعد وصية يوصى بها أو دين (٦) " أى إلا أن يكون دينا (٧) .

ولعله يريد أن هذا أحد معانيها فقد ذكر لها ابن هشام اثنى عشر معنى واشترط فى " أو " التى بمعنى " إلا " أن ينصب

---

(١) الأمالى : ٣٨

(٢) الأمالى : ٢٣ وانظر الرضى : ٢٩/١ .

(٣) سورة طه : ٦٣

(٤) حاشية عبادة على شذور الذهب : ٢١/٢ (وفيها قال الفيشى : قوله لحن فاحش فيه نظر فالفتح رأى الكسائى)

(٥) سورة الفتح : ١٦ (٦) سورة النساء : ١١

(٧) الأمالى : ٣٢ .

بعدها المضارع (١) ، ولم يذكر رأى ابن الحاجب هنا . وإطلاق ابن الحاجب هذا الحكم على " أو " غير دقيق ، لما ذكر من معان أخرى لها .

١٢ـ الاستثناء المفرغ لايكون إلا بعد نفى أو شبهه عند النحويين مثل " وما محمد إلا رسول " ، ولايقع بعد الإيجاب عندهم . وجوز ابن الحاجب وقوعه بعد الموجب إذا كان فضلة وحصلت فائدة مثل " قرأت إلا يوم كذا " فإنه يجوز أن تقرأ فى كل الأيام إلا يوم كذا ، بخلاف " ضربت إلا زيدا " إذ من المحال أن تضرب جميع الناس إلا زيدا . (٢)

١٣ـ يوجب ابن الحاجب فى قولهم " أقائم أنت " أن يكون " أنت " مبتدأ ، والبصريون يعربونه فاعلا سد مسد الخبر أو مبتدأ ، واستدل ابن الحاجب بوجوب التثنية فى قولهم " أقائمان هما " والجمع فى قولهم " أقائمون هم " وقول الرسول (ص) " أو مخرجىَّ هُمْ " وذكر أنه لم يختلف فى ذلك (٣) ، وخطأه ابن هشام ، فقال إن رأى البصريين الجواز (٤) .

١٤ـ ضمير النكرة معرفة عنده خلافا لبعض النحويين . (٥)

١٥ـ لايجيز مجئ الحال من المضاف إليه (٦) ، نقل ذلك عنه يس فى حاشيته على التصريح (٧) ، ولكن ابن الحاجب فى موضع آخر من أماليه أجازه بشرط فى قول الشاعر :

ولم أر مثل الحى حيا مصبحا ولامثلنا يوم التقينا فوارسا (٨)

فقد ذكر أن " مصبحا " يمكن أن تكون حالا من " الحى " كأنه قال مثل الحى مصبحا ، وأتى بحى للتوطئة للصفة المعنوية كقولهم

---

(١) المغنى : ١/ ٦٤

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/ ١٥٠

(٣) الأمالى : ١٧٤ (٤) المغنى : ٢/ ١٣٢

(٥) الأمالى : ٨٨ (٦) انظر الأمالى : ١١

(٧) جـ ٢/ ٣٦٦

(٨) للعباس بن مرداس (ابن يعيش : ٦/ ١٠٥) .

" جاءني الرجل الذي تعلم رجلا صالحا " ثم قال : وصح الحال من المضاف إليه ، لأنه هنا في معنى المفعول أي لم أر ماثلا للحي في حال كونهم مصبحين ، والمضاف إليه إذا كان في معنى فاعل أو مفعول صح منه الحال كغيره (١) ، فهو يشترط هذا الشرط لصحة الحال من المضاف إليه ، وإذا لم يكن بهذا المعنى فلا يصح الحال منه .

١٦ـ يختص الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة عنده بالهمزة المعادلة بأم نحو " أرجلٌ في الدار أم امرأة " (٢) ولا يجوز عنده " هل رجل في الدار "

١٧ـ "الإضافة اللفظية" لا تفيد عنده إلا تخفيف اللفظ ، ولا تفيد التخصيص (٣) ، لأن قولنا " ضاربُ زيدٍ " بالإضافة أصلها " ضاربٌ زيدًا " فلم تفد الإضافة التخصيص ، لأنه موجود بالمعمول قبل الإضافة ، قال في التصريح : وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله " ولا تفيد إلا تخفيفا " فقال : بل تفيد أيضا التخصيص فان " ضاربُ زيدٍ " أخص من " ضارب " (٤)

١٨ـ كل ما دل على هيئة صح عنده أن يقع حالا وإن كان جامدا مثل " هذا بسرا أطيب منه رطبا " قال الرضي : هذا رد على النحاة فإن جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال ، وإن كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل إلى المشتق ، وقال ابن الحاجب : لا حاجة الى هذا التكلف من النحاة (٥) وبهذا يمنع ابن الحاجب كثرة التأويل والتقدير ما دام النص يؤيد ما ذكره . وهو رأي تؤيده النظرة الصحيحة للغة ، فما دام الأسلوب قد ورد عن العرب فهو صحيح .

١٩ـ لفظ " عرفات " عنده لا يوصف بصرف ولا عدم صرف ، وبعض النحويين يقول : انه مصروف وبعضهم يقول : إنه غير مصروف وتحدث في ذلك حديثا طويلا (٦) ، ولكن كلامه غير مسلم فإن الاسم إما منصرف أو غير منصرف ولا ثالث لهما .

(١) الأمالي : ١٦٠ (٢) التصريح على التوضيح ١/ ٦٨
(٣) الأمالي : ١٢٧ (٤) التصريح على التوضيح : ٢/ ٢٨
(٥) الرضي : ١/ ٢٠٧ (٦) الأمالي : ١٧

٢٠ـ "الجار والمجرور" عنده يتعلق بحرف النفى ففى قوله تعالى " ما أنت بنعمة ربك بمجنون (١) " " بنعمة " متعلق بالنفى لا بقوله " بمجنون " لأنه ليس هناك جنون من نعمة الله (٢) .
قال ابن هشام : " وهذا كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف (٣) " ، فهو بذلك يخالف جمهور النحويين .

٢١ـ " أل " الموصولة تخالف غيرها من الموصولات فى أن ما بعدها يعمل فيما قبلها ، لأن صورتها صورة الحرف المنزل جزءاً من الكلمة ، وذلك يفرق بينها وبين غيرها من الموصولات ، فقوله تعالى " وقاسمهما إنى لكما لمن الناصحين (٤) " تتعلق " لكما " بالناصحين ، ويمنع أكثر النحويين ذلك لأن " أل " فى الناصحين موصولة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وابن الحاجب يفرق بين " أل " وغيرها من الموصولات ، لأن " أل " تعتبر جزءاً من الكلمة كأى جزء آخر منها فلا تمنع التقدم . (٥)

٢٢ـ فى قولهم " سرت فرسخا وبريدا " يعرب " فرسخا " مفعولا به (٦) ، وغيره يعربهما ظرفا كابن مالك الذى أعرب المقادير كفرسخ وبريد ظرفا (٧) ، وابن الحاجب أعربها مفعولا به لأنها مختصة فالفرسخ ثلاثة أميال ، والبريد أربعة فراسخ ، وليست مبهمة ، وجعلها "أبو حيان" شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئا محددا له ابتداء وانتهاء (٨) .

٢٣ـ " لام الابتداء " يختص دخولها عنده على المبتدأ ، ومقتضى كلام جماعة من النحويين جواز دخولها على الخبر . (٩)

---

(١) سورة القلم : ٢
(٢) الأمالى : ٦٣ وانظر هذه الرسالة ص: ١٣٨ .
(٣) المغنى : ٧٧/٢ (٤) سورة الأعراف : ٢١
(٥) الأمالى : ٨١ (٦) الأمالى : ٣٤٧
(٧) الأشمونى : ١٢٩/٢
(٨) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢: ١٢٩ .
(٩) المغنى : ١٨٩/١ ، ١٩٠ .

٢٤- (الله رحمن) قال ابن الحاجب اختلف في صرف (رحمن) ومن قبله قال "الزمخشري" : إذا قلت (الله رحمن) أتصرفه أم لا ؟ وعلق على ذلك "ابن هشام" بأن كلاهما خارج عن كلام العرب (١) .

٢٥- في المسألة الزنبورية المشهورة وهي قولهم " كنت أظن أن الزنبور أشد لسعة من العقرب فإذا هو هي أو فإذا هو إياها " أجاز ابن الحاجب الأول على أن " إذا " للمفاجأة ولا يقع بعدها إلا الجملة الابتدائية ، و" هو هي " مبتدأ وخبر ، وأجاز " فإذا هو إياها " على أن " إياها " حال بتقدير " مثل " قبلها (٢) ، وسيبويه يرى الوجه الأول فيقول : الصواب " فإذا هو هي " ، ولا يصح فإذا هو إياها ، والكسائي يقول : العرب ترفع ذلك وتنصب ، وقال " ابن هشام " معلقا على رأي ابن الحاجب في أن " إياها " حال بقوله : ماقاله ابن الحاجب في أماليه وجه غريب (٣) .

٢٦- " المجرور بحرف جر " يسميه " مضافا إليه " ، وهي تسمية " سيبويه " لكنه خلاف ما هو معروف عند النحاة . (٤)

ولابن الحاجب غير هذه آراء كثيرة خالف فيها النحاة وقد مر بعضها قبل هذا الحديث ، وأورد الدكتور شوقي ضيف بعض آرائه الأخرى في كتابه (المدارس النحوية (٥))

ومن مخالفات ابن الحاجب تتضح لنا شخصيته النحوية المستقلة واجتهاده في بعض المباحث ، مما جعل بعض العلماء الذين جاءوا بعده ينسبون إليه كثيرا من الآراء على أنه صاحبها ، والقائل بها ، فهو في نظرهم من أصحاب الآراء كسيبويه والكسائي والفراء والزمخشري وغيرهم وقد عارضه بعضهم في آرائه كما سنرى فيما يأتي من حديث .

---

(١) المغني : ٨٩/٢ (٢) الأمالي : ٣٥٩

(٣) المغني : ٨٤/١

(٤) الرضي : ٢٧٢/١ وانظر ص ١٣٩ من هذه الرسالة .

(٥) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص : ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

الفصل الثالث

مكانته بين النحاة

أ- تلاميذه :

جلس ابن الحاجب مجلس الأستاذ في دمشق والقاهرة ، وأقبل عليه الطلاب يعبون من رحيق علمه ، وينهلون من عذب معارفه ، فكان لهم خير رائد في علوم العربية والدين .

ومن أشهر تلاميذه (الرضى القسنطيني) وهو أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام النحوي الشافعي ، ولد عام ٦٠٧ هـ ، ونشأ في القدس ، وذكر السيوطي أنه أخذ العربية عن ابن الحاجب ، وابن معط ،وتزوج ابنته وكان من كبار أئمة العربية في القاهرة ، وله معرفة تامة بالفقه ومشاركة في الحديث ، أخذ عنه أبو حيان ، ومدحه بقصيدة طويلة ، فابن الحاجب أستاذ لأبي حيان بواسطته - وتوفي عام ٦٩٥ هـ (١)

ومن تلاميذه (عبد السلام بن علي بن عمر الزواوي) ولد بالأندلس عام ٥٨٩ هـ وقدم مصر وهو شاب ، ثم ذهب إلى دمشق فقرأ على أبي الحسن السخاوي وأخذ العربية عن ابن الحاجب ، ولعل ميله لابن الحاجب كان بسبب اتفاقهما في المذهب ، فكلاهما مالكي ، وصار الزواوي شيخ المالكية وتولى التدريس بجامع دمشق ، وبالمدرسة الصلاحية بها ، وتوفي عام ٦٨١ هـ (٢)

وممن كان يؤثرهم من تلاميذه (ناصر الدين بن المنير) احمد ابن محمد بن منصور الإسكندراني المالكي ، ولم يجتمع بابن الحاجب إلا بعد أن حفظ مختصره في الفقه ومختصره في الأصول ، وكان ابن الحاجب يأنس لآرائه وأبحاثه ، وفيه يقول :

لقد سئمت حياتي البحث لولا مباحث ساكن الإسكندرية (٣)

قال عنه السيوطي : كان إماما في النحو والأدب ، والأصول والتفسير ، وأخذ عنه أبو حيان وغيره (٤) ، وقال عنه ابن شاكر : كان عالما فاضلا مفتنا له اليد الطولى في الأدب وفنونه ، وله مصنفات مفيدة (٥) ، وقال عنه

(١) بغية الوعاة : ٤٧٠/١

(٢) الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية للدكتور أحمد بدوي : ١٧٣

(٣) بغية الوعاة : ٣٨٤/١ (٤) نفس المصدر .

(٥) فوات الوفيات : ١٣٢/١ .

عز الدين بن عبدالسلام : " ديار مصر تفخر برجلين فى طرفيها : ابن المنير بالاسكندرية وابن دقيق العيد فى قـوص " (١) ، وولى قضاء الإسكندرية وخطابتها مرتين . وتوفى عام ٦٨٣ هـ ، ولايزال قبره فى الجامع المعروف بجامع المنـير (٢) .

ومن تلاميذه (الحافظ المنذرى) عبدالعظيم بن عبد القـوى ، ولد عام ٥٨١ هـ وتولى مشيخة الكاملية عشرين سنة (٣) ، وأفاد مـن ابن الحاجب فى رواية الحديـث (٤) ، حتى قال عنه السيوطى : كـان عديم النظير فى معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه ، متبحرا فى معرفـة أحكامه ، ومعانيه ومشكله ، قيما بمعرفة غريبه ، إماما حجة بارعا فى الفقـه والعربية والقراءات ، ورعا متبحرا ، قال عنه ابن دقيق العيد : كـان أَدْيَنَ مـنى (٥) " ، وتوفى عام ٦٥٦ هـ .

ومن تلاميذه أيضا : الحافظ منصور بن سليم الإسكندرانـى (٦) ، وشرف الدين الدمياطـى (٧) ، والعماد البالسى ، ويونس الدبوسـى (٨) ، وأبو على بن الخلال ، وأبوالفضل الذهـبى (٩) ، والقاضى ناصر الديـن الأبيـارى (١٠) ، والموفق النصيبى ، وقد أخذ عنه القـراءات (١١) ، وشهاب الدين القرافـى (١٢) .

ومن أشهر تلاميذه (ابن مالك) النحوى المعروف ، " نقل التبريزى فى أواخر شرح الحاجبية أن ابن مالك جلس فى حلقة ابن الحاجـب واستفاد منه ، قال الدمامينى : ولم أقف عليه لغيره ، ولا أدرى من أيـن أخـذه (١٣) " ويدل حديث الدمامينى على أن هناك شكا فى تلمـذة ابن مالك لابن الحاجب .

هؤلاء تلاميذ ابن الحاجب ، وقد برعوا فى العلوم العربية والدينيـة ، مما يدل على أثره فيهم ، بما زودهم به من معارفه الواسعة ، وعلمه الغزير .

---

(١) فوات الوفيات : ١٣٢/١ (٢) الحياة العقلية : ١١٩
(٣) حسن المحاضرة : ١٤٩/١ (٤) الطالع السعيد : ٣٥٣
(٥) حسن المحاضرة : ١٤٩/١ (٦) الطالع السعيد : ٣٥٣
(٧) غاية النهاية لابن الجزرى : ٥٠٩/١ (٨) بغية الوعاة : ١٣٥/٢
(٩) الطالع السعيد : ٣٥٣ (١٠) الفتح المبين : ٦٥/٢
(١١) غاية النهاية : ٥٠٩/١ (١٢) الفتح المبين : ٦٥/٢
(١٣) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ٧/١

٢ـ أثره فيمن بعده :

أثر ابن الحاجب وكتابه الأمالي في كثير من علماء النحو بعده ، إذ كانوا يذكرون آراءه إلى جانب آراء الصفوة من العلماء ، وينسبون إليه هذه الآراء على أنه صاحبها ، مما يدل على اعترافهم بأنه من أئمة النحاة ، وكانوا يناقشون آراءه مؤيدين أو معارضين . ومن هؤلاء العلماء :

ابن مالك :

روى أن ابن مالك جلس في حلقة ابن الحاجب ، واستفاد منه (١)، وألف كتابا سماه " النكت على مقدمة ابن الحاجب (٢) " وهي الكافية ، وروى أنه كان يعيب على ابن الحاجب ويقول : " إنه أخذ نحوه من صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوى صغير ". (٣) ، فما موقف ابن مالك من آراء ابن الحاجب ؟

ذكر بعض العلماء أنه كان تابعا لابن الحاجب في بعض آرائه ، قال عبادة : وما ذكره " ابن هشام " من أن أقسام الإضافة المحضة ثلاثة تبع فيه " ابن مالك " ، وهو تابع " لابن الحاجب " ، وهو تابع " للجرجاني " ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان : بمعنى اللام وبمعنى " من " ، ولا ثالث لهما (٤) " ، والنوع الثالث الذي زاده " ابن الحاجب " وتبعه فيه " ابن مالك " هو أن تكون الإضافة بمعنى (في) نحو " بل مكر الليل والنهار (٥) " وعثمان شهيد الدار ". (٦)

ومن توافقهما في الرأي ما ذكره " الشيخ خالد " من أن " ابن هشام لا يجيز حذف ما يضاف إليه " غير " بعد " لا " ويجيز ذلك بعد " ليس " كما صرح به في المغني ، وقال إنه لحن ، وبالغ في الإنكار على مرتكبه في شرح الشذور ، ورُدَّ عليه بأن أبا العباس كان يقول " لا غيرُ " بالبناء على الضم كقبل وبعد ، وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك (٧) ".

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل : ١/٧

(٢) الأشمونى : ١/٩٧ (٣) بغية الوعاة : ١/١٣٤

(٤) حاشية عبادة على الشذور : ٢/٩٦ (٥) سورة سبأ : ٣٣

(٦) نفس المصدر .

(٧) التصريح على التوضيح : ٢/٥٠ .

فابن مالك وافق ابن الحاجب في ورود " لا غير " بالبناء على الضم بدون إضافة .

ومما خالفه فيه من الآراء أن "ابن الحاجب" نقل أن من العرب من يصرف " سراويل " . وأنكر "ابن مالك" ذلك عليه ، وكان يمنعه من الصرف مع أنه مفرد لا جمع "ورُدَّ على ابن مالك بأن ابن الحاجب ناقل عن العرب ، ومن نقل حجة على من لم ينقل (١) " .

وخالفه في أنه إذا خُففت " أنَّ " المفتوحة بقي عملها ، ويجب في اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ، سواء أكان للشأن أم لا عند ابن مالك ، وذهب ابن الحاجب إلى أنه لا يكون إلا للشأن ، فأما قول "جنوب" أخت عمرو ذي الكلب :

بِأَنْكَ ربيعٌ وغيثٌ مريع وأَنْكَ هناك تكون الثمالا (٢)

ضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن ، وكونه مذكورا ، وعند ابن مالك من وجه واحد ، وهو كونه مذكورا " . (٣)

ابن هشام :

إذا تصفحنا كتاب " المغني " لابن هشام برزت لنا في كثير من صفحاته آراء ابن الحاجب في كتاب الأمالي وغيره ، مما يدل على اهتمامه به ، وتحليل آرائه ، وقد طالعت ما ذكره عنه ابن هشام من آراء فألفيته يؤيده في بعضها ، ويرد بعضها الآخر قاسيا عليه في النقد أحيانا .

فأيده في تعلق الجار والمجرور بحرف النفي في مثل " ما أنت بنعمة ربك بمجنون " ، وسبق الحديث عن ذلك في الأمالي القرآنية ، ووصف في هذا الموضع كلام ابن الحاجب بأنه كلام بديع إلا أن جمهور النحويين لا يوافقونه (٤) " .

---

(١) التصريح على التوضيح : ٢/٢١٢

(٢) قال السيوطي : نسبه أبو عمرو بن العلاء لعمرة بنت العجلان بن عامر ابن بو الهذلية ترثي أخاها عمرا ذا الكلب ، وقيل اسمها جنوب ، ونسبه ابن الشجري إلى كعب بن زهير : شرح شواهد المغني : ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) التصريح على التوضيح : ١/٢٣٢

(٤) المغني : ٢/٧٧ .

ووافقه في إعراب " السمواتِ " في قولهم " خلق الله السمواتِ " مفعولا مطلقا لا مفعولا بـــه (١) ، ووافقه في قوله تعالى " وإنْ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهـــم (٢) " على إعراب " لمّا " جازمة حذف فعلها فقال : ولا أعرف وجها أشبه من هذا ". (٣)

أما معارضته له فهي أكثر من موافقته ، ومما عارضه فيه ما ذكـــره في قول الشاعر :

إمّا أقمتَ وأمّا أنت مرتحـــلا فالله يكلأ ما تأتي وما تـــذر (٤)

من أن " أنْ " المفتوحة الهمزة تكون شرطية كالمكسورة ، وهو رأى الكوفيين ووجهه " ابن هشام " لأمور منها عطف المفتوحة على المكسورة في هذا البيـــت ، إذ روى بكسر " إنْ " الأولى وفتح الثانية ، فهذا يدل على أن الثانيـــة شرطية كالأولى ، فلو كانت مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، ثـــم قال ابن هشام : " وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال : لما كـــان معنى قولك " إنْ جئتنى أكرمتك " وقولك " أكرمك لإتيانك إياى " واحـــدا ، صح عطف التعليل على الشرط في البيت ، ولذلك تقول " إنْ جئتنى وأحسنت إلىّ أكرمتك " ثم تقول : إنْ جئتنى ولإحسانك إلى أكرمتك " فتجعل الجواب لهما . انتهى ، وما أظن العرب فاهت بذلك يوما مـــا ". (٥)

وعارضه " ابن هشام " فيما يراه من أن " لو " حرف يدل على امتنـــاع الأول لامتناع الثاني فقال : وهذا الذى قاله خلاف المتبادر في مثـــل " لو جئتنى لأكرمتك " وخلاف قوله " ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهـــم (٦) " فإن المراد نفى الإكرام والإسماع ، لانتفاء المجئ وعلم الخير فيهم لا العكس. (٧)

والحق مع " ابن هشام " ، فإن الأساليب العربية التى فيها " لو " تفيد ما قالـــه أما ما استند إليه ابن الحاجب من قوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتـــا (٨) " فيمكن أن يقال فيه إن امتناع الفساد حدث لامتناع التعدد .

---

(١) المغنى : ٢/١٨٢ (٢) سورة هود : ١١١

(٣) المغنى : ١/٢٢٠

(٤) أنشد المبرد هذا البيت شاهدا على قوله : اذا أتيت بأما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء ، واكسرها مع الأفعال ، كذا حكاه عنه الأزهـــرى (شرح شواهد المغنى للسيوطى : ٤٤)

(٥) المغنى : ١/٣٤ (٦) سورة الأنفال : ٢٣

(٧) المغنى : ١/٢٠٩

(٨) سورة الأنبياء : ٢٢ ، والأمالى : ٩١ .

وعارضه فى قوله إن الجملة بعد القول مفعول مطلق[1] ، ثم قال : وزعم أيضا فى " أنبأت زيدا عمرا فاضلا " أن الأول مفعول به والثانى والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ بخلاف الثانى والثالث من " أعلمت زيدا عمرا فاضلا " فانهما متعلقا العلم نفسه ، قال ابن هشام : وهذا خطأ ، بل هما أيضا منبأ بهما لا نفس النبأ ، وهذا الذى قاله — أى ابن الحاجب — لم يقله أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح . وأكثر الآراء التى ناقشها ابن هشام "من كتاب "الأمالى" ، مما يدل على أهميته عنده .

السيوطـــى :

ذكر السيوطى أن من كتب العربية التى اعتمد عليها فى تأليف كتابه " الإتقان فى علوم القرآن " أمالى ابن الحاجب ، وهذا يدل على ما للكتاب من أهمية عنده ، حتى جعله مرجعا من مراجعه ، وأكثر من ذكر آرائه فى هذا الكتاب ، من ذلك ما نقله عنه من معنى المفاجأة فى " إذا " قائلا : قال ابن الحاجب : ومعنى المفاجأة حضور الشئ معك فى وصف من أوصافك الفعلية ، تقول : خرجت فإذا الأسد بالباب ، فمعناه حضور الأسد معك فى زمن وصفك بالخروج ، أو مكان خروجك ، وحضوره معك فى مكان خروجك ألصق به من حضوره فى زمن خروجك ، لأن ذلك المكان يخصك دون ذلك الزمان ، وكل ما كان ألصق بك كانت المفاجأة فيه أقوى "[2] فالمفاجأة عنده فى المكان أهم من أن تكون فى الزمان .

وفى كتاب السيوطى (شرح شواهد المغنى) بعض الآراء التى نقلت من كتاب (الأمالى النحوية لابن الحاجب) ، ومما يدل على اعتماده على هذا الكتاب أنه نقل إملاء كاملا لابن الحاجب يعلق به على قول الشاعر :

ألف الصفون فما يزال كأنه ... مما يقوم على الثلاث كسيرا .[3]

---

(١) الأمالى : ٣٨

(٢) الإتقان فى علوم القرآن : ١/ ١٤٨ وانظر فى هذا الكتاب أمثلة أخرى من النقل عن ابن الحاجب : جـ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٧٤ ، ١٧٦ وغيرها .

(٣) المغنى : ٢/ ١٤ ، وشرح شواهد المغنى : ٢٤٨ ، والصفون أن يثنى الفرس إحدى قوائمه فى وقوفه ، وهو من صفات الخيل الجيدة قال تعالى : " إذ عرض عليه بالعشى الصافنات الجياد " (سورة ص : ٣١) . والبيت لامرئ القيس وقيل للعجاج (مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف) ص ٥٦ .

ولم يجد السيوطى مايذكره فى ذلك البيت غير ما كتبه ابن الحاجب فاكتفى بنقله كاملا ، وليس للسيوطى فضل إلا قوله : قال ابن الحاجب فى أماليه :

وبعد ذلك جاء كلام الأمالى وهو : هذا البيت يوهم أن " كسيرا " خبر " لكأن " فى المعنى إذ يسبق الى الفهم أنه شبهه لشدة رفعه إحدى قوائمه بكسير ، وأن قوله " مما يقوم على الثلاث " تقرير لسبب تشبيهه به فكأنه قال " كأنه كسير من أجل دوام قيامه على الثلاث " ، ويلزم على هذا أن يكون نصب " كسيرا " لحنا ، فينبغى أن يطلب له وجه يصح فى الإعراب ، ولا يخل بالمعنى فنقول : إنما أخبر بقوله " مما يقوم " و " ما " بمعنى " الذى " فكأنه قال : كأنه من الخيل التى تقوم على الثلاث كسيرا ، فيكون " كسيرا " حالا من الضمير فى " يقوم " ، وذكر " يقوم " إجراء له على لفظ[1] " ما " ، فشبهه بالخيل التى تقوم على ثلاث فى حال كونها مكسورا إحدى قوائمها ، فاستقام المعنى المراد على هذا ، ووجب نصب " كسيرا " على الحال ، ولا يستقيم أن يكون " كسيرا " خبرا ليزال[2] ... الخ

وقد ذكر ابن هشام أنه يصح أن يكون " كسيرا " خبرا ليزال ، ولكن ابن الحاجب أبطل ذلك بالدليل ، وكأن السيوطى لم يجد أجمع وأدق — فيما كتب على البيت — من كلام ابن الحاجب فى أماليه فنقله كله . ولم يذكر بجانبه أى رأى لأحد ، ولا لابن هشام صاحب " المغنى " الذى يشرح شواهده .

وذكر السيوطى بعض آراء ابن الحاجب فى كتابه " الأشباه والنظائر " وكتابه " الهمع " ، ويطول الحديث لو تتبعناها ، ويكفى ما ذكرناه .

البغدادى :

مما يدل على اهتمام عبدالقادر البغدادى بابن الحاجب شرحه لشواهد شرح الرضى على الكافية فى كتابه " خزانة الأدب " وشرحه لشواهد شرح الرضى على الشافية ، واهتمامه بكتاب " الأمالى النحوية " لابن الحاجب فنقل عنه فى أكثر من موضع ، مما يدل على منزلة الكتاب عنده .

(١) يريد أنه قال : " يقوم " بالياء فذكر الفصل على لفظ " ما " فلفظه مذكر ، وكان له أن يقول " تقوم " لأن المراد " بما " الخيل كما فسر ذلك .

(٢) انظر بقية الحديث فى شرح شواهد المغنى : (ص ٢٤٨ ، ٢٤٩) والأمالى : ٢٤٤ .

ففى الخزانة ينقل رأيا لابن الحاجب فى قول الشاعر :

" أنا ابن جلا وطلاع الثنايا "

فيقول : ويبقى وجه ثالث فى معنى (جلا) ذكره ابن الحاجب فى أماليه وهو أن يكون (جلا) اسما لا فعلا ، وأن يكون بتقدير " ذى " ، أى أنا ابن ذى جلا ، والجلا هو انحسار الشعر عن مقدم الرأس ... " (١) ،

ثم قال البغدادى : وهذا محصل كلام ابن الحاجب فى أماليه ، وعبارته – أى عبارة ابن الحاجب – : " قوله متى أضع العمامة تعرفونى الخ : إما أن يريد كثرة مباشرته للحروب ، فلا يراه الأكثر إلا بغير عمامة فقال : متى أضع العمامة يعرفنى الذى ما رآنى إلا غير متعمم ، أو يريد أننى بكثرة مباشرتى للحروب ولباس بيضه الحرب ، فمتى أضع العمامة ، وألبس آلة الحرب تعرفونى يعنى إذا حاربت عرفت بإقدامى وشجاعتى (٢) اهـ " ، والرأى الثانى أقرب إلى المراد .

وفى شرح شواهد الشافية ، يقول البغدادى فى قول الشاعر :

فتركن نهدا عُيَّلا أبناؤها ... وبنى كنانة كاللُّصوتِ المُرَّدِ (٣)

" قال ابن الحاجب فى أماليه على المفصل : معناه أن هؤلاء تركوا هذه القبيلة أبناؤها فقراء ، لأنهم قتلوا آباءهم ، وبنى كنانة كذلك ، وانضم إلى ذلك أنهم بقوا لصوصا مردة اهـ " .

وهذا النص منقول عن أمالى ابن الحاجب (٤) كالنص الذى قبله ، مما يدل على أن " البغدادى " كان يعتمد أحيانا على شرح ابن الحاجب للأبيات المستشهد بها ، وقد بينت أن ابن الحاجب اهتم ببعض شواهد المفصل فعلق عليها فى أماليه اعرابا وشرحا ، فكان ذلك من مصادر البغدادى .

وتكفى هذه الشواهد دليلا على أثر ابن الحاجب وأماليه فيمن جاء بعده من العلماء .

---

(١) خزانة الأدب : ١٢٣/١

(٢) الأمالى : ١٥٨ والخزانة : ١٢٥

(٣) شواهد الشافية : ص ٤٧٥ رقم الشاهد ٢٢٧ ، ونهد أبو قبيلة من اليمن ، وفى جمهرة ابن دريد " فتركن جرما " وهى رواية أمالى ابن الحاجب والبيت لعبد الأسود بن عامر بن جوين الطائى (البغدادى) واللصوت : اللصوص فى لغة طيئ .

(٤) الأمالى : ١٦٢ .

٣ـ آراء العلماء فيـــه :

الذين كتبوا عن ابن الحاجب أثنوا عليه ثناء مستطابا ، وقدروا مابذله من جهود في سبيل البحث العلمي ، وماعرف به من تحقيق للآراء ، وتجديـد فيها ، ودقة علمية ، مع ذكاء نادر ، وقريحة وقادة ، وتمسك بالدين وخلـق مهذب كريـم .

أـ دينـه وخلقـــه :

قال عنه أبو شامة المقدسي : " ساء نبأ وفاته من سمعه من البريــة فإنه رحمه الله كان ركنا من أركان الدين في العلم والعمل " ثم قال : وكـان ثقة ، حجة ، متواضعا ، عفيفا ، كثير الحياء ، منصفا ، محبا للعلم وأهلـــه ، ناشرا له ، محتملا للأذى ، صبورا على البلوى ".(١)

وهذه الشهادة لها قيمتها ، فإن أبا شامة كان معاصرا لابن الحاجب يعرف كثيرا من صفاته ، ويعرف رأي الناس فيه ، إذ توفي أبو شامة سنة ٦٦٥ .

وقال عنه الأدفوي : " كان رحمه الله من المحسنين الصالحـين المتقـين "(٢) ، وقال عنه أبو الفتـح(٣) : " متبحر مع ثقة ودين وورع وتواضع ، واحتمال تكلـف "(٤) ، ومما يدل على تمسكه بدينه ، وشجاعتـه في الحق ، وقوفه بجانب "عز الدين بن عبد السلام" أمام حاكم دمشق ، لمخالفته مبادئ الدين .

ب ـ ذكـــاؤه :

قال عنه ابن خلكان : " كان من أحسن خلق الله ذهنا "(٥) وابن خلكان من المعاصرين له ، قابله وناقشه في مسائل علمية ، وقال عنه : " وجـائي مرارا بسبب أداء شهادات ، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة ، فأجـاب أبلغ إجابة بسكون كثير ، وتثبت تام ".(٦)

---

(١) الذيل على الروضتين : ١٨٢.

(٢) الطالع السعيد : ٣٥٣ .

(٣) هو أبو الفتح محمد بن علي القشيري ، فإن له ثناء عليه في الطالع السعيد : ص: ٣٥٣ .

(٤) غاية النهاية لابن الجزري : ١/ ٥٠٨

(٥) وفيات الأعيان : ٢/ ٤١٤ . (٦) نفس المصدر .

ووصفه الأدفوى بأنه "كان صحيح الذهن، قوى الفهم، حاد القريحة" (١) وقال عنه أبو شامة المقدسى: "كان من أذكى الأمة قريحة" (٢)، وقال السيوطى: "كان من أذكياء العالم" (٣).

ومن يقرأ كتب ابن الحاجب يتبين له ما أوتى من ذكاء وقاد، وبصيرة نفاذة، وعقلية منظمة، وقوة حجة، ونقد لماح لما سبقه من الآراء العلمية.

جـ - علمه ومؤلفاته:

قال عنه ابن خلكان: "اشتغل بالفقه على مذهب الإمام مالك، ثم بالعربية والقراءات، وبرع فى علومه، وأتقنها غاية الإتقان" ثم قال "وكل تصانيفه فى نهاية الحسن والإفادة" (٤).

وذكره ابن مهدى فى معجمه فقال: "كان ابن الحاجب علامة زمانه ورئيس أقرانه، استخرج ما كمن من درر الفهم، ومزج نحو الألفاظ بنحو المعانى وأسس قواعد تلك المبانى، وتفقه على مذهب مالك، وكان علم اهتداء فى تلك المسالك" (٥).

وقال عنه أبو الفتح القشيرى: "هذا الرجل تيسرت له البلاغة فتفيأ ظلها الظليل، وتفجرت ينابيع الحكمة فكان خاطره ببطن المسيل، وقرب المرمى فخفف الحمل الثقيل، وقام بوظيفة الإيجاز، فناداه لسان الإنصاف ما على المحسنين من سبيل" (٦)

وتنسب هذه العبارة لابن دقيق العيد الشافعى فى مقدمة شرحه لكتاب ابن الحاجب فى فقه المالكية (٧).

وقال أبو شامة المقدسى: "كان بارعا فى العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية، متقنا لمذهب مالك بن أنس" (٨)

---

(١) الطالع السعيد: ص ٣٥٣

(٢) الذيل على الروضتين: ص ١٨٢.

(٣) بغية الوعاة ١٣٤/٢

(٤) وفيات الأعيان: ٤١٣/٢

(٥) الديباج المذهب: ١٨٩

(٦) الطالع السعيد: ٣٥٣

(٧) الديباج المذهب: ١٠٩

(٨) الذيل على الروضتين: ص ١٨٢.

وقال ابن الجزري : " ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصري الأصول والفقه ومقدمتي النحو والصرف ، ولاسيما أماليه التي يظهر فيها ما آتاه الله من عظم الذهن ، وحسن التصور ".(١)

وكان الشيخ كمال الدين الزملكاني الشافعي يقول : ليس للشافعية مثل مختصر ابن الحاجب للمالكية ، فقد كان وحيد عصره علما وفضلا وإطلاعا ".(٢)
وقال عنه السيوطي : " انه المقرئ ، النحوي ، الأصولي ، الفقيه ، صاحب التصانيف المنقحة ".(٣)

فابن الحاجب متعدد الجوانب ، صاحب معارف جمة ، وفنون مختلفة ، وإذا أردنا أن نعرف العلم الذي برع فيه أكثر من غيره ، نجد أنه النحو ، قال ابن خلكان : " وتبحر في الفنون ، وكان الأغلب عليه علم العربية (٤) " ، وقال السيوطي : " أكب الفضلاء على الأخذ عنه وكان الأغلب عليه النحو (٥) " وجاء في دائرة المعارف الإسلامية أنه اشتهر بالنحو على وجه خاص.(٦)

وقال أبو الفداء : " وحرر النحو تحريرا بليغا ، وتفقه وساد أهل عصره ثم كان رأسا في علوم كثيرة ".(٧)

وبرع مع النحو في الأصول قال السيوطي : " ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية (٨) ".

د ـ قوة حجته وتجديده :

عرف ابن الحاجب بقوة الحجة ، والمنطق السديد ، ورُوي أنه كان مناظرا ، قال السيوطي : " وكان فقيها مناظرا مفتيا ، مبرزا في عدة علوم متبحرا ثقة (٩) " ، ومن يقرأ كتب ابن الحاجب يجدها مملوءة بالأدلة المنطقية ، وأسلوب الجدل على طريقة (فإنْ قلتَ قلتُ) وكثيرا ما يَرُدّ آراء من سبقه من

(١) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١
(٢) الديباج المذهب : ١٩٠ (٣) بغية الوعاة : ١٣٤/٢
(٤) وفيات الأعيان : ٤١٣/٢ (٥) بغية الوعاة : ١٣٤/٢
(٦) دائرة المعارف : المجلد الأول ١٢٦ (٧) البداية والنهاية : ١٧٦/١٣
(٨) بغية الوعاة : ١٣٤/٢ (٩) نفس المصدر ص ١٣٥.

العلماء بالأدلة العقلية ، مهما كانت منزلة صاحب الرأى .

أما تجديده فقد روى ابن خلكان أنه خالف النحاة فى مواضع ، وأورد عليهم إشكالات والزامات تبعد الإجابة عنها (١) "

وجاء فى دائرة المعارف أنه فى ميدان النحو يختلف من عدة وجوه مع أسلافه (٢) .

وجاء فيها أن مؤلفاته واضحة الأسلوب لاتحتاج إلى تفسير (٣) ، وهذا غير مُسَلَّم ، فمن المعروف أنه يميل إلى الإيجاز ، وتصنيفِ المتون التى تحتاج إلى توضيح وتفسير ، لتركيزها وضغطها وإبهامها ، ولما عرف عنه من استخدام المنطق ، والأدلة العقلية .

وقد ذاع صيت ابن الحاجب ، وعرف الناس فضله ، وأقبلوا عليه ، قال ابن تغرى بردى : " وفى شهرته مايغنى عن الإطناب فى ذكره (٤) " وسبق ماقاله عنه الزملكانى من أنه كان وحيد عصره علما وفضلا واطلاعا (٥) " وقال السيوطى : وقد نالت كتبه شهرة عظيمة ، وقبولا حسنا ولم تحظ كتب مثلها بكثرة المقبلين عليها ، والشارحين لها ، لحسنها وجزالتها (٦) وكان معروف القدر بين أهل عصره ، حتى أقبل عليه فضلاؤهم يرتوون من علمه ، وينهلون من فيض معارفه ، قال السيوطى : " وأكب الفضلاء على الأخذ عنه (٧) " .

هـ ـ مآخذ عليه :

وإذا كان العلماء قد أثنوا عليه وشهدوا له بالبراعة والذكاء والتجديد وكثرة الاطلاع ، فلا يمنع ذلك من أنهم أخذوا عليه بعض المآخذ ولكل جواد كبوة ، ولكل عالم هفوة ، والكمال لله وحده .

قال ابن الجزرى : " أعضل (٨) ابن الحاجب فيما ذكره فى مختصر الأصول حين تعرض للقراءات ، وأتى بما لم يتقدم فيه غيره ، كما أوضحت

---

(١) وفيات الأعيان : ٢/٤١٤ (٢) دائرة المعارف : ١/١٢٦

(٣) نفس المصدر (٤) النجوم الزاهرة ٦/ ٣٦٠

(٥) الديباج المذهب : ١٩٠ (٦) بغية الوعاة : ٢/ ١٣٥

(٧) المصدر السابق : ١٣٤

(٨) أعضل الأمر : اشتد واستغلق ، وأمر مُعْضِل لايُهتدى لوجهه (مختار الصحاح ص ٤٣٨) .

ذلك في كتابي " المنجد " وغيره ".(١)

وقال السيوطي : " وله في العروض قصيدة ، وفي نظمه قلاقة ".(٢)

ويتبين من هذا أن ابن الحاجب أتى في القراءات بأشياء لم يسبق إليها ، ولكنها في نظر ابن الجزري مشكلة ومعضلة لايهتدى لوجههـا ، وأن السيوطي عاب عليه نظمه للعروض ، لأنه لم يوفق في هذا النظم . ولايغض هذا من منزلته العلمية .

---

(١) غاية النهاية لابن الجزري : ٥٠٩/١

(٢) بغية الوعاة : ١٣٥/٢ .

الخاتمة (خلاصة البحث)

هذا هو ابن الحاجب في كتابه " الأمالي النحوية " ، عرضته في هذا البحث الذي تكون من خمسة أبواب :

كان (الباب الأول) تمهيدا خاصا بسيرة ابن الحاجب ، والحديث عن كتابه (الأمالي النحوية) ، تتبعت فيه حياته من تاريخ ولادته في (إسنا) عام ٥٧٠ هـ معاصرا للدولة الأيوبية — التي كان لملوكها اهتمام بالنحو — ونشأته العلمية في " القاهرة " متلقيا علوم الدين واللغة عن خيرة الأساتذة " كالشاطبي " وغيره ، وسفره إلى " دمشق " ، وإقامته بها سنوات أستاذا بالجامع الأموي ، ثم عودته إلى " القاهرة " وسفره آخر حياته إلى الإسكندرية حتى وفاته بها عام ٦٤٦ هـ .

وخلف ابن الحاجب لنا ذخيرة من الكتب في الفقه والأصول والنحو والعروض وغيرها من العلوم .

ومن أشهر كتبه (الكافية) في النحو ، (والشافية) في الصرف ، وقد شرحهما كثير من العلماء ، ومن أفضل شروحهما شرح (الرضى الاستراباذى) .

ووجدت كتابه " الأمالي النحوية " مخطوطا لم تسبق دراسته ، وفيه من الآراء ما يمثل شخصية صاحبه ، فاخترته موضوعا لهذا البحث .

واستدعى ذلك أن أطلع على النسخ المخطوطة منه بدار الكتب ، ومعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، والمجمع اللغوى ،

وظهر علمه بالقراءات ، فكان ينصب القراءة لقارئيهما ، ويوجهها التوجيه النحوى الملائم .

وبرزت شخصيته فى إعراب القرآن ، فلم يكن تابعا لمن سبقه كالزمخشرى فى " كشافه " ، والعكبرى فى إعرابه للقرآن ، وقد بينت أوجه المخالفة والموافقة بينه وبين كل منهما .

ومن أهم أبحاثه النحوية فى القرآن : بيان مايعود عليه الضمير ، ووضع الظاهر موضع المضمر ، وبيان ما يتعلق به الجار والمجرور ، والعطف على معمولى عاملين ، وتوجيه المشكل فى الإعراب .

وبجانب توضيح رأيه فى هذه المواضع تعرضت لآراء غيره من العلماء .

وجعلت (الباب الثالث) خاصا بالأمالى على كتاب "المفصل" للزمخشرى ، وكان اهتمام الزمخشرى بهذا الكتاب واضحا ، إذ خصص له قسما من أماليه ، وشرحه فى كتاب مستقل هو (الإيضاح) وتأثر به فى " الكافية " .

واهتم فى أماليه عليه بتوضيح شواهده من حيث الإعراب والمعنى ، وقد قمت بتحقيق هذه الشواهد ، وبينت آراء العلماء فيها بجانب رأيه .

وعقدت موازنة بينه وبين "الزمخشرى" فى مفصله ، أظهرت فيها مخالفته له فى بعض الآراء .

ووازنت بينه وبين "ابن يعيش" شارح المفصل .

واخترت من بينها النسخة رقم ٢٦ بدار الكتب ، لتكون أساسا لهذا البحث، بعد مقابلتها بالنسخ الأخرى ، وذلك لشمولها وقدمها ، وقمت بنسخها ، وترقيم صفحاتها ، ليسهل الرجوع إليها .

وبينت أن كتابه (الأمالى النحوية) ينقسم إلى ستة أقسام هى الأمالى على : الآيات القرآنية ، وكتاب المفصل للزمخشرى ، واختلاف النحويين ، وكتابه " الكافية " ، وأبيات من الشعر ، ثم مسائل متفرقة .

وأملى هذه الأمالى فى القاهرة ، ودمشق ، وغزة ، وبيت المقدس .

وكان اهتمامى بالقسمين الأولين أكثر ، لغزارة مادتهما ، ولارتباطهما بعلاقته بالزمخشرى فى " الكشاف " " والمفصل "، فرغبت أن أصل إلى مدى هذه العلاقة بينهما .

وخصصت (الباب الثانى) للأمالى القرآنية ، فبينت منهجه فيها ، إذ كان لايراعى ترتيب أماليه حسب ورود الآيات فى المصحف ، لذلك أعددت جدولا مرتبا لهذه الأمالى ، ولم يكن يراعى ارتباط أماليه بموضوع نحوى واحد .

وكان بحثه فى هذا القسم يتصل بإعراب الآيات إعرابا يوضح المعنى المراد منها ، وتعرض لتفسير بعض الآيات ، وبيان ماتهدف إليه من معنى بعيدا عن الإعراب ، فدل ذلك على فقهه بالقرآن ، واستيعابه لأساليبه .

ووضحت الفرق بين منهج ابن الحاجب فى كتابه " الإيضاح " شرح المفصل ، ومنهجه فى " أماليه " على المفصل .

وفى (الباب الرابع) تحدثت عن أقسام الكتاب الأخرى ، فأبرزت موقف ابن الحاجب من الخلاف بين النحويين ، وتأييده لبعض الآراء بالدليل اللغوى والمنطقى ، غير ناظر إلى شهرة صاحب الرأى ، " كسيبويه " الذى خالفه فى بعض آرائه .

وتحدثت عن اهتمامه بالحدود النحوية شرحا ونقدا ، ومخالفته للنحاة فى حدود " الكافية " ، ونقد " الرضى " له فى هذه الحدود .

وعرضت نقده لشعر " المتنبى " وغيره من الشعراء نقدا يتصل بالنحو والأسلوب ، وناقشت آراءه على ضوء آراء غيره .

ووضحت الفرق بينه وبين " ابن الشجرى " فى " أماليه " ، إذ كان ابن الشجرى يمزج النحو فى أماليه بالأدب ، وابن الحاجب يغرق أماليه بالنحو إغراقا .

وعلى ضوء آرائه فى كل أماليه ، جاء (الباب الخامس) نتيجة تبرز فيها شخصية " ابن الحاجب " النحوية ، إذ تبين أن له فى النحو شخصية مستقلة ، وآراء انفرد بها .

وكان يميل فى أكثر آرائه إلى موافقة المدرسة " البصرية " ، ومخالفة " المدرسة الكوفية " ، ولم يمنعه هذا من اختيار بعض الآراء الكوفية إذا وجد فيها مايؤيده النقل والعقل . فهو بهذا يعد بغدادى النزعة ، إذ يختار من آراء المدرستين .

ويستند في آرائه على أصلين من أصول النحو ، همـــــا "السماع" عن القرآن والعرب الفصحاء ، "والقياس" على ماورد عنهما .

وبينت مخالفته للنحاة في كثير من المسائل الفرعيــــة في النحو . وأظهرت تأثر أسلوبه النحوي بثقافته في العلـــوم الأخرى وخاصة علم " الأصول " ، ويتميز أسلوبه بالمنطـــق والجدل .

وكان لآرائه أثر فيمن جاء بعده من العلماء ، فناقشوهـا أو اعتمدوا عليها ، وممن ناقش آراءه موافقا أو مخالفا " ابن هشام " ، وممن اعتمد على آرائه ، ونقل بعضها عن " أماليه " (السيوطي) (والبغدادي) .

هذا هو ابن الحاجب الذي أثنى عليه كثير من العلماء ، واهتموا بآرائه في كتابه " الأمالي النحوية " .

وأرجو أن أكون قد وفقت في إبراز شخصيته النحويـــة في أماليه ، " وما توفيقي إلا بالله " .

المصادر والمراجع

أولا : المخطوطـــة :

١- الأمالى النحوية لابن الحاجب : رقم ٢٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٣٤ بدار الكتب ، ورقم ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية .

٢- الإيضاح شرح المفصل للزمخشرى : تأليف ابن الحاجب :
مخطوط رقم ١٨٥٥ نحو ، ٢٨٦ تيموريـــة
بدار الكتب .

٣- شرح الكافية : تأليف ابن الحاجب :
مخطوط رقم ٩٨٤ نحو بدار الكتب

٤- قصيدة المؤنثات السماعية : لابن الحاجب :
مخطوط رقم ٣ نحو ، ٤ ش ، ٩٣ مجاميع م
٣٥٨ نحو . بدار الكتب .

٥- المقصد الجليل فى علم الخليل : لابن الحاجب :
مخطوط رقم ١٩ ، ٢٠ ، ٦٨ ، ٤ م ، ٣ ش
بدار الكتب .

٦- نهاية الراغب شرح عروض ابن الحاجب : لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوى
مخطوط رقم ٥٧٣٠ هـ بدار الكتب

٧- الوافية نظم الكافية : نظم ابن الحاجب
مخطوط رقم ١٤٠٩ نحو بدار الكتب .

ثانيا : المطبوعـــة :

١ـ إبراز المعانى من حرز الأمانى : لأبى شامة المقدسى ط مصطفـــى الحلبى سنة ١٩٤٩ هـ

٢ـ الإتقان فى علوم القرآن : للسيوطى ط مصطفى الحلبى سنـــة : ١٩٥١ (ثالثة)

٣ـ إحيـاء النحو : لإبراهيم مصطفى . ط لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٥٩ م

٤ـ الأدب العربى فى مصر من الفتح الإسلامى إلى نهاية العصر الأيوبى : تأليف المرحوم محمود مصطفـــى ط دار الكتاب العربى .

٥ـ الإسلام والحضارة العربية : تأليف محمد كرد على . ط دار الكتب

٦ـ أصول الفقـه : للشيخ محمد الخضرى (ط ثالثـة) سنة ١٩٣٨ مطبعة الاستقامة بالقاهرة .

٧ـ إعراب القـــرآن : المنسوب للزجاج (وهو لمكى بن أبـى طالب القيروانى) تحقيق إبراهـــيم الأبيارى (وزارة الثقافة سنة ١٩٦٣) .

٨ ـ الإغراب فى جدل الإعراب : لأبى البركات الأنبارى ـ تحقيـــق سعيد الأفغانى (ط سوريا) .

٩ـ الاقتراح : للسيوطى . (ط دار المعارف النظامية حيدر أباد) .

١٠ـ اكتفاء القنوع بما هو مطبوع : لإدوارد فنديك (ط الهلال سنـة : ١٣١٣ هـ ـ ١٨٩٦ م) .

١١ـ أمالى الزجاجـى : لأبى القاسم الزجاجى . تحقيـــق عبد السلام هارون (الطبعة الأولـــى سنة ١٣٨٢ هـ ـ المؤسسة العربيـة الحديثـة) .

١٢ـ الأمالى الشجريـة : إملاء أبى السعادات هبة اللـــه المعروف بابن الشجرى (مطبعـة دائرة المعارف العثمانية بحيـدر آباد سنة ١٣٤٩ هـ) .

١٣ـ أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد : للشريف المرتضى (بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط عيسى الحلبي)

١٤ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن : للعكبري (ط مصطفى الحلبي سنة : ١٩٦١) الأولى .

١٥ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة : تأليف جمال الدين القفطي (بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (طبع دار الكتب سنة ١٩٥٠) .

١٦ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : لأبي البركات الأنباري (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) (مطبعة الاستقامة بالقاهرة)

١٧ـ الإيضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (بتحقيق مازن المبارك ـ طبع دار العروبة) .

١٨ـ البداية والنهاية : لأبي الفداء (مطبعة السعادة بمصر)

١٩ـ البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة : للشيخ عبد الفتاح القاضي (ط مصطفى الحلبي) .

٢٠ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط عيسى الحلبي) .

٢١ـ تاريخ آداب اللغة العربية : تأليف جورجي زيدان . مراجعة وتعليق د : شوقي ضيف (ط دار الهلال)

٢٢ـ تاريخ أبي الفداء المؤيد المسمى المختصر في أخبار البشر : تأليف عماد الدين بن اسماعيل أبي الفداء (المطبعة الحسينية المصرية) .

٢٣ـ التبيان شرح ديوان أبي الطيب المتنبي : تأليف أبي البقاء العكبري : تحقيق مصطفى السقا وابراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي (طبع مصطفى الحلبي : ١٩٣٦م) .

٢٤ـ التفسير البيانى للقرآن الكريم : للدكتورة عائشة عبدالرحمن (ط دار المعارف بمصر) .

٢٥ـ تثقيف اللسان : لابن مكى الصقلى . بتحقيق الدكتور عبدالعزيز مطر (طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) .

٢٦ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك (بتحقيق محمد كامل بركات (دار الكاتب العربى) .

٢٧ـ الجامع لأحكام القرآن : لأبى عبدالله الأنصارى القرطبى (ط دار الكتب) .

٢٨ـ حاشية الخضرى على ابن عقيل : (طبع عيسى الحلبى) .

٢٩ـ حاشية الصبان على الأشمونى : (طبع عيسى الحلبى) .

٣٠ـ حاشية عبادة على شذور الذهب : (ط مصطفى الحلبى) .

٣١ـ حاشية يس على التصريح : للشيخ خالد الأزهرى على التوضيح لابن هشام (المطبعة الأزهرية) .

٣٢ـ الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول : تأليف د : عبد اللطيف حمزة (الطبعة الأولى دار الفكر العربى) .

٣٣ـ حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة : للسيوطى (المطبعة الشرقية)

٣٤ـ أبو الحسن الشاذلى : للدكتور عبدالحليم محمود (سلسلة أعلام العرب) .

٣٥ـ الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام : للدكتور أحمد أحمد بدوى (ط نهضة مصر بالفجالة) .

٣٦ـ الحياة الفكرية والأدبية بمصر من الفتح العربى حتى آخر الدولة الفاطمية : للدكتور محمد كامل حسين (ط نهضة مصر) .

٣٧ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : تأليف عبدالقادر البغدادى (ط بولاق)

٣٨ـ الخصائص : صنعة أبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد على النجار (ط دار الكتب سنة ١٩٥٢م) .

٣٩ـ الخطط والآثار في مصر والقاهرة والنيل وما يتعلق بها من الأخبار: للمقريزي (دار الطباعة المصرية ببولاق) .

٤٠ـ الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة : تأليف على مبارك (المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠٥) .

٤١ـ دائرة المعارف الإسلامية : ترجمة محمد ثابت الفندى ، وأحمد الشنتناوى ، وابراهيم خورشيد ، وعبد الحميد يونس .

٤٢ـ الدرر اللوامع شرح شواهد همع الهوامع : للشنقيطي . (مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٨هـ) .

٤٣ـ الدرة الألفية في علم العربية: لابن معط (ط ليبسك ١٩١٧م) .

٤٤ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب : لابن فرحون اليعمري (ط أولى سنة ١٣٥١هـ)

٤٥ـ ديوان امرئ القيس : بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (طبع دار المعارف) .

٤٦ـ ديوان الحماسة : لأبي تمام بشرح مختصر من شرح التبريزي (ط صبيح سنة ١٣٣٥) .

٤٧ـ الذيل على الروضتين أو تراجم رجال القرنين السادس والسابع : لأبي شامة المقدسي (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧م) .

٤٨ـ الرد على النحاة : لابن مضاء القرطبي . بتحقيق الدكتور شوقي ضيف (دار الفكر العربي) .

٤٩ـ السلوك لمعرفة دول الملوك: للمقريزي . صححه ووضع حواشيه محمد مصطفى زيادة (ط دار الكتب) .

٥٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي .
(مكتبة القدوس بمصر سنة ١٣٥١هـ)
٥١- شذور الذهب : لابن هشام . بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (ط التجارية بمصر) .
٥٢- شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهري (المطبعة الأزهرية) .
٥٣- شرح الرضي على الكافية : لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ط استنبول سنة ١٣١٠هـ)
٥٤- شرح شافية ابن الحاجب : للرضي الاستراباذي . بتحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد (مطبعة حجازي) .
٥٥- شرح الشافية : تأليف السيد عبدالله الحسيني المعروف بنقرة كار (دار إحياء الكتب العربية) .
٥٦- شرح شواهد سيبويه : للأعلم الشنتمري (هامش الكتاب) ط بولاق سنة ١٣١٦ .
٥٧- شرح شواهد الشافية : لعبد القادر البغدادي . بتحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد (مطبعة حجازي) .
٥٨- شرح شواهد ابن عقيل : تأليف عبدالمنعم الجرجاني (المطبعة الأزهرية سنة ١٩١٤م) .
٥٩- شرح شواهد الأشموني : للعيني . (دار إحياء الكتب العربية)
٦٠- شرح شواهد المغني : للسيوطي (المطبعة البهية بمصر) .
٦١- شرح طيبة النشر في القراءات العشر : لأحمد بن محمد الجزري تحقيق الشيخ علي محمد الضباع (ط مصطفى الحلبي) .

٦٢ـ شرح عضد الملة والدين على كتاب مختصر المنتهى الأصولى لابن الحاجب .
(مطبعة بولاق الأميرية . الأولى
سنة ١٣١٦هـ) .
٦٣ـ شرح المفصل : لابن يعيش . (إدارة الطباعة
المنيرية بمصر) .
٦٤ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : لابن مالك :
تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى (ط
دار العروبة) .
٦٥ـ صبح الأعشى فى صناعة الإنشا : للقلقشندى (دار الكتب) .
٦٦ـ ضحى الإسلام : أحمد أمين : (الطبعة الثانية
لجنة التأليف والترجمة) .
٦٧ـ الطالع السعيد الجامع لنجباء الصعيد : للأدفوى : بتحقيق
سعد محمد حسن (ط دار الكتاب
العربى) .
٦٨ـ طبقات النحويين واللغويين : لأبى بكر الزبيدى : بتحقيق
محمد أبو الفضل ابراهيم (نشر
الخانجى سنة ١٩٥٤م) .
٦٩ـ أبو على الفارسى : للدكتور عبدالفتاح شلبى (نهضة مصر)
٧٠ـ العمدة فى صناعة الشعر ونقده : لابن رشيق القيروانى .
(مطبعة هندية بمصر) الأولى
سنة ١٩٢٥م) .
٧١ـ غاية النهاية فى طبقات القراء : لابن الجزرى : عنى بنشره
برجستراسر (مطبعة السعادة
سنة ١٩٣٢م) .
٧٢ـ الفاضل : لأبى العباس المبرد : بتحقيق
عبدالعزيز الميمنى (ط دار الكتب
سنة ١٩٥٦) .
٧٣ـ الفتح المبين فى طبقات الأصوليين : تأليف عبدالله المراغى .
(مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٩٤٧)

٧٤ـ فوات الوفيات : تأليف محمد بن شاكر الكتبي . وهو ذيل على وفيات الأعيان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة بمصر سنة ١٩٥١م .)

٧٥ـ في اللهجات العربية : للدكتور ابراهيم أنيس : (لجنة البيان العربي سنة ١٩٥٢) .

٧٦ـ الكافية لابن الحاجب : في شرح الرضي عليها (ط استنبول) .

٧٧ـ الكامل في اللغة والأدب : لأبي العباس المبرد . (مطبعة الاستقامة) .

٧٨ـ الكتاب : لسيبويه . (ط بولاق سنة ١٣١٦هـ)

٧٩ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للإمام الزمخشري (ط مصطفى محمد سنة ١٣٥٤هـ) .

٨٠ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة . (طبع وكالة المعارف الجليلة ومطبعتها البهية سنة ١٩٤٣م) .

٨١ ـ اللغة والنحو بين القديم والحديث : للأستاذ عباس حسن : (ط دار المعارف) .

٨٢ ـ لمع الأدلة : لأبي البركات الأنباري : تحقيق سعيد الأفغاني (طبع الجامعة السورية سنة ١٩٥٧م) . .

٨٣ ـ مجالس العلماء : لأبي القاسم الزجاجي : تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (ط الكويت) .

٨٤ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لابن جني . (طبع المجلس الأعلى للشئون الاسلامية)

٨٥ـ مختصر المنتهى الأصولي : لابن الحاجب . (مطبعة بولاق ١٣١٦) .

٨٦ ـ المدارس النحوية : للدكتور شوقي ضيف (دار المعارف)

٨٧ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : للدكتور مهدي المخزومي (الطبعة الثانية : ١٩٥٨ مصطفى الحلبي) .

٨٨ ـ المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن :
للدكتور عبدالعال سالم (رسالة ماجستير
بمكتبة كلية دار العلوم .

٨٩ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان :
لليافعي اليمني المكي (مطبعة دائرة
المعارف النظامية بحيدر أباد الدكن
سنة ١٣٣٩ هـ) .

٩٠ـ مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف : للمرزوقي :
(ملحق بالجزء الرابع من الكشاف) .
ط المكتبة التجارية أولى سنة ١٩٥٤م)

٩١ـ مصر في العصور الوسطى : للدكتور علي ابراهيم حسن (ط النهضة
المصرية) .

٩٢ ـ معاني القرآن : للفراء (ط دار الكتب)

٩٣ـ المقابسات : لأبي حيان التوحيدي . تحقيق حسن
السندوبي . (المطبعة الرحمانية بمصر ـ
الأولى سنة ١٩٢٩ م) .

٩٤ـ معجم المطبوعات العربية : تأليف يوسف إليان سركيس .
(ط سركيس سنة ١٩٢٨ بمصر) .

٩٥ ـ مغني اللبيب : لابن هشام (ط مصطفى محمد ١٣٥٦هـ)

٩٦ـ المفصل : للزمخشري (نشر الخانجي ط التقدم) .

٩٧ـ المفضل شرح شواهد المفصل : لبدر الدين النعساني (مطبعة التقدم)

٩٨ـ المقتضب : صنعة أبي العباس المبرد . تحقيق
محمد عبدالخالق عضيمة .
(ط المجلس الأعلى للشئون الاسلامية)

٩٩ـ مقدمة كتاب سيبويه : لعبد السلام هارون . طبع دار القلم .

١٠٠ـ مناهج البحث في اللغة : للدكتور تمام حسان (الأنجلو المصرية) .

١٠١ـ منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه :
للدكتور مصطفى الصاوي الجويني (ط دار
المعارف بمصر) .

١٠٢ـ النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة : لجمال الدين أبى المحاسن :
ابن تغرى بردى . (طبع دار الكتب) .
١٠٣ـ نزهة الألباء فى طبقات الأدباء : لأبى البركات الأنبارى .
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم (ط نهضة مصر)
١٠٤ـ نهاية الأرب فى فنون الأدب : للنويرى . (ط دار الكتب) .
١٠٥ـ النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية أو سيرة صلاح الدين :
لبهاء الدين بن شداد . تحقيق الدكتور
جمال الدين الشيال . (الطبعة الأولى
سنة ١٩٦٤م ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة)
١٠٦ـ هدية العارفين : أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لاسماعيل البغدادى
طبع وكالة المعارف باستنبول سنة ١٩٥١م .
١٠٧ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع : للسيوطى : (ط السعادة : ١٣٢٧) .
١٠٨ـ الوساطة بين المتنبى وخصومه : للقاضى عبد العزيز الجرجانى .
تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، وعلى
البجاوى (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥م عيسى
الحلبى) .
١٠٩ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لابن خلكان .
بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .
(مكتبة النهضة المصرية .)

ثالثا : الدوريات :

١ـ مجلة كلية الآداب (جامعة الاسكندرية) المجلد الحادى عشر ١٩٥٧
(مطبعة جامعة الاسكندرية)
٢ـ مجلة المجمع اللغوى : الجزء السابع (مطبعة وزارة المعارف) .

الفهـــــرس

رقم الصفحة

مقدمة أ ـ د

تمهيـد : الاهتمام بالنحو فى عصر ابن الحاجب ٢

الباب الأول
فى
سيرة ابن الحاجب وكتابه الأمالى

الفصل الأول

سيرة ابن الحاجب : ١٠

١ـ نشأته ورحلاته ١٠

٢ـ ثقافته وأساتذته ١٦

٣ـ آثاره ١٨

الفصل الثانى

كتاب الأمالى النحوية ٣٩

تمهيد ٣٩

١ـ نسخه ٤٢

٢ـ أقسام الكتاب وأهميته ٥٢

٣ـ أماكن الأمالى وتاريخها ٥٤

الباب الثانى
فى
الأمالى القرآنية

الفصل الأول

منهج ابن الحاجب فى أماليه القرآنية ٥٩

١ـ آيات الإملاء ٥٩

٢ـ طريقة الإملاء ٧٥

٣ـ تفسير القرآن والفقه بأسلوبه ٧٩

الفصل الثانى

أمال أخرى : ٢٣٣
١- نقد المتنبى وغيره من الشعراء ٢٣٣
٢- بين أمالى ابن الحاجب وأمالى ابن الشجرى ٢٤٠
٣- الأمالى المتفرقة ٢٤٦

الباب الخامس

فى

شخصية ابن الحاجب النحوية

الفصل الأول

بين المدارس النحوية : ٢٥١
١- مع المدرسة البصرية ٢٥١
٢- موقفه من المدرسة الكوفية ٢٥٩
٣- فى اتجاه المدرسة البغدادية ٢٦٣

الفصل الثانى

فى أصول النحو وفروعه: ٢٦٦
١- السماع والاستشهاد بالحديث ٢٦٦
٢- القياس والعلة ٢٦٩
٣- أثر ثقافته فى نحوه ٢٧٥
٤- مخالفة النحاة فى الفروع ٢٨٢

الفصل الثالث

مكانته بين النحاة : ٢٩٠
١- تلاميذه ٢٩٠
٢- أثره فيمن بعده ٢٩٢
٣- آراء العلماء فيه ٢٩٨

الخاتمة ٣٠٣
المصادر والمراجع ٣٠٨
الفهرس ٣١٨

Egyptian Bibliotheque as the basis for this study, because it was written as early as the year 696 of Hijra and because it is complete.

The manuscript is in six sections :-

a) Comments on the Koran.

b) Comments on the book of "al Mofassal" by al-Zamakhshary.

c) Comments on certain points of disagreement amongst grammarians.

d) Comments on his own book "al Kafia"

e) Comments on the Poetry of "al Motanabby", & others.

f) Miscellaneous Comments.

These were dictated in Cairo, Damascus, Gazza and Jerusalem.

Chapter 2:

His comments on the Koran were discussed in this Chapter. The verses treated came in the same order as that in the Hoby Book. I have presented them in a table for easy reference. His grammatical analysis of these verses depended on their meaning and very rarely was he satisfied with grammatical features alone. He referred to some of the Koranic readings in the light of their grammatical implications and he was, throughout, uninfluenced by al-Zamakhshary or any other. He took special care to show

IBN EL HAJEB IN HIS "AL AMALY AL NAHWEYYAH"

His views on the Koranic verses and on the book of "Al Mofassal"

This work is composed of five Chapters, as summarized below :

Chapter:1. His full name is Othman ibn Omar ibn Abi Bakr ibn Younos Abu Amr Jamalu'L Deen. He was born in Isna the south of Egypt in the year 570 of Hijra. He grew up during the reign of the Ayyoubide dynasty whose kings were known to be interested in grammar. He studied in Cairo under Al-Shatby and other great scholars. Later he went to Damascous where he taught in the Omayyade Mosque. He returned to Cairo and from thence to Alexandria where he died in the year 646 of Hijra.

Among his numerous books in grammar are "al Kafia" and "al Shfia" both of which were frequently commented on by later scholars. His "al Amaly al Nahweyyah", the subject of this work is available only in manuscript form. There are many copies of it in the Egyptian Bibliotheque and the Arab League Manuscript Institute and the Academy for the Arabic Language. I have chosen the copy No.26 of